المشروع القومى للترجمة

العولمة والرعاية الإنسانية

تأليف : ڤيك چورج وپول ويلدينج

ترجمة : طلعت السروجى



٢٠٠٥

المشروع القومى للترجمة

إشراف : جابر عصفور

- العدد : ٧٨٣
- العولمة والرعاية الإنسانية
- ڤيك چورچ وپول ويلدينج
- طلعت السروجى
- الطبعة الأولى ٢٠٠٥

هذه ترجمة كتاب :

Globalization and Human Welfare

by Vic George and Paul Wilding

شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة ت ٧٣٥٢٣٩٦ فاكس ٧٣٥٨٠٨٤

El Gabalaya St., Opera House, El Gezira, Cairo

Tel : 7352396 **Fax :** 7358084 **E. Mail :** asfour @ onebox. com

المحتويات

ترجمة وتقديم

تُعدُ العولمة أو الكوكبة عملية تاريخية بصفتها امتداداً للنظام العالمى ، وهى إذاً حركة متدفقة اقتصاديا وثقافيا وسياسيا وتكنولوجيا تدعم وتعمق التفاعل والاعتماد المتبادل ، وأحدثت فى السنوات الأخيرة تغيرات مستمرة ومتسارعة فى القرية العالمية فى المجالات المختلفة .

وتتعدد أوجه العولمة فى وحدة الأسواق المالية والتكتلات الاقتصادية والشركات متعددة الجنسيات ، وتبادل رءوس الأموال ، والنزوع إلى الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ، وتبنى الليبرالية الجديدة بقيمها الغربية ، والعولمة الاتصالية والتكنولوجية التى جعلت العالم أكثر تواصلاً وقرباً ، وبزوغ قضايا ومشكلات اجتماعية قد تكون دولية كتفكك وانهيار البناء الاجتماعى والثقافى ، والبطالة ، وازدياد حدة الفقر ، والمساواة والعدالة الاجتماعيَّة وحروب بلا قضية ، وعبور الجريمة القارات ، ومشكلات المرأة والبيئة .... إلخ .

وتعد العولمة أحد المتغيرات الهامة والفاعلة المحدثة للتغيُّر الكونىٍ بأبعاده المختلفة باعتبارها فرض نمطٍ من أنماط الحضارة على باقى الأمم والشعوب ، وحيث تتكامل أبعادها ومكوناتها فى التفكير الكونىٍ التى تصدر بسهولة إلى باقى الأمم والشعوب من خلال السماوات والحدود المفتوحة .

ويتباين درجة واتجاه تأثير العولمة فى البلدان الصناعية المتقدمة والنامية ، بتباين اختلاف أساليب توظيف الديمقراطية والاختلافات الثقافية ، والقدرات الاقتصادية ، وعلى الرغم من ذلك فقد أحدثت – كمًّا هائلاً ومتناميا من التغيرات يصل أحياناً إلى الدهشة .

ويحتاج كل ذلك إلى تحليل دقيق وإعادة النظر فى التحليلات والتفسيرات السابقة، وجهود العلماء والمفكرين، وإيجاد عقد اجتماعى جديد، والتخلى فى التحليل عن المفاهيم المحلية المحدودة إلى مفاهيم ذات مضمون عالمى أوسع وأشمل .

وأثرت العولمة فى دولة الرعاية الاجتماعية ، والرفه الاجتماعى للإنسان كغياب واهتزاز الأمن الاقتصادى والاجتماعى للإنسان ، وازدياد وتعميق الفقر وزيادة البطالة ، وانعدام الأمن الصحى ... والثقافى ... والشخصى ... والبيئى فى بعض البلدان ، ويتباين هذا التأثير من بلد لآخر فى قوته واتجاهه .

ووضع ذلك تحديا أمام سياسة رعاية الإنسان فى المجتمع ، وأضحت خدمات رعاية الإنسان الصحية والتعليمية غيرَ مواتية لمقابلة الحاجات الإنسانية المتزايدة فى ظل تقلص دور الدولة الفاعلة فى توفير خدمات رعاية الإنسان .

وبرز دور منظمات الرعاية الدولية ، والسياسة الاجتماعية الدولية ، ومفهوم الدولة القومية فى ظل الكم الهائل والسريع من التغيرات متشابكة الأبعاد التى لم يعدها المجتمع الإنسانى من قبل .

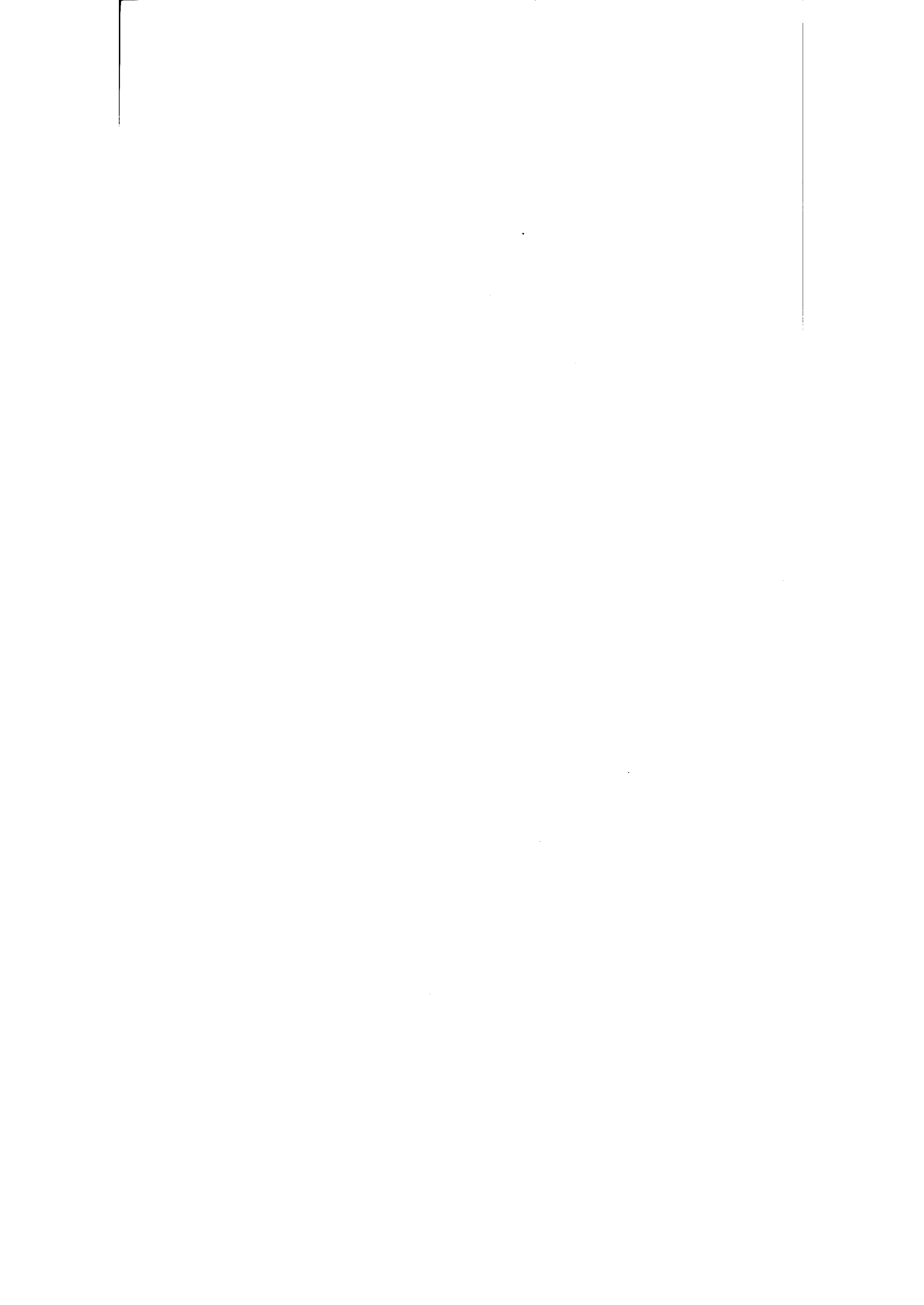
إن مصطلحات مثل «العالم قرية واحدة» تدل على التغيرات التى حدثت فى أسلوب الناس وخبراتهم بالعالم الاجتماعى . وتوجد شواهد كثيرة فى عديد من البلدان تدل على التغيرات فى ممارسات الحياة اليومية للناس ، والعولمة بذلك ظاهرة حتمية بحكم التقدم التكنولوجى السريع الذى يزيد فى كثافة وسهولة انتقال السلع والأفراد ورءوس الأموال والمعلومات والثقافات على الكون بصفته قومية واحدة تتلاشى فيه تأثير الحدود الجغرافية ، فظهرت تكتلات ، وتوحدت عملات ، واندمجت أسواق وعبرت رءوس الأموال الحدود ، وتداخلت الثقافات ، وازدهرت صناعة الفقر العالمى ، وبرز دور المنظمات الدولية وسيادتها وتحول الفكر من المحلية إلى العالمية.

ويجب عدم إغفال الشق الإنسانى فى التغيرات المذهلة للعولمة بصورها المختلفة التى قد تؤدى إلى إعادة صياغة وتشكيل العالم المعاصر ثقافيا وفكريا من خلال الانفتاح والتفاعل مع الآخر .

وأثَّر كل ذلك فى رعاية الإنسان وتقلص دور الدولة لرعايته فى مجالات الرعاية المختلفة ، وتباين اهتزاز مستوى الرعاية من مجتمع لآخر .

ويُعد هذا الكتاب محاولة تحليلية عميقة وصادقة لصورة العولمة بأوجهها المختلفة ، وتأثيراتها الإيجابية والسلبية فى مجالات رعاية الإنسان والسياسة الاجتماعية فى الدول الصناعية المتقدمة والنامية ، وهى محاولة جادة تساعد فى تشخيص الواقع الكونى لرعاية الإنسانية فى إطار العولمة .

طلعت مصطفى السروجي



مقدمة

تُعتبر العولمة عمليات تاريخية ممتدة تؤثر فى أبعاد عديدة فى المجتمع اقتصاديا وسياسيا وثقافيا واجتماعيا ، وكل بعد من الأبعاد تؤثر فى البعد الآخر.

ونتيجة للتغيُّرات التكنولوجية والمعرفية والقرارات السياسية على المستوى القومى والدولى فى القرن العشرين ازداد تأثير العولمة فى المجتمع العالمى اقتصاديا وسياسيا وثقافيا .

ونشأت العولمة فى تاريخها الطويل من مختلف الأيديولوجيات حتى النصف الثانى من القرن العشرين الذى ظهر بعد ذلك بصورة واضحة فى الاقتصاد والقضايا الاجتماعية .

وبدأت تأخذ – العولمة – مكانها فى أفكارنا عند التحدث عن القضايا الاجتماعية فى الوقت الحاضر ، وبصفتها رسالة معبرة عن صورة العالم اليوم .

ويظهر ذلك فى سرعة التنقل والسفر بين الدول ، ونقل البضائع بسهولة أكثر من الماضى ، وأن أصبح العالم قرية واحدة عالمية .

وعلى أىّ حال فإن تفكيرنا يقودنا – فى هذا الكتاب – إلى تأثيرات العولمة فى البعد الاقتصادى والاجتماعى فى المجتمعات ، وحيث يرى بعض العلماء إيجابية التأثير وبعضهم الآخر يرى غير ذلك .

ويركز هذا الكتاب على أن وصف تأثيرات العولمة وتلك التأثيرات التى يمكن وصفها بقوة تأثير مجتمع فى مجتمع آخر ؛ فبعض المجتمعات يمتد تأثير قوة اقتصادها فى مجتمعات أخرى فى الوقت الحاضر ، ويمتد التأثير كذلك فى الفقر فى بعض الدول ، والعدالة فى توزيع الدخول التى تختلف من دولة لأخرى .

وعلى الجانب الآخر يوجد البعد السياسى الناجم عن العولمة كتأثير الدولة القومية بصفتها قوة فعلية وليست رمزية .

ويهتم هذا الكتاب بوجهات النظر عن تأثير العولمة كقوى تؤثر فى حياة الناس كعائد للعولمة ، مما جعل الدولة القومية تأخذ مكانها وتلعب دورًا هامًا فى حياة الناس .

ونجد البعد الثقافى للعولمة يتمثل فى سرعة نقل الثقافات الغربية والأفكار والاتجاهات إلى كل دول العالم فى أثناء خمسمائة السنة الماضية ؛ حيث إن ثقافة الإمبريالية أو ثقافة رأس المال قوى مؤثرة فى العالم، ومن المتوقع أن تكون هناك ثقافة تجمع بين عناصر الثقافتين، وتوجد أمثلة على ذلك.

ويركز هذا الكتاب على تأثير العولمة فى الرعاية الإنسانية سواء كانت البطالة ، أو توزيع الدخول ، الفقر ، التعليم ، الصحة ، البيئة ، وكذلك الهجرة ، والنوع ، والجوانب المختلفة للحياة فى المجتمعات الصناعية المتقدمة والنامية ، والسياسة الاجتماعية العالمية .

ونأمل أن يكون هذا الكتاب تصحيحًا لبعض الأفكار ، ويقابل حاجات المهتمين بالجوانب الاجتماعية للعولمة وكذلك السياسة الاجتماعية فى مستوياتها القومية والعالمية .

الفصل الأول

طبيعة العولمة

أولاً – طبيعة العولمة :

بدأ مفهوم العولمة منذ أواخر التسعينيات من القرن الماضى وظل شائعًا حتى اليوم ، وجاء نتيجة لمجادلات فى العلوم الاجتماعية بالإضافة إلى استخدام وتضمين السياسيين هذه الرؤى بعيدًا عن بعض حكومات اليسار .

ونستطيع القول أن أى محاولة لمقاومة العولمة سوف تعود بالفشل ، أو سوف يكون مصيرها الفشل .

وبالفعل أصبحت العولمة مفهومًا ذا أهمية اقتصادية وسياسية وثقافية ، ويدخل فى نطاق الفرد والمجتمع والعالم كله وقد توجد بعض الآراء المتصارعة تجاه العولمة ومن هذه الآراء :

١ – "كابستين" Kapstein 1996 قال : "إن كل عصر يعرف العولمة بتعريف مختلف" .

٢ – "البنك الدولى" World Bank 1995 : "إن العولمة أمر محتوم لا مفر منه".

٣ – "بارنت وكارناف" Barnet & Caranagh 1994 "قالا : إن العولمة كلمة مطابقة وأنيقة لاتباع الزىٍّ الحديث فى التسعينيات " .

٤ – "وسيس" Weiss 1998 : "العولمة فكرة كبيرة يظل تأسيسها هامشيا" .

٥ – "هرست وتومبسون" Hirst & Thempson 1996 " "العولمة أسطورة فى العالم تتبع بدون أى انتقادات لتكون أملاً فى تحقيق ما نأمله" .

وعلى الرغم من تلك الاختلافات العديدة فى الآراء يتفق معظم الكتاب على وجود شئ جديد يحتل مكانةً فى العالم اليوم .

ويمكن تحديد العمليات الرئيسية للعولمة فى :

١ – تعتبر العولمة زيادة وتعمق فى فكر المجتمعات فى مختلف أنحاء العالم .

٢ – تتعلق بنقل الأخبار الثقافية فى أنحاء العالم .

٣ – زيادة فى نشاط الشركات متعددة الجنسيات .

٤ – تركز على النمو الاقتصادى ، وزيادة فرص هذا النمو فى أقطار عديدة .

٥ – صنع الثقافة العالمية .

٦ – سهولة تنقل وهجرة الأفراد بين المجتمعات ، ووسائل الاتصال الإلكترونى الذى يختصر الوقت والمسافات . وأن ما يحدث فى أى مكان فى العالم يراه الآخرون فى الوقت نفسه فى الأقطار الأخرى .

٧ – دعم فعالية الدولة القومية والمنظمات غير الحكومية .

ونناقش ذلك فى خمسة بنود رئيسية ، وهى :–

١– تعريف العولمة .

٢– أصل ونشأة العولمة .

٣– طبيعة القوى المستخدمة .

٤– تأثير العولمة فى الدول .

٥– اتجاهات العولمة المستقبلية .

ولا يتضمن ذلك كل الرؤى لكل الكتاب عن العولمة ، ولكن يعد ذلك بمثابة اختصار مهم عن كل التفاصيل .

وعلى الرغم من أن هذا الكتاب يركز على تأثيرات العولمة فى رعاية الإنسان فإن الاهتمام الأكبر ينصب على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للعولمة أكثر من الأبعاد السياسية والثقافية ، ونستطيع أن نقول أن التنوع النظرى والعملى والأيديولوجى لهذه المناقشات والمجادلات لخلاصة النقاط الخمس السابقة يُجمع فى أربع وظائف أساسية وأن المناقشة المختصرة للاتجاهات الأربعة للعولمة تتضمن بعض الاختصارات الزائدة ، ولكن لحسن الحظ فهى تجمع هذه الاتجاهات الأربعة فى شكل واضح يمكن توصيلها إلى القارئ .

كما تعد محاولة أخرى لتتبع أصل هذه الوظائف والاتجاهات الأربعة للأفكار الشائعة .

ثانياً - التطور التكنولوجى :

١ - التعريفات :

العولمة طبقًا لهذا الاتجاه تعنى الزيادة والسرعة فى نقل الاقتصاد العالمى ، وظهر ذلك فى أثناء النصف الثانى من القرن العشرين نتيجة للتكنولوجيا المتقدمة واتحاد السوق الفردية ، وتعمل الحكومةَ على تحريك البضائع ورأس المال ؛ ليتحرك فى عالم بلا حدود ، والأسواق العالمية أصبحت أكثر من أسواق الدول القومية .

أما عن وضوح تلك الكتابات لهذه المجموعة فالعالم يكون بلا حدود - اقتصاد يوجد فى مجالات تعمم حتى اليوم ، أو سواء كان هذا فى عمليات لتصبح حاضرة لبعض الوقت فى المستقبل . (هيلد وآخرون Held et . al. 1999) .

٢ - الأصول :

عندما تتتبع نشأة العولمة يكون العرض شاقًا ، ولكن هذه المجموعة من الكُتَّاب يقضون - مع ذلك - القليل من الوقت فى المناقشات حيث إن العولمة ظهرت لإيجاد رؤية

لعمليات ١٩٤٥ (الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥م) نتيجة للأخبار التكنولوجية ، والاتصال المجتمعى ليصبح مجتمعَ رأس المال وأسواق عالمية تحكمها آليات تلك الأسواق .

تلك الأخبار التكنولوجية تتحرك يداً فى يد لتطوير العولمة أسواقًا ورأس مال .

وترجع جذور كل الاتجاهات النظرية للعولمة فى الماضى إلى التكنولوجيا المتقدمة التى أصبحت بشكل هائل على غير المتوقع ويعتبر ذلك سببًا فى تطوير النظريات الاقتصادية منذ عقد الستينيات وعقد السبعينيات للأهمية التكنولوجية ، وربما التطوير الأفضل يجب أن يكون أساسيا ومركزًا على التصنيع ، وخلال عقد السبعينيات أصبحت تكنولوجيا التصنيع أكيدة ، وبالطبع التصنيع له تأثير فى المجتمع . (كير وآخرون Kerr et . al. 1973) .

٣ - القوى المؤثرة :

تُعدُ وسائل الاتصال التكنولوجية وبصفة خاصة الكمبيوتر القُوَى الرئيسة للعولمة كما يحددها أصحاب هذا الاتجاه ؛ حيث ظهرت ثورة معرفية فى النصف الثانى من القرن العشرين بالإضافة إلى رأس المال للأسواق الجديدة التى تضغط على الحكومات للتغير التكنولوجى فى الاتصالات .

وتعنى ثورة المعلومات تصدير دولى للأسواق والتجارة العالمية للتكنولوجيا والمعلومات مع الامتداد الجغرافى المتسع ، وبناء معلومات ومادة علمية تترجم فى جميع أنحاء العالم ، وتؤثر جوانب العولمة الاقتصاديَّة والتكنولوجيَّة فى الأبعاد السياسيَّة والثقافية ؛ حيث لا توجد علاقة وظيفية بينهما بوصفها أنساقا فرعية فى المجتمع .

٤ - تأثير العولمة :

تؤثر العولمة فى هذا السياق فى اختيار الظروف الاقتصادية ، والقيم الاقتصادية ، والعمل ورأس المال ، والاستثمار .

كما تعد التكنولوجيا قوة لإيجاد التحديث الاقتصادى فى المجتمع وتنميته ؛ فقد أوجدت العولمة عالمًا بلا حدود، عالمًا لم تعد تتحكم فيه الدولة فى تنظيم الأنشطة الاقتصادية . ولهذا السبب أصبحت تقاليد الدولة أو الأمة غير طبيعية أو مستحيلة فى تنظيم وحدات العمل .

وقد أشار (بيترسون Peterson 1996) إلى أربعة أسباب توضح **لماذا تعمل الدولة والأمة لزيادة سلطتها على القوة المتزايدة للأسواق العالمية .**

١ – الحقيقة التى تقول إن معدل الاقتصاد العالمى والنمو المالى فى تزايد مستمر.

٢ – إن أيام الأسواق الصغيرة أصبحت محدودة .

٣ – قوة تدفق رأس المال التى تعمل على تزايد قدرات الحكومات القوية فى التغلب على الضغوط التى تتوالد بشكل متزايد .

٤ – إن الحكومات لم تعد قادرة على مواكبة مسيرة التكنولوجية والمعلومات .

وعلى الرغم من تداخل هذه العملية فإن ما يهم الرفاهية القومية هو الطريقة التى يتم بها عملية السيطرة من جانب الحكومة .

وعلى الجانب الاجتماعى فإن الاتجاه العام لهذه المجموعة من الكتابات هو التأكيد على أهمية النتائج المرغوبة فيها للعولمة فقد بدت التغيُّرات الاقتصادية والسياسية والثقافية على أنها مفيدة للجميع فى العالم ؛ وذلك لأنها تعمل على زيادة الإنتاج والنمو الاقتصادى ؛ وكذلك رفع مستويات المعيشة ؛ فقد عملت على إيجاد مجتمعات ديمقراطية وذلك تبعًا للنظام العالمى، وعملت كذلك على تجميع البشر بلغة ثقافية واحدة .

٥ – المستقبل :

العولمة عملية لا تقاوم ؛ باعتبارها مفيدة لكل العالم ، ويجب أن يرحب بها لا أن تقاوم ؛ فنحن نرغب فى أن نعيش فى عالم من العولمة كاملاً ونتحرك بسرعة

فـى اتجـاه شـئون وأمـور دوليـة ، وسـوف يكـون عـالم لم تفقـد فيـه الدولـة قوتها وسيطرتها .

ممـا سـبق فإن كل من الإنتـاج والمـال والتكنولوجيـا والمصانع والمعدات يتحرك بلا جهـد فى اتجـاه الحدوديـة ، وفكـرة الاقتصـاد القومى أصبحت بلا معنى مثلها مـثل : الأمم ، والتنسـيق القـومىّ ، ورأس المال القـومىّ ، والمنتـجـات القـومـيـة ، والتكنولوجيا القومية . (رتش Reich 1991) .

إن الدول القومية لم تختف ، ولكن فائدتها بالنسبة إلى المصطلحات الاقتصادية أنها سوف تحدد خلفيَّة العولمة ، وهذا ما يجذب المستثمر الدولى (فريدمان Friedman 1999) .

وفى النهـاية تتـعلق قـوة هذا الاتجـاه بمدى تحـديده للطرق التى أثرت بهـا التكنولوجيا والأسواق العالمية فى طبيعة العمليات الاقتصادية .

أما عن نقاط ضعف هذا الاتجاه فتتمثل فى تعريفاته للعولمة ، ووضعها فى تعريفات ومصطلحات اقتصادية مبدئية ، مما أدى إلى وجود مزاعم كثيرة عن مدى انتشار العولمة فى الوقت الحاضر .

أما عن الجـانب التنبـؤىّ لهذا الاتجاه : فإنه يجعل من العولمة فكرة تخلق عالمـاً بلا حدود فى المستقبل .

ثالثاً – الماركسيون المتشائمون Marxisant Pessimists :

ويتضمن مجموعة من الكُتَّاب من مختلف درجات الوفاء للتقاليد الماركسية ، وعلى الرغم من اختلافاتهم المتعددة فإنهم يتفقون على أن العامل الرئيس وراء العولمة يتمثل فى الرأسمالية .

وفى خـلال النصف الأول من القـرن العـشـرين تبنى مـعظم الماركسـيُّون فكرة الماركسية القائلة أن الرأسمالية سوف تؤدى إلى قوة حديثة حرة، وهذه الفكرة سوف

تنتشر فى العالم كله، وتعمل على إيجاد وحدات عمل قوية وتتغلب على الاستعمار والرأسمالية ؛ لإنشاء مجتمعات آدمية، وتسربت هذه الفكرة إلى المتفائلين ، وذلك عند إدراك أن انهيار الاستعمار فى الخمسينيَّات والستينيَّات لم يؤدِ إلى نتائج اقتصادية ولا اجتماعية مرغوبة فيها .

وقد حاولت نظريات الاستقلال المتعددة ونظريات النظام العالمى أن تبين هذا الموقف الجديد، وقد كان الزعم الأساسىُّ هو أن النظام العالمى الجديد لم يختلف كثيرًا عن نظام عالمى استعمارى قديم ؛ فقد استمرت القوى السياسية والاقتصادية فى السيطرة على الطريقة التى يعمل بها العالم . هذا ، وقد كانت النتيجة الأساسية للهيئات البنائية للعلاقات القوية فى النظام العالمى هى فقر الدول النامية وثراء الأمم الغنية .

وقد يعتبر الفقر والثروة وجهين لعملة واحدة .

وعلى الرغم من الاستقلال ونظريات النظام العالمى فلم تتحدث عن العولمة إلا أن آراءهم شكلت الخلفية لنظرية العولمة للكتاب الماركسيين فى التسعينيَّات .

ففى بداية التسعينيَّات وضح (سكلر Sklair 1995) أن وظائف النظام العالمى التى حُدِّدَت فى ثلاث ممارسات أساسية وهى الثقافية والسياسية والاقتصادية ، وأن كل واحدة من هذه الممارسات يتم السيطرة عليها عن طريق مؤسسة رئيسة تعمل على توجيهها إلى العولمة .

١ – التعريفات :

هناك موافقة عامة على أن العولمة ليست ظرفًا أو ظاهرة ، وإنما عملية هذه العملية تؤدى إلى آخر مرحلة من الرأسمالية ، أو الرأسمالية العالمية ، أو العولمة . (سويزى Swezy 1997) ، وإن كان الاستعمار يعتبر آخر مرحلة من الرأسمالية فإن العولمة هى آخر مرحلة من الاستعمار .

أما عن التعريف النموذجي للعولمة الذى لاقى تأييداً عاماً فهو تعريف (ويلكن Wil-kin 1996 ؛ فقد رأى أن العولمة يمكن أن تُحَدَّدَ على أنها عملية تحويل فى النظام الرأسمالى العالمى .

٢ - الأصول :

يوافق معظم الكُتَّاب فى هذه المجموعة على أن أصول وجذور العولمة مع بدايات الرأسمالية وذلك فى أوربا الغربية منذ خمسمائة عام (٥٠٠) حيث انتشر النظام العالمىّ الحديث ، وكذلك الامتداد الاستعمارى الأوربى ، أو الانتشار التدريجى للإنتاج الرأسمالى حول العالم ، واحتلاله لكل العلاقات التى كانت تسبق الرأسمالية (روبنسون Robinson 1996) .

وعلى الرغم من أن العولمة قد انتشرت بعمق خلال فترة ما بعد الحرب فذلك بسبب الاختراعات التكنولوجيَّة ، وكذلك انهيار الاتحاد السوفيتى ؛ فالسبب الأول عمل على عولمة رأس المال والأسواق المالية ، أما السبب الثانى فقد عمل على ازدهار النظام الرأسمالى على البدائل الاجتماعية الأخرى .

٣ - القوى المؤثرة :

قد تم صياغة الأسباب الرئيسية للعولمة فى مستويين مختلفين ، وتمثلت القوة المؤثرة فى عملية العولمة فى الرأسمالية ؛ فقد تبنت اتجاه من أجل أن تنمو وتقوى ، وكذلك أن تشمل كل جوانب الحياة .

أما على المستوى الثانى، فعلى الرغم من أن كل الماركسيون يتفقون على أن تنظيمات الاستهلاك والإنتاج والظروف المالية الجارية فى النظام العالمى أصبحت من القوى المؤثرة فى نظام العولمة - مثلها مثل العوامل الأيديولوجية كالقوى العاملة والاستهلاك التى أصبحت القوى الأساسية وراء عملية العولمة، وبالإضافة إلى المناقشة التى

تضمنت القوى المؤثرة فى العولمة – فإن هناك مقالاً عظيمًا عن الطريقة والآليَّات التى تعمل بها هذه القوى ، وقد كانت فكرة عولمة رأس المال قد لاقت تأييدًا واسعًا ، ويشمل هذا الأمر قيادة الشركات متعددة الجنسيات والقادة السياسيون ، وكذلك رؤساء المنظمات الدولية والبنوك العالمية .

٤ – تأثير العولمة :

تتضمن آثار العولمة فى الرعاية الإنسانية آثارًا جيدة وأخرى سيئة ، وكذلك آثارًا مدمرة ، وذلك على المدى القصير والبعيد .

١ – هناك اتفاق عام فى هذه المجموعة أن العولمة عملت على زيادة الفقر والحاجة ، والتهكم بأن علاج هذه الآثار السلبية هو المزيد من العولمة . (كوكس Cox 1997) .

٢ – لم تؤثر العولمة فى الجوانب المادية فقط على معيشة البشر ، ولكن أثرت أيضًا فى اتجاهاتهم وقيمهم، وكذلك سلوكهم، نتيجة لذلك فقد تم التأثير فى جوانب الثقافة ، وكذلك فى جميع أساليب الحياة .

٣ – هناك انقسامات فى الرأى حول ما إذا كانت العولمة تؤثر فى سلطة الدولة أو لا ؛ فقد صمم الماركسيون أن للعولمة تأثيرًا ؛ فما زالت الدولة هى المحور الأساسى لانتعاش رأس المال ، والاحتياجات المالية للدولة تعمل على المحافظة على الظروف التى تتم فيها دورة رأس المال ؛ وذلك للمحافظة على نظام القوى العاملة . (وود Wood 1997) . الذى وضح أن العولمة ليست ظاهرة جديدة ولم تنتشر فقط اليوم، ولكنها انتشرت فى الماضى ، وأنها فكرة جديدة للمناقشة، وأن العولمة عملت على إضعاف تأثير الدولة، وهذه الفكرة تتجاهل القدرة التكنولوجية للدولة على تعظيم رأس المال، وكثير من الماركسيين الآخرين يرفضون هذا التفسير ؛ وذلك لأنهم يقبلون فكرة وجود العولمة وإيجادها لموقف جديد من اقتصاد عالمى واحد ؛ وكذلك لأن العولمة أضعفت من سلطة كل من الدولة والأمة ونظمت القوى العاملة .

ولكن بما أن رأس المال متحرك ، والقوى العاملة القومية بالطريقة نفسها التى كانت من قبل ؛ فقد فقدت القوى العاملة المنظمة قدرًا كبيرًا من أهميتها الاقتصادية والسياسية ، وحُكِمَ على إستراتيجية الاعتماد وعلى الوَحْدَة التقليدية للتغلب على الرأسمالية بالفشل .

هذا ، وتنوعت الخطط السياسية التى نبعت من التحليل الثانى ؛ فبعضهم أكد أهمية الحركات الاجتماعية ، والبعض الآخر أكد دلالة الكفاح الدُّوَلِىِّ المنظم ، وعديدٌ منهم وضع أمله فى تقوية وتعزيز القوانين التى تحكم القوى العاملة على المستوى العالمى، فى حين إن بعضهم الآخر اعتقد أن كفاح ونضال بعض هؤلاء يجب أن ينقل من الدولة الصناعية المتقدمة إلى الدول الصناعية النامية حيث تعمل الطبقة بوصفها قوة ضد الرأسمالية . أما عن الحياة الاجتماعية فقد تم تجاهلها من أى توضيح أو تفسير تحت الرأسمالية العالمية . (روبنسون Robinson 1996) .

٥ - المستقبل :

يوافق الكتاب الماركسيون على أن نظام العولمة سوف يستمر فى المستقبل مع زيادة النتائج غير المرغوب فيها لسكان العالم، وتفهمهم الاستغلال والفقر والدمار البيئى وانحطاط المجتمع، وبذلك يظهر المجتمع على أنه غير قادر على الثورة الاجتماعية والإصلاحات الاجتماعية ، أو بدلاً من ذلك يؤدى انقسام المجتمع إلى الانهيار الاجتماعى ، وهذا ما سيحدث بالفعل فى المستقبل (كوكس CoX 1997) .

وتأتى مصادر قوة هذا الاتجاه على إصراره على أن المنفعة الخاصة هى الدافع الأساسى للعولمة، وكذلك إدراكه أن العولمة قد أثرت فى التباين ، أما نقاط ضعف هذا الاتجاه فهى إهماله للعوامل الأخرى التى تؤثر فى العولمة ، وكذلك رفضهم أن للعولمة آثارًا إيجابية وأخرى سلبية فى مستويات المعيشة .

رابعًا – البراجماتيون :

١ – التعريفات :

يمثل هؤلاء مجموعة الكتاب الذين جعلوا من مفهوم العولمة مساوئ للعلوم الاجتماعية فى التسعينيًات .

وتعنى كلمة العولمة لديهم أنها عملية طويلة ومتنوعة ولها مستقبل يصعب التنبؤ به (جدنس Giddens 1990) .

فالعولمة عرفت على أنها ترسيخ العلاقات الاجتماعية على مستوى العالم، فهذه الأحداث المحلية يمكن أن ترجع إلى أحداث تحدث بعيداً جداً، والعكس كذلك، ويمكن الإشارة إلى العولمة على أنها ضغط العالم ، وكذلك شدة الوعى بالعالم ككل (روبرتسون Robertson 1992).

٢ – الأصول :

هناك اتفاق عام على أن العولمة لها تاريخ طويل ولكنها لم تدفع بقوة إلا قريبًا فى خلال العشرين عامًا الماضية ؛ وذلك بسبب تكنولوجيا المعلومات التى عملت على اختصار الوقت والقضاء غير المتوقع على الأمية – وذلك عند بعض الكتاب – وتعتبر العولمة عملية اتصال عالمى التى يمكن تتبعها منذ زمن بعيد . (جدنس Giddens 1990 ، شولت Scholte 2000) .

أما بعضهم الآخر فيرى أن العولمة هى ظاهرة قريبة زمنيا ؛ فهى مع بداية التحديث منذ نهاية القرن الخامس عشر ولاحقًا ، وكلهم يتفقون على أن العولمة اكتسبت دَفْعةً كبيرةً منذ الستينيَّات، وذلك بسبب التغيرات التكنولوجية والقرارات السياسية التى تتعلق بحرية التجارة ورأس المال ، وكذلك انهيار الاتحاد السوفيتى وقبل الستينيَّات لم توجد العولمة (شولت Scholte 1997) .

٣ - القوى المؤثرة :

على عكس المجموعة الأولى والثانية اللّتين أكدتا عاملا أو سببا رئيسيا واحدا وهو التكنولوجيا أو رأس المال فإن هذه المجموعة تصر على أن القوى المؤثرة فى العولمة متنوعة فهى تشمل التكنولوجيا والإنتاج والقوى السياسية مثل معلومات (الدولة ، الأمة) ونشاطها ، ولا توجد أى محاولة لوضع هذه القوى قوى أساسية ، ويوجد استثناء رائع لهذا التفسير للعولة وهو (وبرين Weberian) الذى تبع نظرية الأنساق الاجتماعية لـ (بيرسون ١٩٩٨ Pierson) والتى أعطت موقع سيطرة للثقافة على جميع أنظمة المجتمع الثانوية الأخرى وقد زعم (وبرين Weberian) أن الطريق للعولمة أصبح سهلاً جداً وعلى الرغم من أن بعض الكتاب لم يتبع وجهة نظر (روبرتسون ١٩٩٢ Rebertson) - منهم لم يتحدثوا فى استثناء لوجهة النظر الماركسية، وأن الثقافة هى مجرد ظاهرة إنعكاس للأشكال الحاضرة لكل من الاقتصاد والسياسة، ومن الخطأ الفادح فصل السياسة عن الاقتصاد - فقد أعطى الكتاب وزنًا كبيرًا للتأثر المباشر للأفكار فى تغيير الوعى الحكومى العام (سيبى Spybey 1996) .

٤ - تأثير العولمة :

الرسالة الأساسية لهذه المجموعة من الكتاب البراجماتيين تتحدد فى أنه على الرغم من مرور العالم بعمليَّة من الترابط بين الدول فإن ذلك لا يعنى اختفاء التأثيرات المحلية من حياة الناس، بل إن الناس عندما يندمجوا فى التأثيرات العالمية فى حياتهم فإنهم يفعلون ذلك بناءًا على خلفياتهم ومرجعياتهم فى الثقافات المحلية ، وبالتالى فإن العولمة لا تعنى الاتجاه إلى الغرب واكتساب السمات والثقافة الغربية على الرغم من انبثاق عديدٍ من ممارسات واتجاهات العولمة من الغرب، ولكن يتم تعديلها محليا عند قبولها فى الدول الأخرى، وأفضل مثال على ذلك هو التصنيع اليابانى ، وعلى الرغم من تبنيه أساسيات التصنيع الغربى فإنه تم تعديلها مع الثقافة اليابانية ، وأدخل فيه عديداً من القيم اليابانية .

وعلى الرغم من ذلك فلا يبدو هناك سوى حالات قليلة جدًا هى التى تم فيها إدخال قيم وممارسات غير غربية إلى الثقافة الغربية من خلال العولمة، كما أن معظمها لا يكون أساسيا فى الثقافة الغربية، ولذلك فالعولمة لا تعنى الميل للالتقاء فى نقطة واحدة وبذلك فإنه ليس من المحتمل أن تصبح اقتصاديات دول العالم متشابهة يومًا ما، وينطبق الأمر على الأنظمة الثقافية والسياسية للعالم، باختصار فإن العولمة لا تعنى الاتجاه الحتمى والنظرى تجاه نشر التحضر الغربى على مستوى العالم، وفى رأى هذه المجموعة أنه على الرغم من أن الدولة القومية بدأت تضعف نتيجة لقوى العولمة الاقتصادية والهيئات الدولية، فإن الدولة القومية لا تزال لها عوامل مهمة داخل وخارج حدودها .

ويرى هؤلاء الكتاب أنه لن يأتى يومٌ الدولة القومية سوف تصبح فيه متشابهة أو خاضعة كليا للقوى العالمية، حيث إن العولمة قد أيقظت مشاعر القومية الدينية والعرقية إما توافقًا أو تعارضًا مع التأثيرات الغربية التى تنشرها العولمة لجميع أنحاء العالم، فمثلاً الإسلام ليس دينًا فقط بل طريقة للحياة مما جعل عديدًا من المسلمين يعتقدون أن ضغوط الحضارة الغربية التى تنتقل إليهم من خلال شبكات الاتصال الثقافية الدولية تمثل تهديدًا للإسلام، وأن العولمة بالنسبة إلى كُتَّاب هذه المجموعة ليست سيئة ولا جيدة فهى تنشر التكنولوجيا والنمو الاقتصادى والديمقراطى، وفى الوقت نفسه تنشر الجريمة والإيدز والتدمير البيئى، وأن العولمة أوجدت أشكالاً جديدة من المخاطر لا تعرف بحدود قومية ، ولا يمكن التعامل معها إلا على نطاق عالمى .

٥ – المستقبل :

من المحتمل أن العولمة سوف تزداد فى المستقبل مع انتشار الإنترنت فى العالم ويمكن جعلها تخدم البشرية من خلال الإصلاحات على المستوى القوى والدولى مع إجراء بعض التعديلات عليها. (شولت Scholte 2000) .

خامساً – الدوليون المتشككون :

إن اتجاه الدوليُون يعد رد فعل لآراء المتحمسين للتكنولوجيا (فهو رفض لنظرية العالم بلا حدود حيث تصبح الدولة القومية شيئًا عتيقًا وتعمل الأسواق على أسس انتقالية) .

وإنه ليس رفضًا للعولمة فى أشكالها المعتمدة ؛ فهم يرون أن الأسواق الأجنبية أصبحت ذات أهمية للأسواق الوطنية مما أدى إلى حدوث انفتاح، وإن الاقتصاد العالمى أصبح أكثر ترابطًا مما كان عليه فى الستينيَّات والسبعينيَّات (ويس Weiss 1998) .

إنهم يرفضون النظريات حول العولمة ذات الآفاق قصيرة المدى التى قد توهم بعض الكتاب بتزايد الانفتاح وانتشار العولمة بصورة كبيرة ، حيث تغيَّر الاقتصاد الدولى تغيُّرًا راديكاليا فى البناء والسياسات خلال الخمسين عامًا الماضية (نرست وتومبسون Nirst & Thompson 1996) .

إن الشكل المتطرف من العولمة الذى ينظر إلى العالم على أنه بلا حدود يعتبر الدولة القومية شيئًا ميتًا يتضمن الحركة الحرة للتجارة ورأس المال والهجرة الحرة للعمالة، ومن الواضح أن ذلك لم يحدث ؛ فلا تزال الدولة متحكمة فى حدودها وحركة الناس عبرها، وإن كانت الدول المتقدمة صناعيا حاليا تجد صعوبة فى التحكم فى حدودها بسبب قدرة المهاجرين غير الشرعيين على التدفق بأعداد كبيرة إلى حدودها .

إن هؤلاء يرفضون فرضية أن الحكومات فقدت سيطرتها التقليدية على السوق ؛ حيث إنهم يرون سلطة الحكومة مقيدة بعديدٍ من القوى الداخليَّة والخارجيَّة وإنهم يقبلون أن التطورات الحديثة فى تكنولوجيا المعلومات قللت من سيطرة الدولة على إقليميتها وعلى أسواق النقد العالمى، ولكن ذلك لا يعنى الشلل التام لسيادة الدولة ، ربما كان يجب عليها أن تشارك سلطتها مع بعض الفاعلين الآخرين ، ولكن لا يزال لديها مركزية لأن لها علاقة بسكانها ونطاق حكمها ، وفى الواقع لقد ازدادت أهمية الدولة القومية بعدة طرق .

إن الكُتَّابَ هنا ضد انتشار مذهب الليبراليَّة الجديدة الذى يعتبر أيديولوجية العولمة ، وهم يعتقدون أن الدولة القومية لديها السلطة للتحكم فى مسار الأحداث، وأن الاقتصاد الدولى ليس خارج نطاق التحكم، ولكن الإرادة السياسية تفتقد الآن للفعالية فى التحكم فى الأوجه غير المرغوبة فيها وغير العادلة للنشاط الاقتصادى القوى والدولى .

وباختصار فإن الدُّوليين المتشككين لديهم ما يؤيدهم فى مواجهة حماس التقنين للعولمة، ولكن اتجاههم يشوبه بعض القصور ؛ فهم ينظرون إلى العولمة على أنها عملية ذات جانب واحد ، وهو التغير الاقتصادى واعتقاد بعض الكتاب " أن العولمة قد وصلت إلى حد بعيد جدًا " يعتبر صحيحًا ، ولكن رفضهم قبول " أن حركة الانتقالية وتوحد العالم قد بدأت " يعتبر غير صحيح .

سادساً – العولمة مدخل الاقتصاد السياسى :

١ – الاقتصاد السياسى للعولمة :

يستخدم مصطلح " الاقتصاد السياسى " للبعد عن التفسيرات السياسية فقط ، أو الاقتصادية فقط للأحداث والعلميات التى تحدث وإن كان هذا المصطلح لا يزال محل جدال .

ويتضمن اتجاه الاقتصاد السياسى رفض أن أيًّا من الحتمية أو علم السياسة يقدما بمفردهما بوصفها حلاً بمعزل عن الآخر تفسيراً لعملية العولمة . فتقول الحتمية الاقتصادية : " إن التغيرات الاقتصادية هى القوة الرئيسية فى تحديد طبيعة وانتشار العولمة، ويرى بعضهم الآخر أن العولمة نتيجة للقرارات السياسية التى يتم اتخاذها على المستوى القومى والدولى .

ولكننا نرى أنه يجب أن يتم وضعهما معًا ؛ لأنهما بصورة منفردة (كلٌّ منهما على حدة) يقومان بتبسيط عملية معقدة جدًا لدرجة كبيرة جداً .

ويستخدم مصطلح " الاقتصاد السياسى " للإشارة إلى تداخل القوى الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية فى تشكيل عملية العولمة، فقد تلعب العوامل الاقتصادية دوراً فى التأثير فى القرارات السياسية المتعلقة بالعولمة ، ولكن السياسة شىء مهم ؛ فالدولة يكون لديها السلطة فى بعض الأوقات على تعديل وإبطاء الضغوط الاقتصادية الناجمة عن العولمة .

وتلعب القوة الأيديولوجية دوراً فى تفهمنا للاقتصاد السياسى، حيث إنها تؤثر فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ؛ ففى هذه الأيام تعتبر الليبرالية الجديدة هى الأيديولوجية العالمية السائدة ، وتؤثر الأيديولوجية السائدة فى القرارات المتعلقة بما يجب وما لا يجب فعله والسياسات المقبولة وغير المقبولة .

٢ - التعريفات :

العولمة هى الترابط المتزايد بين أجزاء العالم من خلال ضغط الزمان والمكان، عن طريق التطورات التى حدثت فى المعرفة والتكنولوجيا، وكذلك من خلال الأحداث والقرارات السياسية .

إذاً العولمة مجموعة من العمليات المرتبطة التى تجمع بين جميع جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاجتماعية، وهى تشتمل على تغيرات كَمِّيَّة وكيفيَّة مما يجعل من الصعب قيامها بالمؤشرات الإحصائية فقط . وهى تتواجد مع قوة وعمليات أخرى موجودة على المستوى المحلى والقومى والإقليمى . ولكن هناك عديداً من العمليات فى مناطق الحياة والسياسة لا تزال الدولة القومية هى المسيطرة فيها .

إن العولمة تتضمن زيادة وتوسع الأنشطة التى يتم تنفيذها على المستوى العالمى وزيادة تكرارها مثل زيادة تدفقات المال والاتصالات .

ثم كذلك ضغط بُعْدَىْ الزمن والمكان مما أدى إلى زيادة العمليات الاقتصادية والاجتماعية العالمية .

وانتشار إدراك الناس من خلال التليفزيون والإنترنت بما يحدث فى جميع أنحاء العالم .

إن الأيديولوجية من أهم مكونات تعريف العولمة ، والعولمة تتوافق مع أيديولوجية الليبرالية الجديدة .

٣ - الأصول :

يعود انتشار العولمة للحضارة القديمة عند انتشار السفر والتجارة، ولاشك أن العولمة كانت محدودة وقتها ، وكانت الاستبدادية والخضوع لرجال الدين (الثيوقراطية) هى أنماط الحكم السائدة .

وترجع أصول العولمة الحالية إلى انهيار نظام الاقطاع فى أوربا وبداية الرأسمالية ، وكشف العالم الجديد ، وانتشار التصنيع والتجارة مع المستعمرات .

ولقد شهد النصف الأول من القرن العشرين توسعًا فى تطور الرأسمالية ، وتحسنًا فى التكنولوجيا ، وظهور حكومات ديمقراطية ، كما أن الحربيين العالميتين أدتا إلى إيجاد مؤسسات وهيئات دولة واسعة النطاق .

وفى فترة ما بعد الحرب ظهرت أربع عمليات أدت إلى زيادة سرعة نمو العولمة هى :

١ - إزالة قيود تدفق التجارة ورأس المال .

٢ - انهيار الاتحاد السوفيتى والشيوعية ، مما جعل الرأسمالية هى القوة السائدة .

٣ - التقدم التكنولوجى غير المسبوق فى السفر والاتصالات .

٤ - إيجاد تكتلات إقليمية تخلت فيها الحكومات عن بعض سلطاتها

ويختلف اتجاهنا - هذا - عن اتجاه التقدميين الذين ينظرون إلى العولمة على أنها حدثت فى النصف الثانى من القرن العشرين، وعن الاتجاه الماركسى الذى ينظر إلى العولمة على أنها نتيجة لقوة دفع الرأسمالية .

التوسع فى المعرفة ومنطق الرأسمالية وقوة التكنولوجيا وسياسات الحكومات هى القوى الدافعة سواء كانت كلٌ منها على حدة ، أو بالاشتراك مع العوامل الأخرى .

٤ - تأثير العولمة :

١ - تجويف الدولة ، وقلة وانحسار سلطتها، وانتقال بعض هذه السلطات وبعضها الآخر تجاه اللامركزية، وعلى الرغم من ذلك لا يزال سلطتها فى أمور السياسة .

٢ - من الناحية الاقتصادية والاجتماعية : ترابط التنمية الاقتصادية غير المتساوية، مما أدى إلى تزايد الفقر الذى قد يؤدى إلى زيادة الصراعات العرقية وانتشار السلب والنهب .

٣ - من الناحية الثقافية : أدت إلى زيادة الاحتكاكات الثقافية بين الناس من خلال التليفزيون والإنترنت والسياحة ، وعلى الرغم من ذلك فإن آثارها ليست عميقة بدرجة كبيرة .

٥ - المستقبل :

تعتبر آثار العولمة ذات أهمية كما أنها منتشرة على نطاق واسع فهى تَغَيُّر فى نمط السياسات القومية والسياق الاقتصادى والاجتماعى والسياسى الذى تعمل فيه الدولة القومية، وإن العولمة أصبحت حقيقة واقعية لابد من الاعتراف بها ، ولها سلبياتها التى تنشأ من تفضيل الربح الخاص والنمو الاقتصادى على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والسعى إلى إشباع الحاجات

الأساسية للجميع، وإن التخلى عن الأشكال المتطرفة الليبراليَّة شىء مهم لتحسين رفاهية الإنسان على المستوى العالمى .

وأخيراً ، من المهم أن نؤكد أن العولمة بوصفها عملية غير متساوية قد اخترقت الدول المتقدمة صناعيا ، ولكنها لم تمس حياة الملايين فى عديدٍ من الدول النامية صناعيا بالقدر نفسه من الاختراق .

الفصل الثانى

العولمة والدولة والرعاية الإنسانية

أولاً – العولمة والدولة والرعاية الإنسانية :

تعتبر دول الرعاية تجارب فى السياسات ويتحدد ذلك فى ممارسة قوة الدولة لإدارة الاقتصاد ، وبناء معدل خدمات واسعة لمقابلة الحاجات الاجتماعية ، وبذلك تعتبر القدرة السياسية والاجتماعية للدولة عاملاً رئيسيا فى نجاح مشروع دولة الرعاية .

إن تأثير العولمة على مقدرة الدولة يمثل منطقة استفسار مهمة ؛ وذلك لأن المغزى من مقدرة وقوة الدولة هو الارتقاء بالرعاية والرفاهية الإنسانية .

ونوضح فى هذا الفصل العلاقة بين العولمة والدولة القومية ، وتأثير العولمة الاقتصادية فى السياسة الاقتصادية العالمية والسياسات الاجتماعية ، وقدرات الدولة فى اختيار السياسات الاقتصادية وبالطبع السياسات الاجتماعية .

وتعتمد القيمة الحقيقية للمستقبل – بصورة جزئية – على ملاحظات الماضى، فلو اعتقد الفرد بأن الدولة تستطيع السيطرة على الرأسمالية العالمية ، حينئذ ستكون الحركة الرأسمالية أكثر تطوراً ، إلى جانب التصور الناضج للمشروعات الحرة متعددة الجنسيات التى ربما تُرَى كتغير مهم فى فرص التحرر الهادف فى نظام الرأسمالية فإذا تناول الفرد النظرة الإيجابية – كما فعلنا – التى تتحدد فى أن الحكومة لن تستطيع الحكم بمهارة أو بفاعلية حتى الرأسمالية العالمية، حينئذ سيكون التغير درجة وليس نوعًا من التقدم ؛ فإن الحكومة لم يكن لها السيادة الكاملة لذلك فما تفقده الحكومة

لن يعتبر تغيراً منتظماً ، وبالمثل لم يعتقد الفرد بأن الإدارة الاقتصادية هى الحل الأخير متمثلاً فى أحضان الرأسمالى ، ولا تترك الحكومة والحكم كلية إذا ما فقدت مصدر وإدارة الاقتصاد.

وتجيب العولمة عن الأسئلة المتعلقة بالقدرة المستمرة للدولة لتطور وتوصيل تلك السياسات العالمية التى تصنع رفاهية الشعوب وتتحكم فى الرعاية ورفاهية الإنسانية ، ولهذا السبب يجب أن يُختبر التأثير العام للعولمة فى الحكومات والشعوب قبل النظر فى تأثيرها فى دولة الرعاية والرفاهية الإنسانية فى المجتمعات الاقتصادية المتقدمة .

ثانياً - العولمة والدولة القومية ـ طبيعة العلاقة :

لكى نفهم طبيعة العولمة فمن الأهمية القول بأن العولمة نتاج تفاعل بين قوى عالمية والضغوط لحماية مصالحها الخاصة والدولة القومية Nation State .

والدول ليست بسيطة وليست أغراضها القوى فوق القومية ، والدول - كما يقول " شولت " Scholte 1997 - تلعب دوراً فى عولمة رأس المال .

وتستجيب الدول لضغوط العولمة ، وتترك العولمة تؤثر من أعلى ثم تفكر فى : ما العمل ؟ . وتعمل لمحاولة تطوير شكل العولمة وعملياتها ؛ حتى لا تؤثر العمليات فى المستقبل ، ووضح (بوير و دراهى Boyer and Drache 1996) ذلك باعتبار الدولة القومية تعنى بناء ، وبينما يوجد اختلاف إستراتيجى بين الأرباح والخسائر فى معدلات الاقتصاد القومى بزيادة نقل وتصدير الصناعات والخدمات والشركات اقترح (كرنى Cerny 1999) أن الدولة ستصبح عُرْضة للنقد وربما أكثر من ناقدة لعمليات العولمة ذاتها .

ويرى (كرنى Cerny 1997) أن العولمة تقود ليس فقط القوى الاقتصادية ولكن أكثر من ذلك السياسات .

كما أن الضغوط الاقتصادية تدفع الدولة إلى اعتبار ذلك اهتماما أوليا، وتحولت دولة الرعاية إلى دولة منافسة Competition State ، وسوف تزيد دولة المنافسة ذاتها آليَّات Mechanism العولمة السياسية (كرنى Cerny 1997) .

وتنشط الدول وبصفة خاصة فى عمليات العولمة وليس فقط الموضوعات البسيطة ؛ لأن العولمة تحتاج إلى دول قومية ، مثل : الأسواق ، الأبنية الاجتماعية، البضائع ، قوة العمل المتعلمة، والإطار التشريعي، ولذا تحتاج إلى دول قوية وفاعلة ، وتحتاج عولة الاقتصاد إلى قواعد أساسية ، وترتيب لسياسات التنمية التى يمكن اعتماد الحكومات القومية عليها .

وليست العلاقة بين العولمة والدولة واضحة ومحددة مع القوى الاقتصادية والدولة القومية ، وإن العلاقة أكثر تعقيداً من ذلك .

وكان الاهتمام فى الماضى تنمية علاقات العمل داخل الاقتصاد القومى ، والعولمة مفيدة فى الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى والإدارى والسياسى .

وتفقد الدولة القومية كثيراً من قوتها بالقواعد العديدة التى تعتقدها لبناء الدولة القومية (ستسلف Sutcliffe 1998) .

إن العلاقة بين العولمة والدولة القومية علاقة معقدة ، ويجب أن نفهم تأثير العولمة فى الدولة القومية ورأس المال والرعاية الإنسانية، ونرى أن رأس المال قوة تقود عمليات العولمة ولكن أحياناً يجب أن نركز على حاجة الدولة إلى رأس المال ، وقدرة الدولة فى التأثير فى العمليات .

ثالثاً - الدولة وعولمة الاقتصاد :

تعتمد اتجاهات التنمية الاقتصادية بصورة واضحة على المزيد من عولمة الاقتصاد، وتؤثر فى قدرة الدولة لاتباع سياسات مستقلة فى الاقتصاد والسياسة الاجتماعية .

وتوجد تساؤلات حول طبيعة تناول تأثيرات العولمة الاقتصادية، ولفهم هذه القضايا فنحن فى حاجة إلى الكشف عن نمط عولمة الاقتصاد .

وبشكل أساسى نحاول تناوله من خلال الأشكال المختلفة للتنمية وحركة العولمة، فى ضوء الشركات متعددة الجنسيات وتحولات رأس المال . ونركز على العلاقة التى حدثت فى الاتحادات والتكتلات الاقتصادية فى بداية عام ١٩٧٠، وبعد الحرب العالمية الثانية، وإحداث التغيرات والتحولات الرأسمالية، وعلاقة ذلك بقدرة الحكومة على التعامل مع التغيرات الرأسمالية الراهنة .

رابعاً - العولمة وحركات رأس المال :

لا جدال أن العولمة تؤثر فى حركة التمويل وخاصة فى أشكال التنمية الاقتصادية السياسية كافة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث يوجد مجالان على درجة عالية من الأهمية للتنمية هما وسائل الاتصال الحديثة وتمويل رأس المال على المستوى العالمى (هيلد وآخرون Held et. al. 1999) ، ومن الممكن تفسير تداول رأس المال من خلال العملة الصعبة، ونركز على الأداء الاقتصادى والتغيرات المتعددة فى فترة الثمانينيَّات ، ونحن نصل إلى نظام العولمة وذلك فى ضوء الاستثمارات الصناعية والتكتلات التجارية الواضحة للعيان .

وقبل الدخول فى تحالفات (بيرتون وودز Bretton Woods) فإن ٩٠٪ من تغييرات العملة كانت تنحصر فى التحولات التجارية أو الاستثمار على المدى البعيد (نافارو Navarro 1998) ، وبعد هذه الاتحادات يوجد نحو ٩٠٪ من التحولات

ركزت على تدوير رأس المال (باركر وآخرون Barker et . al. 1998) ، إلا أن التحولات وتدوير رأس المال وصل إلى واحد تريليون يومياً فى عام ١٩٩٥ ، وهذه أرقام لم تحدث قبل ذلك على الإطلاق (إكسفورد Axford 1995) .

ولكن ما الدلالات التى يمكن استقاؤها إلى الجديد فى نمط الرأسمالية ؟.

١ - مازال يوجد جدل حول الاستثمار والتجارة على المستوى العالمى ناهيك عن بعض المؤثرات الخاصة بشئون العولمة الاقتصادية .

٢ - الاهتمام بالمدخلات التى تركز على الشركات والمديرين لتحقيق الأرباح السريعة، ومن ثم يجب تناول قضية الشراكة بين الدولة ، رأس المال ، العمل والرجوع إلى المكسب السريع، وفهم سياسة آليات السوق والتفاوض بشأن التنسيق على المستوى الدولى (إسترك Streek 1997) .

٣ - إنه من المتوقع لحركة الاستثمار على المدى القريب أن يسهم فى توفير العملة الصعبة لدى الأسواق مع الاستفادة من حركة الاستثمار الحالية والإنتاجية التى تسهم فى حل عديدٍ من المشكلات ، خاصة إيجاد فرص عمل والحد من البطالة (واتسون Watson 1999) .

٤ - التركيز فى الضغط على الحكومة لمقابلة الرغبات المختلفة فى ضوء الأولويات الحقيقية، وإن أى حكومة تدافع عن توجهاتها المالية ؛ ولكن بشكل أساسى يجب التركيز على دعم نظام الأولويات ، وزيادة فرص التوظيف ؛ للحد من البطالة، خاصة الجماعات الضعيفة المهضومة الحقوق، وتركز كل الحكومات على المصادر الحالية للتمويل وتساعد فى تناول حركة البنوك واتباع النظام الليبرالى (كروتى وآخرون Crotty et. al. 1998) .

وترغب الدول فى ايجاد نظام يطلق عليه بعض العلماء "شبكة الأمان الاجتماعى"، ويتطلب ذلك جذب وتركيز للنواحى الرأسمالية، وتحديد أثر تدويل رأس المال فى استقلالية الحكومة فى إدارة السياسة الاقتصادية على مستوى الوحدات الكبرى ، وزيادة قدرتها ؛ لتنشيط دورها فى إطار هذه التصورات (ولتس Willetts 1997) .

ولذلك يجب أن تكون الحكومة الوطنية على وعى بأهمية توافر الثقة فى أدائها تجاه السياسات الاقتصادية الحالية . ولكن نحاول التركيز على السياسات الاقتصادية المحلية ودعم رأس المال العالمى، ومن ثم نحاول دراسة تلك التحولات، ونلاحظ فى السنوات الحالية أن تدفقات رأس المال قد أصبحت واضحة فى حركات الحكومة، ولذلك يجب دراستها من خلال الإسهام فى صناعة القرار وأثره بشكل واضح، ويؤكد ذلك المجال الديمقراطى حيث تعظيم الاستفادة منها بصورة كبيرة.

خامساً – الاستثمار الأجنبى المباشر Foreign Direct Investment :

تزايدت حركة الاستثمار الأجنبى المباشر منذ بداية الثمانينيَّات حيث وصلت إلى الضعف فى منتصف الثمانينيَّات وأواخر التسعينيَّات ؛ وزيادة واضحة فى هذه المستويات من خلال التركيز على التصورات كافة والمؤشرات التنبؤية التى يتم تناولها فى الفصل الرابع ومن ثم نركز على ١٤ ٪ من سكان العالم ؛ للاهتمام بتدفقات رأس المال لصالحهم، ولذلك فإن المملكة المتحدة رحبت بحركة الاستثمار الأجنبى المباشر وجذب رءوس الأموال الأجنبية (Duffuss & Gooding 1997) .

وتبين ظهور خمس نقاط أساسية من خلال التحليلات العميقة لزيادة العلاقة الدالة ونحددها فيما يلى :

١ – نركز على حركة الاستثمار الخارجية من خلال زيادة الرغبة فى زيادة الأرباح ، والحد من التكلفة ، وسعى الدول إلى هذه الحركات الاستثمارية بهدف جذب المستثمرين .

٢ – تعتبر تدفقات حركة الاستثمار الرأسمالية المباشرة ضرورة إقليمية أكثر منها عالمية، بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا واليابان لدعم السلع الصناعية كافة فى الدول النامية .

٣ - يجب التركيـز على تحـرر الاقتصـاد واستـثمار رأس المـال فى الدول الأخـرى، ويؤثـر ذلـك فى الصناعات المحلية والتوظيف ، ويعتبر ذلك سلاحًا حادًا ، ويجب استـخدام إستراتيجيـة التفاوض بشأنه بين الدولة والعمال ؛ لأنها تعمل على تسريحهم من العمل .

٤ - تعزيز الرغبة فى حركة الاستـثمار المباشرة الرئيسية التى تشمل قطاعًا عريضًا من الاقتصاد الوطنى ؛ ففى عام ١٩٩٣ تضمنت حركة الاستثمار الأساسية قروضًا مهمة وصلت إلى ٦٪ (واتسن Watson 1999) .

٥ - ضرورة التركيز على جذب حركة الاستثمار الرئيسية المباشرة ؛ ليصبح لها صدى عالمى لدى الدول، وخاصة فى إطار المستوى الاجتماعى، والتركيز على زيادة التوظيـف وزيـادة فـرص العمـل وتعظيم الرغبة لجذب الاستثمار الأجنبى المباشر من خلال السياسات الحكومية ، والتركيز على الأيديولوجيات العالمية، والاعتماد على التنمية الاقتصادية الهادفة إلى الاستثمار ، خاصة أن حركة الاستثمار القومية لها بعض الافتراضات الأساسية المدعمة لنمط الاقتصاد والمجتمع ، والعودة السريعة إلى التعاونات الفردية ، وزيادة الأجور وارتفاع مستوى الإنتاجية ، وتناول الإسهامات الخاصة بالأمن الاجتماعى . ومن الواضح وجود تركيز على حركة التجارة الحالية من الأبعاد كافة، وخاصة على مستوى الإنفاق الحكومى على التعليم والتدريب، وأن الحكومة الوطنية لها اهتماماتها واعتباراتها الخاصة بالمستوى الأفقى لدى الحكومات المماثلة فى هذا الاتجاه .

ومن ثم يجـب التـركيـز على دعـم المستثمـرين للاقتصـاد الوطنـى ودراسـة القـرارات كافـة، والمعتقـدات والقيـم والأولويـات التى تمثـل أبعـادًا رئيسية لاتخاذ القرارات .

وبشكل عام فإن القيم والمعتقدات تكون غير متحررة أكثر من الديمقراطية الاجتماعية، لذلك فهناك اهتمام واضح بأوجه الإنفاق على المستويات القومية للحكومات الوطنية كافة .

سادساً – الشركات متعددة الجنسيات Multinatianal Company :

تعقد الشركات الصناعية الرئيسية الكبرى اجتماعات محددة مع التكتلات الاقتصادية ؛ للتأكيد على حركات الإنتاج فى المستقبل، وكثير من الشركات الرئيسية الكبرى تعتبر عالمية، كحركة رجال الأعمال، واستخدام التليفون المحمول ، وإننا ندرك أنه كان واضحاً فى ٢٠٠ دولة فقط وفى ١٧٠ دولة أخرى – خاصة التليفون المحمول (نوكيا) – وتم استخدامه فى ١٢٠ دولة . ومن ثم فهذه الشركات أضحى لها نصيب وافر من التجارة العالمية ، خاصة فى العالم الثالث ، وظهر ذلك بصورة واضحة فى القطاع الخاص (ديكن Dicken 1997) .

ومن هنا فإن دول صحراء إفريقيا كلها تأثرت بهذه الشركات متعددة الجنسيات، وتأثرت بالاقتصاد العالمى، والتحولات الاقتصادية التى تسهم فى صنع واتخاذ القرارات، وبذلك تفوقت حركة الاستثمار على المكان الجغرافى، ومن ثم نحاول التركيز على المشروعات الصغيرة من خلال حركة الاستثمار العالمية ودعمها على مستوى الدولة، والتركيز على التكتلات الاقتصادية القائمة ؛ ولذلك فإن حركة الاستثمار وإيجاد وظائف هى عملية معقدة ، وتحتاج إلى تضافر الجهود كافة لزيادة الأرباح، وذلك على مستوى السياسات الأخرى ، والضغط على الحكومة للعودة إلى هذه السياسات .

*** ويوجد ثلاث قضايا أساسية مرتبطة بهذا التحليل :**

١ – يوجد تساؤلات حول طبيعة الشركات العالمية والشركات متعددة الجنسيات وكيف يمكن لهذه الشركات أن تغزو القطاعات الإنتاجية العالمية .

ويجب زيادة الوعى الأكاديمى بتدفقات رأس المال العالمية، وأن معظمها يجب أن تتبع سياسات جديدة كما هو الحال فى شركة (هوندا) ؛ فهى من الشركات التى حظيت

رواجًا فى حركة تصنيع السياسات اليابانية وصلت فى فترة من الفترات إلى ٦٣٪، وهكذا فهناك عديد من الشركات التى تركز على تلك التصورات فى الولايات المتحدة الأمريكية، وتتبع سياسات محددة على هذا النحو، وإن هذه الشركات يجب أن يتم التركيز عليها من خلال الحد من حركة الاستثمار، ومعرفة التدفقات السياسية والاقتصادية للحكومة .

٢ - كما يوجد تساؤلات مهمة عن شكل الاستثمار، فما هى القوانين البيئية الخاصة بالبنية التحتية وإمكان الاستقرار والثبات الاقتصادى والاجتماعى والسياسى ؟

ومن الضرورى أن نركز على تكاليف رأس المال، والعمل، بوصفه أحد الوسائل التى تسهم فى اتخاذ تلك القرارات، وزيادة الإنتاجية، ويعد ذلك من القضايا الحيوية التى نركز عليها بوصفها إحدى الآليات المهمة المرتبطة برعاية الحرفيين، والصناعات المحلية ؛ حتى يمكن إيجاد مزيد من الجذب للبيئة وبناء القدرات المجتمعية وزيادة الإنتاجية ، وقد فسر ؛ (جولد ستين Goodstein 1998) ذلك من خلال التوجهات البيئيَّة ذات التأثير الواضح فى القرارات المحليَّة كافة ، والاعتماد على الحد من التكلفة للقرارات كافة.

٣ - ما العلاقات التى تربط الدول بعضها ببعضٍ ؟

وتُقْتَرَح بعض التخصصات ، وذلك من خلال التعاون والتنافس، ولذا فنحن فى حاجة مستمرة لدعم العلاقات التعاونية والتنافسية، والتركيز على التنافس الدولى لدى الحكومات، ووضع معايير اقتصادية ، ومن ناحية أخرى نحاول الاعتماد على حكومات هذه الدول فى دعم الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

ومن هنا يجب أن يكون هناك دور واضح لتلك الحكومات من خلال التحليلات العلمية المعنية بعمليات العولمة، وزيادة التنافس، وآثار إدراك الأبعاد المختلفة للنمو الاقتصادى، والاستفادة من الدعم العام، وخاصة إيجاد ثقافة سياسية مواتية لدعم حركة الاستثمارات التجارية، والواقع أن هناك تحولات أصابت المجتمع برمته عشية سبعينيَّات القرن العشرين .

وقياسًا على ذلك يجب التركيز على الاقتصاد متعدد الأبعاد، والانفتاح على تلك الشركات ، والسعى لاتخاذ قرارات تركز على نظام الأولوية، وتعود بتلك التوجهات إلى رؤى بحثية ووظائف تنموية فى الوقت الحاضر ، ومن ثم نحاول دعم تلك الاتجاهات مع تقديم اقتراحات متعددة ، وفهم طبيعة أداء الحكومات على المستوى المواتى وما الضغوط الخارجية التى يمكن تناولها فى تلك القضايا الرئيسية .

بل ويجب التركيز على شكل واضح للتحولات المختلفة تجاه تلك التصورات الفعلية .

وتوجد دراسات علمية أكدت التزام الشركات كافة باستثمار رأس المال، وتوفير شبكة الأمن الاجتماعى ودعمها، والاعتماد على دور الحكومة، والعلاقة بين السلطة والدعم الاقتصادى .

سابعًا – التجارة والعولمة Globalization And Trade :

يمكن القول بأن الاستمرار فى العولمة الاقتصادية يزيد فى حركة التجارة وقد أشار (ووتر Waters 1995) إلى أن منظمة التجارة توسعت فى خططها تجاه الاقتصاد العالمى ؛ حيث يصبح أكثر تكاملاً خاصة فى السنوات الأخيرة بين عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٩٠، كزيادة حركة التجارة إلى الضعف من ٩,٥٪ إلى ٢٠,٥٪ ، ولاحظت منظمة التجارة العالمية فى السنوات الأخيرة وجود نموٍ واضحٍ فى حركة التجارة مقارنة بالفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٦٠ ، والمدقق يلاحظ أن هناك هدفًا كبيرًا ظهر فى نهاية الثمانينيَّات .

ومن الضرورى معرفة الاختلاف بين أنماط التجارة التى ظهرت فى بداية ونهاية القرن العشرين، والتركيز على تصنيع السلع فى منتصف التسعينيّات، ومقارنة بين عامى ١٩٧٤ إلى عام ١٩٩٠ وتحديد محتوى الصادرات الخاصة بالمجال الصناعى، وتناول ذلك من خلال التنافسات الجديدة.

كما نحاول دراسة التفسيرات التقنية فى حركة التجارة واحتوائها، وهذه مقدمة يمكن ملاحظتها فى نهاية ١٩٦٠ . ولذلك نحاول التركيز على بعض الدول التى أثرت فيها التغيرات بشكل واضح مثل كندا والمكسيك .

ويوجد تفسيرات عديدة لمفهوم عولمة الاستثمار والإنتاج، خاصة فى الصناعات الحالية على المستوى العالمى، والتوجهات المنطقية الأخرى لبعض الشركات، مثل شركات السيارات والإلكترونيات والتدخين ، الاتصالات ... ألخ.

فما إذًا الشواهد على هذه التطورات ؟

يمكننا تناول هذه التصورات من خلال التحولات بالإضافة إلى زيادة السلع الرأسمالية لدى المستهلكين خاصة فى التغيرات الحالية (باكر وآخرون Baker et . al 1998) .

لذلك نحاول دعم التنافس بين الحكومات والدول الخاصة بهذه الشركات، والدول التى تؤثر فى توجيه دفة الاقتصاد العالمى، من خلال حركة التجارة واستثمار العاملين والبنية التحتية وهذا ما أكده (بيتر) فى حركة الأمن الاجتماعى فى المملكة المتحدة، وزيادة التركيز على التحولات الحالية، ومن ثم فإن هناك مجموعة من الآليات الداعية إلى حركة التعاون الدولى، وتفيد فى التنافس الفعلى ، والاستفادة من هذا النظام على المستويات كافة، ولذا فإننا فى حاجة مستمرة إلى دعم السياسات الإنتاجية الخاصة بالدعم الاجتماعى، والدعم، والمساندة السياسية لدولة الرعاية، وأنماط التعاملات التجارية القائمة كافة (هيلد وآخرون Held et . al. 1999) .

ثامناً – العولمة والتركيز على السياسات الاقتصادية :

يمكننا من خلال تحليلاتنا للعناصر الأساسية فى التنمية وإلقاء المزيد من الضوء حول عولمة الاقتصاد أن نشير إلى بعض الطرق المستخدمة فى تأثير الاستقلالية والكفاءة فى مستوى الدولة .

ويتضح أن العولمة لها تأثيراتها الواضحة على الاستقلالية الاقتصادية، وتناول الوضع الخارجى من جانب المحللين خاصة فى ضوء مصطلحات عولمة الاقتصاد، والتحولات وإدارة شئون الاقتصاديين، فى حين أثبت بعض الكتاب الآخرين أن هناك خطوطاً متشابهة فى العولمة على مستوى دول أوربا ، والتأثير للتكتلات السياسية فى آليات السوق .

وقد أكد (هرست وتمبسون Hirst & Thompson 1999) ضرورة الاهتمام بإدارة حركة الاقتصاد وبناء القدرات، وتحليل تلك التحديات على مستوى الاقتصاديات المحلية والآثار السلبية للعولمة، ونعتقد أن النظام يفيد فى شيوع العمليات الاقتصادية، وتحرر الاقتصاد، وذلك ما أشار إليه (تونى بلير) فى حديثه لمؤتمر الأعمال فى نيويورك (١٩٩٦) . حيث أكد أن أى حكومة يجب عليها إشباع طموحات الرأسمالية، ودعم تكتلاتها الاقتصاديةّ، وفى الواقع قد يكون هناك تناقض بين من يدافعون عن العولمة ومعارضيها ومن ثم نحاول تناول ذلك فى إطار البيان الخطابى، والحد من الضغوط على الحكومات لتمتعها بالاستقلالية .

وقد أشار (هايجوت Higgot) إلى ضرورة أن التركيز على العولمة لها محددات فى إطار رأس المال العام، وتوجيه حصص الإنفاق لقطاع الخدمات الاجتماعية، وزيادة الاهتمام بالأسواق العالمية، وإجراء التنافس وتدفقات رأس المال والسعى الحثيث لها، ووجود بعض البرامج النفعية كمدخل رئيسى لدراسة العولمة .

وهكذا نحاول تناول تلك الآليات لإحداث التوازن بين الإنفاق والمدخلات كمستوى مقبول، وهناك بعض الرؤى العلمية التى تدعم حركة

الاقتصـــاد الحــالى وتؤيدها من خلال الحد من الشعور بالعزلة لدى المجتمعات خاصة فى ظل نظام العولمة القائم .

ومن الأهمية الإشارة إلى وجود بعض الدلائل التى تدعم هذا الاتجاه من خلال نظم العولمة وتحدياتها، وتحديد فعالية الاقتصاد وسياساته، وفهم آليات السوق، والإنفاق العام، وهناك بعض الأطر المقترحة لهذا الرأى لتحسين الرعاية الاجتماعية، وزيادة الميزانية .

وتوجد توجهات علمية يجب الالتزام بها عند قبول هذه التصورات التى تركز على صنع واتخاذ القرار الاقتصادى والسياسى وهى تشمل أنواعًا مختلفة هى :

١ – يجب أن تركز الحكومة بشكل أساسى على المشكلات المستقبلية للاقتصاد، وخاصة أن هذه العوامل تؤثر فى بعض القطاعات كالصحة والرعاية .

٢ – محــاولـــة التـأكيـد على التـأمينــات المتــوقـعــة من آليــات الســوق، خــاصة فى إطــار الرأســماليَّة ودعم التكلفـة النهائية، والحد من المشكلات التى تظهر على هـــذا النحــو، من خــلال الرؤى الحاليــة، وتوافر التصورات الأخرى مع التركيز على دور الحكومــة فى دعم نظــام الأولويــات، وتزايـد الاهتمـــام بتلــك التصورات (كيدرلى Kudrle 2000) .

٣ – يجب أن نركز على بعض المتغيرات الأخرى كنظام الضرائب وغيرها، وهناك تساؤلات أساسية تدعم تلك الاتجاهات، والضغوط الاقتصادية للحد من آثارها، مع تناول تلك الآليات والاستفادة من حصص الدخل لصالح البرامج الاجتماعية التى يستفيد منها قطاع عريض من الجماهير .

وقـد تناول (هايجـوت Higgott 1999) بعض الروابط بين الزيادة الملحوظة فى الحراك الاقتصادى، والقضايا الأخرى، وكما هو الحال فى المملكة المتحدة . ومن ثم نحاول دعم التركيز على آليات التعاون التى ظهرت فى السنوات الأخيرة ووصلت إلى ٣٠٪ فى بعض الدول (هلد وآخرون Held et . al. 1999) .

وفى ألمانيا لاحظنا فى السنوات الأخيرة أن هناك إسهامات جاءت كناتج اقتصادى للضرائب مما أثر فى زيادة حركة التمويل فى عام ٢٠٠١ أكثر منها فى عام ١٩٩٧ .

٤ – يوجد كثير من الأمثلة التى توضح تصورات حول العولمة وتأثيراتها فى صنع واتخاذ القرارات الحالية، ولا سيما الآليات السائدة فى هذا التصور، بالإضافة إلى ذلك فإنه يمكننا التفاوض بشان تلك التصورات، والتركيز على المداخل الخاصة بسوق العمل، والنظام البيئى، ولذلك يمكننا دعم الآليات الحالية فى إطار تلك الظروف الخاصة بالعولمة، ودعم المساندة الاجتماعية لغير القادرين .

٥ – تأثر عديد من الدول بحركة الكساد الاقتصادى من جراء الضغوط والاتجاهات العالمية، وأصدق مثال ما حدث فى السويد والنرويج والدانمارك وهذه تعد عناصر أساسية تناولت الإستراتيجيات الجانبية لهذه المجتمعات، ونجحت فى دعم العمالة الدائمة والمستمرة، وهكذا فإن هناك بعض التصورات حول قضية الكساد الاقتصادى وأثره فى البرنامج الحكومى .

٦ – هناك تطورات حول الدعم الرأسمالى ونظام العولمة، والتركيز على السياسة الحكومية ؛ حيث يمكن أن تلعب الأسواق العالمية دورًا واضحًا فى حركة الاستثمار لدى الحكومات وتمويل الاستثمارات الحالية الصناعية والتقنية .

٧ – يوجد فى العقود الماضية دعم للعولمة ووجود أيديولوجية خاصة، والمساندة الكاملة لليبرالية الجديدة، ويمكن دعم العولمة ودعم النظام الاقتصادى خاصة فى مجموعة المعتقدات الداعمة للسياسات الاقتصادية فى إطار المجتمعات المعاصرة .

٨ – يوجد مناقشات وجدل حول الأدبيات والدراسات فى الجماعات الإقليمية ؛ بهدف وضع تصورات حول مستقبل العالم، وزيادة المحاولات الهادفة إلى حماية الذات من خلال تطوير البرنامج الاقتصادى، وإمكان دعم منظمة الاقتصاد العالمى بشكل كاف، وإيجاد بدائل عديدة تسهم إسهامًا واضحًا فى دعم الموقف الاقتصادى ،

وفى النهاية نحاول تناول التوجهات الخاصة بالأولويات والأبعاد الاجتماعية خاصة أن العولمة المعاصرة تحدث بعض التغيرات التى اشتملت الإطار السياسى الاقتصادى الاجتماعى القائم .

وعلى الرغم من شيوع حركة الاقتصاد الحالية فإننا نركز على التنافس لدعم سوق العمل، وتحسين الاستفادة منه، وإحداث التنافس والاستفادة من اتخاذ القرارات التى تؤكد دور الدولة على المستوى الواقعى، وهناك بعض المشكلات الأساسية التى تعنى بتحديات العولمة والتى ظهرت بين عامى ١٩٤٥ ، ١٩٧٥ خاصة أن هذه السنوات هى التى مهدت لظهور العولمة بالشكل الحالى .

ومن ثم فإن الأنساق كافة تدعم وترسخ لظهور نظام رأسمالى، كما كان فى الماضى من خلال المعطيات الحالية لتدفقات رأس المال، ويتضح أن هناك توجهات سياسية واقتصادية تعد فى حد ذاتها تحديًا واضحًا لتنمية الاقتصاد العالمى، يتسنى لنا دراستنا من خلال بعض التصورات على مستوى الدولة، لتحديد الآلية التى يمكن من خلالها مواجهة تلك التحديات ودعم الاستقلالية .

تاسعًا – التحديات السياسية Political Challenges :

تظهر التحديات الاقتصادية من جانب سلطة الدولة، وقد تكون أكثر التحديات وضوحًا، ورغم ذلك هناك تحديات تجاه الدولة ذاتها، تظهر فى إطار التنمية السياسية، وفى الوقت نفسه نحاول الربط بين التحديات من خلال الواقع الفعلى والآليَّات الدولية التى تم استخدامها بعد الحرب العالمية الثانية .

وقد أشار (هيلد وآخرون Held et. al. 1999) إلى أن ظهور مفهوم التدويل المؤسسى أثر بلا شك فى الدولة الحديثة إلا أن المتفحص يجد أن التحديات السياسية كانت أكثر وضوحًا ، وذلك من خلال الأبعاد التالية :

١ – بينت التحديات على المستوى الإقليمى فى الاتحاد الأوربى، ومؤسسات تحرير التجارة فى أمريكا أن الاتحاد الأوربى كان مسئولاً عن ٧٥٪ من التحكم فى دفة الاقتصاد حتى عهد قريب، ومن ثم ظهرت عديد من السياسات الخاصة بدولة الرعاية، وظهرت محكمة العدل الأوربية بوصفها جزءًا من حقوق المواطنين، ووضح مجال لتلك القضايا الحكومية هناك، ونتيجة لهذه المحاكم والقوانين الجديدة، تم الحد من التغيرات السياسية فى بريطانيا كالتفرقة العنصرية وكما هو الحال فى المكسيك وكندا .

ومن الأهمية التركيز على تنمية وتطوير الحماية الاجتماعية العامة وبشكل غير مباشر، ويوجد تنافس واضح من جانب السلطة الحاكمة لدعم السياسات الاقتصادية والاجتماعية . (ميشرا Mishra 1999) .

٢ – تظهر التحديات السياسية والاقتصادية من خلال منظمة التجارة العالمية ومنظمات حلف شمال الأطلنطى ؛ حيث إن هذه المنظمات تقوم بدور واضح فى تبنى تلك التصورات من خلال الوضع القائم ودعم الاستقلالية ونظام التدويل .

٣ – توجد زيادة ملموسة فى الاتفاقات الدولية والبروتوكولات ؛ بهدف زيادة الاستفادة من الإمكانات الحالية ودعم التوجهات السياسية التى تسير على هذا النحو من خلال التصورات البيئية الناجحة، والسعى كحماية البيئة من منظور عالمى .

٤ – من الملاحظ فى السنوات الأخيرة وجود نمو متزايد فى المنظمات غير الحكومية (NGO) التى تعتمد على المشاركة التطوعية ، وتعمل هذه المنظمات على دعم القدرات، وتهيئة الموارد، وفهم السياسة القومية للتعديل الحالى، بالإضافة إلى بعض النظم، والتركيز على سداد ديون الدول الفقيرة .

٥ – وقد جاءت العولمة بلا شك بتناقضات واضحة على المستوى المحلى والإقليمى فى إطار اللامركزية الحالية، والكفاح لتحديث تلك التصورات والتقاليد، ومن ثم فإننا نحاول دعم حركة الدول الأوربية مثل : المملكة المتحدة ، فرنسا ، إيطاليا ؛ لإيجاد وتطوير عديد من النظم الحكومية لدعم الديمقراطية على المستوى العالمى، ولكن ما الوسائل والمسئوليات التى تهتم بها الحكومة ؟ .

وإن هناك بعض السلطات التى يتم الاستفادة منها، خاصة فى دعم نظام اللامركزية التى تستجيب مباشرة للعولمة والإقليمية ، ولكن يجب محاولة دراسة كيف يمكن تحديد الاستجابة من هذه التصورات، بدءًا من تعبئة الموارد وزيادة الاهتمام الدولى، وربط ذلك من خلال المنظمات الحكومية والمنظمات الخاصة، ونتيجة لذلك كانت هناك نزعة واضحة تجاه الاستفادة من سلطة الدولة، ونظام العدالة، والاهتمام ببعض المشكلات، كالهجرة الدولية وبعض المشكلات الأخرى التى تفيد فى تناول السياسات الليبرالية الجديدة والضرائب وعدالة توزيعها وبعض المداخل الديمقراطية الاجتماعية .

وحتى يتم التصور وفقًا لهذا المنظور يجب التركيز على مستوى العالم بهذه الاتجاهات والقوى الحالية، كما كان فى الماضى، وكما أن هناك تركيزًا واضحًا على هذه التصورات، وتنمية بعض القوانين والمؤسسات، وإعادة التفاوض، والتحلى بالأنماط والأسس الحالية، ولكن ماذا يمكن تناوله فى إطار تلك التصورات العالمية تجاه نظام العولمة وثورة الاتصالات ؟ حيث أصبح من السهولة بمكان تبادل الأخبار والمعلومات بين أرجاء العالم كافة، حول المشكلات الاجتماعية، وتقديم أبسط الحلول لها، ووضح ذلك فى جدول أعمال المؤتمرات العالمية .

الخلاصة :

تتفاعل التغيُّرات السياسية الصناعية المالية والاقتصادية كل مع الآخر، حيث يكون من الصعوبة أن نحدد أسبابًا دون أخرى فى إحداث الموقف بصورته الحالية . ويمكن بوضوح التفاعل مع التصورات الحالية من خلال برنامج واضح وإطار عالمى حول ظهور العولمة، ونبدأ ذلك من خلال بعض التصورات التالية :

١ - إعادة النظر لتحديد المشكلات الاجتماعية باعتبارها مشكلات عالمية، والتحدث عن الدولية فى عديد من القضايا السياسية التى تعانى منها المجتمعات كافة، خاصة ما أشار إليه (ووتر Waters) إلى أن إعادة تحديد المشكلات الاجتماعية فى ثوبها الجديد

يتضمن سلطة الدولة، وخاصة أنه ينعكس على الأداء السياسى الفردى، ومن هنا يظهر دور المنظمات باعتباره حلاً لهذه المشكلات ؛ حيث يؤدى إعادة هذا التحديد إلى إيجاد منظمات دولية جديدة تعمل على الاتجاهات كافة .

٢ - تعبير سلطة الدولة عن بعض التوجهات، كزيادة الإحساس بالفلكلور الشعبى، وهذا يعد وسيلة حالية للتعامل مع هذه القضايا بشكل واضح، خاصة فى ضوء التركيز على القضايا البيئية، وإدمان الكحوليات والتدفقات المالية، والفساد الذى لحق بمجمل الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وأثر ذلك فى مفهوم الدولة .

٣ - من الأحرى التركيز على بعض التوجهات التى تفترض الدور الفعلى للقانون والمحاكم والسياسات الأخرى، وتناول تلك التوجهات والتركيز على السياسات وتقديم الخدمات، وكما يشير بعض العلماء إلى ضرورة دعم الوعى العالمى بمثل هذه التحركات من منظور علمى لمواجهة مثل هذه التحديات، ودعم التوجهات والتطورات الجديدة التى تدعم محددات السياسة الدولية والتصورات المرتبطة بها وذلك على مستوى الدولة ، والتركيز على الأبعاد البحثية فيها .

ويوجد تساؤل رئيسى طرحناه فى مستهل هذا الفصل يركز على إمكان دعم السياسات الاجتماعية والاقتصادية، وفهم الأبعاد الرئيسية كافة من خلال :

١ - ضرورة التركيز على زيادة آليات التنمية الاقتصادية العالمية، وزيادة الأداء الفعلى، وزيادة عدد منظمات التجارة العالمية، والتوسع فى عولمة الحكومات، إلا أن هذه المنظمات ترتبط بشكل واضح بهذه التصورات والضغوط القائمة .

٢ - يجب أن تتحمل الحكومات الوطنية مسئولية صياغة السياسة المحلية، والالتزام بأيديولوجية العولمة والليبرالية الجديدة، وهذه الأيديولوجية التى تشكل الظروف السياسية والاقتصادية، والمزيد من تلك الاهتمامات تستهدف وضع تصورات حول العولمة على المدى البعيد مصطحبًا بالأيديولوجيَّات كافة .

٣ - تعنى العولمة عديداً من المجالات المختلفة، والتكتلات الاقتصادية على مستوى دول العالم، وتعنى أن هناك مستويين، الأول يساعد الناس على إجراء رؤية عالمية للرعاية الإنسانية، وحقوق الإنسان، أما المستوى الثانى فهو إثارة وتنمية إدراك الناس بعديد من المشكلات الاجتماعية الأساسية، حتى يمكن حلها من جانب الدولة على المستوى القومى، وهذه مجموعة مدخلات تستفيد منها فى إطار هذا التحليل .

٤ - تؤسس العولمة إطاراً جديداً يشكل العالم إلى أشكال جديدة وذلك حتى يتضح الأمر أمام صانعى القرار، لإيجاد سياسات جديدة تتفق وطبيعة التغيرات العالمية المعاصرة، وخاصة الاتجاهات الاقتصادية الدُولِيَّة، ودعم الحكومات، والمشكلات والقضايا المفيدة فى حل المشكلات القومية، والاستقلالية لإحداث التنمية المرغوب فيها .

٥ - ضرورة وأهمية التوجه إلى الحد من الأزمات التى تواجه الأسر والمجتمعات والدول، كما كان فى الماضى من خلال الاتجاهات المعاصرة الحالية، واتباع السياسات الديمقراطية الحالية، التى تدعم هذا التصور، لدعم العولمة بشكل واضح، ويتأتى ذلك من خلال التركيز على بعض الآليات الأخرى، والاستثمار الأمثل للرأسمالية، لذلك لم تعد العولمة شيئًا جديداً ولا ينظر إليها من منظور واحد ، وإنما يتم النظر إليها من منظورات مختلفة ومتعددة .

ومن هنا فإننا نركز على قضية حماية ودعم الرعاية الإنسانية، والتركيز على الأدوار الأساسية تجاه هذا التصور، وتطبيقات العولمة، وإدراك تأثيراتها فى مستوى الدولة، وفهم ذلك التفسير من خلال تأثير العولمة فى نوعية الحياة لدى الأفراد فى المجتمع .

وسنوضح فى الفصلين التاليين المزيد من التفاصيل عن تأثير العولمة فى الرعاية الإنسانية فى الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية .

الفصل الثالث

العولمة والرعاية الإنسانية فى الدول الصناعية المتقدمة

العولمة والرعاية الإنسانية فى الدول الصناعية المتقدمة :

يهتم هذا الفصل بتأثير العولمة فى الرعاية الإنسانية فى الدول الصناعية المتقدمة مستهلاً بتحليل تأثير العولمة فى المشكلات الاجتماعية وأثر ذلك فى السياسة الاجتماعية والصحة والتعليم والأمن الاجتماعى.

ويساعد ذلك فى استيضاح تأثير النمو الاقتصادى فى رعاية الإنسان، والإجابة على تساؤل : "ما تأثير العولمة فى دولة الرفاهة Welfare State؟" .

ويعد هذا التساؤل معقداً ومتشابكًا لعديد من الأسباب ؛ حيث إن مفهوم دولة الرفاهة اقترن بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية كالتغيرات فى سوق العمل (دالى Daly 2001) كما تعد العولمة قوة للحكومات القومية.

وتسهل العولمة انتقال واستثمارات رءوس الأموال، ومن ثم زيادة الحراك، وحاجة الحكومة للاستثمار، وتساعد العولمة فى إيجاد الدولة القومية، وزيادة المنافسة وأكثر من ذلك الاهتمام بالرفاهية الاجتماعية والعولمة الاجتماعية والحقوق الاجتماعية.

وتعد العلاقة بين العولمة والتنمية فى هذه المجتمعات أكثر انفتاحًا لمتطلبات الاقتصاد القومى، والسياسة الاجتماعية (جالن وألفارز Guillen & Alvarez 2001) كما يعد التغير فى الاقتصاد العالمى بمثابة ضغط على دول الرعاية ويعد التغير فى الاقتصاد العالمى مثالاً لذلك.

أولاً – العولمة والمشكلات الاجتماعية :

يعتبر الاهتمام بتأثير العولمة فى رعاية ورفاهية الإنسان ضرورياً، وذلك تحليل تأثيرها فى المشكلات الاجتماعية، ويعبر عن ذلك بما وصفه (بيك Beck 1997) على أنه كونيَّة المخاطر.

ويتناول (باربر Barber) العنصر الأساسى فيما حدث، ففى التجارة العالمية للسلع الخاصة الأكثر من السلع القومية يكتب قائلاً، " ومع ذلك، فقد انتشر على المستوى العام عديد من رذائلنا ونادراً ما ننشر أى من فضائلنا " (باربر Barber 2000) وتسبب العولمة تفاقماً لعديد من المشكلات الاجتماعية فى الدول المتقدمة حيث توجد البطالة والجريمة، ومن ناحية أخرى فإنها تساعد فى خلق عديد من المصادر، والشبكات السياسية، والمؤسسات الدُّوليَّة، والاتفاقات التى توفر حلولاً مثل : مؤتمر الأمم المتحدة الذى تناول البيئة البشرية فى إستوكهولم عام ١٩٧٢ والتصريح بأهم المبادئ، وخطة العمل، وتأسيس الشبكات التى تراقب البيئة العالمية والمحلية، ووضع البرنامج البيئى للأمم المتحدة.

ونركز على ست مشكلات اجتماعية نظراً لحجم وطبيعة وأهمية الموضوع وعلاقته بالعولمة. وإننا لا نركز على علاقات النوع أو الهجرة النازحة أو الوافدة ؛ لأننا نتناول هذا الموضوع فى الفصلين الخامس والسادس.

ثانياً – العمل والبطالة Work and Unemployment :

تتمثل أهم الموضوعات فى تحليل إشارات العولمة لرعاية ورفاهية الإنسان، فى تأثيرها فى العمل والتوظيف، وهل تسهم العولمة فى إضعاف الالتزام الكامل بالوظيفة، وهل يسبب زيادة التجارة العالمية وخاصة مع الدول النامية البطالة فى الاقتصاديات الصناعية المتقدمة .

أو هل يعتبر السبب الرئيسى هو التكنولوجيا وليس التجارة ، وهل حركة الرأسمالية مسئولة عن تدهور ظروف العمل، حيث تتنافس الأمم فى الوصول إلى " القاع " والاجتهاد من زيادة مقدرة المستثمرين على مستوى العالم .

إننا نبحث تأثير العولمة فى القوى العاملة والتوظيف فى أربعة عناصر هى :

١ - يوجد تأثير توازن القوى بين رأس المال والقوى العاملة، وتتمثل فى أن القوة الجمعية للقوى العاملة قد ضعفت فى البلاد الصناعية. ولكن ما الدور الذى تلعبه العولمة فى إحداث التغيير؟ بالتأكيد أضعف فى النهاية التوظيف التقليدى من قوة القوى العاملة، ولقد زادت الرأسمالية فى الحرية المكانية فى العالم الكونى الذى ازدادت قوته، فعلى سبيل المثال : استخدمت الهيئات والمؤسسات الألمانية مثل (ديلمر بنز)، (بوش) (B.M.W) ، وكذلك الشركات متعددة الجنسيات مثل (فورد) و (G M)، من التهديدات المحلية لإضعاف قوة اتحاد التجارة (رودس وأبلدرون، Rhodes & Apel-doorn 1998) .

ولقد كانت العولمة والتطورات التى حدثت فى إطارها عاملاً فى الانهيار الشامل فى عضوية اتحاد التجارة، الذى يضعف الجهد البشرى المنظم ؛ ففى الولايات المتحدة على سبيل المثال - انخفضت العضوية من ٣٥ إلى ١٥ مليون بين منتصف السبعينيَّات والتسعينيَّات (فوكس بيفن Fox Piven 1995) .

إن الحركة المتزايدة فى رأس المال قد أضعفت من قوة الجهد البشرى، وتم استخدام مخاطرة فقد الثقة مع أسواق المال، وتراكم رءوس الأموال عن طريق بعض الحكومات لكى تواجه الحاجة إلى الفوائد.

٢ - تتهم العولمة بأنها أسهمت فى انهيار الشراكة الاجتماعية، وكان على القوى العاملة ورأس المال أن يؤسسا تسوية مؤقتة من ناحية، كما تعتبر علاقتهما أحد العداءات والصراعات الحتمية من ناحية أخرى على الرغم من أن أهدافهما تكميلية ؛ حيث إن رأس المال بحاجة إلى القوى العاملة، والقوى العاملة بحاجة إلى رأس المال.

فمثلاً تعرضت السويد لهذه الأحداث، وإن الاتفاقية الشهيرة (سالتز جوبادن -Saltsjo baden 1938) اعتمدت أساسًا على الطبيعة القومية لرأس المال السويدى، ومنذ أواخر الثمانينيات فإن الاقتصاد السويدى بدأ فى أن يكون دوليًا، ومن وجهة نظر (ويلك Wilks 1996) فإن التدفق الشامل لرأس المال السويدى فى أواخر الثمانينيات ساعد فى إحداث تسوية بين الطبقات، ولكن لماذا حدث ذلك؟ لقد فشل النموذج السويدى ؛ لأن الصناعة المحلية رفضته ، أو أرادت إستراتيجيات استثمارية وإنتاجية أكثر مرونة فى النظام الاقتصادى العالمى، وتتضح هذه الاتجاهات نفسها فى ألمانيا حيث أضعفت العولمة الإجماع القومى التاريخى (مارتن وشومانز Martin & Schumans، ١٩٩٧).

ويوجد ثلاث قوى فى طريقها إلى تفويض الأبحاث التكاملية، وهى أضعاف القوى العاملة، الضغوط التنافسية الدولية على رأس المال، قدرة رأس المال على تحريك الاستثمار فى أماكن أخرى، وتعزز الأيديولوجية الليبرالية الجديدة هذه القوى، لكن عولمة الاقتصاد تعتبر قوة فعالة فى إحداث التغيير.

وعندما تتحطم الشراكة التاريخية، فإن أشكالاً جديدة من الشراكة الاقتصادية والاجتماعية تبدو أنها فى طريقها للتطور ويصف (رودز Rhodes 1998) أشكالاً جديدة " للاتفاقات الاجتماعية " التى تتواجد فى الدول الأوربية التى تهتم بتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية، دون التسبب فى دمار العلاقات الاجتماعية. إنه يصف ما يظهر على أنه " النقابة التنافسية " وذو أهداف واقعية وإنتاجية ، لكنه لا يؤكد الأهداف التوزيعية للنقابات التقليدية.

٣ - تتهم العولمة بالتسبب فى تدهور ظروف العمل، ويتمثل نقد (شولتى Scholte) فى أنه فى عنوان الضغوط العالمية للرأسماليّة العالميّة فقد تسببت فى حدوث تدهور فى ظروف العمل، وذكر (إستاندينج Standing) قائلاً : إنه على مدار العقد الماضى، ازداد الفساد فى الدخل فى البلاد الصناعية وينتشر هذا النموذج حيث يوجد تدهور فى أسواق العمالة، واستخدام العقود المؤقتة وقصيرة الأجل ودوريات العمل والعمل لفترة من الوقت، وازدياد الوظائف ذات الأجور المنخفضة،

وتقوية شروط عقود الفوائد الاجتماعية وانخفاض القيم الحقيقية لها". (إستاندينج Standing 1999) .

ويوجد عديد من التفسيرات المحتملة للتدهور الذى لا يرتبط بالعولمة. فقد قللت التكنولوجيا من الطلب على الجهد البشرى غير الماهر، وأدى نمو اقتصاد الخدمة إلى ازدياد العمل غير المنتظم ذى الأجور المنخفضة، لكن التفسيرات الخاصة بالعولمة ظلت قوية.

٤ – يوجد تأثير فى البطالة والعمالة وقد وصف (ديكن Dicken 1998) ذلك فى التسعينيَّات على أن الأزمة المتفاقمة فى القرية الكونية التى يوجد بها ٣٤ مليون عاطل و١٥ مليون عامل فى وظائف تطوعية فى العالم الصناعى ، بالإضافة إلى وجود أعداد كبيرة من العاملين الذين يتم تقاعدهم المبكر وقصر عمر الوظيفة.

وهناك عديد من تفسيرات هذه الأزمة المتداخلة التى توضح مختلف أوجه عملية العولمة، ومن الواضح أن نمو التجارة الدولية الخاصة بالسلع المصنعة مازال يمثل نمو واردات السلع المصنعة من العالم النامى، تشارك الدول الصناعية الجديدة فى الناتج الصناعى العالمى الذى يزداد عن ٥٪ عام ١٩٥٣ ، ٢٠٪ عام ١٩٩٤، وفى مجموعة الدول السبع ، مثلت الواردات ١٪ من كل السلع المصنعة التى تم استهلاكها فى أواخر الستينيَّات ولكن بلغ ١٠٪ فى عام ١٩٩٥ (نافارو Navarro 1998) . وتأثير ذلك بالنسبة إلى البطالة والعمالة ، وقدرة الواردات والصادرات من الشمال والجنوب – المسئولة عن التدهور فى نصيب التصنيع من جملة العمالة بين أواخر الستينيَّات وأواخر الثمانينيَّات، ويؤكد عديد من الناقدين الآخرين أن التجارة وتدفق الاستثمار ليس بالأهمية نفسها.

وتعنى التطورات التكنولوجية أن الآلات حلت محل الأفراد فى عديد من المهام، وظهرت أنواع جديدة من العمل الذى لا يتطلب مهارة لسد هذه الفجوة الوظيفية، لكن لا تبدو هذه الآلية فعالة كما كان الحال فى الماضى، ويبدو أن التكنولوجيا عاملاً متميزًا فى العولمة لكنهما يتفقان معًا ؛ حيث تضمن العولمة الانتشار الواسع للابتكارات التكنولوجية عن طريق تشجيع القدرات التنافسية، ودفع المؤسسات إلى البحث عن أساليب جديدة ومنتجات جديدة (لى Lee 1996) .

ويعتبر الباحث العالمى للقوة التنافسية عاملاً مسببا فى مشكلة العمالة ؛ فقد تم إعادة تنظيم عناصر الصناعة فى ألمانيا والسويد فى الثمانينيَّات والتسعينيَّات فى محاولة لخفض التكاليف فى عام ١٩٩٣، وأن نحو مليون وظيفة كانت مهددة بنقلها فى المؤسسات الإلكترونية التى تصنع الأحذية والملابس فى أسيا ووسط أوربا ؛ للبحث عن عمالة أرخص، ويتمثل أهم عامل فى أن سوق العمالة غير الماهرة قد أصبح دوليا، ويمكن أن يحل سوق العمالة منخفضة التكاليف فى أسيا أو وسط أوربا العمالة الغالية فى الاقتصاديات الصناعية المتقدمة.

إن تطوير رأس المال المتحرك وتشعبه من الاستثمار الإنتاجى للمضاربة فى أسواق المال العالمية قد تسبب فى حدوث عجز فى رأس المال الاستثمارى، وهو ما يراه (واتسون Watson 1999) على أنه أساس العجز فى أسواق العمالة الغربية فى توفير مستويات مناسبة من الاستقرار الوظيفى، وتتعقد هذه المشكلة بتراجع الدولة عن سياستها التقليدية التوظيفية، وتعتبر الأساليب الكيفيَّة للتحكم فى الطلب ومسئولية الدولة عن الموظف بحثًا استخدمته الدول الإسكندينافيَّة، ووفرت معدلات فائدة رأس المال لحكومات المؤسسات القومية. كما يوضح (جراى Gray) فإن تكتل الأسواق قد استبعد سياسات التوظيف بعد الحرب (جراى Gray 1998) .

٥ - يتضح تأثير العولمة فى الأجور والتفاوت فى الدخول ويقترح (ميشرا Mishra 1999) أن العولمة تعتبر قوة قوية ترتبط بالتفاوت فى الدخل وتوزيع الثروة، ومع ذلك فإن النموذج ليس واحدًا ؛ ففى الولايات المتحدة ازداد التفاوت بدرجة كبيرة بين عامى ١٩٧٠ و ١٩٩٠ . وفى بداية السبعينيَّات فإن وزارة المالية فى أعلى ٥٪ ممن يكسبون العيش قد كسبوا ١٠ أضعاف هذا الحد الأدنى ٥٪، ومع منتصف التسعينيَّات، كسبوا ١٥ ضعفًا، وينطبق هذا النموذج نفسه على بريطانيا ؛ حيث ازداد تفاوت الدخول بحدة فى أواخر السبعينيَّات والثمانينيَّات، وازداد الدخل الحقيقى لـ ١٠٪ من الذكور بنحو ٥٠٪ فى حين أن دخل أقل ١٠٪ ازداد لنحو ١٠٪، ولقد انتشرت الزيادة فى التفاوت خاصة فى بريطانيا، أمريكا، وإيطاليا، ولكن فى فرنسا وألمانيا لم توجد مثل هذه الزيادات العامة (هرست وتومبسون Hirst & Thompson 1999) .

إن التركيز الأساسى على ازدياد التفاوت بين تفسيرات التجارة وتفسيرات التكنولوجيا، نجد إجماعًا بين علماء الاقتصاد أن التجارة تمثل عنصرًا صغيرًا فى زيادة هذا التفاوت، وأن التجارة العالمية من وجهة النظر المعاكسة قد أسهمت فى زيادة التفاوت، لكنها لم تلعب دورًا هامًا فى خفض أجور العاملين غير المهرة، يعتبر (وود Wood) أن امتداد وتوسع التجارة مع الدول النامية اقتصاديًا هو السبب الرئيسى فى الوضع المتدهور للعمال غير المهرة فى الاقتصاديات الصناعية (وود Wood 1995) .

ويتمثل الضعف الواضح للغاية فى اقتراح أن التجارة هى السبب الرئيسى فى المعدل الضئيل، وكما يوضح (لورانس Lawrence 1996) فإن ذلك يشير إلى التجارة مع الدول النامية كمصدر لمشكلات العمالة، ويتضح أن التجارة تُسْهِمُ فقط بنسبة ٢٠٪ من التفاوت المتزايد فى الدخول فى الثمانينيات.

ثالثًا - الصحة :

يوجد روابط وعلاقات واضحة بين العولمة والرعاية الصحية المتطورة حيث تشجع العولمة الصحة كسلعة عالمية ومصدرًا عامًا ، لذلك فإنها تخلق فعلاً جمعيًا منطقيًا بسبب طبيعة الصحة فى العالم، وتعنى العولمة أيضًا أنه عندما يتطور علاجًا جديدًا فعالاً فسوف ينتشر بسرعة فى الدول المتقدمة ولا تعتبر الحدود القومية ذات أهمية.

وعلى الجانب الأخر، تزيد العولمة فى تفاقم المشكلات الصحية، حيث توجد سوق عالمية من فريق الرعاية الطبى المدرب ؛ فنحو ثُلث أطباء بريطانيا لم يولدوا فى بريطانيا، ويمكن أن يوضح ذلك الأنظمة الصحية فى الدول النامية ذات الفريق المدرب، وتسبب حركة السكان المتزايدة فى انتشار الأمراض والنتيجة هى انتشار بعض الأمراض الجديدة، مثل الإيدز، والالتهاب الكبدى، وانتشار مجموعة كبيرة من الأدوية على مستوى العالم.

ويمكن أن ترتبط العولمة كذلك بانتشار الأمراض مثل الإيدز، وزيادة القوة العاملة المهاجرة، وكذلك السياحة الدولية، والتمدُّن وتفكيك الروابط الأسرية التى سوف تسرع فى تفكيك الهياكل والعلاقات الاجتماعية وشذوذ الجنسية وانتشار الإيدز (لى وزوى Lee & Zui 1996) .

وتسهل العولمة انتشار المنتجات المدمرة للصحة مثل التبغ والمنتجات السامة، بسبب توازن الصناعة وقوة الحكومات القومية، التى تتبع سياسات العولمة. وكذلك فقد انتشرت مع العولمة صناعات المياه الغازية، والأغذية السريعة التى تمثل خطرًا على الصحة فى الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

البيئــة :

يرى معظم النقــاد أن عــديـدا من المشكلات العـالميـة الحـاليـة المرتبطـة بالبيئـــة هى النتيجــة المباشــــرة للعولمـــة بسبب انتشـــار الرأسمـاليـــة الصنــاعيـــة، والتوســـع الاقتصـــادى الذى يعتبر هـدفـًا لهـذه الرأسماليـــة، وعامــلاً أسـاسيـًا فى تفاقـم المشكلات البيئيــة ؛ حيث يـؤدى النمـــو الاقتصـــادى إلى ازديـاد استخـدام العربـات والطاقـــة، وهـــو ما يؤثــر بصــورة سلبيــة على السكان وارتفاع درجات حرارة الجو، وفى الوقت نفسه تقوم العولمة بمحاولات لحماية البيئة وذلك لسببين :

الأول ، أن عولمة النشاط الاقتصادى تقلل من تدمير البيئة والقصور الإيكولوجى للنمو، وتقوم بذلك عن طريق فصل تكاليف وفوائد الاستغلال البيئى بصفتنا مستهلكين، وأنه يمكننا أن نستمتع بفوائد المنتج بدون رؤية التقنية التى نفرضها على النظام البيئى ؛ لأن الثمن غالبًا ما يكون على بعد آلاف الأميـال بعيدًا عنـــا. وعلى الجـــانب الأخر، ففى عالم ما قبل الكونية، كان لدينا مجتمع الفائدة والأدوات السياسية التى تتحكم فيه (جودستاين Goodstein 1998) .

الثانى : تعوق المنافسة الاقتصادية الدولية الحادة نمو الحماية البيئية. ولا يوجد دليل واضح أن القوانين البيئية لها تأثير سلبى فى قرارات الاستثمار والقدرة التنافسية، لكن الحكومات تهاجم هذه المخاطر وتقوى المنافسة الاقتصادية الدولية، وتضع ضغوطًا على الحكومات الأخرى بغض النظر عن دليل البحث، حيث لا يمثل مخاطرة على القدرة التنافسية المحلية، عن طريق فرض قواعد بيئية جديدة أو تشديد القوانين الموجودة. ومع ذلك، لا يعتقد كل من (شونج وجلسبى Chung & Gillespie 1998) أن الانحدار نحو القاع يعتبر شبيها بذلك، وسوف لا تشجع العولمة المبادرة البيئية أحادية الجانب، وتجبر على تغطية المعايير البيئية الموجودة .

ويشترك بعض الكُتّاب فى هذا الرأى حيث يرى (زارسكى Zarsky 1997) أن تقوية المنافسة بين الأسواق العالميّة بسبب انحدار السياسة البيئية فى القاع بدلاً من تطويرها فى ضوء الخبرة والحاجة المتزايدة.

والعولمة تزيد فى تفاقم المشكلات البيئية. فعلى الجانب الأخر فإن القضية البيانية مهمة للغاية فى إعاقة تقدم المؤسسات العالمية، بسبب أن القواعد القومية لا تضمن وقاية بيئية فعالة .

ويتخطى مثل هذه الحماية البيئية الحدود القومية إذا كانت فعالة. ولذلك، فإن المشكلة البيئية تصبح قوة بالنسبة إلى التقدم المؤسساتى العالمى للحكومة التى تتخطى السلطة القومية، وكما يوضح (بترسون Paterson)، فإن العولمة يمكن أن تشمل على بروز وظهور " العولمة المضادة " مثل الحوادث البيئية التى يمكن أن تصبح كوارث دولية. (بترسون Paterson 1999) .

رابعًا – النظام الاجتماعى :

يوجد اهتمام بتأثير العولمة فى النظام الاجتماعى وطبيعة المجتمع المتحضر، وتحدث تقرير التنمية البشرية فى عام ١٩٩٩ عن عولمة " التكامل الاقتصادى، والثقافى

المرتبط بالنظام الحكومى والمجتمعات المفككة " ويتحدث (كوكس Cox 1997) عن الاتجاه المنتشر والمتزايد بتحليل وتفكك المجتمع المدنى. فى التقارير الحديثة، ويركز (ميتشالسكى) وزملاؤه مشكلات التفكك الاجتماعى والإحساس المتزايد بعدم الأمان. (ميتشالسكى وأخرون Michalski et. al. 1997) .

ويربط (كاستل Castells) بين سوء معاملة الأطفال والعولمة الاقتصادية، والتشويش الأخلاقى الاجتماعى المصاحب لها، ويذكر أن ما يختلف فى العولمة هو عدم تكامل المجتمعات التقليدية فى العالم الذى يعرض الأطفال للمخاطر فى أحياء الفقراء الموجودة فى المدن. إن ما يختلف هو أطفال باكستان الذين يغزلون السجاد لتصديره على مستوى العالم، من خلال شبكات الممولين للمتاجر الكبيرة فى الأسواق العالمية. ويتمثل فى السياحة العالمية التى تنظم حول الأطفال، والفن الإباحى الإلكترونى الذى يوجد على شبكة الإنترنت، وعدم تكامل النظام الأبوى دون أن تحل محله أنظمة حماية الأطفال التى توفرها الأسر الجديدة أو الدولة، وإضعاف مؤسسات دعم حقوق الأطفال، مثل : اتحادات العاملين أو سياسات الإصلاح الاجتماعى (باربر Barber 2000) .

وتهدد العولمة النظام الاجتماعى عن طريق ضغوط القدرة التنافسية ومرونة أسواق العمالة التى تزيد من الشعور بعدم الأمان، والتفاوت المتزايد، ونسبة البطالة تفكك الروابط الاجتماعية، وتضع العولمة هياكل الأسرة التقليدية والهياكل المجتمعية والعلاقات تحت الضغوط مثل : نماذج العمل، والحياة والتغيير فى العلاقات الجنسية .

إن الضغط على قدرة الحكومة لرفع الضرائب، أو زيادة الإسهام فى الأمن الاجتماعى، يضعف من قدرات هذه الحكومات على الاستجابات لهذه القضايا، ويتضح عجز الحكومات القومية فى حل هذه المشكلات التى تؤدى بدورها إلى إضعاف العقيدة. وفى النهاية، ففى الدولة التنافسية يعتبر من ليس منتجًا عبئًا على هذه المجتمعات وتهديداً للقدرة التنافسية القومية التى تضعف الإحساس بالمسئولية الجمعية.

خامساً – الجريمة Crime :

تُسْهِمُ العولمة بشكل واضح فى زيادة الجريمة على المستوى العالمى، وتسهل نمو الشبكات العالمية الإجرامية فى الواقع، ويوجد طريقتان لذلك، حيث يوضح (ميلارد Maillard) أن الرواد الفعليين للعولمة هم مروجو المخدرات فى التسعينيَّات الذين كانوا يتاجرون فى أغلى السلع على مستوى العالم .

ويرى (شيلى Sheley) نمو النشاط غير القانونى الذى يتخطى السلطة القومية على أنه نتيجة لزيادة المجال العالمى للعمل الشرعى والزيادة فى الرحلات الجوية، والتقدم التكنولوجى فى وسائل الاتصالات، ولزيادة التجارة العالمية، وهو ما زاد من الجماعات الإجرامية المنظمة. كما يقول (ميتلمان وجونستون Mittelman & Johnston 1999) ، ويعد كل ذلك محاولات استغلال فعاليات نمو العولمة.

ولكن ما معدل الجريمة العالمية المنظمة ؟ : من الواضح أن كل ما يتوفر لدينا لا يوضح ذلك، على الرغم من أن معظم الخبراء يتفقون أن العولمة ذات مساحة متزايدة لهذه المعدلات وتقدر سوزان Susan أن سوق الهيروين تزايد عشرين ضعفًا، وأن سوق الكوكايين تضاعف ٥٠ مرة بين منتصف السبعينيَّات ومنتصف التسعينيَّات .

وتقدر برى Brie الفائدة السنوية من تهريب المخدرات تتراوح بين ٣٠ و٥٠ مليار دولار أى نحو ٨ – ١٠ من كل التجارة العالمية. وتسجل قرصنة الحاسب ٢٠٠ مليار دولار والسلع المرتبطة بها ١٠٠ مليار دولار .

وأن تهريب المهاجرين ينقل نحو ٤ مليون شخص سنويًا، وتقدر التجارة العالمية فى الفن المسروق والمهرب بنحو ٥ مليار دولار سنويًا، وكذلك التجارة غير المشروعة فى الحيوانات (ويليامز Williams 1999) . وتقدر القيمة العالمية السنوية للأنشطة الإجرامية ١,٥ بليار دولار أى أكثر من ٢٠٪ من التجارة العالمية.

وما هى إذًا خطورة نمو الجريمة المنظمة عالميا؟

١ – أنها الجانب المظلم للعولة التى تتسبب فى انتشار الخوف والتعاسة واستغلال كثير من الفوائد، وقصرها على مجموعة قليلة.

٢ – أنها تحدى للمؤسسات القومية التى تحافظ على القانون والنظام، وتعجز الأنظمة البوليسية القومية مع الوجود العالمىّ للشرطة المفروض عليها فى القضاء على الأنظمة غير الشرعية التى تطورت.

٣ – تنظم عصابات إجرامية مع (MNC) بالطريقة التى تسيطر وتحكم بها سلطاتهم فى المجتمع العالمى، والمنافسين فى الاقتصاد العالمى، ويتمثل حكم (شيلى) فى أن الجريمة المنظمة التى تتخطى حدود الدولة لم تعد تمثل تهديداً للدولة القومية، ولكن فشلاً فى تطوير سياسات قومية متماسكة وتوجه الأنشطة الإجرامية التى ربما تقوض الدولة القومية فى القرن الحادى والعشرين من خلال عجزها لدفع القانون، واستبدال الدولة القومية باعتبارها مصدرا مطلقا للسلطة، والقيم الاجتماعية الحاكمة .

٤ – تعتبر الجريمة الدولية ذات تأثير قوى فى الفساد فى الدول والحكومات والهجرة والشرطة ومفتشوا الضرائب (ميتلمان وجونستون Mittelman & Johnston، ١٩٩٩). إن الجماعات الإجرامية المنظمة لها القدرة والمصادر التمويلية على إيجاد شبكات تخريبية داخل الدولة ؛ لكى تسهل من أنشطتها وتأتى الإدارة الأمنية عندما تتعرض الدولة لمخاطر جادة.

ولكن على الرغم من ذلك لا يمكننا القول أن سجل حقوق الإنسان فى المجتمع قد تحسن بصورة كبيرة، ويقدم السيناريو مثالا على عدم الاحترام الرسمى لحقوق الإنسان، حتى إن لم يتم خرق تلك الحقوق . وبهذا فإنه يقدم لنا الحاجة الواضحة إلى الفصل بين نظرية عدم احترام الحقوق الإنسانية بصورة رسمية ونظرية خرق تلك الحقوق، وما يتعلق بسجل المجتمع حول حق إنسان ما أو بدرجة عدم احترام المجتمع بصورة رسمية لهذا الحق هو :

١ – مجموعة من الاختراقات الواضحة لهذا الحق أو ما نطلق عليه الاختراقات الرسمية أو اختراقات حقوق الإنسان .

٢ - عديدٌ من الحقائق حول اتجاه الشعب واتجاه الحكومة تجاه هذا الحق، وتجاه اختراقات هذا الحق (سـواء كان التزام بـه أو تخلص منـه) إن عـدد الاختراقات غير الرسمية لحق ما موجود على قائمة حقوق الإنسان لا يشكل اختراقات لحقوق الإنسان، ولكن عدم المبالاة الرسمية تجاه هذه الاختراقات يمثل عدم احترام بصورة رسمية .

لو أننا نرغب فى تجنب عدم احترام رسـمى من هـذا النـوع الأخير فيـجب على المجتمع أن يضمن أن أفراد المجتمع يشعرون بالأمان فيما يتعلق بأهداف حقوقهم الإنسـانيـة، وعند التـفكير فى معنى ذلك، فيـجب أن تنظر إلى الحكومـة أولا مـا درجـة الاهتمام بهذه الأهداف فى القانون والدستور ، وإلى أى درجة تقوم الحكومة بمواجهة وعقوبة الاختراقات (الرسمية والخاصة) وتجعل ذلك شيئا واضحا بالقول والفعل .

إن ما نحتـاج إليـه هـو وجـود مـواطنـة يقظـة تلتزم بهـذا الحـق، وتعمـل جاهـدة على تحقيقـه سيـاسيا، وإن ذلـك لا يعنـى أن كل مواطـن يجب أن يكـون منوطـا بهـذا الالتـزام، بـل يكفـى مجموعـة قليلـة من المواطنين طالمـا أنهم ملتزمون تجـاه المواطنين، وأن يشـاركـوا وبفعاليـة فى الحيـاة السياسية للمجتمـع، وإن التزام المواطنين يعتبـر أكثـر صـدقـا من التـزام الحكـومـة الذى قـد يتـغيَّـر مع تغيُّـر أفراد الحكومـة تغيُّـرا جذريا، وإن التـزام المواطنين هو الذى يحـقق التـزام الحكومـة خاصـة فى المجتمعات الديمقراطية التى تخلق أقوى الدوافـع لمسـئولى الحـكومة لكى يستجيبوا للناس .

وفى حين أن الحكومة قد تكون الحارس الأسـاسى للحقوق الإنسـانيـة فـإن الناس هم الحارس الوحيد المطلق الذى يعتمد عليهم فى تحقيق هذه الأهداف .

إن احترام حقوق الإنسان لا يتم المحافظة عليها من قبل دستور الدولة ونظامها السياسى والقانـونى واتجـاهـات السياسيين والقضـاة والشرطة فى تلك الدولة فقط، بل إن ذلك يتم من خـلال اتجـاهات الناس التى تتـشكل من نظام التـعليم، والتـوزيع الاقتصادى .

إن هذه العوامل الاقتصادية الاجتماعية تعتبر مهمة فى تحقيق الحقوق الإنسانية بطريقة أخرى، ولنفكر فى المقال الخامس من الـ UDHR "لن يتعرض أى أحد للتعذيب أو العقاب أو المعاملة القاسية ، أو غير الإنسانية " وفى بعض الدول لا يتمتع بعض الخدم أو الصبية بهذا الحق الإنسانى ؛ ففى بعض هذه المجتمعات تكون المعاملة غير الإنسانية أو المهينة لهم شيئًا قانونيا تمامًا من قبل موظفين، وفى بعض الدول الأخرى هناك بعض القيود القانونية التى تتضمن الحقوق الإنسانية ، ولكنها غير فعالة حيث إن معظم الخدم جاهلون بحقوقهم القانونية ؛ لكونهم جاهلين، كما أن بعض الخدم يكونون مجبرين على تلقى وتحمل السلوكيات غير القانونية ؛ من أجل الضرورة الاقتصادية ؛ فهم لا يجرءون على تقديم شكاوى خوفًا من أن يتم فصلهم، حيث إنهم عادة لا يملكون إلا الحد الأدنى من المدخرات، كما أنهم لا يملكون مكانا آخر لقضاء الليل فيه، كما قد يكون هناك عادة كثير من الخدم، كما أن هؤلاء الخدم يخافون من أن يرفض موظفيهم إعطاءهم شهادة تفيد بأنهم كانوا خدمًا جيدين ؛ حتى يستطيعوا أن يجدوا وظيفة جديدة .

عندما يعيش الخدم فى مثل هذه الظروف ، فإنه لا يتم تحقيق حقهم الإنسانى فى ألا يتلقوا معاملة قاسية أو مهينة أو غير إنسانية، ويمكن إصلاح هذا الخطأ من خلال إصدار عدة قوانين، ولكن يمكن أن يتم التعامل مع هذا الأمر بفعالية أكثر من خلال نشر بعض الإجراءات الأخرى، مثل : نشر معرفة القراءة والكتابة، ومعرفة التشريعات الموجودة، وتوفير المأوى للخدم المفصولين، وتوفير فرص تعليمية وتوظيفية لهم، مع تقديم إعانات مالية خاصة بالبطالة للفقراء، كما يجب أن يتم بناء ثقافة من التضامن المدنى والمواطنة المتساوية العادلة .

سادسا - النقد الليبرالى للحقوق الاجتماعية والاقتصادية :

إن مفهوم الحقوق يوحى بفهم تفاعلى، يربط بين كل حق وبعض المهام الأخرى المرتبطة به ، وإن هذا الفهم يحافظ على الجدل الدائم حول ما هى المهام التى تتطلبها الحقوق الإنسانية ، وعلى أحد الجوانب يوجد الليبراليون الذين يطالبون أن تكون هذه

المهام سلبية (من أجل إبعاد خرق هذه الحقوق من المساءلة) ، وإن ذلك يؤدى إلى التجريد من الحقوق الإنسانية ؛ للحصول على التأمين الاجتماعى ، والعمل والراحة ووقت الفراغ ، ومعيار ملائم من مستوى المعيشة أو التعليم أو الثقافة كما هو مسلم به، على أساس أنها تستلزم واجبات إيجابية .

وعلى الجانب الآخر يوجد أصحاب الحد الأقصى الذين يعتبرون أن الحقوق الإنسانية تستلزم تلاقى واجبات سلبية وواجبات إيجابية، وإن أصحاب الحد الأدنى (الليبراليين Minimalisf) يقولون : " إن الحقوق الإنسانية تتطلب فقط ضبط النفس " ، فى حين أن أصحاب الحد الأقصى يقولون : " إنها تتطلب مجهودات من أجل تحقيق حقوق الإنسان فى أى مكان على سطح الأرض " ، إذًا فإن الحق الإنسانى سوف يكون حقا يستفيد منه جميع البشر، ويكون الملزمون أو المتعهدون هو كل البشر الموجودين فى موقع يسمح بتنفيذ هذا الحق .

إن الفهم المؤسساتى للحقوق البشرية الذى أقدمه يسمح لنا بتجاوز حدود هذه المناقشة إذا افترضا أن حقا ما هو (×) فإننا بذلك نؤكد أن أى مجتمع أو نظام اجتماعى آخر يجب أن يكون منظمًا ، أو أن يتم إعادة تنظيمه ؛ حتى يستطيع كل الأعضاء الحصول عليه بصورة آمنة، مع فهم أن هذا الأمان يجب أن يكون حساسًا للأشخاص الذين يحتمل أن يحرموا من هذا الحق (×) بصورة رسمية، سواء كان من خلال الحكومة أو من موظفيها ، إن عدم تأمين الحصول على هذا الحق يعتبر عدم احترام رسمى، ويلطخ سجل حقوق الإنسان فى هذا المجتمع، إذًا فإن الحقوق الإنسانية تعد مطالب أخلاقية للفرد على تنظيم مجتمعه، وعلى الرغم من ذلك فبما أن المواطنين مسئولون بصورة جمعية عن تنظيم مجتمعهم، وسجل حقوقهم الإنسانية الناتجة ، فإن الحقوق الإنسانية تضع بالتالى بعض المطالب على المواطنين، أن الأشخاص يشاركون فى مسئولية عدم الاحترام الرسمى للحقوق الإنسانية، ففى أى نظام مؤسساتى خيرى يشتركون فى إيجاده والمحافظة عليه .

إن هذا الفهم المؤسساتى يدعمه الـ UDHR "أن كل شخص ينتمى إلى نظام دولى واجتماعى، يمكنه فيه تحقيق الحقوق والحريات الموجودة فى هذا الإعلان، وبصورة كاملة "، وكما توحى مقولة الحقوق والحريات الموجودة فى هذا الإعلان فإنه لا يضيف حق إنسانى آخر على القائمة، ولكنه يتكلم عن مفهوم الحق الإنسانى عما تعنيه أو تتطلبه الحقوق الإنسانية ويمكن أن نقسمه فى أربع خطوات : .

١ – إن كيفية تحقيق الحقوق الإنسانية بنظام مؤسساتى معين يتم قياسه بكيفية ودرجة تحقيق هذه الحقوق الإنسانية فى هذا النظام أو كيف يجب أن تكون عليه (فى نظام مؤسساتى افتراضى) .

٢ – يجب أن يكون أى نظام مؤسساتى مصممًا بحيث يتم تحقيق الحقوق الإنسانية فيه بأقصى قدر ممكن .

٣ – إن الحق الإنسانى يتم تحقيقه فى نظام مؤسساتى ما، وبصورة كاملة لو تحقق هذا الحق لكل من يقيد هذا النظام سلوكه .

٤ – يتحقق الحق الإنسانى لفرد ما طالما يستطيع الحصول عليه بأمان .

وفى إطار التفهم التفاعلى لحقوق الإنسان، فإن على الحكومة والأفراد المسئولية بألا يخرقوا الحقوق الإنسانية، ولكن من الناحية المؤسساتية فإن مسئوليتهم هى العمل من أجل تحقيق نظام مؤسساتى، وثقافة عامة لضمان أن كل فرد يستطيع الحصول على تلك الحقوق الإنسانية .

وبهذا فإن ربط تحقيق الحقوق بعدم الأمن أكثر من ربطة بالخرق لتلك الحقوق يؤدى إلى وجود اختلاف فى حالتين من نوعين مختلفين .

النوع الأول يكون فيه شخص يتمتع بالحق (×) فى حين أن حصوله على (×) يكون غير آمن (مثل : عندما يضرب أو يهدد أشخاص مثله وينخفض أمنهم من السود أو المعارضين للحكومة) وعلى النقيض فإنه قد يتم حرمان شخص بصورة مؤقتة من (×) لجريمة ارتكبها فى مجتمع فعال فى منع الجرائم من ذلك النوع .

إن التفهم المؤسساتى (عكس التفهم التفاعلى) ينظر فقط إلى النوع الأول على أنه مشكلة تتعلق بحقوق الإنسان .

وعند افتراضى هذا التفهم المؤسساتى فإنى أرفض بدائله التفاعلية ، فمثلاً أنا أنكر أن التسليم بأن مجموعة أشخاص لديهم الحق الإنسانى للحصول على (×) يكون مساويا للتأكيد على أن بعض الأفراد أو كلهم لديهم واجب أخلاقى، بالإضافة إلى أى مهام قانونية يقومون بها فى مجتمعهم وعدم إنكار حق الآخرين فى الحصول على (×) أو عدم حرمانهم من (×) وأنا عندما أرفض هذا البديل فأنا لا أنكر أن التسليم بحق الحصول على (×) باعتباره حقا إنسانيا يوحى بل حتى يتضمن هذا التأكيد الواجب الأخلاقى ؛ حيث من الصعب أن نرى أن شخصا ما ملتزم بالإدعاء القائل " يجب أن يتم تنظيم المجتمعات بصورة لا تجعل الأشخاص الذين يعيشون فيها يتحملون المعاملة غير الإنسانية أو المهينة " كما أن من الصعب ألا نعتبر أن الخاص الذين يعاملون غيرهم بطرق مهينة أو غير إنسانية، على أنهم على خطأ من الناحية القانونية ، وأن الالتزام بالحقوق الإنسانية يتوافق مع الالتزامات الأخلاقية التفاعلية، ولكن ليس هناك سبب لدمجهما معًا .

ويركز فهمى أيضًا على أن الحقوق الإنسانية تستلزم مهامًا أخلاقية أيضًا لكنها ليست مهام تقليدية .

إن الحق الإنسانى فى عدم التعرض للمعاملة المهينة أو القاسية يعطينى مهمة المساعدة فى ضمان أن الذين يعيشون فى مجتمعى لا يجب أن يتعرضوا لمثل هذه المعاملة .

واعتمادًا على هذا السياق ، فإن هذه المهمة قد تولد التزامات دعم برامج لتحسين مهارات القراءة والكتابة، وتحسين إعانات البطالة، عندما تكون هناك حاجة إلى مثل هذه البرامج لتأمين هدف هذا الحق الإنسانى لطبقة من المواطنين (الخدم) .

إن إعادة إدراك الحقوق الإنسانية بهذه الطريقة يشكل الجدل المعتاد فى أن تحمل مسئولية الحقوق الإنسانية لشخص ما تقع على من يشتركون مع هذا الشخص

فى النظم الاجتماعية نفسها، إنها مسؤليتهم الجمعية أن يكونوا هذا النظام بحيث يتم ضمان حصول كل المشتركين فى هذا النظام على حقوقهم الإنسانية.

وتعتبر المجتمعات القومية فى عالمنا مثالاً نموذجيًا للنظم الاجتماعية الوثيقة الصلة بها، ومسئولية تنفيذ حقوقك الإنسانية تقع على حكومتك ومواطنيك.

إن التفهم المؤسساتى يمثــل أرضيــة وســطًا ؛ فهو يتجاوز الليبرالية (التفاعلية للحـد الأدنــى) التى تحدد عمليات حرمان لا نكون السبب فيها، كما أنه لا يقع ضمن (التفاعلية للحد الأقصى) التى تجعل كل فرد منا مسئول عن الحرمان الذى قد يتعرض له بغض النظر عن طبيعة علاقتنا بهذا الحرمان .

ولكن ذلك لا يعد كل شىء ؛ فإن أهم سمات هذا التفهم المؤسساتى هو أنه يتجاوز الليبراليَّة بدون أن ينكر سمتها الأساسية ، وأن الحقوق الإنسانية تتضمن مهام وواجبات سلبيــة فقط ، وأن القوة المعيارية للحقوق الإنسانية للآخرين هى – من وجهة نظرى – أنى لا يجب أن أساعد فى فرض مؤسسات اجتماعية إجبارية عليهم، والتى قد لا يستطيعون الحصول على حقوقهم الإنسانية فى ظلها .

إنى سوف أخرق هذه المهمة إذا ساعدت فى الحفاظ على نظام اجتماعى لا يتم فيه تأمين الحصول على الحقوق الإنسانية، نظام يتم فيه استبعاد الزنوج، أو إساءة معاملة الخدم، وحتى إذا لم أكن أمتلك عبيدًا، أو أكون قد استخدمت خدمًا من قبل، فإنى أشارك فى المسئولية عن طريق المساهمة بعملى فى اقتصاد المجتمع، وبضرائبى للحكومة، وهكذا يمكن أن أحترم واجبى السلبى ربما من خلال أن أصبح ناسكًا أو مهاجرًا لكنى أستطيع أن أفعل ذلك أكثر من خلال العمل مع الآخرين، تجاه حماية ضحايا الظلم من الأضرار التى قد أكون ساعدت فى إنتاجها ، أو ربما محاولة وضع وتأمين عملية إصلاح مؤسساتى لضمان حقوقهم .

إن الليبراليِّين يصرون على القيد الأدنى للواجبات التى قد تفرضها الحقوق الإنسانية، وإن الحقوق الإنسانية تتطلب ألا نؤذى الآخرين بطرق معينة، ليس أن نحميهم وننقذهم ونطعمهم ونلبسهم ملابس ملائمة ونوفر لهم المسكن .

إن تفهمى المؤسساتى يمكن أن يقبل هذه القيود دون التجريد من الحقوق الإنسانية الاجتماعية والاقتصادية، وهذه الحقوق هى التى تعطيك الحق فى المطالبة بها، ممن يفرضون عليك نظام مؤسساتى جبرى .

أن هذا النظام الجبرى لا يجب أن يحد من حرية بعض الأشخاص بحيث يجعل حصول بعضه الآخر على تلك الحقوق غير آمن خاصة من خلال الرفض أو الحرمان الرسميين، ولو حدث ذلك يكون على كل العوامل البشرية واجب سلبى يتعلق بالحقوق الإنسانية الاقتصادية والاجتماعية المسلوبة، وذلك بعدم المساهمة فى استمرار ذلك بل وحماية الضحايا أو العمل من أجل إصلاح هذا النظام، وأن من يخترقوا هذا الواجب يتحملوا مسئولية الأضرار التى تنتج من مساءلة النظام المؤسساتى غير العادل، والمتمثلة فى عدم حصول بعض الناس على دخل آمن للضروريات والحاجات الأساسية .

إن الحق الإنسانى فى الحاجات الأساسية كما هو موجود فى الـ (دنهر DNHR) يصبح قابلاً للتصديق عندما يتم وضعه وفقا لتلك الخطوط، وبالنسبة إلى تفهمى المؤسساتى فإنه لا يضمن واجبًا على كل فرد لأن يساعد فى تقديم مثل هذه الضروريات لهؤلاء الذين لا يملكونها، بل إنه يتضمن واجبًا على المواطنين أن يضمنوا أن أى نظام اجتماعى جبرى يفرضونه على أنفسهم، يسمح بوجود دخل آمن لهذه الضروريات، ولقد عبر " داروين " عن هذا الواجب منذ قرن مضى بقوله " إذا كانت تعاسة الفقراء سببها مؤسساتنا الاجتماعية وليس قوانين الطبيعة فإن خطيئتنا تكون كبيرة " .

١ - نقد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على أنها حقوق بيان رسمى:

عادة ما لا يتم النظر إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على عكس الحقوق المدنية والسياسية، وذلك على اعتبار أنها فى السياقات الاجتماعية ليست سوى فحسب " حقوق لبيان رسمى " ، وأن التهمة الأساسية هنا هى أن هذه الحقوق تكون غير واقعية أو غير واضحة فى الواجبات التى تتضمنها .

فى بعض الأحوال قد تؤدى وحشية وقسوة من هم فى السلطة إلى عدم توقع تحقيق الحقوق الخاصة برعاياهم، ولكننا لا نرغب فى أن نقول إن هذه الحقوق هى حقوق بيان رسمى، إن فعل ذلك سوف يحد من قيمة الحقوق الأخلاقية، إلى الحالات التى يجب فيها تأكيدها بصورة حاسمة ؛ ففى قمة سلطة النازيين (١٩٣٨ -١٩٤٢) لم يخرقوا حقوق البيان الرسمى .

ويمكننا توضيح معنى هذا التغير كما يلى على اعتبار أن الحق الأخلاقى القانونى أو المسلم به يكون " حق بيان " رسمى إذا ما :

١ - لم يكن لدى حاملى الحق المفترضين حق الحصول على هذا الحق .

٢ - لا يتم تحديد من هو الشخص المسئول عن فعل ما يجب لتأمين حصول أصحاب الحق على ذلك الحق .

٣ - أن بعض العملاء الذين عليهم مطالب معينة لا يستطيعون مواجهة هذه المطالب بصورة واقعية وبالدرجة اللازمة لتأمين حصول أصحاب الحق على حقهم .

وبما أنه لا يتم تحقيق التأكيد للأمور المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية خاصة فى السياقات التى يتم فيها تنفيذ هذه الحقوق، ولا يستطيع المجتمع أن يضمن لجميع أعضائه حياة سعيدة، فيما يتعلق بالحب ، كما لا يستطيع أن يضمن لهم رحلة إلى القمر، ولذلك فإن حقوق الحصول على مثل هذه المميزات سوف تكون " حقوق بيان رسمى " ويمكننا تجنب هذا العيب من خلال جعل المجتمع يعمل على إزالة القيود، والتغلب على التحيز، والمحظورات التى تجعل من الصعب على بعض الأفراد التمتع بمثل هذه الحقوق، مثل الحق فى حياة حب سعيدة، وأن هذا الحق الآن مع إزالة المحظورات والتحيزات - لم يصبح " حق بيان رسمى " (ولكن ذلك بالطبع لا يعنى إدخاله فى قائمة حقوق الإنسان).

يمكن أن يطلب حتى من مجتمع فقير جداً، أن يقلل من عدم تأمين حصول أفراده على الضروريات الأساسية قدر الإمكان، (فهو لا يتطلب أن يحصل جميع الناس

على ما يكفيهم من الطعام فى حين أن المجتمع لا ينتج طعاما كافيا) فإننا ننفى عن المجتمع تهمة أنه مجرد حق من حقوق البيان الرسمى، ويتوافق هذا التفهم مع الاستخدام العام .

إن سجل المجتمع الخاص بحقوق الإنسان فى مجتمع ما، لا يلطخ بكونه غير قادر على توفير الغذاء المناسب للكل، ولو الحد الأدنى، إن الحق الإنسانى لا يستلزم أخذ طعام البشر من أجل إطعام الآخرين الذين يحتاجون إليه أيضًا لكى يعيشوا ، وإن بعض الناس قد يتعرض للموت جوعًا دون أن يكون هناك عدم احترام رسمى .

وأحد النقاط المشابهة التى قد تتلق بالحقوق المدنية أيضًا : أن المجتمع الفقير لا يكون لديه الموارد لحماية التكامل بين مواطنيه بصورة فعالة ، وأن ذلك لا يعنى أن الحق الإنسانى هنا لا يستلزم أن يأخذ شخص ما حماية كانت لدى الآخرين تم سحبها منهم، وهم يحتاجون إليها بالقدر نفسه.

وقد يبدو من البداية أن هذين النوعين من الحقوق مختلفان وأن الحقوق المدنية المسلم بها قد تضع بعض المطالب على الحكومة، فى حين أن الحق المسلم به يبدو وكأنه يؤكد أنه سيكون شيئًا جيدًا لو كان مجتمع ما منظم، بحيث إن يكون لدى كل فرد ما يكفيه من الطعام، ولكن هذا التناقص يكون خادعًا لو أن تحقيق الحقوق المدنية الواضحة التى لا تخضع للمعاملة القاسية أو غير الإنسانية يتطلب أن يتم إثبات هذه المعاملات، ووضع بعض الالتزامات على المواطنة .

إن فهم الحقوق الإنسانية بهذه الطريقة لا يحولها إلى " حقوق بيان رسمى" حيث يجب على كل عضو من أعضاء المجتمع أن يساعد وفقًا للوسائل المتوافرة لديه فى إيجاد نظام سياسى واجتماعى يؤمن حصول أصحاب الحقوق الإنسانية عليها، إن هذا المطلب يعد غير محدد، ولكنه يصبح محددًا إلى حد ما فى ظل أى إطار اجتماعى معين .

إن المواطنين فى المجتمع الذى يتعرض فيه الخدم لمعاملة مهينة غير إنسانية يكون عليهم التزام مبنى على الحقوق الإنسانية ؛ للمساعدة فى وضع أسس حماية قانونية، بالإضافة إلى برنامج للتعليم (القراءة والكتابة) وإعانات حكومية للبطالة .

إن تفهم الحقــوق الاقتصاديــة يعتبر متشابهــة إلى حد ما، ويجب على كل فرد وفقًا للوسائل المتاحة لديه أن يساعد فى إيجاد نظام اجتماعى واقتصادى يكون هناك إمكان لحصــول الجميــع على حــاجــاتهم الأساسية بصــورة آمنــة، وقد يكون لهـذا المطلب غيـر المحـدد بعض المتضمنـات المعينــة فى سياق اجتمـاعــى مـا، مـثل مـجتمع لا يستطيع أفراده الحصول على الحد الأدنى من التغذية، إذن توجد الحقـوق من هذين النـوعين على متصـل فى هذا الموضـوع حيث لا يمكن اعتبـارهـا " حقوق بيانات رسمية " .

٢ – الخلافات حول أنواع الحقوق الإنسانية :

يقدم هذا الفصل تفهم مؤسساتى لماهية الحقوق الإنسانية فهو لا يتعامل بصورة مباشرة مع السؤال المتعلق بماهية الحقوق الإنسانية ، ولقد حاولت أن أظهر أن تفهمى المؤسساتى للحقوق الإنسانية يذيب الفجوة بين من يؤكدون الحقوق السياسية والمدنية (مثل الحكومات الغربية ومن يتبعها) ومن يؤكدون الحقوق الثقافيَّة والاقتصادية والاجتماعية (الدول الاشتراكية والدول النامية).

إن هذا التفهم المؤسساتى يضيق الفجوة الفلسفية ؛ لأنه لا يحافظ على الفكرة القائلة أن الحقــوق الإنسانيـة السياسية والمدنية تتطلب وضع القيود فقط، فى حين إن الحقوق الإنسانية الاقتصادية والاجتماعية تتطلب أيضا بذل جهود وتكاليف إيجابية، بـل أنــه يؤكـد الواجبــات السلبيــة ويجب علــى النــاس ألا يتعاونـوا على الحفاظ على نظام مؤسساتى جبرى يحد من حرية بعض الأشخاص ؛ لعدم تأمين حصولهم على الضروريات الأساسية دون تعويضهم عن هذا التعاون بحماية ضحاياه أو العمل من أجل إصلاحه .

إن التفهم المؤسساتى يقرب أى علاقات مشتركة نظامية بين فئات حقوق الإنسانية بطريقة تسهل تحقيقها .

سابعا – ضغوط العولمة على النظم الاجتماعية والاقتصادية القومية :

من الواضح تماما أن العولمة أدت إلى :

– زيادة البطالة وزيادة الظلم وعدم المساواة الاقتصاديَّة .

– وزيادة المشكلات الصحية فى حين أنها تقلل من بعض المشكلات الأخرى .

– أنها تولد ضغط من أجل النمو الاقتصادى وتبعد المستهلك عن العواقب البيئية وبذلك تزيد فى المشكلات البيئيَّة .

– وأنها تفتت بعض الروابط التى تربط المجتمع المدنى، والتى تعمل على الحفاظ على النظام الاجتماعى، ومع تسهيلها لنمو التجارة الدولية القانونية، فإنها تسهل أيضا التجارة غير الشرعية وتُسْهِمُ فى إيجاد عالم من الجريمة .

إن تفاقم المشكلات الاجتماعية ليس هو الأمر كله، فهناك جانب آخر يؤكد زيادة الحراك الجغرافى، وزيادة اختيار المستهلك، وتوافر الأدوية التى تنقذ الحياة على مستوى العالم، وإمكان التعليم العالى على مستوى العالم .

ثامنا – العولمة والسياسات الاجتماعية :

المدقق النظر يجد أن العولمة لها تطبيقات عامة أكثر خصوصيَّة تلى السياسة الاجتماعية، وكما نرى أن هناك عديداً من الضغوط التى تشكل تأثيرات العولمة وتجسدها بشكل واضح ، ثم نلقى نظرة واضحة على المجالات الأكثر خصوصية وتأثيرا فى إطار السياسة الاجتماعية السائدة، كالصحة والتعليم والأمن الاجتماعى .

١ - الأيديولوجيا :

تعبر العولمة المعاصرة وتدعم بعض الأنماط السائدة والأيديولوجيا القائمة وهى الليبرالية الجديدة التى اتضح أن لها تأثيراً واضحاً فى السياسات الاجتماعية ، ومن ثم لها تأثير فى الإنفاق العام، وزيادة الضرائب وقطاع الخدمات العامة . ونحاول دعم مجال تقديم الخدمات الخاصة ودعم الخدمات العامة، وإجراء التنافس فى الطريقة الأكثر كفاءة وفاعلية، ومن ثم نركز على المسئوليات الفردية أكثر من الحقوق الاجتماعية، وزيادة اللقاءات المختلفة للحد من الخسائر الاجتماعية ما أمكن ذلك، وهذا ما أكده (سكولت scolt) أن العولمة والليبرالية الجديدة تحتاج إلى وقفة لزيادة الاهتمام بالرعاية الإنسانية، وخاصة أن العولمة المعاصرة دعمت الليبرالية الجديدة، وجعلتها نظام المعتقدات الدولى السائد، وأكدت تحديد بعض القضايا والجدل السائد بشأن تقديم الخدمات العامة .

ويجب أن نعتقد أن العولمة مرتبطة بصورة لا يمكن فصلها، حيث إن العولمة قد ظهرت مع عديد بين الأيديولوجيات الأخرى، وقد أشار (بت Bit) الأستاذ بقسم التنمية والسياسية الاجتماعية، إلى أن العولمة تمثل أيديولوجيا أساسيَّة وقوة تدار من قبل المنظمات الرئيسية الدولية مثل : (لمف LMF) ، ومنظمة التجارة الدولية ، والبنك الدولى (يتس Ywates 1999) ، ويوجد بعض الروابط بين الأيديولوجيات والليبرالية الجديدة ونحاول تناولها بإيجاز .

٢ - الموارد :

إن قدرة مراجعة الأهداف الجمعية للرعاية تمثل تصورا مركزيا للدور الكلاسيكى للدولة فى الرعاية، وخاصة أن العولمة لها تحديات واضحة أهمها تقلص خدمات التنمية والسياسية الاجتماعية، وعلى سبيل المثال لو نظرنا إلى بعض الاتجاهات فى الضرائب، والأمن الاجتماعى نجد أنها تزايدت فى معظم الدول فيما بين (١٩٧٠) ومنتصف الثمانينيَّات، وهناك زيادة واضحة مازالت إلى عام ١٩٩٧ وصلت إلى ٤٠٪ .

والمدقـق يجـد أن انتشـار الإنـفـاق يتطلب التركيز على بعض الفئات الواضحة فى المجتمع كما هو الحال فى بعض البلدان، مثل : أستراليا وكندا واليابان والسويد ، حيث يبدأ الحد من الضـرائب وزيادة حـصـة الإنفـاق العـام عليـهـا من خـلال بعض الأسـاليب العلمية شـائعـة الاستـخدام وتقديم رؤية حـول العولمة، والحاجـة إلى زيادة التنافس (دالى Daly 2001) .

وهناك تغيرات واضـحة فى البناء العام والرؤية الشاملة المعبرة عن هذا التـصور الشامل، والمفيد فى تناول تلك القضايا بمنطق واضح من خلال بعض السياسات المتبعة هناك كما نحاول الاستفادة من هذه التوجهات التى تفيد فى تحديد الضرائب غير المباشرة فى بعض الدول وتوجد بعض التحولات الخاصة بالعدالة الاجتماعية التى تعبر عن الجهود الخاصة بالأمن الاجتماعى، مع زيادة الأجور، من عام ١٩٧٩ إلى منتصف التسـعينيَّات، والإسـهـام فى البطالة، ودعم سـوق العمل، ولكن مـا هو دور العـولمة فى الاتجاهات نحو الضرائب ؟.

كمـا سبق أن أشرنا وأكدنا أن العولمة قد صاحبتها الاتجاهات السلبية نحو الضرائب، ومن الواضح أنها قد أثرت فى موقف الحكومة تجاه كل السياسات وهناك عامل رئيسى يركز على ذلك منذ منتصف الثمانينيَّات ، ويوجد بعض العوامل الأخرى ذات المستويات العليا التى أثرت فى البطالة وانعدام الثقة فى قدرات الحكومة على زيادة حصة الإنفاق، مع الشك فى كفاءة وفاعلية الحكومات الحالية .

إن قضـايا العولمة لها تأثيرات واضـحة فى عديد من الدول قد أدت إلى الحد من نقص مـعـدلات ضـريبـة الدخل ، وفى الوقت نفسـه أدت إلى زيادة الحـراك والمهـارات الأخرى بشكل عملى .

كما أنها أثرت فى البطالة بشكل واضح كالاقتصاد القومى ؛ وهناك عامل آخر من وجـهه نظر الليبـرالية الجديدة أثر فى الضرائب والتنافس العالمى، لإيجـاد بعض الخدمات الاستثمارية، كما هو الحال فى أجهزة المحمول .

ويوجد بعض الأدلة الإمبريقية التى أظهرت مثالب العولمة حيث راحت العولمة توحد المناخ السياسى والاقتصادى فى المؤسسات القومية وخاصة بعض التطبيقات السياسية والاقتصادية، ومحاولة الاستفادة من هذه القيادات العلمية التى تفيد فى تأييد المواقف وتأكيدها بفاعلية، ومحاولة إحداث التوازن بين هذه التوجهات والأنساق الأخرى كافة .

وقد أشار (جاروت Garot) إلى أن العولمة أدت إلى زيادة واضحة فى مشكلات جميع الضرائب كما أن العولمة أدت إلى وجود صعوبات تجاه الحكومة على المستوى الفردى والمجتمعى، وأدت فى الوقت نفسه إلى حدوث مشكلات خاصة بالرؤية الحكومية نحو المشكلات السائدة .

ولكن ما هى تأثيرات العولمة الفعلية فى نسق الضريبة ؟ .. يوجد رؤية بينية أكدت فى مجملها زيادة الضرائب، خاصة ضريبة رأس المال التى زادت مخاطرها فى أثناء فترة العولمة، ومن المتوقع أن يكون لها أضرار واضحة على العمالة خاصة العمال محدودى المهارة المهنية، خاصة مع زيادة الحراك فى رأس المال، ناهيك عن محاولة دعم سوق العمل وزيادة الاقتصاد السياسى، ودعم التقارير المنطقية المركزة على التنافس فى العولمة ، وضرورة التوسع فى السياسة الاجتماعية بسبب التنافس الدولى المتزايد بسبب تزايد الضرائب، ومن ثم نحاول الاهتمام بتدفقات رأس المال ومواجهة المشكلات من جانب الدولة .

تاسعا - الإدارة :

ظهـر ما يسمـى بالإدارة العامــة الجديدة الخاصة بإعداد عملية العولمة ، ناهيك عن أنماطها والاتجاهات فى إدارة القطاع العام، والتأكيد مع تقييم أثر العولمة فى الخدمات العامة ومن ثم الرعاية الإنسانية .

إن الإدارة العامة الجديدة انطلقت مع بعض قضايا وأشكال البيروقراطية فى الإدارة، وهى تمثل مقدمة حول مداخل واتجاهات القطاع الخاص، مع تعاظم الاهتمام

وتأكيد تكنيكات ومهارات الإدارة، والمدخلات والمخرجات الخاصة بالإدارة العامة التقليدية الكلاسيكية، والاعتزاز بالتنافس باعتباره طريقة لتحسين الكفاءة والفاعلية.

ونحاول دعم منظمات القطاع العام والخاص والقطاع التطوعي، ويؤكد المعلقون ضرورة وضع شكل واضح لإدارة القطاع العام في ١٩٩٥ وضرورة التوصل إلى فهم أساسي وشامل للنظام الجديد، وفهم متطلبات الإدارة الحكومية، وتحديد المشكلات المتعددة لهذا التوجه والثقافات السياسية والاقتصادية المنعكسة على إدارة القطاع العام التي ظهرت في النظام العالمي الجديد .

١ - أثر الإدارة العامة الجديدة :

١ - قد أدت الإدارة العامة الجديدة إلى اختلافات في القيم حول تقديم الخدمات الاجتماعية العامة وتبني سياسة جديدة لمتلقي الخدمات .

٢ - لقد أدت الإدارة العامة الجديدة إلى إيجاد وسائل ومداخل نقدية لتقديم الخدمات الاجتماعية .

٣ - قد أدت الإدارة العامة الجديدة إلى إثارة تساؤلات حول التكاليف والعائد النهائي والنظام الحالي .

٤ - أدى نظام الإدارة العامة الجديد إلى إثارة المزيد من التساؤلات بشأن كيفية تقديم السلع والخدمات بشكل أكثر كفاءة وفاعلية .

٥ - وقد أدى ذلك إلى زيادة الاهتمام ببعض الأنساق التنافسية ؛ لرعاية ودعم نظم الدولة، وتقديم منظمات لتقديم الخدمات الفعلية، التطبيقات الأساسية واجبة الاعتبار حول دور الدولة في الرعاية ، وحماية دور الرعاية، والإسهام في تحديد مفاهيم العولمة، والتنافس لتحديد الخدمات العامة، وفهم سياسات السوق وكيف تم تسهيلها من خلال نسق الإدارة العامة الجديدة .

إن نسق الإدارة العامة الجديدة يمثل مجالات لحركات العولمة واتجاهاتها، وتعبيرا واضحا عن العولمة والأيديولوجيا السائدة، وقد أكد ذلك زيادة الضغوط وإشباع نموذج للتعلم ، وللتنافس وتوجيه أنشطة السوق، ودعم القيم والتكنيكات الأكثر تأثيراً فى عديدٍ من مجالات تقديم الرعاية الاجتماعية، وللتحدث على النظام العالمى الجديد يجب أن نتكلم عن الوَحْدة والتماسك الدولى، فى ظل العولمة وهل لذلك تأثير دال فى تقديم الخدمات الاجتماعية ؟ .

عاشرا - التنافس الدولى :

إن أهم تأثيرات العولمة جاء فى سياق الرعاية الاجتماعية، ودعم الأولويات للتنافس، وتحديد تنافس الأداء مع الأهداف الأخرى، وفى هذه الأيام نحاول دعم الاقتصاد على المستوى القومى ودعم حقوق العمل، ودعم العوامل المؤثرة فى التنافس القومى كما نركز على التداخل الواضح فى العوامل الاقتصادية المؤثرة فى السوق، وذلك من خلال ما يسمى بتنافس الدولة وتدخلها فى العائد النهائى للسياسات الاجتماعية والاقتصادية، وتأكيد سياسات التنافس الأساسية .

حادى عشر - اتجاهات العولمة :

لقد أثرت العولمة فى صنع وتشكيل السياسة الاجتماعية من خلال النظم العالمية الجديدة التى تعاظم أثرها فى السياسات المعنية بالتنمية، ودعم الأبعاد المعرفية لها .

إن العولمة لها اتجاهات جديدة تؤثر بلا شك فى الحكومات والتنوعات القومية فى المصروفات وفى قطاع الإنفاق، والتركيز على القضية السياسية المحلية لمستويات الإنفاق فى الصحة فى المملكة المتحدة ومقارنتها ببعض الدول الأخرى حتى بدايات عام ٢٠٠٠ ؛ ومن ثم يمكن القول بأن العولمة قد أدت إلى زيادة وتعزيز شبكات السياسات الاجتماعية . على سبيل المثال فى قطاعات الصحة والتعليم والإدارة العامة

الجديدة التى سهلت تطور أشكال جديدة وأسهمت فى بعض السياسات القومية وقرارات صنع السياسات العامة . إننا نحاول دعم السياسات المنطقية كمنظمة التجارة العالمية والبنك الدولى .

ثانى عشر - عولمة الحقوق الفكرية :

إن فكرة حقوق المواطنين راجعة إلى الدولة خاصة مع تعاظم الاهتمام بتطور دولة الرعاية، وقد أسهمت العولمة فى تعميم قضايا التحدث عن الحقوق والملكية الفكرية، وخاصة التطور فى حقوق الملكية الفكرية، وتطور نظم الأمن الاجتماعى ، وحق المواطن فى الاستفادة الملائمة ودعم الحقوق والمستويات كافة، وتجنب القضايا الاجتماعية التى لا تتوافق مع السياسات العامة .

ومن ثم نحاول إجراء مقارنات حول بعض جماعات الضغط والحركات الاجتماعية الجديدة وتحديد آليات الاستفادة من تلك التصورات، وعلى مدى العقدين الماضيين تم تأكيد حقوق المرضى فى أنساق الرعاية الصحية فى عديدٍ من الدول . ونحاول التحدث عن تطور هذه النظم وفهم بعض التحولات الثقافية ودعم الحقوق الفكرية، وهناك عديدٌ من الاتجاهات الخاصة بالتعليم ودعم الحقوق، (فريمان freeman 2000) .

ثالث عشر - المزيد من التأثيرات الخاصة بالعولمة :

بعد هذه المناقشات نحاول فهم أثر العولمة فى عديدٍ من قطاعات الصحة والتعليم وسياسات الأمن الاجتماعى التى تركز على بعض القطاعات الرئيسية وكشف بعض الطرق للعولمة والسياسة الاجتماعية، ثم نحاول طرح أجنده السياسات والعولمة وفى النهاية نحاول أن نقدم تحليلاً العولمة تجاه السياسة العامة .

١ - الصحة :

إن المدقق فى تلك القضايا يجد أن الأيديولوجيا مستقاة من العولمة، ولها تأثير واضح فى السياسات الصحية ، وكل الإطار الفكرى والسياسى ، ودعم المناقشات الأخرى، ودعم الإنفاق، ومحاولة فهم سبب تناقض الكفاءة، والتركيز على القيم والكفاءة والفعالية، وربط ذلك بعديدٍ من السياسات الصحية، وآثار البنك الدولى وعمليات العولمة كافة .

ومن ثم فهناك بعض التأثيرات الواضحة فى قطاع الصحة من جراء العولمة تشير إلى ضرورة فهم هذه السياسات، وزيادة بعض المشكلات الصحية أو قُلْ ظهورها ، كما نحاول فهم أكثر تخصصاً بطبيعة المشكلات من خلال تقارير منظمة الصحة العالمية لتحديد بعض المشكلات الأخرى، وتنظيم العمل البيئى ومعرفة آثار تلوث الهواء، وزيادة المشكلات الصحية التى ظهرت فى نهاية القرن العشرين، وخاصة مع ظهور مشكلات مرتبطة بالرعاية الصحية، وخفض الإنفاق فى القطاع الصحى منذ عامى ١٩٦٠،١٩٩٧ وكما حدث فى الولايات المتحدة من ١٨,٦٪ إلى ٩.٩٪ وفى غالبية دول كندا والمملكة المتحدة الشىء نفسه، كما أن هناك معدلات متزايدة لتلك التوجهات فى إطار التنافس الواضح من جراء تلك السياسة، وتحديد الأسواق المالية التنافسية، وتحديد وفهم الضغوط الخاصة بالإنفاق على القطاع الصحى .

وقد أسهمت العولمة فى نمو وتطور وصناعة الرعاية الصحية عالميا . فقد أوجدت الأسواق العالمية للمنتجات الصحية شأنها فى ذلك مثل نشأت السلع الأخرى .

وقد انتشرت المخدرات والعقاقير نتيجة لهذه السياسات فى إطار تعميم الخدمات مع قلة الإنفاق عليها، وقد أثرت العولمة فى تناقض الخدمات الصيدلية، وزيادة أسعار الدواء، وقلة دعم الخدمات الطبية، وأدى ذلك إلى تداعيات دولية لنسق الرعاية الصحية، وعلى سبيل المثال : الأسواق الداخلية السائدة . (برلنجر Berlinguer 1999) .

٢ - عولمة جداول الأعمال :

يوجد عديد من القضايا والمناطق التى توضح أن للعولمة تأثيرًا فى جداول أعمال السياسة الصحيَّة .

أولا - أسهمت العولمة فى الاهتمام الدولى بتكلفة الاحتواء والتحكم فى السياسة الصحيَّة فى آخر عقدين من الزمان . ويرجع ذلك إلى الضغوط التى تنشأ من العلاجات الجديدة، وكبر السن لدى السكان، ولكن العولمة تعد عاملا مهما فى هذا الاهتمام مثل : توفيرها للبيانات المقارنة الخاصة بالنفقات، وظهور دولة المنافسة ، كما سهلت انتشار المعرفة حول الطرق المختلفة للتحكم فى تكاليف الصحة .

ثانيا - أعادت العولمة تقييم دور الدولة والأسواق فى تقديم الرعاية الصحية، وذلك من خلال إدخالها لعنصر المنافسة مما أدى إلى تقليل نفقات الرعاية الصحية (فوجل Vogel 1998) .

ثالثا - وضع أولويات حول تقديم الخدمات الصحية المتاحة لجميع الناس، وظهرت محاولات فى بعض الدول لوضع مبادئ تحديد أى الخدمات التى يجب أن تنال تلك الأولوية .

رابعا - إن قضية التحكم فى المهنة الطبية أصبحت تلقى اهتماما عالميا، وإن الأطباء هم الذين يحددون من يحتاج إلى العلاج ، وما نوع ذلك العلاج .

إن الاهتمام بتقديم خدمات صحية أفضل أدى إلى الاهتمام بالطب باعتبارها مهنة، ووضعها بوصفها مركزا فى السياسة الصحية ، ويوجد عديد من محاولات إصلاح المهنة فى كل أنظمة الرعاية الصحية ، ولقد أدت الاهتمامات العالمية وشبكات السياسة العالمية إلى ظهور حركات دولية لإدارة وإشراف الطب بوصفه مهنة (فريمان Freeman 2000) .

خامسا - يوجد عدد قليل من القضايا الصحية سببت فى تكوين إستراتيجيات دولية لمواجهتها، مثل التنظيمات الخاصة بالصيدلة، وفى السنوات الأخيرة كان الإيدز أوضح تعبير عن الطبيعية العالمية للمشكلات والقضايا الصحية، وظهرت شبكات عمل

من الأطباء والباحثين وصانعى القرار ومنظمات لخدمات الإيدز، وقد كونت أوربا برنامجًا " أوربا ضد الإعانات " ولكن هناك عددًا من البرامج الفرعية ظلت هى البرامج الأساسية فى الإستراتيجيات الخاصة بالإيدز (بيرلنجر Berlinguer 1999) .

٣ - أهمية العولمة فى السياسة الصحية :

للعولمة تأثير كبير فى السياسة الصحية فلقد سببت بعض المشكلات الصحية، وأدت إلى تفاقم بعضها، كما أسهمت فى خلق شبكات سياسية صحية عالمية، وأسهمت فى توحيد الفكر العالمى حول الاستجابات الممكنة للمشكلات الشائعة، واهتمت العولمة أيضًا بالتنافس لتغيير منحنى تكلفة سياسات الاحتواء الصحية .

ولم تكن العولمة عاملا فعالا أدى إلى إحداث استجابات موحدة على الأقل حتى الآن (موران Moran 1999) ، إن طرق تمويلها يختلف من تمويل الضرائب لتمويل التأمين الاجتماعىٍّ، كما أن نسبة المصروفات تختلف ١٤٪ فى الولايات المتحدة و٧٪ فى المملكة المتحدة و ١٠٪ فى ألمانيا وفرنسا .

إن التنوع القومى والاختلاف من دولة لأخرى هو السائد فى أنظمة الرعاية الصحية ولكن هناك اتحاد مشترك فى أوجه السياسات والممارسات ، ومن الممكن أن تدخل عولة الأيديولوجيات وشبكات السياسة نموذجًا من الاستجابات الموحدة .

ومن المهم أيضًا أن ننظر من قرب إلى توحيد استجابات السياسات للمشكلات المشتركة ، أن (تاكوبس Tacobs) ينظر من قرب إلى تبنى إصلاحات السوق لضمان المنافسة فى الرعاية الصحية، على الرغم من أن كل الدول بدأت تستخدم المصطلحات نفسها ، وعلى الرغم من أنها تبدو متشابهة فى اتجاهاتها فإن النتائج كانت مختلفة جدًا ؛ فلكل دولة طابعها الخاص .

وعلى الرغم من ذلك فإن ما قامت به العولمة هو إدخال شبكات سياسة عالمية، وإيجاد إطار مرجعى عالمى للصحة والرعاية الصحية، ولقد أصبح ذلك عاملاً هامًا فى السياسة الصحية (كلين klein 1997) .

٤ - أثر العولمة فى الرعاية الصحية :

إن العولمة قد :

- أسهمت فى إعطاء إحساس بالطبيعة العالمية للمشكلات الصحية الرئيسية .
- جعلت جداول أعمال السياسة الصحية عالمية .
- أدت إلى تطوير شبكات السياسة العالمية .
- ساعدت فى جعل السياسة الصحة ومصرفات الصحة أمرا سياسيا .
- دفعت وحفزت نمو صناعة الرعاية الصحية العالمية .
- شجعت إجراء الحوارات العالمية حول أهمية مهنة الطب .
- شجعت سياسات احتواء التكاليف .

٥ - التعليم :

يقول (كارتر ونيل Carter O'neil) أن هناك أورثوذكسية جديدة فى التعليم تتعلق بالعلاقة بين التعليم والحكم فى المجتمعات الصناعية الغربية، وهناك خمسة عناصر أساسية فى تلك الأورثوذكسيّة :

- الإيمان بتحسين الاقتصاد من خلال تقوية الروابط بين التدريس والتوظيف .
- الالتزام بتحسين المهارات المرتبطة بوظيفة الطالب .
- التحرك تجاه تحكم الحكومة المباشر فى المنهج .
- التحكم فى تكاليف التعليم من قبل الدولة .
- التحرك تجاه زيادة اشتراك المجتمع المحلى فى اتخاذ القرارات على مستوى المدرسة .

٦ - أثر العولمة فى السياسة التعليمية :

هناك علاقة بين العولمة والأرثوذكسيَّة الجديدة، حيث إن الأورثوذكسيَّة الجديدة قائمة على تأمين المنافسة الدولية . والنتيجة هـو ما أطلـق عليـه (بـال Ball 1998) : " زيادة استعمار السياسة الاقتصادية لسياسة التعليم " .

وأحد النتائج الأخرى للسيطرة الاقتصادية على صناعة القرارات فى التعليم هو أن المساواة أصبحت قضية هامشية ؛ فالنظر إلى التعليم الآن أصبح يتم من خلال منظور اقتصادىٍّ، خاصة الإعداد للعمل للمنافسة مع الدول الأخرى (ليفين Levin 1998) .

ولقد أعطت هذه الاهتمامات الجديدة قوى أكبر الدولة من أجل دفع التغُّيرات التى تتطلبها أهداف إعادة البناء الاقتصادى العالمى ؛ فمتطلبات هذا التنافس على سبيل المثال : هو المهارات التدريبيـة مما جعل الدولة تعزز معايير التنافس فى الأداء بين المؤسسات التعليمية ، مما يبرر التدخل المتزايد من الدولة فى اتخاذ القرارات المتعلقة بالتعليم .

٧ - عولمة جداول الأعمال :

هناك تأثير قوى للعولمة فى بعض مجالات السياسة التعليمية فى التنمية، والتوسع الخاص بالتعليم .

وإن الاعتقاد بأن التعليم له دور فى زيادة المنافسة أدى إلى إطالة الحياة المدرسية وسنوات الدراسة فى بعض الدول وإلى توسيع التعليم، والتعليم العالى.

ويوجد عدد متزايد من الشباب حصلوا على مؤهلات علمية رسمية، وهناك أهداف قومية لجعل " الإنجاز " فى المدارس يعزز عملية التنمية ، ولقد انتقل التعليم العالى من كونه نظاما انتقائيا إلى نظام جمعىٍّ متاح لعامة الشعب .

ويرى (ديفيس جوبى Davies Guppy) أن العولمـة تزيـد فى نمـو مـا أطلقوا عليـه " اللغـة الدوليـة للحقـوق "، مما أدى إلى المطالبة بتعديل التعليم ؛ ليتوافق مع حاجات الأقليات والحاجات المحلية .

وإن تعدد الثقافة فى التعليم هو أحد نتائج آثار وقوى العولمة متمثلة فى حركة السكان، ومفاهيم الحقوق، والاهتمام ببناء الدولة والمجتمع المحلى فى عالم أكبر من التنوع الثقافى .

ولكن كيف حققت العولمة توحدًا فى سياسة التعليم والنظم التعليمية ؟ من الواضح أنها أوجدت أنماطًا متشابهة مثل تأكيد مهارات التدريب، وربط التعليم بالعمل، ومد فترة التعليم الإجبارى، وتوسيع التعليم العالى، كما أنه كان هناك درجة من استعارة الدول لسياسات بعض الدول الأخرى .

ويقول (جرين Green) : " إن هناك دليل على توحيد أنظمة التعليم فى العالم، ولكن لا يزال هناك فروق بين إدارة وتوازن النظم التعليمية مثلاً بين الأنظمة العامة والخاصة، والأنظمة الثانوية الانتقائية والشاملة، وكذلك الأنظمة المختلفة للتعليم العالى، وهناك توحد فى الأولويات وفى بعض مجالات السياسة، ولكن لا يزال هناك بعض الاختلافات التى ترجع إلى جذور تاريخية ؛ فنحن لا نتوقع أن تتغير النظم بين عشية وضحاها، ولكننا لا نزال نرى تأثيرات وضغوط عالمية تؤثر فى تنمية وتطوير التعليم " .

أهمية العولمة :

لا ينظر إلى الأداء القومى فى عزلة، ولكن يتم النظر إليه فى سياق أداء الدول الأخرى، وإن توافر البيانات الدولية حول جميع جوانب التعليم يسلط الضوء على الدول التى بها معدلات أداء منخفض، وإن العولمة تشجع إنتاج جداول دولية ، وتقدم محكًّا جديداً لتقييم الإنجازات القومية، وإن العولمة أيضا توجد شبكات سياسة دولية ، وبهذا تُسْهِمُ فى استعارة السياسات .

وهناك – بالتأكيد – تاريخ طويل من استعارة سياسات التعليم بين الدول ، ولكن العشرين سنة الماضية شهدت انتقالا دوليا هائلا فى الأفكار التعليمية ويرى (جرين Green) أن التنافس الاقتصادى المتزايد هو أهم أسباب ذلك .

أثر العولمة فى سياسة التعليم :

لقد أدت العولمة إلى :

- الإسهام فى سيادة الاعتبارات الاقتصادية فى السياسة التعليمية .
- المساعدة فى جعل التعليم مبنى على العمل .
- أدت إلى اتخاذ الدولة لسلطة أكبر فى التحكم فى التعليم .
- تقوية شبكات السياسة العالمية وتكوين إطار عالمى .
- تشجيع مراجعة تأثير وسلطة حاملى الأسهم فى التعليم .
- توسيع تقديم التعليم الإجبارى لفترة أطول، والتوسع فى التعليم العالى .
- الإسهام فى توحيد النظم ، والسياسة التعليمية بين الدول .

٨ - التأمين الاجتماعى :

تأثير العولمة :

إن الأيديولوجية الليبرالية الجديدة التى تتبناها العولمة تعتبر معادية للتأمين الاجتماعى الذى تقدمه الدول ؛ لأنها تفضل الحلول الفردية والحلول المتعلقة بالسوق، وكذلك بسبب التكاليف الاقتصادية والاجتماعية لأنظمة الدولة ، وتناقش هذه الأيديولوجية مستقبل توفير التأمين الاجتماعى فى نشرات مثل تقرير البنك الدولى ، وتفادى أزمة كبار السن التى تطالب بخصخصة تقديم الإعانات، وجعل دور الدولة دوراً هامشيا .

إن النقاش حول أثر التكاليف الخاصة بأنظمة التأمين الاجتماعى فى التنافسية ركز على تكاليف التوظيف، ومستويات الإعانات الاجتماعية، والضرائب، والأضرار التى تسببها التنافسية .

إن القضية هنا أكثر تعقداً ، فإن الدول التى تقدم إعانات تأمين اجتماعى عالية ليست بالضرورة هى من لديها أعلى تكاليف خاصة بالعمل ؛ ففى عديدٍ من الدول فى غرب أوربا توجد إعانات تأمين اجتماعى للموطنين عالية فى حين إن الأجور منخفضة نسبياً والعكس صحيح فى بعض الدول الأخرى .

وتوجد أنماط مختلفة من التغيرات التى حدثت فى تقديم وتوفير التأمين الاجتماعى، والأكثر أهمية هى أنها حدثت من جميع الحكومات (حكومات اليمين والوسط واليسار) لقد كان هناك ميل إلى تهميش دولة الرعاية (آلبير وإستاندنج Alber and standing 2000) ويتحدث (راجى Ruggie 1994) عن نمط موحد من سياسات التأمين الاجتماعى فى العالم الرأسمالىٍّ به **خمسة عناصر رئيسية هى :**

- تضيق شروط الاستحقاق للحصول على الإعانات .
- توسيع اختيار الوسائل لمعرفة أحقية المطالب .
- تقليل نسب الاستبدال .
- تحويل المسئولية المالية من المديرين إلى الدولة والأفراد .
- التحول إلى سياسات وسوق عمل أكثر فعالية، بدلاً من تقديم إعانات للعاطلين،

يقول (بونولى وآخرون Bonolie et.al. 2000) : "إن كل دولة أوربية قد أخذت بعض الخطوات لتقليل مصروفات الدولة على إعانات كبار السن" ، ويرى (دالى Daly 1997) أن هناك نمطًا موحداً بين الدول فيما يتعلق بالمعاشات طويل الفترة التى يقضيها الفرد فى العمل حتى يستحق المعاش، والتقليل من سخاء أنظمة المعاشات، وبشكل عام تم خفض مستوى وقيمة المعاشات ولقد ظهر امتداد كبير لطرق اختيار الوسائل المعاشات التى تقدمها الدولة .

ولكن ماذا عن إعانات البطالة ؟ هناك نمط واضح من التغيير يتمثل فى الحد من إمكان الحصول عليها، والتقليل من فترة ومستوى تلك الإعانات .

ويوجد ١٣ دولة من ١٩ دولة فى التسعينيًّات قامت بتنفيذ المتطلبات الأهلية لتلك الإعانات لقد كانت معظم القيود التى تم وضعها صغيرة ولكنها كانت مهمة :

بشكل عام كان الانتقال من الأنظمة السلبية لاستبدال الإعانات بالدخل إلى سياسات أكثر فاعلية لسوق العمل، على الرغم من أنه لم يكن هناك سوى زيادة بسيطة فى نفقات تلك الأنظمة الخاصة بالإعانات فى الفترة ما بين عامى ١٩٩٠ - ١٩٩٦ .

وعلى الرغم من هذه التغيرات الحازمة فهناك أمثلة عن أنظمة جديدة وشاملة فى بعض الدول استجابة لمعدلات البطالة العالية .

إن الأمر المتعلق بإعانات الأسرة أمرًا مختلطًا حيث لم يتغير ففى الدول الإسكندنافية كانت هناك تحسينات فى إعانات الأسرة ، وفى فرنسا وألمانيا أصبحت بعض إعانات الأسرة انتقائية تقوم على اختيار الموارد لأول مرة فى التسعينيًّات، ولكن فى معظم الدول الأوربية حدثت تحسينات فى إعانات الأسرة .

وفى أوقات ارتفاع البطالة تصبح نفقات ومصروفات إعانات المرضى العاجزين قضية هامة للحكومة، وذلك لزيادة أعداد المطالبين بالإعانات، وإن المشكلة أن تكون مريضًا أو عاجزًا ؛ فإن ذلك يكون أقل فى كونه وصمة عار عليك ، كما أنه يعنى إعانات أكثر، وأحد الاتجاهات الأخرى هو أن الحكومة تجعل المديرين وأصحاب العمل هم المسئولين عن إعانات المرض بدلاً من الدولة .

إن هدف هذه الإصلاحات ليس فقط تقليل المصروفات من ميزانيات الحكومة، ولكن يعطى أصحاب العمل الدافع لضمان أن يكون أماكن عملهم بيئات صحية ونظيفة، ولكن من الصعب أن نعتقد أن خفض التكلفة الحكومية ليس هو الدافع الرئيسى .

على الرغم من الاهتمام بتكاليف العمالة التى لا تحصل على أجور، ومتضمنات ذلك على المنافسة ازدادت فى ٨ دول فى الثمانينيَّات بصورة ضئيلة، وانخفضت فى بعض الدول الأخرى، كما أن إسهامات الموطنين فى التأمين الاجتماعى قد ازدادت فى بعض الدول .

وعانت بعض الجماعات الضعيفة والمهمشة من هذه المحاولات للحد والتحكم فى المصروفات .

بعض الاستنتاجات العامة :

أولا – أن أثر العولمة يتنوع من دولة إلى أخرى ؛ فبعض الدول تتعرض لها أكثر من الأخرى .

ثانيا – لا يوجد سياق لتقليل التأمين الاجتماعى، وأن العولمة لها أثر فى تنظيم الحماية الاجتماعية، ولكن آثارها أكثر إفادة مما قد يوحى به منظور تقليل التأمين الاجتماعى .

ثالثا – لقد ازداد الضغط على نظم الحماية الاجتماعية لعدة أسباب أحدها العولمة، وأن زيادة أعداد كبار السن وانخفاض النمو الاقتصادى، وارتفاع البطالة تعد من الأسباب الأخرى العامة .

رابعا – أدت العولمة إلى زيادة المطالبة بتأمين اجتماعىٍ مع تقليل قدرة الدولة لأداء هذا الدور .

خامسا – أصبحت الإعانات المالية أقل ، وأصبحت شروط الاستحقاق لتلقى هذه الإعانات أكثر حزمًا .

سادسا – على الرغم من قلة الإعانات والقواعد الأكثر حزما للاستحقاق فقد استمرت المصروفات فى معظم الدول فى أوربا فى الزيادة فى الفترة فى منتصف الثمانينيَّات والتسعينيَّات بسبب زيادة الطلب عليها .

٩ – أهمية العولمة فى سياسة التأمين الاجتماعي :

لقد لعبت العولمة دورًا هامًا فى خلق وتفاقم الضغوط والتغيرات فى أسواق العمل والبيوت، وربما يكون الأثر الأكبر نابعًا من روح المنافسة الاقتصادية العالمية الناتجة من العولمة والأيديولوجية الليبرالية الجديدة، مما أدى إلى تأكيد نفقات التأمين الاجتماعى .

لقد أدت العولمة إلى ارتفاع البطالة مما وضع ضغوطًا على التأمين الاجتماعى، كما أدت إلى زيادة نسبة التقاعد المبكر عن العمل مما أدى إلى حدوث أعباء مالية على ميزانية الدولة فى دفع المعاشات .

ومن الناحية التاريخية يرجع تطور خطط التأمين الاجتماعى الذى كان يخضع لنفوذ الطبقة العاملة حيث كان التأمين الاجتماعى وسيطًا بين الرأسمالية والعمالة على اعتبار أنه طريقة فعالة لتحقيق تماسك الطبقة العاملة ، وفى الوقت الحالى نجد أن الرأسمالية غير ذات حاجة إلى التأثر والاستجابة لطموحات العمالة ومطالبها فيما يتعلق بالتأمين الاجتماعى .

ويعتبر الاتحاد الأوربى عاملاً واستجابة للعولمة، حيث إن تأثيره فى السياسة الاجتماعية والتأمين الاجتماعى هو نتاج للعولمة، ولكن هناك أثرًا أقوى وهو اتفاقية (موشرش Mooshrich) الخاصة بالاتحاد النقدى التى كانت تطالب الدول الراغبة فى الالتحاق بها أن يكون عجز ميزانيتها أقل من ٣٪ بحلول عامى ١٩٩٨-١٩٩٩ مما وضع قيودًا على المصروفات العامة ، وخاصة تقديم المعاشات ، وتواجه موقفًا مشابه متمثلاً فى مشكلات الحاجة إلى أن تكون الدولة منافسة اقتصاديًا، وزيادة كبار السن المطالبين بإعانات، والضغوط على أنظمة إعانات البطالة، والتغيرات فى الأبنية الأسريَّة .

ولكن هناك اختلافًا بين الدول فى عديدٍ من أوجه السياسة، ففى معظم الدول سوف تزداد المصروفات على المعاشات العامة فى الفترة ما بين ٢٠١٥ و٢٠٤٥ إلى ١٥٪ فى بعض الدول ويظل أقل من ١٠٪ ، كما أن إعانات البطالة متباينة فى دول الاتحاد الأوروبى ٧٠-٨٠٪ فى بلجيكا والدانمارك وهولندا و ٣٠٪ فى إيطاليا و ٢٤٪ فى بريطانيا، إن ما نراه الآن هو استجابة للضغوط الحالية التى تُعتَبر العولمة إحداها ، وسوف تثير التغيرات الغضب والمعارضة وستتقدم الحكومات ببطء .

ويوجد كثير من التفاصيل المتاحة لأى فرد عن ما تنفقه وتقدمه الدول المختلفة من التأمين الاجتماعى، وكيف تستجيب الدول للأزمة فى نظم التأمين الاجتماعى، وباللأسف ! ؛ فإن المقارنة سوف تسبب القلق أكثر من ضمان السخاء وستضع ضغوطًا على الحكومات .

١٠ - أثر العولمة فى نظم التأمين الاجتماعى :

أدت العولمة إلى تقييد أنظمة التأمين الاجتماعى، ولكن ليس إلى تسابق بسيط للوصول لأدنى مستوى منه .

كما أدت العولمة إلى زيادة الضغوط المباشرة وغير المباشرة على تقديم ومصروفات التأمين الاجتماعى .

وشجعت الاستقطاعات فى معدلات الإعانات، ووضعت شروط أكثر حزمًا للاستحقاق أدت إلى خصخصة المسئولية .

كما أدت إلى نمو سياسات فعالة لسوق العمل .

كانت أحد الضغوط المماثلة - مثل : كبر السن ، وتغيرات أبنية الأسرة، وتغيرات سوق العمل ، وأدت إلى التوحد فى ظل التنوع .

الخاتمة :

توجد آثار سلبية وإيجابية للعولمة فى تنمية الرعاية الإنسانية ، ولقد أدت إلى تفاقم بعض المشكلات الاجتماعية (تعاطى المخدرات، عدم المساواة والمشكلات البيئية، البطالة) وأدت إلى زيادة الموارد القومية والعالمية، وتسهيل تنمية شبكات السياسة العالمية، وزيادة تبادل السياسات وتطوير قانون دولى وهيئات دولية، وحركات اجتماعية انتقالية .

وتدفع العولمة المعاصرة الأيدلوجية الليبرالية الجديدة التى تعادى تقديم خدمات الدولة العامة، وتعتقد بأولويَّة حلول السوق والمسئولية الفردية، ولذلك فإن أيديولوجية العولمة تحد من نمو دولة الرفاهية .

وتزيد العولمة فى الضغوط لخفض الضرائب والمصروفات العامة، وهى تجعل الحكومات مترددة فى رفع الضرائب والإسهامات فى التأمين الاجتماعى خوفا من إبعاد

المستثمرين الدوليين، والبعد عن المنافسة ، وهى تحد من المصروفات العامة بربطها بالإسراف المالى ، وبذلك فهى تحد من نمو دولة الرفاهية .

ولقد كشفت العولمة عن حدود الدولة القومية على أنها حلاً للمشكلات الاجتماعية، فمن الواضح أن عديداً من المشكلات أهمها : المشكلات البيئية، ومشكلة تعاطى المخدرات، والجريمة الدولية، والبطالة، لا يمكن التعامل معها إلا على المستوى الدولى، وتزيد العولمة فى الضغوط على السياسية الاجتماعية، وذلك من خلال سيادة الليبرالية الجديدة، وظهور دولة المنافسة ونمو شبكات السياسة العالمية، وزيادة الوعى بكيفية تعامل الدول الأخرى مع مشكلات مشابهة .

وفى حين إن العولمة تبذل جهودا من أجل تحقيق التماسك، فإن العولمة لا تتصرف باعتبارها قوة موحدة على الرغم من وجود قيود على الحكومات فإنها لا تزال لديها فراغ يسمح لها بالمناورة، وأن ما تفعله العولمة هو إيجاد ضغوط من أجل التوحد داخل التنوع .

الفصل الرابع

العولمة والرعاية الإنسانية فى الدول النامية

أولاً - العولمة والرعاية الإنسانية فى الدول النامية :

شـهـد الربـع الأخيـر من القـرن العشرين تصعيداً فى عملية العولمة وتكامل الدول الناميـة مع الاقتصـاد العالمـى، والسياسـة والثقافـة. وازداد الاستثمار والتجـارة مع الدول الناميـة، وكذلـك الاستثمـار الدولـى معهـا، وازداد عدد الدول التى تتبنى أشكال الديمقراطية الغربية فى نظام الحكومة أو الانضمام إلى مؤسسات ومنظمات الأمم المتحدة.

وبالنسبة إلى المجال الثقافى فإن تأثير الثقافة الغربية بلغ ذروته ، وهو ما تعتبره بعض البلدان تهديداً لحضارتها.

إن هذا الاندماج الخاص بالدول النامية فى القطاع العالمى قد أصبح حتمياً، وازداد احتماله بالنسبة إلى الدول النامية ، ولكنه يقل بالنسبة إلى دول أخرى.

ويعنى بذلك تحسناً فى الثروات الاقتـصادية لبـعض الدول ولكنه تدهوراً فى الأحوال الاقتصادية لدول أخرى.

وفى بعض البلدان استفادت بعض المجموعات على حساب مجموعات أخرى، إنه توغل حتمى للعولمة على الدول النامية اقتصادياً.

ثانياً - العولمة والتدفقات المالية :

١ - الاستثمار الأجنبى المباشر Foreign Direct Investment FDI :

يعتمد التقدم الاقتصادى فى أى دولة على : مصادرها الطبيعية، نوعية شعبها وحكومتها، وعلى موقع الدولة فى النظام الاقتصادى العالمى، ويحدد التكامل بين العوامل الداخلية والخارجية نوع وسرعة التقدم الاقتصادى، بالإضافة إلى تدفق الأموال من الدول النامية سواء أكانت أموال خاصة أم عامة، ويعتبر ذلك سببا خارجيا رئيسياً يمكن أن يؤثر فى التقدم الاقتصادى والاجتماعى.

ولقد يسرت العولمة تدفق رءوس الأموال الأجنبية إلى أن وصلت إلى معدلات مرتفعة فى أثناء الربع الأخير من القرن العشرين، على الرغم من أنها قلت فى التسعينيات نتيجة الأزمة الاقتصادية فى البلاد الأسيوية.

إن كَمِّيَّة هذه الأموال ازدادت ١٢ ضعفاً ما بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٩٧، لكن أغلبيَّة الأموال ازدادت عام ١٩٩٧ أى بنسبة ٣٠٪ للبلاد النامية، ٧٠٪ للبلاد الأسيوية.

ولم تتوزع الاستثمارات المباشرة الأجنبية بين البلاد النامية اقتصادياً ، ولكنها ركزت على عدد محدود من البلدان فى عام ١٩٩٧، ٦٪ من التمويل الأجنبى المباشر ذهب إلى الصين، ٤٪ للبرازيل، ٣٪ للمكسيك، ٢٪ لإندونيسيا، ٢٪ لسنغافورة، ١٪ لماليزيا، ١٪ الأرجنتين، ١٪ للسعودية.

وذهبت الـ ١٠٪ المتبقية للبلدان النامية، وأقل من ٢٪ ذهبت للدول الأقل تقدماً. وهى ٤٨ دولة المخفضة فى الدخل التى صنفتها الأمم المتحدة بأنها الدول المتنوعة اقتصاديا.

ولا يعد ذلك مدهشاً. حيث يشير (تودارو Todaro 2000) أن التمويل الخاص يتمركز فى البلاد والمناطق ذات الفوائد المادية المرتفعة التى تحقق الأمن لهذه الأموال.

إن فائدة التمويل الأجنبى بالنسبة إلى البلاد التى تتلقاه تعتمد على نوع هذه الأموال والظروف المرتبطة بها واستخدام رءوس الأموال هذه.

وتعتبر القروض طويلة الأجل أفضل من قصيرة الأجل ؛ لأن الأخيرة معرضة للتغيرات المفاجئة فى مواثيق المستثمر، وعندما يتراجع بصورة سريعة فإن ذلك ربما يتسبب فى إحداث كارثة اقتصادية أو إفلاس، خاصة فى البلدان النامية ذات الاقتصاديات المحدودة، مثلما حدث مع البلاد الشرق أسيوية عام ١٩٩٠ .

ويستفيد الاستثمار الأجنبى فى التصنيع وخدمات المصانع أكثر فى الدول النامية من الاستثمارات المستخدمة لاستخراج المصادر الطبيعية.

وإن الاستثمار الأجنبى المستخدم فى التعدين أو إزالة الغابات ربما يفيد الاقتصاد بصورة ضئيلة ، وربما يسبب تدميراً للبيئة ، وقد توجهت أغلبية هذه الاستثمارات إلى روسيا (وهى الاستثمارات الأولية فى البترول وقطاع التعدين) مع تأثير بسيط فى بقية اقتصاد الدولة.

ويؤدى استخدام مصادر التمويل الأجنبية إلى إنشاء المصانع والخدمات إلى إيجاد وظائف جديدة، وتكنولوجيا جديدة ومساعدة لزيادة التقدم الاقتصادى فى البلاد النامية، على الرغم من أن معظم الفوائد لن تكون للدولة.

ولا تقبل البيئات التى تواجه التحديات التمويل الأجنبى ، ولكنهم يفكرون فى كيفية التوغل فى قلب هذا العالم المتكامل اقتصاديا .

وهنا يطرح سؤال صعب نفسه ، وهو :

هل تستطيع حكومات البلاد ذات الحاجات الحادة والضرورية أن تحصل على فترات زمنية مضمونة للقيام بالمشروعات من الهيئات المستثمرة أو لا؟

٢ - الشركات متعددة الجنسية Multinational Companies MNCS :

تُعتبر الشركات متعددة الجنسية واحدة من مصادر التمويل الأجنبى الأساسية، وعلى الرغم من أن أنشطتها تتخطى ذلك فهى تقوم بالاستثمار لعديدٍ من الأسباب مثل : الوصول إلى الأسواق المحلية للحصول على المواد الخام والجهد الإنسانى البسيط، وتجنب قوانين الدولة التى قد تكون حاسمة وقوية فى العالم الأول، (كلى Kiely 1998) .

ويتمثل هدفها الأسمى فى زيادة الفائدة فى أقصر فترة ممكنة. وتعتبر أى فائدة للدولة المضيفة ثانوية.

ويوجد عدد كبير من الحوارات والمناقشات غير المحسومة حول تأثير نشاط الشركات متعددة الجنسيات فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد النامية.

ويدعى مؤيدو الشركات المتعددة الجنسيات أن فوائدها للدول المضيفة رباعية :

١ - يمكن أن تزيد هذه الشركات فى رأس المال الإنتاجى للدولة الذى مولتها بها الاستثمارات الأجنبية التى لا تستخدم لاندماج المؤسسات والاضطلاع بمهام الشركات الموجودة.

٢ - أنها يمكن أن تقدم التكنولوجيا الأكثر جديَّة من التكنولوجيا المحلية على الرغم من أن فوائد هذه التكنولوجيا سوف تعتمد على المدى الذى تسمح فيه المؤسسات المحلية باستغلالها.

٣ - يمكن أن يشجع وجودها أو يجبر على القيام ببعض الممارسات التنافسية بين المؤسسات المحلية ، ويمكن أن تنعكس فوائد هذه الممارسات فى جودة الإنتاج والأسعار المنخفضة على الرغم من أن الجانب الأخر لهذه المؤسسات ربما يتمثل فى البطالة، وكذلك يوجد الخطر الإضافى وهو أن هذه الشركات سوف تتفوق على الشركات الموجودة وبذلك فإنها سوف تقلل التنافس.

٤ - تساعد على تحسين إمكانات الدولة ، لكى تلحق بركب التجارة الدولية ، بالإضافة إلى الفوائد الممكنة لها فى الاقتصاد المحلى.

ويدعى معارضو هذه الشركات أنهم يصدرون معظم فوائدهم، وأنهم يدفعون أجوراً أقل مقارنة بهذه الشركات، وأنهم يتهربون من الضرائب، وباستطاعتهم تقليل المنافسة عندما يقومون بمهام المؤسسات الموجودة، وبإمكانهم إيجاد متطلبات جديدة للمستهلكين، وزيادة التفاوت عن طريق تأكيدهم وتركيزهم على مجموعة صغيرة فنية ومدينة من العاملين، والأكثر من ذلك أنهم يشوهون عملية التطور ؛ لكى تخدم أهدافهم أكثر من أهداف الدولة المضيفة.

وباختصار فإن فوائد الشركات متعددة الجنسيات بالنسبة إلى الدول النامية ليست واضحة، ويعتمد عديد منها على الواقع والمواقف الخاصة للبلاد المنعزلة.

وتخدم الحكومات أهداف شعوبها إذا تعاملت مع الشركات متعددة الجنسيات على أنها شركات استغلالية وليست خيرية .

وجاء فى تقرير الحكومة الأسترالية أنه يجب أن تتعامل الحكومات كما لو كانت الشركات متعددة الجنسيات "استغلالية" لمصادر البلاد المضيفة أكثر من افتراض أنها ذات فائدة مزدوجة للطرفين.

ولا تحل ممارسة الشركات المتعددة الجنسيات التى تتعاقد مع الشركات المحلية هذه الشركات من مسئولياتها.

وتعرض دراسة حديثة لظروف عمل العمال أن ٨٠٪ منهم سيدات فى (ريبوك) ، وهى مجموعة مصانع فى إندونيسيا، وأن الموظفين يتعرضون بصورة روتينية للمواد الكيماوية ، ويعانون من الأمراض الجلدية.

والأكثر أنه يذهب ١,٢ دولار من السعر الذى يبلغ ٥٠ دولاراً للعاملين الذين قاموا بتصنيعها (أشورث Ashworth 1999) .

٣ - المعونات والتنمية الاقتصادية Aid and Economic Development :

تتلقى الدول الأقــل تطــورًا استثمارات أجنبية ضئيلة للغاية، ويجب أن تعتمد على مدخراتها الهزيلة وعلى المعونات من أجل تمويل تطوراتها.

ففى عام ١٩٩٧ تم منح ٥٠ مليار دولار، ثلثيها مزدوج من المانح إلى الدولة التى تتلقاها مباشرة. وكان الجزء المتبقى متعدد الجوانب، وقد تم إرساله من خــلال عديدٍ من وكالات الأمم المتحدة.

ويوجد بواعث سياسية واجتماعية واقتصادية وعسكرية وكذلك إنسانية وراء منح المعونات خاصة فى علاقتها بالمساعدات ثنائية الجانب.

والنتيجــة هى أن الدول التى تفضلهــا الدول المانحــة ليست دولاً ذات حاجــة إلى التمــويــل بصــورة كبيرة، حيث يذهب ٢٧٪ فقط من المعونات إلى الدول الأقل تطورًا فى عام ١٩٩٧ . وذهبت البقية إلى الدول التى لا تعتبر حاجتها إلى التمويل حاجة ماسة. فإذا كان الهــدف الرئيسى من الإعانة هو خفض الفقر المنتشر فإن الإعانة يكون قد ساء توجيهها.

وفى عــام ١٩٩٨ تتدفــق المساعــدات لكل فــرد فقير بمعدل ٩٥٠ دولار أمريكى فى الشــرق الأوسط وشــمال إفريقيــا، ٣٦٣ دولار فى أوربا ووسط أسيا، ٧٠ دولار فى أمــريــكا اللاتينيــة، ٤٩ دولار فى بلاد الصحــراء الكبرى حيث توجد أقصى معدلات ارتفاع الفقر .

ومع ذلك فإن استخدام الفرد مقياس استغلالية المعونات مثل البلاد التى تتلقى معونات تصــل لأكثر من ١٠٪ من إجمالى الناتج القومىٍّ فى مارس ١٩٩٠، ١٩٩٧، فإن ١٥ من الـ ١٩ دولة هذه كانت دول الصحراء الكبرى الأقل تطورًا، ومن الواضح أن هذه البلاد تعتمد بشدة على المعونات ؛ لتحقق تطورًا فى مشروعاتها حتى على الرغم من أنها تتلقى معونات أقل من البلاد الأخرى.

وتلقت الصين – على سبيل المثـــال – معـــونـــات أقل نسبيا بنسبة مئوية بلغت ٠,٣٪ من إجمالى ناتجها القومى مقارنة بـ ٥٩,٨٪ لموزمبيق عام ١٩٩٦

وعلى العكس من الاستثمارات الأجنبية فإن الكَمَّ الواقعى للمعونات لم يزد مثل العولمة التى تتقدم منذ التسعينيَّات.

ولذلك أصبـــح فى عـــام ١٩٦٠ متوسط الدخـل فى الدول المستثمرة الأسيوية وصـــل ١١,٧٥٧ دولاراً فى حين إن مـعـدل المعونات بالنسبة للفرد وصل ٤٧ دولارا وقبل عام ١٩٩٦ وصل ٢٧,٧٨٩ فى حين وصل متوسط الإعانات ١٥٩ دولاراً فقط.

وقد تم التعبير عن الاهتمامات المختلفة وأجريت عديد من الدراسات عبر السنوات الماضية المتعلقة بكفاءة المعونات فى التطور الاقتصادى والاجتماعى، وقد رأى بعض الاقتصاديِّين أن المساعدات تعتبر ثنائية وثلاثية الأبعاد فى التقدم الاقتصادى بالنسبة إلى اليساريِّين واليمينيين، فقد رآها اليساريون شكلا من أشكال الاندماج والسيطرة واستغلال الدول النامية عن طريق الدول الغنية.

فى حين إن حزب اليمين اعتقد أنها تحدد المبادرة الفردية .

ورأى معظم الكتاب أن المعـــونات إســـهام إيجابىٌّ فى التقدم الاقتصادى ؛ لأنها توفر رأس المال المطلوب، والتكنولوجيا .

إن الواقع إذاً أكثر تعقيداً كما هو الحال مع الاستثمارات الأجنبية ، وتأثير المعونات فى التقدم الاقتصادى للدول التى تتلقاها يعتمد على الفترة الزمنية التى ترتبط بالإعانة واستخداماتها . وإن نحو ثلثين من المعونات الممنوحة كانت منحًا معلقةً تتطلب من الدول التى تتلقاها أن تستخدم التمويل فى شراء السلع من الدول المانحة. وإن مثل هذه الإعانات لا تحسن الاستفادة من التطوير الاقتصادى ؛ لأنها تستخدم فى إشباع احتياجـــات الدول المانحـــة من الدول التى تتلقـــى هـــذه المعـــونـــات ويمكن القـــول أنـــه من المستحيل أن نقـــدر تأثيرات المعـــونـــات فى تخفيـض الفقـر أو فى ازدياد النمو الاقتصادى.

ومما لا يثير الدهشة أن البنك الدولى استنتج أن الحلقة الحقيقية بين المساعدات والحد من الفقر كان يصعب إيجادها (البنك الدولى ١٩٩٠) ، وأن مراقبة نجاح المشروعات المتعددة التى يتم تمويلها بالإعانات تعتبر مهمة أكثر عملية وأسهل، ومن المعروف أن البنك الدولى يدعى أن معظم هذه المشروعات قد أثبتت نجاحها على الأقل من وجهة نظر الفترة القصيرة، وربما يكون الواقع أقل إيجابية . وحتى المشروعات التى تم تقييمها على أنها ناجحة قد يكون تأثيرها غير مرغوب فى التقدم الاجتماعى.

وتشير أمثلة (جورجى George 1988) أن المستشفيات الحضرية تستنزف أموال عيادات القرية، وجامعات الصفوة لا تستحوز على المدارس الأولية، (سبث Speth 1999) .

ويوجد الآن وعى عن فشل المعونات، وتأكيد أن المعونات قد خصصت لتحقيق خدمات اجتماعية أساسية، وبذلك وصلت أحد الاتفاقات فى "المؤتمر الدولى للتقدم الاجتماعى" فى كوبنهاجن الذى عقد فى عام ١٩٩٥ أن الحكومات المانحة يجب أن تهب ٢٠٪ من مساعداتها إلى تحسين الخدمات الاجتماعية، وأن هذا يجب أن يتفق مع ٢٠٪ من ميزانية الدول التى تتلقى هذه الإعانات ، وفى عام ١٩٩٧ واجهت كل من السويد والدانمارك ولوكسمبورج هذا الطلب.

ثالثاً - ديون الدول النامية The Debt of IDCs :

تتفق العولمة ليس فقط مع تدفق الأموال الخاصة والعامة ولكن مع مديونية عديد من الدول النامية اقتصاديا التى نتجت عن هذه التدفقات.

إن انخفاض أسعار السلع المصدرة، وارتفاع أسعار البترول، ومعدلات الفائدة المتزايدة، وانخفاض معدلات التبادل مقابل الدولار الأمريكى، وسوء الإدارة السياسية تعتبر من أسباب ازدياد الديون.

النتيجة أنه خلال الثمانينيَّات والتسعينيَّات كان يجب على كثيرٍ من هذه الدول أن توقع مبالغ طائلة ؛ لتسوية ديونها . وتعتبر الفوائد على الديون مرتفعة جداً بالنسبة إلى العديد من الدول وتؤثر فى قدرتها على الاستثمار والتطوير وتقديم خدمات محلية راقية .

وكانت ٨ من ١١ دولة التى تزيد ديونها الأجنبية عن إجمالى الناتج القومى الخاص بها عام ١٩٩٧ هى دول الصحراء الكبرى، وبالمثل فإن ٢٠ من ٤٠ دولة ذات الديون الأجنبية التى تزيد عن ٥٠٪ من إجمالى الناتج القومى كانت دول من الصحراء الكبرى.

ومن المثير للدهشة أن الدين يظل عبئًا ثقيلاً لكثير من الدول الفقيرة التى يجب عليها أن تحول إلى الدائنين الشماليين ٤ أضعاف ما تم إنفاقه على صحة شعبها على مدار العقدين الماضيين.

إن قرار الدول المستثمرة فى عام ١٩٩٦ للحد من كَمِّيَّة الفوائد المستحقة عن الديون كان خطوة فى الاتجاه الصحيح ، لكنه لم يكن كافيا لحل هذه المشكلة.

ومن الصعب أن نرى كيف يمكن أن تستمر الدول منخفضة الدخل مثل : أنجولا ونيكاراجوا اللتان تزيد ديونهما الأجنبية ٢٠٠ ضعف ناتج الدخل القومى الخاص بهما فى الإيفاء بالديون المستحقة دون الأضرار التى سوف تؤثر فى مستويات معيشة أفرادها والغرق فى مديونياتها .

الاستثمار والإعانات والديون :

– لقد زادت العولمة فى معدل الاستثمارات الأجنبية للتطوير ، لكنها مازالت موجهة أساسًا إلى الدول المستثمرة الأسيوية.

– لقد انخفضت المعونات عبر السنين بالنسبة إلى إجمالى الناتج القومى لهذه الدول وإن توزيعها على الدول النامية لم يواجه تحديات العولمة.

– كل من الإعانات الأجنبية للتطوير ، والمعونات يمكن أن تكون لها تأثيرات إيجابية أو سلبية فى التقدم الاقتصادى والاجتماعى ؛ اعتماداً على المهام المرتبطة باستخدامها.

– كانت العولمة أحد أسباب ارتفاع مديونية الدول النامية.

– يعتقد أن العولمة سوف تغير النموذج التوزيعى والجوهرى للاستثمارات الأجنبية للتطوير، وسوف تستمر رءوس الأموال الخاصة فى التمويل فى الدول التى يرتفع فيها الفوائد.

رابعاً – العولمة والتجارة الأجنبية ورفاهية الإنسان :

لقد كانت التجارة دافعاً وعاملاً أساسيا فى العولمة التى تهدف إلى حدوث علاقات بين عديدٍ من الدول، ويتخطى تأثيرها العمليات الاقتصادية ؛ لتشتمل العمليات الثقافية والسياسية والاجتماعية.

وإن المناقشات حول طبيعة التجارة الدولية سواء أكانت حرة أم تخضع لقوانين الدولة استغرقت تاريخاً طويلاً منذ القرن السادس عشر.

وعلى الرغم من أن التجار الأحرار فى هذه الأيام يبدون أنهم هم المسيطرون فإن المقدمة المنطقية الأساسية للتجار الأحرار هى أن كل مجتمع يمكن أن يستفيد مما يعرضه المجتمع الآخر – أى فكرة الاستفادة المتبادلة – وتقترح وجهة النظر التشاؤمية للتجارة الحرة أن الاقتصاديات الضعيفة تتهرب من مثل هذه العلاقات ، ويعتبر الفائدة القومية أفضل من خلال التجارة الأجنبية الأدنى ، أو شكلاً من أشكال التنظيم الدولى للتجارة الأجنبية، ولم يتبع أى من وجهتى النظر – هاتين – أى أدلة بل إن شروط التجارة تعتبر محدداً مهماً لتأثيراتها التوزيعية (فيلدهوس Fieldhouse 1999) .

وازداد معدل التجارة فى السنوات الأخيرة بصورة ملحوظة فى الفترة البسيطة ما بين عامى ١٩٨٥ – ١٩٩٨ ، وبلغ معدل القيمة الفعلية لصادرات العالم ٣ أضعاف فى حين إن القيمة الفعلية لواردات العالم ارتفعت بمقدار ثلاثة أضعاف ونصف، والنسبة المتزايدة إلى هذا المعدل لم تكن تجارة بين الدول كما هو الحال مع التجارة بين الجهات التابعة للشركات متعددة الجنسيات نفسها التى بلغت $\frac{١}{٣}$ تجارة العالم فى منتصف التسعينيّات.

وتتحكم الدول المتقدمة صناعيا فى التجارة الدولية ؛ حيث إن نحو $\frac{٢}{٣}$ الصادرات يكون بين هذه الدول فيما بين عامى ١٩٨٥ – ١٩٩٧ ، ومع ذلك فما زالت توجد تغيرات مهمة ؛ حيث إن ٦١,٤٪ من صادرات الولايات المتحدة عام ١٩٨٥ كانت تذهب إلى دول متقدمة صناعيا و١٨٪ إلى الدول النامية، وفى عام ١٩٩٧ فإن النسبة المماثلة كانت ٥٥,٥٪، ٤٣,٣٪ ، وانطبق الشيء نفسه على اليابان وليس على الاتحاد الأوربى.

وما يعنيه ذلك هو أن الولايات المتحدة واليابان تعتمد على الدول النامية بوصفها سوقا لصادراتها، وأن أى أزمة فى العالم النامى سوف تؤثر فى اقتصادياتها .

ويتمثل تغيير مهم آخر فى أن النسبة العالية لصادرات الدول النامية تذهب إلى دول أخرى نامية، ويعكس ذلك أهمية بعض دول أسيا باعتبارها مصادر للسلع المصنعة.

وقد انخفضت أسعار السلع الأولية غير المعدنية فى كلتا الفترتين، وهى نسبية بالنسبة إلى أسعار السلع المصنعة خلال عامى ١٩٨٠، ١٩٩٠ ، وحقيقة أن النتاج التطورى للولايات المتحدة قدر أنه فى عام ١٩٩٠ كانت أسعار السلع أقل من ٤٥٪ من عام ١٩٨٠، حيث كانت النسبة ١٠٪ أقل من أقل الأسعار فى أثناء فترة الركود العظيم فى عام ١٩٣٢ .

وتعتمد معظم الدول النامية على تصدير السلع الأولية، وبعضها يعتمد على سلعتين أو ثلاث مثل : الشاى، والقهوة، والكاكاو، والفواكه، والزنك، والنحاس .. إلخ ، وبذلك فإن العولمة والتجارة لا تفيد كل البلدان على حد سواء ؛ لأنها تفيد بصورة أكبر البلدان المصدرة للسلع

المصنعة، على حساب الدول التى تعتمد على صادرات السلع الأولية. واستفادت فقط عدد قليل من الدول النامية التى تصدر الزيت الخام من خلال هذه التجارة.

وتعد خبرة إفريقيا فى التسعينيَّات تفسيراً جيداً لتأثيرات انخفاض أسعار السلع الأولية، فى حين إن معدل صادراتها وصل إلى معدل ٤٤٪ سنويا ، وإن قيمة إجمالىٍّ صادراتها ارتفع فقط ليصل إلى ٤,١٪ سنويًا وهى عكس الصورة التى تتضح بالنسبة إلى وارداتها فقد ارتفع معدلها فقط بنسبة ٩,١٪ سنويًا ، ولكن الإجمالى وصل ٥,٤٪ سنويًا. باختصار فإن ذلك يعنى "صادرات رخيصة فى مقابل واردات غالية لإفريقيا".

وتعتبر خبرة إفريقيا مهمة من منظور آخر إذا كان التكامل مع التجارة الدولية يمكن الحكم عليه من خلال قيمة الصادرات، كنسبة إجمالى الناتج القومى فإن الصحراء الكبرى فى إفريقيا تعتبر أكثر تكاملاً من أمريكا اللاتينية فى التسعينيَّات، ومع ذلك فإن ثرواتها الاقتصادية كانت أقل وليست درجة التكامل والاندماج فى الاقتصاد العالمى هى التى تحدد ثروات الدولة الاقتصادية لكن نوع هذا الاندماج.

وتعد أسعار الواردات المرتفعة وأسعار الصادرات المنخفضة بالنسبة إلى العديد من الدول النامية صورة مركبة ومعقدة ببعض قواعد التجارة الدولية، لكن بعض الممارسات التجارية للدول المتقدمة صناعيا والتغير التركيبى للوكالة الدولية هى المسئولة عن تنظيم التجارة الحرة منظمة التجارة الدولية WTO .

وعلى الرغم من كل ما كتب عن التجارة الحرة فإن التعريفة الجمركية على واردات السوق من الدول النامية تزداد إذا بلغت حصة معينة عن التعريفة المفروضة على واردات الدول الصناعية، وهو موقف فى غير صالح الدول النامية، والأكثر من ذلك أن عديداً من الدول المتقدمة صناعيًا تستخدم حصصًا غير رسمية كطريقة تخفيض الواردات من الدول النامية، وتقديم إعانات كبيرة لمزارعيها التى لا تجعل الواردات فى الدول النامية غير منافسة، لكنها تيسر تصدير السلع الزراعية الرخيصة من الدول المتقدمة، والنتيجة هى أنها تحد من الزراعة المحلية، وأى صناعات صغيرة تعتمد على الناتج الزراعى فى الدول النامية .

ومن المعروف أن فتح أسواق جديدة للدول المتقدمة صناعيا لمنتجات الدول الفقير يعد أولوية مهمة. وأكد ذلك المدير التنفيذى لصندوق النقد الدولى فى مؤتمر منظمة التجارة العالمية المنعقد فى (سياتل) : " إن تيسير الوصول إلى كل الصادرات من الدول الأكثر فقراً يجب أن يحظى بالأولوية ويؤخذ قرار بشأنه فى أسرع وقت " .

إن إصدار منظمة التجارة العالمية القواعد حول الامتيازات (مظاهر حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة TRIPS) عام ١٩٩٤ كان المقصود به أن الدول النامية يجب أن تدفع أموالا طائلة للحصول على التكنولوجيا الحديثة، حيث إن ٩٧٪ من كل الامتيازات الموجودة حول العالم تحكمها الدول الصناعية المتقدمة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ويتناقص هذا القانون الصارم لبراءات الاختراع مع المراحل المبكرة للتطوير عندما تصنع الولايات المتحدة أو اليابان دون مراعاة حقوق الملكية وبراءة الاختراع.

إن وظيفة منظمة التجارة الدُّوَلِيَّة WTO التى تم تحديدها عام ١٩٩٤ هى إصدار القوانين المتعلقة بالتجارة الدولية، ودراسة الشكاوى التى تعرضها الدول الأعضاء من خرق قواعد التجارة، ويعتبر قرارها نهائيًا ، ويمكن أن يؤدى إلى اتخاذ عقوبات اقتصادية ضد البلدان التى تخترق قواعد التجارة.

ومعظم الدول أعضاء، حتى أن عديداً من الدول النامية ليس لها مبعوثون فى جنيف، حيث توجد مكاتب منظمة التجارة العالمية ، وبعضها فشلت فى دفع رسوم الإعانات، والأكثر أن بعثات ومهام الدول النامية تعد صغيرة ، وتكاليف تأجير مؤسسات قانونية ودولية مرتفعة للغاية إلى درجة أن الدول النامية لا تستطيع تسديد رسومها ؛ لذلك فليس من المثير للدهشة أنه حتى عام (١٩٩٧) لم توجد دولة إفريقية تشكو لمنظمة التجارة العالمية .

إن الدول المتقدمة والنامية تستفيد من خدمات المنظمة، وهو ما يمثل انعكاسًا لحقيقة تفاوت القوى التى تعتبر عوامل رئيسية فى العمل اليومى للمنظمة كما هو الحال مع منظمة الأمم المتحدة.

إن تقدير الخسائر التى تواجهها الدول النامية من المعوقات المختلفة التى تمر بها فى التجارة ، والتمويل الدولى صعب للغاية ؛ فقد بلغت الخسائر التى أقرها قسم التنمية الخاص بالأمم المتحدة فى بداية التسعينيَّات ٥٠٠ مليار دولار سنويًا وتمثل عشرة أضعاف ما يتلقونه كمساعدات أجنبية.

وعلى الرغم من كل معوقات التجارة التى تعانى منها الدول النامية فليس من الممكن أن تقوم بتخفيضها، حتى الدولة ذات الحجم والسكان مثل : الصين قد قررت أن تجعل سياستها تجنب أى انعزالٍ تِجارى ، وأن تلتحق بالسوق العالمى ومنظمة التجارة العالمية.

إن الحل الوحيد الذى سوف يفيد الدول النامية هو تغيير القواعد والقوانين والإطلاع على التجارة العالمية والانفتاح عليها ، ويطرح ذلك سؤالاً : كيف تستطيع الدول الضعيفة أن تواجه الدول القويَّة والشركات متعددة الجنسيَّات على تغيير الموقف الذى يوظف فى الفترة الحالية لمصالحهم؟

العولمة والتجارة :

أحدثت العولمة تزايداً فى التجارة العالمية، لكن بين الدول المتقدمة صناعيا وأفادت التجارة العالمية المصدرين للسلع المصنعة.

وأضرت قواعد وقوانين التجارة العالمية الدول النامية بسبب اعتمادها على الصادرات.

وأفادت عولمة التجارة الدول المتقدمة صناعيًا أكثر من الدول النامية.

خامساً – العولمة والنمو الاقتصادى Globalization and Economic Growth :

نما الاقتصاد العالمى فى خلال العشرين عامًا بين عامى ١٩٧٥ – ١٩٩٥ بمتوسط معدل سنوىٍّ ٢,٨٪، ونمت اقتصاديَّات الدول النامية اقتصاديا – باعتبارها مجموعة – بمعدل أسرع من الدول المتقدمة صناعيا – معدل زيادة سنوى بلغ ٤,٤٪ فى مقابل انخفاض ٢,٦٪ بالنسبة إلى الدول المتقدمة صناعيًا .

وشهدت مجموعات مختلفة من الدول النامية معدلات مختلفة من النمو الاقتصادى ؛ فقد مرت دول الصحراء الكبرى بأقل المعدلات فقط ٢٪ سنويا وعرضت شرق أسيا ارتفاعًا ملحوظًا ٨,٨٪ سنويا وأمريكا اللاتينية معدلا متوسطًا بين هذين المعدلين ٢,٨٪ سنويا، وبداخل كل من هذه المجموعات يوجد تنوعٌ ؛ فإن اقتصاديات ست دول فى الصحراء الكبرى مرت بفترة انكماش فى النشاط الاقتصادى خلال فترة العشرين عامًا الماضية (اليونيسف ١٩٩٩).

وتعتبر صورة دول الاتحاد السوفيتى السابق فى أوربا الشرقية محبطة للغاية:

ويوجد أكثر من ثلث ٢٧ دولة فى الفترة الانتقالية كان الناتج الذى تم قياسه عام ١٩٩٨ مازال ٤٠٪ ، أو أكثر انخفاضًا فى أرقام ١٩٨٩ وتوجد ثلاث بلدان فقط فى المنطقة – وهى : سلوفاكيا، بولاندا، وسلوفانيا – قد اعتادت حدوث زيادة فى معدلات إجمالى الناتج القومى عام ١٩٨٩ ، وكل من جمهورية التشيك والمجر سجلت معدلات أكثر انخفاضًا فى عام ١٩٨٩ (اليونسيف ١٩٩٩).

وباختصار، فإن تأثيرات العولمة فى النمو الاقتصادى – كما فى الاستثمار والتجارة – كانت متفاوتة، وقد ازداد من معدلات النمو الاقتصادى فى عديدٍ من البلدان ، لكنها قامت بالخفض بالنسبة إلى الدول الأخرى، وإنها ذات تأثير سلبى فى قليل من الدول الأخرى.

ويقصد بالعولمة أن لها دورًا مهمًا فى التصنيع والنمو الاقتصادى فى عديدٍ من الدول النامية اقتصاديا ، ولكن ذلك لم تصحبه أى زيادة هائلة فى التوظيف الصناعى ؛ فقد كانت نسبة كبيرة منها ذات نمو بدون توظيف، الشىء نفسه ينطبق على نمو الأعمال الزراعية التى استفادت بعملية العولمة.

وازدادت إنتاجية المزارع التِجارية الضخمة التى تمتلكها المؤسسات الأجنبية لخدمة أسواق الدول المتقدمة صناعيا، لكن بدون زيادة مماثلة فى التوظيف، لقد كانت النتيجة ذات نتيجة جماعية للمدن ذات العمال الريفيين الذين أصبح كثيرٌ منهم عاطلين ،

أو أنهم وجدوا التوظيف فى القطاع غير الحكومىٍ يوحى بعدم الطمأنينة وانخفاض الأجور ، وقدر (روبنسون Robinson 1999) أن ٤ من كل ٥ وظائف جديدة فى أمريكا اللاتينيَّة تتركز فى القطاع الخاص.

إن النظرية الليبرالية الحديثة التى تمثل عملية العولمة يجب أن تصحبها حكومة صغيرة عن طريق التحررية الليبرالية والخصخصة التى نقيسها، وإن الاقتصاد الذى سوف يستفيد منها لا تدعمه خبرة الدول المختلفة من خلال العقود الثلاثة الماضية.

واتبعت عديدٌ من الدول طريق الليبرالية والخصخصة بدون تحقيق أى معدلات متوسطة من النمو الاقتصادى، أو المرور بأزمات اقتصادية، ومع ذلك فإن كوريا الجنوبية وتايوان شهدتا معدلات ملحوظة للنمو الاقتصادى حتى على الرغم من أن حكومتيها تدخلتا فى الاستثمار الصناعى والتربية.

يقبل البنك الدولى ضعف هذا الموقف الذى أكد فى منتصف الثمانينيَّات مزايا الليبرالية والخصخصة، واتبعت بعض الدول سياسات الليبرالية والاستقرار والخصخصة، لكنها فشلت فى إحداث النمو المتوقع وتدخلت الدول الأخرى إلى مدى بعيد فى الأسواق واستمتعت بنمو مطرد (البنك الدولى ١٩٩٩) .

ومن المقبول أنه فى حين إن الأسواق تلعب دوراً فى النمو الاقتصادى فإن تلك هى الحال نفسها مع الحكومات ؛ فسوف يتنوع التركيب الفعلى للدولة وسياسات السوق من دولة إلى أخرى لكى تعكس حالتها الاقتصادية والاجتماعية ويمكن أن تتقدم العولمة ويمكن تحقيق النمو الاقتصادى بدون الأيديولوجيا الليبرالية الجديدة.

العولمة والنمو الاقتصادى :

لقد ساعدت العولمة على توسيع الاقتصاد العالمى.

وامتدت اقتصاديات الدول النامية صناعيا بصورة أسرع من اقتصاديات الدول المتقدمة صناعيا مجموعة.

وانكمشت اقتصاديات عديدٍ من الدول فى إطار مجموعة الدول النامية ، كما تحاول اقتصاديات دول الاتحاد السوفيتى السابق الاندماج فى الاقتصاد العالمى التى تسببت فى انخفاض النمو الاقتصادى.

ويوجد الآن دليل أن العولمة الاقتصادية ممكنة بدون الأيديولوجية الليبرالية الجديدة الشائعة.

سادساً - العولمة والدخل الفردى :

توفر معدلات النمو الاقتصادى صورة عامة عن الارتفاع والانخفاض فى مستويات المعيشة.

كما يوفر الدخل الفردى صورة دقيقة إلى حد ما على الرغم من أنها مازالت صورة عامة، ويمكن الوصول إلى عديدٍ من النتائج من الدليل الإحصائى الذى يغطى الفترة ما بين ١٩٧٥ و ١٩٩٧ :

١ - فى أثناء الفترة الـ ٢٢ عاماً ازداد الدخل الفردى فى الـ ١٠٠ دولة النامية اقتصادياً - مجموعة - من ٦٠٠ دولار عام ١٩٧٥ إلى ٩٠٨ دولار عام ١٩٩٧ بالنسبة إلى أسعار ١٩٨٧ ، وانخفاض الدخل الفردى فى الدول النامية الفقيرة من ٢٨٧ دولاراً إلى ٢٤٥ دولاراً فى الفترة نفسها .

٢ - على الرغم من حقيقة المعدلات الاقتصادية للنمو كانت أسرع فى الدول النامية من الدولة المتقدمة فى العقود الأخيرة ، فإن الفجوة فى الدخل الفردى بين المجموعتين لم يكن بسيطاً بسبب معدلات النمو السكانى المختلفة باعتبار سكان الدول النامية يمثلون ٧٠٪ من سكان العالم عام ١٩٥٠، ٨٢٪ عام ١٩٩٨، وتم تقديرهم عام ٢٠٥٠ أنهم سوف يصلون ٨٨٪ من إجمالى السكان. ومن الواضح أن الدول ذات معدلات النمو الاقتصادى المنخفضة أنها ذات معدل نمو سكانى متزايد، وقد شهدت انخفاضاً حاداً فى الدخل الفردى، ومع ذلك فقد ازداد دخل الفرد فى الصين بمعدل

سنوى ٧,٧٪ ، وهو معدل قريب للغاية من معدل نموها الاقتصادى نتيجة لسياسة التحكم فى السكان التى تنتهجها.

٣ – تعتبر العلاقة بين النمو الاقتصادى والنمو السكانى معقدة وتبادلية. وما لا يمكن إدعائه هو أن النمو السكانى يتخطى الإنتاج الغذائى، ويؤدى ذلك حتما إلى حدوث مجاعة.

وتعتبر الإنتاجية الزراعية مرتفعة للغاية ؛ لأن القضية لا تتمثل فى إمدادات الغذاء، ولكن فى توزيعها، وتوجد الآن $\frac{٤}{٥}$ إجمالى الناتج القومى فى أيدى أقلية من سكان العالم، الذين يعيشون فى الدول المتقدمة، وسوف يؤدى إعادة التوزيع على الدول النامية إلى الحد من النقص فى الغذاء فى هذه الدول .

٤ – إن الفجوة فى دخل الفرد بين مجموعتى البلاد تعتبر فجوة واسعة، ولم تتغير بصورة كبيرة على مر السنين، لقد كان دخل الفرد فى الدول المتقدمة فى عام ١٩٩٧ يمثل ٢١ ضعف الدخل الفردى فى الدول النامية، وهو المعدل نفسه فى عام ١٩٧٥ ، ومع ذلك فإن فجوة الدخل بين الدول الأقل تقدما والدول المتقدمة قد اتسعت ؛ فلقد كانت ٤٤ مرة أقل فى عام ١٩٧٥ ولكنها أقل ٧٩ مرة فى عام ,١٩٩٧

وتتضح الصورة المشرقة فى حالة الدول الأكثر سكانًا فى العالم، الصين والهند، وتعتبر الأرقام بالنسبة إلى الصين أقل ١١٦ مرة فى عام ١٩٧٥ ، لكنها تبلغ ٣٤ مرة فى عام ١٩٩٧ .

أما بالنسبة إلى الهند فالأرقام نفسها تمثل ٥٠ مرة، ٤٢ مرة عن العامين نفسيهما ، وتعتمد المقارنات على معدلات تغير العملات المحلية فى مقابل الدولار الأمريكىّ، وربما تبالغ فى الاختلافات بين الدول النامية والدول المتقدمة.

٥ – تتمثل الطريقة الثانية المستخدمة فى مقارنة الدخول بين الدول المختلفة فى القوة الشرائية (العملات) أساسًا للمقارنات ، ويشير ذلك إلى كَمِّيَّة النقود المطلوبة فى الدولة لشراء كَمِّيَّة السلع والخدمات فى السوق المحلى والدولى نفسها، كالذى يشتريه

الدولار فى الولايات المتحدة، فى حين إن دخل الفرد فى الولايات المتحدة عام ١٩٩٧ كان أعلى ٧٩ مرة منه فى الهند، وإن الصين كانت تستفيد من معدلات التبادل الرسمية، وقد اعتمدت الأرقام المتفقة مع هذه الإحصاءات مع القوة الشرائية التى كانت فقط بمعدل ١٧ ، ٨ مرات ، ويصعب اعتقاد أن القوة الشرائية للشخص الأمريكى العادى تضاعف متوسط القوة الشرائية للشخص الصينى العادى ٨ مرات، وذلك إذا كانت الطريقة الأولى تغالى فى تفاوت الدخول بين الدول الغنية والدول الفقيرة حيث إن الطريقة الثانية تقلل من شأن هذه القوى الشرائية ، وكما لاحظ Todaro فإن الحقيقة لا يمكن أن نصل إليها صراحة (تودارو Todaro 2000) .

٦ – للعولمة تأثيرات متنوعة فى الدخل الفردى فى مختلف البلدان النامية، وقد ازدادت هذه التأثيرات فى بعض البلدان وانخفضت فى بعض البلدان الأخرى، ومن الواضح أن فجوة الدخل بين الدول النامية والدول المتقدمة لا يمكن تجاوزها .

سابعًا – العولمة وتفاوت الدخول فى البلدان النامية Globalization and Income Inequalities in DCs :

يعطى الدخل الفردى فكرة أفضل عن مستويات المعيشة السائدة فى البلد أكثر من معدلات النمو الاقتصادية، إلا أنها لا تأخذ فى الحسبان نماذج توزيع الدخل فى الدولة، ولهذا الغرض فإن النظر إلى تفاوت الدخل يعتبر أساسيًّا.

إذا استخدم الفرد نسبة الدخل القومى التى تتراكم فى القمة والقاع تصل ٢٠٪ من السكان بوصفها مقياس تفاوت الدخل ، وتتضح النتائج التالية : (البنك الدولى ١٩٩٩) .

١ – توجد تنويعات مهمة فى درجة تفاوت الدخل بين الدول النامية فى إفريقيا، زيمبابوى وجنوب إفريقيا حيث توجد أكثر درجات التفاوت فى كلتا الدولتين نواتى الأنظمة العرقية القوية ، وتتفق البرازيل مع شيلى وبارجواى ، وفى أسيا تعرض تايلاندا أعلى معدلات التفاوت ومع ذلك تمثل الدول الأسيوية أعلى نسبة فى الدخل القومى الذى

يصل إلى قاع المخطط السكانى فى : بنجلادش، الهند، باكستان وسريلانكا ، يوضح كل ذلك أهمية العوامل القومية للدرجات السائدة لتفاوت الدخول.

٢ – توضح الأرقام فى الاتحاد السوفيتى السابق تأثيرات العولمة فى تفاوت الدخل. وقد كانت العولمة فى قمتها فى عديدٍ من دول تكتل الاتحاد السوفيتى السابق فى التسعينيَّات مع خصخصة الصناعات المحلية ، وتطبيق سياسات سوق العمالة والليبرالية الجديدة. ومع ذلك فكما أشرنا من قبل فإن النمو الاقتصادى لم يفيد وتفاوت الدخل يزداد بصورة مستمرة وفى خلال الفترة ١٩٨٩ – ١٩٩٧ فإن معامل جنى ارتفع من ٠,٢٦ إلى ٠,٣٧ فى روسيا، وفى بولندا من ٠,٢٦ – ٠,٣٤ ، وفى جمهورية التشيك من ٠,٢١ – ٠,٢٦ ، وفى المجر من ٠,٢٣ – ٠,٢٦ .

٣ – لا يوجد دليل يؤكد إدعاء أن تفاوت الدخل يعكس مستويات دخل الفرد القائم، ودائمًا ما توجد عوامل قومية اجتماعية وسياسية وتاريخية تهيمن على العوامل الاقتصادية.

ويوضح ذلك عديدٌ من الأمثلة : تتمتع جمهورية التشيك والبرازيل بتساوى الدخل الفرديٍّ عام ١٩٩٧، لكن الصورة الجانبية لتوزيع الدخل فيهما كانت مختلفة ، وتمتعت المكسيك بمعدل دخل فرديٍّ أعلى من الهند ، لكنها كانت ذات معدلات تفاوت فى الدخل أعلى .. إلخ.

٤ – لم تتسبب العولمة المتزايدة فى إحداث تفاوت أعلى أو أكثر انخفاضًا فى تفاوت الدخل ؛ ففى بعض البلدان ازداد التفاوت بمرور السنين فى حين إنها انخفضت فى بلدان أخرى. حتى فى داخل الدولة نفسها لم يتبع توزيع الدخول الخط نفسها الخاص بتفاوت الدخول .

٥ – تفترض البيانات أن السياسات التوافقيَّة فرضت على حكومات الدول النامية فى الثمانينيَّات والتسعينيَّات تفاوتًا متزايدًا قصير المدى فى عديدٍ من البلدان التى تعتمد على هذه السياسات والموقف السياسى والاقتصادى والاجتماعى للبلد (إستيوارت وبرى Stewart & Berry 1999) .

ثامنًا – العولمة والفقر فى البلدان النامية Globalization and Poverty in IDCs :

تتنوع تأثيرات العولمة فى النمو الاقتصادى والدخل الفردى وتفاوت الدخل، وإذا انطبق الشىء نفسه على تأثيراتها فى الفقر فإنها تؤكد فلسفة خطيرة ويجب تغييرها، ولا يوجد مناصرين للفقر فى الدوائر السياسيَّة بسبب طبيعته الدنيئة غير المقبولة التى تتماثل مع طبيعة المجاعة، أو عجز الاحتياجات الضرورية .

تاسعًا – التغيير بعد سياسات الحرب علي الفقر :

يعكس الحاجة إلى الحد من الفقر فى الدول النامية حاجة قوية لدرجة كبيرة، على الرغم من تغيير السياسات الضرورية لتحقيق ذلك على مر السنين. وتتمثل الفترة التالية للحرب أربعة تغيُّرات هى :

الفترة الأولى :

خلال الخمسينيات والستينيَّات كانت وجهة النظر السائدة بين الهيئات الدولية أن النمو الاقتصادى هو الطريق إلى التجارة الاقتصادية والتحسين العام لرفاهية الإنسان. ولقد ساد شعور أنه كلما نما الاقتصاد وأصبحت الدولة تعتز به استفاد الفقراء، وقبل نهاية الستينيَّات كان يوجد دليل كافٍ أن ذلك لم يحدث ، وكانت الاقتصاديات فى نمو لكن التأثير كان غائبًا بصورة ملحوظة.

الفترة الثانية :

أدت هذه المعرفة إلى بدايات النموذج الثانى عام ١٩٧٢ الذى ينادى ببحث الحد من الفقر بإعادة التوزيع مع النمو.

وتابع البنك الدولى هذه القضية بالإضافة إلى إستراتيجيته للحاجات الأساسية ، وتأكيد أهميَّة توجيه السياسات، وتقديم المساعدات لتحسين الظروف المعيشية للمناطق الريفية والحضرية الفقيرة من خلال مشروعات التوظيف، وتحسين الخدمات الاجتماعية، إلا أن السوق لم يستطع أن يتعامل مع الحد من الفقر.

الفترة الثالثة :

أثار الارتفاع فى مديونية العالم الثالث بداية بحث جديد ساد فى الثمانينيَّات وهو السياسات التوافقية التى ترتبط بمديونية "الحكومة القومية" للتخطيط المركزى للحكومة الذى تنظمه أسواق العمل والإنفاق المتزايد على الخدمات الاجتماعية. متفقًا مع التفكير الليبرالى الجديد الذى سيطر على سياسات الحكومة فى الولايات المتحدة وبريطانيا ، ويدعو البحث الجديد إلى إقامة حكومة صغيرة والتخفيض فى الخدمات الاجتماعية، وخفض الضرائب وعدم فرض قوانين على أسواق العمل ؛ لكى نشجع النمو الاقتصادى.

وأوضح البنك الدولى البحث الجديد على أنه أحسن المساوئ حيث يجب تشجيع النمو الاقتصادى ؛ حيث بدونه لا يمكن الحد من الفقر على المدى البعيد (البنك الدولى ١٩٩٠) ، وعلى الجانب الأخر تهتم سياسات التوافق بخفض النفقات العامة التى تتضارب مع أهم جزأين فى الإستراتيجية التى يدعمها هذا التقرير. والقيام بالخدمات الاجتماعية والشبكات الأمنية.

ويجب أن يدفع الفقراء السعر الخاص بالمعدلات المرتفعة للنمو الاقتصادى التى لم تتحقق فى كثيرٍ من الحالات.

الفترة الرابعة :

قبل منتصف التسعينيَّات كان يوجد دليل على أن السياسات البنائيَّة التوافقية كانت بحاجة إلى أن تكون أقل شدة ؛ لأنها كانت تؤدى إلى مستويات أعلى من الفقر والحرمان بدون ارتفاع النمو الاقتصادى.

وبدأ البنك الدولى فى مناصرة البحث المرن للتنمية والحد من الفقر ويمكن أن نرى الخدمات العامة فى صورة أكثر إيجابية .

وتمثلت الرؤية الجديدة فى أن الحكومات والأسواق تلعب دوراً فى التنمية المتكافئة ويجب اتخاذ القرار المناسب لهما معًا، ويمكن أن يختلف ذلك من دولة لأخرى. وأقر البنك الدولى أن النمو، العدالة وخفض الفقر يمكن أن يسيروا فى إيقاعات واحدة كما هو الحال فى العديد من دول شرق أسيا (البنك الدولى ١٩٩٩).

لقد امتد هذا البحث بصورة واضحة فى تقرير البنك الدولى عام (٢٠٠٠) ، ولكى يتم التخلص من الفقر فإن الدولة بحاجة إلى دعم النمو الاقتصادى ، والحد من التفاوت ، وتحسين الحصول على الخدمات لصالح الفقراء، وتشجيع القوة السياسية للفقراء ، والحد من التمييز ضد المرأة والأقليات العرقية، ويجب تحقيق كل هذه السياسات على المستوى المحلى والإقليمى والدولى.

وإذا تم تحقيق مثل هذه السياسات فإن القرن ٢١ سوف يشهد تقدمًا ملحوظًا فى وضع حد للفقر (البنك الدولى ٢٠٠٠).

سياسات التوافق البنائى :

شهدت الولايات المتحدة وبريطانيا خلال أواخر السبعينيَّات حركة تختلف عن الطرق الكيفية فى توجيه الاقتصاد باتجاه الأساليب التمويلية ، وكذلك التحول المنتظم من النطاق العالمى للخدمات الاجتماعية باتجاه الأشكال الخاصة للمقاطعة، وتابعت الدول المتقدمة هذه القضية على اختلاف السرعات والأساليب المختلفة التى تتخذها.

وقد زادت أزمة الديون فى بداية الثمانينيَّات وانتشرت السياسات التمويلية والليبرالية الجديدة كما هى معروفة بالنسبة إلى الدول النامية.

ولقد أصر البنك الدولى وصندوق النقد الدولى أنه قبل استحقاق أى مساعدات أو إعادة جدولة أى دين فإن حكومة الدولة يجب أن تطبق السياسات الليبرالية الجديدة فى ثلاث مناطق من نشاط الحكومة.

١ - يجب أن يتم توجيه الاقتصاد بطرق تمويلية تؤكد على التحكم فى معدلات التضخم وإعادة تسديد ديون الحكومة، وخفض معدلات الضرائب، التوظيف الحكومى والإنفاق الحكومى حتى إذا كان يقصد بذلك ارتفاع فى معدلات البطالة.

٢ - يجب خصخصة المرافق العامة مثل : المياه والتليفونات والكهرباء والغاز.

٣ - يجب خفض التكاليف الاجتماعية للحكومة حتى إذا كان يقصد بذلك مستويات أقل فى الخدمات الاجتماعية وارتفاع فى مستوى الفقر.

وتم فرض هذه السياسات التوافقية البنوية على البلدان الإفريقية وأمريكا اللاتينية فى حين إن عديداً من الدول الأسيوية عرضتها على أنها اختيارية.

وهناك صعوبات فى حساب تأثيرات السياسات التوافقية البنائية ؛ حيث تفترض معظم الأدلة أن هذه السياسات لن تؤدى إلى معدلات أعلى فى النمو الاقتصادى، كما توقع البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، ومع ذلك فإن الأدلة لم تأتِ لنتيجة أن هذه السياسات تؤدى إلى زيادة فى تفاوت الدخول.

وتختلف التأثيرات التوزيعية لهذه السياسات فى مختلف المناطق والدول اعتماداً على حدة السياسات ومستويات مديونية الدولة واستقرارها السياسى.

وقد بين (إستيوارت وبرى Stewart & Barry 1999) فى إفريقيا النتائج التالية :

كان التأثير فى إفريقيا فى توزيع الدخل مختلطاً ، وفى أمريكا اللاتينية كان يتدهور توزيع الدخول للغاية، وفى آسيا فإن البناء المتنوع للاقتصاديات صعب من عملية التعميم، وفى دخول الاتحاد السوفيتى السابق ازداد تفاوت الدخول فى بعض البلدان أكثر من بلدان أخرى اعتماداً على هذه السياسات.

لقد كانت السياسات التوافقية البنائية معرضة لعدد كبير من الانتقادات بما فيها منظمة اليونسيف، ومنظمة العمل الدُّوَلِيَّة، بسبب تأثيرها المتضارب فى الفقراء. وربما يكون التوافق البنائى ضروريا لتشجيع النمو الاقتصادى ، لكن يجب أن يصاحب ذلك قياسات تعويضية لحماية الفقراء .

وتعامل بجدية البنك الدولى أكثر من صندوق النقد الدولى مع هذه الانتقادات وبدأ فى الابتعاد عن التوافق البنائى العام الذى يؤدى إلى قروض المشروع المرتبط بمستويات العمل والصحة والبيئة وشئون المرأة والقضايا الأخرى المرتبطة بالفقر بصورة مباشرة، وظلت الانتقادات الحادة للبنك الدولى غير مقنعة ؛ لأنهم يعتقدون أن الحد من الفقر يجب أن يكون الهدف الأساسى لأى اتفاقيات مساعدة أكثر من النمو الاقتصادى التى تتضمن (الصحة – التربية – الإسكان والدخل).

عاشرًا – فقر الدخل – مداه وعمقه Income Poverty : Its Extent and Depth :

وكما هو الحال مع تفاوت الدخل يجب التعامل مع البيانات المتوفرة عن الفقر بحذر، خاصة عندما تستخدم فى مناقشة تاريخية أو مقارنة، وتقيس البيانات فى الجدول التالى مدى الفقر المستديم، والفقر النسبى فى الدول النامية، إن خط الفقر الدائم الذى يستخدمه البنك الدولى أقل من دولار يوميًا فى معدل القوة الشرائية طبقًا للقيم المسجلة عام ١٩٩٣ . إن الأشخاص الذين يعيشون فى مستوى أقل من ذلك يعتبرون فقراء، والذين يتخطون ذلك لا يُعتبرون فقراء. وعلى الرغم من حدة هذا التعريف فإنه يمثل مؤشرًا حادًا بالنسبة إلى المقارنات.

إن خط الفقر النسبى المقارن المستخدم فى الجدول التالى هو الدخل المعدل لـ $\frac{١}{٣}$ مستوى الاستهلاك القومى للشخص العادى فى عام ١٩٩٣ ، فإذا كان هذا الرقم أعلى من دولار يوميًا لخط الفقر فى البلاد التى تسجل رقمًا أقل فإن خط فقر الدولار اليومى فى أسعار عام ١٩٩٣ قد تم استخدامه بتميز ذلك بأنه نسبى أحيانًا ، ودائم فى أحيان أخرى ، وتمثل التأثير الواضح فى أن معدلات الفقر كانت أعلى.

جدول يوضح نسبة السكان الذين يعيشون على دخل أقل من دولار يوميًا أو فى مستوى فقر دائم وفقًا لمعدل القوة الشرائية لعام ١٩٩٣

Region	$1 a day poverty line at 1993 PPP			Less than one - Third of average National consumption for 1993		
	1987	1993	1998	1987	1993	1998
East Asia and Pacific	26.6	25.2	15.3	33.0	29.8	19.6
Excluding China	23.9	15.9	11.3	45.1	30.8	24.6
Europe and Central Asia	0.2	4.0	5.1	7.5	25.3	25.6
Latin America and Caribbean	15.3	15.3	15.6	50.2	51.1	51.4
Middle East and North Africa	4.3	1.9	1.9	18.9	13.9	10.8
South Asia	44.9	42.4	40.0	54.2	42.5	40.2
Sub-Saharan Africa	46.6	49.7	46.3	51.1	54.0	50.5
Total	28.3	28.3	24.0	36.6	36.7	32.1
Total in million	1.183	1.34	1.199	1.530	1.703	1.603

- World Bank 2000, Table 1 - 1 and 1 - 2 PP: 23 - 24.

ويمكن من الجدول السابق استنتاج ما يلى :

١ – ازدادت أعداد الفقراء بشدة ، والفقراء بصورة نسبية بين عامى ١٩٨٧، ١٩٩٨ بسبب الزيادة السكانية.

٢ – تعرض نسبه السكان فى كل من الفقر الدائم والفقر النسبى لانخفاض بسيط.

٣ – تعيش الغالبية العظمى للفقراء فى آسيا، وهو ما يمثل انعكاسًا لحقيقة أن غالبية سكان العالم يعيشون فى أسيا ، خاصة فى الصين والهند.

٤ – تعتبر المخاطرة بالفقر على أشدها فى جنوب أسيا والصحراء الكبرى الإفريقية.

٥ – على الرغم من فقر الدول النامية التى تكون نسبة صغيرة للغاية من دول العالم فإن عددهم ازداد أكثر من أى دولة أو منطقة أخرى ، وهو ما يعكس سياسات العولمة الليبرالية الجديدة.

٦ – أن عمق الفقر كما قيس بواسطة فجوة الفقر كان فى قمته فى الصحراء الكبرى الإفريقية وازداد هذا العمق على مر السنين، وتشير فجوة الفقر إلى المدى الذى ينخفض فيه دخل الفقراء إلى أقل من خط الفقر ؛ أى أقل من دولار يوميًا.

ومن الواضح أنه كلما انخفض من خط الفقر كانت هناك زيادة فى الأموال المطلوبة لزيادة دخل الفقراء لتمتلك الدول ذات معدلات منخفضة من الفقراء وفجوات فقر صغيرة.

تتعدد المصادر الاقتصادية التى نقضى بها على الفقر، ولكنها تفتقر إلى الرغبة السياسية فى القيام بذلك، وإن الدول ذات معدلات الفقر المرتفعة وفجوات الفقر الواسعة ربما لا تمتلك الوسائل المالية للقضاء على الفقر، حتى إذا كانت تمتلك الرغبة السياسية وتقع كثيرًا من الدول الأقل تقدمًا فى هذه المجموعة.

٧ – أن النظرة العامة للخفض المحتمل فى فقر العالم فى المستقبل القريب يبدو ضئيلاً للغاية ليس فقط من حيث الأزمة المالية التى ضربت آسيا فى عام ١٩٩٧، ولكن أيضًا بسبب استمرار الأيديولوجيا الليبرالية الجديدة التى تدعم العولمة، وعمل صندوق النقد الدولى ، وأصبحت هذه المنظورات أكثر قتامة ؛ إذ كان خط الفقر وصل ٢ دولار فى مقياس القوة الشرائية، وهو ما يسجل مؤشرًا منخفضًا بالنسبة إلى المعايير الغربية. إن استخدام هذا المعيار يزيد من مدى وعمق الفقر ؛ ففى الهند على سبيل المثال سوف يعنى ذلك أن ٨٧,٥٪ من السكان يعانون من الفقر ، وسوف تصل فجوة الفقر إلى ٤٢,٩٪ ، وهو ما يمثل مشكلة ضخمة تتخطى القدرات المالية للدولة ، ولا يمكن حل هذه المشكلة.

٨ – ومن المثير للجدل أنه من الصعب أن ترى كيف يمكن أن تقلل الإصلاحات السياسية الكبرى فى الدولة من الفقر فى فترة قصيرة فى غياب التغيرات الاقتصادية البنائية على المستوى العالمى، وكانت نظام سياسة التميز العنصرى سببًا رئيسيا

فى المستويات المرتفعة للفقر بين السود فى جنوب إفريقيا ، ولم يؤد إلغائها إلى أى تقليل فى مستوى الفقر ؛ فما زالت "شرعيتها" تعيش على آثار الفقر فى الدولة ، ويعتبر ذلك دليلاً نقاشياً أن العوامل الكونية ، وكذلك العوامل القومية تؤثر فى مدى الفقر فى العالم الذى يتقدم بخطى ثابتة تجاه العولمة.

وتندمج سياسات الحكومة والعوامل السكانية ، ومعدلات الانفصال الأسرى ، وعديد من العوامل القومية الأخرى، وكذلك القوانين الخارجية للتجارة، ومعدل التمويل الأجنبى، وكَمِّيَّة المساعدات الخارجية، كل ذلك يندمج ؛ لكى يوجد أحداث الفقر التى يمكن أن تتنوع من دولة لأخرى.

حادى عشر – مؤشر الفقر البشرى The Human Poverty Index :

يستخدم الدخل كمؤشر للفقر فى كل من الدول النامية والمتقدمة ؛ لأنه يؤثر ويعكس عدداً من مظاهر حياة الفرد. إن هذه العلاقة ليست مثالية أبداً ، ويوجد من يدعون إلى تعريف أشمل للفقر .

وقد اقترح البنك الدولى عام ١٩٨٠ "الفقر المدقع يعنى أكثر من الدخل المنخفض ؛ حيث يعنى أيضاً سوء التغذية ، وضعف الصحة ، وفقر التعليم فى كل هذه الأوجه (البنك الدولى ١٩٨٠).

واقترح (سين Sen 1999) بعد ذلك أنه توجد أسباب جيدة لكى نرى الفقر مثل : الحرمان من الإمكانات الأساسية، وليس فقط انخفاض الدخل. وبالنظر إلى ذلك المنظور فإن العاطل يعتبر فقيراً على الرغم من أن الفوائد المادية التى يتلقاها ربما تبعده عن الفقر المادى ، وبالمثل فإن وفاة البالغين، والجهل ، وسوء التغذية وعديداً من المخاطر التى يتعرض لها الإنسان تعد جزءاً من الفقر .

ثم يوضح بعد ذلك حقيقة أن الأمريكان الأفارقة باعتبارهم مجموعة ليس لهم فرص الوصول إلى أعمار متقدمة أكثر من الأشخاص الذين ولدوا فى دول أفقر اقتصاديا مثل الصين أو الدولة الهندية، مثل : سيريلانكا أو جامايكا أو أستاريكا.

وأدت مثل هذه الاعتبارات إلى تطوير مؤشر التنمية البشرية عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩٧ ومؤشر الفقر البشرى (HFI) ؛ لكى يعكس الأعمار المرتقبة والمتوقعة، ويعد مؤشر الفقر البشرى مقياساً يعكس الحرمان من أربعة مظاهر للحياة هى : حياة طويلة وصحية، المعرفة، الاحتياطات المادية، والاستثناءات الاجتماعية .

وتتمثل المؤشرات المستخدمة فى المظاهر الأربعة التى يحرم منها الإنسان فى الدول النامية مثل : نسبة الأفراد الذين يموتون قبل سن الأربعين، جهل البالغين ، ومستوى معيشة لائق ، كما تقيس نسبة الأشخاص الذين لا يحصلون على المياه الآمنة، عدم الحصول على الخدمات الصحية ، ونسبة الأطفال تحت سن الخامسة الذين تقل أوزانهم عن المعدلات الطبيعية.

وتتمثل فائدة مؤشر الفقر البشرى فى أنه يجمع الأنواع المختلفة للحرمان فى شكل واحد، ويمكن أن يكون أداة مفيدة لأغراض السياسة العامة، ويعكس أن النمو الاقتصادى فى حد ذاته ليس أفضل وسيلة للحد من الفقر، ويمكن كذلك أن يعرض اتجاهات التنمية .

وتتمثل عيوبه فى أنه يعوض عن شكل من أشكال الحرمان فى صورة أخرى، ويؤدى إلى نتائج غير صادقة ، وبذلك فإنه يضلل السياسات إن لم يتم تجزئة المؤشر.

وربما توجد دولتان بمؤشر الفقر البشرىٍ نفسه لكنهما تعانيان من أشكال مختلفة من الحرمان وستكونان فى حاجة للسياسات المختلفة.

واستنتج تقرير (اليونسيف) عام ١٩٩٩ أن الخمس الدول بين الدول النامية ذات معدلات فقر أقل ، وبذلك فإن أفضل مقاطعاتها كانت باربادوس، أورجواى، كوستاريكا وكوبا ، وكانت أسوء خمس دول ذات أعلى معدلات فقر بشرى هى جمهورية إفريقيا الوسطى، أثيوبيا، سيراليون، بوركينافاسو، والنيجر .

سوف يكون الترتيب مختلف عند تصنيفها وفقاً لأنواع الفقر المختلفة التى لا تزودنا بذلك عن ترتيبها فى كل من هذه الدول ، وكذلك المتطلبات السياسية.

وباختصار ، فإن مؤشر الفقر البشرى يمكن أن يكمل ولا يحل محل التعريف النقدى للفقر ؛ حيث يكمل الاثنان بعضهما ويخدمان الأغراض السياسية الاجتماعية المختلفة.

ثانى عشر – الفقر الريفى فى مقابل الفقر الحضرى :

يعيش أفراد المناطق الريفية فى البلاد النامية فى فقر أكثر من سكان الحضر لأربعة أسباب :

١ – تعتبر البطالة أعلى نتيجة لعديدٍ من الإصلاحات التى تتسبب فى انتزاع الأراضى فى العقود الأخيرة.

٢ – الانحياز المدنى للسياسة العامة ؛ حيث توجد المستشفيات، والجامعات والمكاتب الحكومية فى المدن التى تخلق فرص عمل جيدة وتركز الخدمات فى هذه المناطق.

٣ – عدم التوازن السكانى مع وجود نسبة كبيرة من كبار السن يقيمون فى المناطق الريفية نتيجة للهجرة الريفية إلى المدن.

٤ – ضعف نظام الأمن الاجتماعى فى الريف .

ومن الأهمية تجزئة صورة المراكز المدنية التى تشمل مجموعات كبيرة من المآسى التى لا يمكن ذكرها، ويمكن أن تكون الحياة فى المناطق الحضرية أسوأ منها فى المناطق الريفية، وكانت الأرقام القومية لوفيات الأطفال فى بنجلاديش ٠,٠٩٤ مقارنة بـ ٠,٠٩٧ فى المناطق الريفية و ٠,٠٧١ فى المناطق الحضرية لكنها وصلت ٠,١٣٤ بالنسبة إلى المناطق الحضرية عام ١٩٩١ .

وتزيد العولمة تغيُّر هذه الصورة للفقر، وقد تم تقدير أنه قبل عام ٢٠٢٥ سوف يتضاعف عدد سكان الحضر فى الدول النامية من ١,٩٩ مليار نسمة حالياً إلى ٣,٧٣

مليار فى حين إن سكان الحضر سوف يتزايدون ليصلوا من ٢,٩٢ إلى ٣,٠٩ مليار الأكثر ، وأن مخاطرة الفقر بالنسبة إلى سكان الحضر ربما تتزايد حتى أن أغلبية الفقـراء سوف يكونون من سكان الحضر. (حداد وآخرون Haddad et.al. 2000) .

ثالث عشر - العولمة والأمن الاجتماعى Globalization and Social Security :

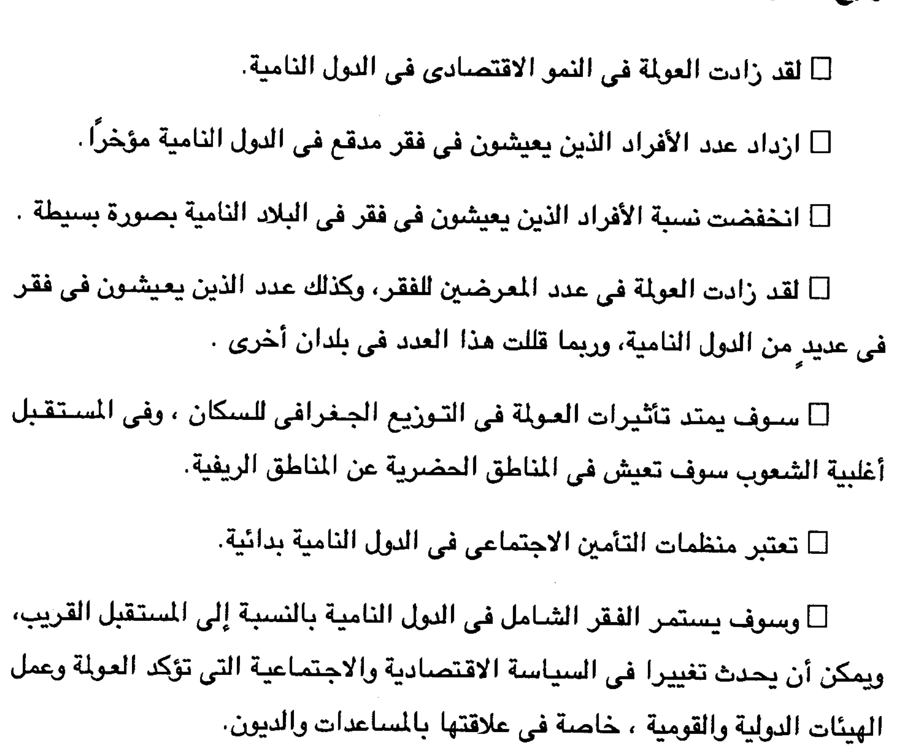
توفر الدولة المتقدمة وفوائد الأوراق المالية والأمن الاجتماعى حماية فى مواجهة الفقر بالنسبة إلى أغلبيَّة غير الموظفين من العاطلين، والمتقاعدين والعاجزين، وليست هذه هى الحالة فى البلاد النامية التى لا توفر إلا قليلاً من الفوائد النقدية للعاطلين، نفقات المرض والعجز التى توجد بدرجة بسيطة، وتعتبر مخططات المعاش بالنسبة إلى المتقاعدين على المعاش غير مناسبة من خلال عدة أوجه على الرغم من حقيقة أنهم يستهلكون معظم نفقات الأمن الاجتماعى .

ووصلت فى عام ١٩٩٠ نفقات الدولة على معاشات كبار السن والعجز إلى ١,٤٪ من إجمالى الناتج القومى فى إفريقيا، ٢,١٪ فى أمريكا اللاتينية والكاريبى، ٣٪ فى أسيا ، وفى أوربا كانت النسبة ١٢,١٪ ، وكان التناقض أكثر وضوحًا فى علاقته بالفوائد الأخرى ؛ فقد كانت أقلية بسيطة من السكان تغطيها أنظمة التأمين الاجتماعى فى الدولة والنسبة أكثر من ٢٠٪ فى عديدٍ من الدول النامية ولا يتعدى أكثر من ١٠٪ فى الصحراء الكبرى الإفريقية.

وبذلت العولمة أثرًا سلبيا فى أنظمة الوقاية التأمينية الاجتماعية فى الدول النامية ؛ فمن ناحية ساعدت على زيادة عدد الأشخاص المعرضين للانتقادات ، ومن ناحية أخرى كانت ذات تأثير سلبىٍّ ضد الوقاية الاجتماعية، بسبب الأيديولوجيا الليبرالية الجديدة. وزادت فى عدد الموظفين المؤقتين فى سوق العمالة غير الرسمية، وخفضت عدد الموظفين فى الدولة، وشجعت على الهجرة الجماعية من الريف إلى المدن، حيث أنظمة الدعم الأهلية الضعيفة.

وفى عديدٍ من البلاد فقد زادت فى عدد العاطلين نتيجة للكوارث المالية التى تسببت فيها فى السنوات الأخيرة، وعلى الجانب الآخر فإن عديداً من المؤسسات ، والحكومات والشركات متعددة الجنسيات ، والأيديولوجيا الليبرالية الجديدة التى تدعم عملية العولمة خلال العشرين سنة الماضية قد ألفت على وجود وقاية تأمينية اجتماعية فى الدولة، وكانت النتيجة هى أن تغطية نظم التأمينات الاجتماعية فى البلاد النامية ظلت قاصرة للغاية ، وسوف تظل هكذا حتى تنشأ العولمة على أسس جديدة فى طريق فعال للرفاهية الإنسانية.

رابع عشر – العولمة، النمو الاقتصادى والفقر :



☐ لقد زادت العولمة فى النمو الاقتصادى فى الدول النامية.

☐ ازداد عدد الأفراد الذين يعيشون فى فقر مدقع فى الدول النامية مؤخراً.

☐ انخفضت نسبة الأفراد الذين يعيشون فى فقر فى البلاد النامية بصورة بسيطة .

☐ لقد زادت العولمة فى عدد المعرضين للفقر، وكذلك عدد الذين يعيشون فى فقر فى عديدٍ من الدول النامية، وربما قللت هذا العدد فى بلدان أخرى .

☐ سوف يمتد تأثيرات العولمة فى التوزيع الجغرافى للسكان ، وفى المستقبل أغلبية الشعوب سوف تعيش فى المناطق الحضرية عن المناطق الريفية.

☐ تعتبر منظمات التأمين الاجتماعى فى الدول النامية بدائية.

☐ وسوف يستمر الفقر الشامل فى الدول النامية بالنسبة إلى المستقبل القريب، ويمكن أن يحدث تغييرا فى السياسة الاقتصادية والاجتماعية التى تؤكد العولمة وعمل الهيئات الدولية والقومية ، خاصة فى علاقتها بالمساعدات والديون.

خامس عشر – العولمة والصحة Globalization and Health :

تعتمد صحة أى أمة على مجموعتين من العوامل :

(أ) الظروف المعيشية السائدة وأسلوب الحياة .

(ب) طبيعة الخدمات الصحية .

تمنع الأولى تفاقم الأمراض ، فى حين إن الثانية ذات وظيفة علاجية ، وتعتبر التغذية الملائمة والرعاية الصحية الجيدة والمياه الآمنة عوامل وقائية ، فى حين إن الوصول إلى الأدوية والعلاج التقنى عوامل علاجية.

كان للعولمة تأثير فى هاتين المجموعتين من العوامل ؛ ولذلك فقد أثرت فى مستويات الصحة فى البلاد النامية بطرق إيجابية وأخرى سلبية، ويعتبر تأثيرها فى النمو الاقتصادى وتفاوت الدخول والفقر تأثيراً حيوياً ؛ لأن عديداً من الأمراض الموجودة فى البلاد النامية ترتبط بالفقر.

وبذلك فإن تأثير العولمة فى التغذية والمياه النظيفة والرعاية الصحية يعتبر حتميا ؛ لمنع تفشى الأمراض والموت المبكر. ومع ذلك فإن الخدمات الوقائية الموجودة ربما تكون بحاجة إلى خدمات صحية علاجية. ويعتبر مستوى توزيع النفقات العامة على الصحة مؤشراً لمستوى الخدمات الصحية فى الدولة، وقد لعبت العولمة دوراً حيويا فى ذلك. وأخيراً تنشر العولمة الأفكار الغربية عن الطب ليس فقط لأن عديداً من الأطباء قد تم تدريبهم فى الدول المتقدمة، لكن أيضاً بسبب فرض طرق الرعاية الصحية عن طريق عديد من الوكالات الدولية وتأثيرها فى الخدمات الصحية فى البلاد النامية (بلامى Bellamy 1998) .

سادس عشر – نقص التغذية Undernutrition :

تعتبر التغذية ضرورية للصحة الجيدة فى حين إن سوء التغذية أو نقص التغذية يمكن أن يكونا سببا رئيسيًا للأمراض والأوبئة، وتقدر منظمة التغذية والزراعة (الفاو FAO)

أن ٩١٨ مليون شخص ؛ أى ٣٥٪ من إجمالى السكان فى البلاد النامية يعانون من سوء التغذية فيما بين عامى ١٩٦٩ – ١٩٧١، وأن ٨٣٩ مليون أو ٢١٪ من السكان عامى ١٩٩٠ – ١٩٩٢، ٨٢٨ مليون أو ١٩٪ من السكان فى أعوام ١٩٩٤ – ١٩٩٦ يعانون من سوء التغذية فى البلاد النامية.

وتحسن الموقف فى بعض البلدان ، لكنه تدهور فى بلدان أخرى، ومن بين الـ ٩٨ دولة النامية التى وفرت منظمة الأغذية والزراعة معلومات عنها شهدت ٥٤ دولة تحسنًا بين عامى ١٩٦٩ – ١٩٩٦، وشهدت ٣٥ دولة زيادة فى نسبة سكانها الذين عانوا من نقص التغذية ولم تشهد ٩ دول أى تغيير.

وشهدت أشهر دولتين تحسنًا حيث انخفضت نسبة سكان الصين الذين يعانون من نقص التغذية من ٤٨٪ عام ١٩٦٩ إلى ١٥٪ عام ١٩٩٦ ، وكانت نسبة الهند ٣٦٪ ثم ٢٠٪ فى الفترة نفسها . وشهدت دول الصحراء الكبرى ارتفاعا مماثلاً ليس فقط فى العدد ، ولكن أيضًا فى نسبة الأفراد الذين يعانون من سوء التغذية.

وتوجد علاقة قوية بين متوسط دخل الفرد فى الدولة والمعاناة من نقص التغذية ، وبذلك فان مستوى نقص التغذية فى دول الصحراء الكبرى كان أعلى من مستوى العالم أجمع ؛ حيث إنه ضعف الواقع الحالى للبلاد النامية كلها، وضعف الواقع فى آسيا، وثلاث أضعاف النسبة الموجودة فى أمريكا اللاتينية، فى حين إن معظم الدول النامية دأبت على خفض درجة نقص التغذية بين عامى ١٩٦٩ – ١٩٩٦ ، وإن أفقر الدول لم تستطع خفض من يعانون من سوء التغذية منذ عامى ١٩٦٩ – ١٩٧١، ومع ذلك توجد عديدٌ من الدول النامية ذات الدخول المنخفضة ، لكنها أقل من المستويات المتوقعة ؛ لنقص التغذية بسبب التوزيع غير المتكافئ فى الدخول .

وإن نسبة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية قد ازداد، ويتضح ذلك فى وزنهم الأقل عن الطبيعى من بين كل الأطفال الأقل من خمس سنوات فى الدول النامية ، ويوجد فى التسعينيَّات ٣١٪ من الأطفال الأقل وزنا ، ووصلت هذه النسبة ٤٠٪ فى الدول الأقل تقدما ، و ٤٨٪ فى جنوب آسيا، وبنجلاديش ٥٦٪.

ويمكن أن يكون سوء التغذية أكثر انتشارا بين الأطفال عن البالغين ، وهى لا تؤثر فقط فى تطورهم الجسمى والعقلى والوجدانى، ولكنها أيضا سببٌ فى حالات الوَفَيَات المتزايدة، ومن نحو ١٢ مليون طفل تحت سن الخامسة يموتون كل عام فى البلاد النامية، ناتج من أسباب يمكن التحكم فيها كموت أكثر من ٦ مليون يمثلون ٥٥٪ يرجع إلى سوء التغذية .

سابع عشر – تعزيز الصحة العامة ومنع انتشار الأمراض :

لم تصل أغلبية السكان فى العالم النامى إلى مصادر تعزيز الصحة العامة ومنع انتشار الأمراض ؛ فخلال التسعينيَّات فى نحو ١٥ دولة نامية لم يكن الوضع جيداً للغاية لدرجة أن نسبة أقل من ١٠٪ من السكان لم تصل إلى تعزيز الصحة العامة . وفى ٣٠ دولة كانت من ١٠ إلى ٢٩٪ ، وفى ٢٥ دولة من ٣٠ إلى ٤٩٪ ، وفى ٢٧ دولة كانت النسبة من ٥٠ إلى ٦٩٪ ، وفى ٢١ دولة وصلت النسبة إلى ٧٠٪ أو أكثر .

ويعتبر الوصول إلى المياه الآمنة نسبة مماثلة للنسب السابقة ؛ حيث توجد ٢٤ دولة بنسبة أقل من ١٠٪ من السكان لم تصل إلى مياه آمنة ، ٣٤ دولة بنسبة من ١٠ إلى ٢٩٪ ، وكذلك ٣١ دولة بنسبة من ٣٠ إلى ٤٩٪ ، ٢١ دولة بنسبة من ٥٠ إلى ٦٩٪ ، ٥ دول بنسبة ٧٠٪ .

وتعد المياه غير الآمنة والظروف الصعبة السيئة من أهم أسباب انتشار الأمراض والوَفَيَات ، خاصة بين الأطفال ؛ حيث يجب التحكم فى حمى "التيفود" و"الإسهال" و"الكوليرا" والأمراض الخطيرة الأخرى مع تحسين إمدادات المياه وتعزيز الصحة العامة التى تعتبر مشكلة حرجة لكل الدول النامية ، وخاصة الدول الفقيرة والدول التى يعيش سكانها فى مناطق حضرية نائية .

ويكثر الحديث عن قوة وسائل الإعلام الشاملة فى العالم الحديث، ويمكن أن ينتشر التلفاز والراديو والصحف والأخبار فى كل جزء من الكرة الأرضية فى دقائق،

وبذلك فإنها تؤثر فى الرأى العام والسياسة العامة، وإن تقارير وسائل الإعلام حول سوء التغذية كانت أسوأ وغير ملائمة وكانت مثيرة للغاية ؛ فقد ركزت على مشاهد المجاعات التى تسبب نسبة ضئيلة من المعانات الخاصة بسوء التغذية والوَفَيَات الناتجة عنها، ولم تعط أى منشورات عما يحدث ، أو تذكر نقص التغذية والنتائج الناجمة عنه .

ثامن عشر - الخدمات الصحية :

تعد الخدمات الصحية فى البلاد النامية غير ملائمة، وسجلت النفقات العامة السنوية على الصحة فى الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٨ نحو ١,٣٪ من إجمالى الناتج القومى للدول منخفضة الدخل ، ١,٩٪ لكل الدول النامية مقارنة بمتوسط ٦,٢٪ للدول المتقدمة، كذلك كان يوجد تنوعات واسعة فى نفقات الدول النامية المختلفة مثل : البرازيل ٣,٤٪ ، والصين ٢,٠٪ ، وفقط ٠,٦٪ فى الهند ، ٠,٢٪ فى النيجر .

وتتمثل النفقات القليلة على الصحة فى قلة الأطباء والممرضات وأسِرَّة المستشفيات والخدمات الصحية الأخرى، والأكثر هو أن أغلبية الأطباء والممرضات وأسِرَّة المستشفيات تقع فى المناطق الحضرية التى تجعل الموقف أكثر سوءا فى المناطق الريفية ؛ حيث يعيش أغلبية السكان .

وباختصار ، مستوى وتوزيع المصادر الصحية لا يتناسب مع مستوى أو نموذج الطلب على الرعاية الصحية .

إن عادة توجيه المصادر الصحية لبرامج المناقشة سوف يحقق مستويات صحية افضل فى عام ١٩٩٥ ، ثم تحصين ٦٠٪ من البلغين فى أقل الدول المتقدمة ضد "الدفيتريا" و"الصفراء" و"الحصبة" ، وكان ذلك مع المجموعات المتنوعة فى الدولة .

متوسط العمر المتوقع للحياة Life Expectancy :

يوجد تحسن فى معدلات المواليد على مر السنين، وارتفع متوسط العمر المتوقع عند الأولاد من ٥٤,٤ عاماً فى كل الدول النامية فى عام ١٩٧٠ إلى ٦٤,٤ عاماً عام ١٩٩٧، وفى الدول الأقل تقدما كانت الأرقام المماثلة هى ٤٣,٤ عاماً، ٥١,٧ عاماً فى الفترة نفسها ، وفى الدول الصناعيَّة ٧١,٤، ٧٧,٧ عاماً، ويعطى هذا التحسن الشامل تدهور المعدلات فى بعض الدول فى الاتحاد الروسى ؛ حيث كان متوسط العمر المتوقع فى عام ١٩٩٧ هو نفسه فى عام ١٩٨٠ عند ٦٧ عاماً، وفى زامبيا انخفض من ٥٠ عاماً إلى ٤٣ عاماً، وفى أوغندا من ٤٨ عاماً إلى ٤٢ عاماً، وانخفضت معدلات وَفَيَات الرضع لكل ١٠٠٠ مولود من ١١١ عام ١٩٧٠ إلى ٦٤ عام ١٩٩٧ فى كل الدول النامية، ومن ١٤٩ إلى ١٠٤ بالنسبة إلى الدول الأقل تقدما ، ومن ٢٠ إلى ٦ فى الدول المتقدمة .

وعلى الرغم من كل هذه التحسينات، فإن الأرقام توضح أن الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة قد انكمشت فى حالة متوسط العمر المتوقع، واتسعت فى علاقتها بوَفَيَات الأطفال، وتعرض الإحصاءات الفجوة فى معدلات الأحياء بين الدول الغنية والدول الفقيرة وهى نسبة الأفراد غير المتوقع أن يعيش إلى سن أربعين فى ١٩٩٧ بلغت النسبة ٣,١٪ فى الدول المتقدمة ، ٣٠,٨٪ فى الدول الأقل تقدما .

الإيدز AIDS :

لقد سهلت العولمة انتشار الإيدز فى الدول النامية بعدة طرق ، ولقد هدمت العولمة الممارسات الجنسية، خاصة فى المناطق الحضرية، وزادت الفقر فى بعض البلاد، وخفضت معدل الإنفاق على الصحة فى عديدٍ من الدول . وتوضح الرضاعة معظم المشاكل التى تنجم عن هذه العولمة على الرغم من فائدتها للأطفال أكثر من الرضاعة الصناعية، وكذلك فإنها تعمل مخاطرة انتقال الإيدز للطفل الذى تعانى أمه

من هذا المرض، إن استخدام الرضاعة الصناعية يمكن أن يكون خطيراً على صحة الطفل إذا تضمن استخدام مياه غير آمنة .

لقد كان معدل الإيدز فى الدول النامية عام ١٩٩٧ أقل من الدول المتقدمة ٢٨,٩ رسميا فى مقابل ٩٩,١ لكل ١٠٠,٠٠٠ شخص ، وفقط فى دول الصحراء الكبرى كانت النسبة أعلى ووصلت إلى ١١١,١ ، وفى عديد من الدول الإفريقية كانت المعدلات أعلى بكثير ٥٦٤,٤ فى زيمبابوى ، ٥٠٥,٤ فى ملاوى ، ٤٢٠,٦ فى ناميبيا مقارنة بأعلى رقم فى الدول المتقدمة ٢٢٥,٣ فى الولايات المتحدة، وما يزيد القلق أن الإيدز ينتشر بصورة بشعة حتى أنه جعل إفريقيا قارة الإيدز، وذات تأثيرات رهيبة فى الاقتصاد ورفاهية سكانها بالفعل ، وتشتمل الصحراء الإفريقية على ٩٠٪ بين الأيتام المصابين بالإيدز ، وهم الأطفال الذين فقدوا أمهاتهم أو أبويهم (بلامى Bilamy 1998) .

العلاج الغربى Western Medicine :

وأخيراً ، فقد أثرت العولمة فى طبيعة الرعاية الصحية فى الدول النامية من خلال انتشار الأفكار الغربية عن العلاج، ولقد شجعت اعتقاد أن العلاج الغربى يعتبر أفضل من العلاج التقليدى، ولقد عزز ذلك من مبيعات الأدوية الغربية بطرق غير أخلاقية، وبأسعار مرتفعة، وقد خلقت موقفا تستخدم فيه الأدوية الغربية والتقليدية معا بطرق معقدة لكى تعكس الثقافات المحلية، وتوغل الطب الغربى ، ولكنه لم يحل محل الطب التقليدى، بالنسبة إلى أغلب الشعوب ، خاصة فى المناطق الريفية التى تعتمد على هذا النوع بالرغم من الطرق العلاجية الغربية وتنوع الطرق غير الملائمة التقليدية والأدوية الحديثة ؛ حيث قد تم مزجهما معا ، وشيوع للعلاجات التقليدية ، وتأثير الحبة السحرية (لاركن Larkin 19989) .

العولمة والصحة :

لقد أثرت العولمة فى الحالة الصحية فى الدول النامية من خلال تأثيرها فى النمو الاقتصادى والفقر .

وإن الظروف الخاصة بغياب الرعاية الصحية والمياه الآمنة ظلت تمثل مخاطر جسيمة على الصحة ؛ فلم تخفف العولمة من هذه المخاطر، بل ربما تكون قد فاقمتها وزادتها من خلال تأثيراتها المتزايدة فى الحضر .

ولقد أثرت العولمة فى الحالة الصحية فى الدول النامية من خلال انتشار العلاج الغربى بطرق إيجابية وسلبية .

وسهلت العولمة انتشار الإيدز بين الدول.

ولقد ارتفعت معدلات الصحة فى الدول النامية لكنها ظلت أقل من الدول المتقدمة .

تاسع عشر - العولمة والتعليم :

لقد ظل انتشار الأفكار الغربية جزءا لا يتجزأ من عملية العولمة، وبطريقة مباشرة أو غير مباشرة فقد تم عرض هذه الأفكار على أنها أفضل من الأفكار التقليدية فى العالم النامى، ولقد أكدت النخبة القومية هذه العملية عن طريق قبول هذه الأفكار وإدماجها الأساليب المعيشية والحياتية فى سياسات الحكومة ويوضح التعليم هذه الاتجاهات والعمليات .

وقد أثرت العولمة فى تركيب وأيديولوجية التربية والتعليم فى عديدٍ من الدول النامية بعدة طرق :

١ - ادعاء عديدٍ من علماء الاجتماع فى الغرب أن التعليم يعتبر متطلبا أساسيا للتنمية الاقتصادية، وتقدم الفرد الذى أصبح حجر الزاوية فى التخطيط الحكومى

فى الدول النامية، بعد جلاء الاستعمار وبهذه الطريقة فقد استفادت مستويات معيشة الفرد ومستوى المعيشة القومى .

٢ - ولكى ينجح النظام التعليمى فى تحقيق أهدافه فى الدول، فإنه يجب أن يكون اختياريا وتقديريا، ومن خلال عملية الاختيار يجب أن تكون أقلية الطلاب قادرة على الوصول إلى أعلى نسق تعليميى ، وهو التعليم الجامعى.

٣ - كلما اتبع الاقتصاد العالمى وأصبح منافسا أصبح التعليم مستفيضا ومنفتحا ومعرضا للتمويل الخاص، وكذلك تقدير نتائجه (جرين Green 1999) .

٤ - لقد كان تأثير العولمة فى الإنفاق العام على التعليم إيجابيا فى بعض البلاد وسلبيا فى بعض البلاد الأخرى .

٥ - وشجعت العولمة عدداً متزايداً من الطلاب فى كثيرٍ من الدول النامية على إكمال دراساتهم فى جامعات الدول المتقدمة .

لقد أكدت حكومات الدول النامية ارتفاع المعدلات التعليمية نتيجة للإنفاق العام على التعليم الذى يفوق إنفاق الحكومة على أى قطاع آخر ، وكان الإنفاق العام على التعليم فى كل الدول النامية ٤,١٪ من إجمالى ناتجها القومى عام ١٩٩٧، مقارنة بـ ٥,٤٪ فى الدول المتقدمة، وأنفقت بعض الدول النامية مثل ميزانيات الدول المتقدمة المخصصة للتعليم، ومن المثير للدهشة أيضا أن النفقات المهمة على التعليم لم تنخفض على مر السنين ؛ لأن نفقات الدول النامية ارتفعت من ٣,٥٪ من إجمالى الناتج القومى عام ١٩٨٠ إلى ٤,١٪ مع نهاية القرن الماضى ، وبالنسبة إلى بلاد الصحراء الكبرى فقد ازدادت النسبة من ٣,٨٪ إلى ٤,١٪ (بلامى Bellamy 1999) .

إن معدلات الالتحاق فى المدارس الابتدائية والثانوية ارتفعت فى كل مكان، حتى على الرغم من أن الأرقام المنشورة تبالغ فى مدى التحسن ؛ لأنها لا تأخذ فى الاعتبار التغيب عن المدرسة، أو معدلات التسرب من التعليم المرتفعة جداً، ومع ذلك لا ننكر التقدم الذى حدث فى هذا المجال، على الرغم من حقيقة أن ملايين الأطفال

مازالوا لا يذهبون إلى المدرسة، وكذلك وجود عدد كبير من الجاهلين فى ظل الظروف التعليمية السيئة .

إن العلاقة بين مستوى الفقر ومستويات المدرسة والتعليم قد وردت فى الفقر التالية عن الحياة الدراسية فى زامبيا " يسير الطالب العادى ٧ كيلو مترات كل صباح لكى يذهب إلى المدرسة " وهو لم يأكل، ومرهقًا يعانى من سوء التغذية والديدان المعوية، وهو ينزف عرقًا وينقصه التركيز وعند الوصول يجلس هذا الطالب أو الطالبة مع ٥٠ طالب آخرين فى الظروف نفسها، ولقد تم تعليم المدرس بصورة بسيطة ، وهو يتقاضى راتبا ضئيلاً.

وقد انخفضت معدلات الأمية فى كل مكان لكن مازالت تواجهها المشكلة الرئيسية فسوف يكون نحو ٨٥٥ مليون نسمة أى $\frac{١}{٦}$ البشرية أميين مع بداية الألفية (بلامى Bellamy 1999) ، وعلى الرغم من أننا ناقشنا قضية النوع (الجنس) فى الفصل الخامس من هذا الكتاب فإنه تجدر الإشارة هنا إلى أن معدلات أمية النساء أعلى من معدلات أمية الرجال ١٩٪ بالنسبة إلى الرجال و٣٤٪ للسيدات التى يزيد أعمارهن عن ١٥ عاما سنة ١٩٩٧، وفى الدول النامية ترتفع هذه النسبة فى دول الصحراء الكبرى ٣٤٪ ، ٥٠٪ ، وفى جنوب آسيا سجلت الأرقام ٣٦٪ ، ٦٣٪ ، والأكثر هو أن هذه الفجوة بين الجنسين تستمر إلى درجة أن البنات تمثل ٢ من كل ٣ أطفال فى العالم النامى الذين لم يتلقوا تعليما ابتدائيا .

وعلى الرغم من التحسينات التى كانت تحدث على مر السنين فإن الأزمة الاقتصادية الحالية فى آسيا وكارثة الحكومات السوفيتية كان لها تأثيرا معاكسا فى مستويات التعليم فى المدارس .

وباتباع النموذج الغربى للتعليم فقد وسعت الدول النامية من نطاق جامعاتها، وأرسلت عديداً من الطلبة إلى جامعات الدول الغربية، وحيث إن تكاليف الطالب الجامعى تفوق عدة مرات نفقات الطالب الابتدائى فإن النتيجة هى أن أقلية الطلاب الجامعيين تستهلك نسبة غير متجانسة من الميزانية التعليمية لدولتهم .

وتعنى العملية المنتشرة عبر العالم للحصول على شهادات تعليمية ارتفاع مستوى المؤهلات التعليمية للحصول على الوظائف، وأدى ذلك إلى فراغ الأماكن الجامعية ، وفى بعض الدول إلى بطالة المثقفين .

وعلى الرغم من أن أحداً لا يستطيع أن ينكر أهمية التعليم بالنسبة إلى النمو الاقتصادى، فإنه يوجد فهم للعوامل الأخرى التى تشتمل عليها معدلات ازدياد التنمية الاقتصادية، وبالمثل فقد سجل بعض الباحثين تحررهم من الوهم المنتشر بين الفقراء بخصوص إمكان رأس مال الإنسان فى الحصول على التعليم ومساعدة الأفراد بسبب انخفاض المستويات التعليمية (تودارو Todaro 2000) .

وتذكر الكتابات عن المجتمعات الفقيرة فى زامبيا كما يذكر كيلى kiely أنه فى الماضى كان الناس يرون التعليم كأملهم الأعظم ووعدهم بالمستقبل، ولكن عديداً من الناس لا يرى ذلك فى هذه الأيام .

والأكثر أنه من المعروف فى هذه الأيام أن التعليم يخفض من تفاوت الدخول بصورة بسيطة للغاية، وهو ما يعتبر خطوة ضرورية إذا كانت تريد كل قطاعات المجتمع أن تستفيد من النمو الاقتصادى (تودارو Todaro 2000) .

وحقًا ، تزداد الأنظمة التعليمية فى عديدٍ من الدول النامية أكثر من انخفاض تفاوت الدخول، وهذه هى النتيجة الحتمية للعمليتين المتشابهتين ؛ حيث كان أبناء الطبقة الوسطى يلتحقون بالجامعات أكثر من الفقراء ؛ لكى يشغلوا الوظائف التى تدفع فيها مرتبات أعلى من الوظائف الأخرى .

وينبع ذلك أيضا من زيادة التعليم الخاص فى عديد من الدول النامية التى تؤدى إلى نظام تعليمى مزدوج " واحد خاص بالأغنياء والآخر لا يتم تمويله ونو إدارة سيئة وغير فعال للفقراء " .

وكما فى الصحة يوجد تحيز حضرى قوى فى التعليم، وليس سهلا أن مؤسسات التعليم العالى توجد فى المدن، لكن أيضا بسبب التحيز الحضرى القوى فى المناهج

الخاصة بالمدارس الابتدائية، التى تعكس بدورها تأثير الفكر الغربى ، وكما أوضح (تودارو Todaro 2000) فإن النظام التعليمى الابتدائى الرسمى فى معظم الدول النامية يعتبر انتقالا مباشرا للنظام الموجود فى الدول المتقدمة .

وتتجاهل مثل هذه التغيرات احتياجات السكان الريفيين ، وتجعل الكفاح ضد الأمية صعبًا، ويشعر بعض الكُتَّاب أنه إذا تم القضاء على الأمية فى أسرع وقت فإن عديداً من الدول النامية تنصح بإنفاق كثير من الناتج القومىّ على التعليم الابتدائى ، وأن يكون أقل إنفاقا على القطاع الجامعى .

ولن يكون هذا سهلا ؛ لأن تتصدر الضغوط السياسية ضد هذه السياسة ، وكما هى الحال فى الصحة والحد من الفقر، فمن الصعب أن نرى كيف تتعامل الدول المديونة مع المشكلات التعليمية التى تواجهها ، وفى الغالب فإن تسوية ديونها تلقى الأهمية والأولوية فى توفير الخدمات المناسبة، ففى عام ١٩٩٨ فان نحو ١٠٪ من إجمالى الناتج القومى فى زامبيا ذهب إلى تسوية الديون فى حين إن الإنفاق على التعليم لم يتخطَ ٢٪ من إجمالى الناتج القومى وتتضمن أمثلة أخرى كل من أثيوبيا، والنيجر، التى تعتبر تسوية ديونها ضعف ميزانية التعليم الابتدائى .

وتعتبر الأيديولوجيا الليبرالية الجديدة المصاحبة للمرحلة الحالية من العولمة مسئولة عن انخفاض النفقات العامة على التعليم، وحيث إن الميزانيات التعليمية تمثل أعلى ميزانيات الحكومة إلا أنها تعانى من انخفاضها، وتم تقديرها بين عامى ١٩٨٠-١٩٨٧، إن الإنفاق الفعلى على التعليم لكل فرد انخفض بنسبة ٦٥٪ فى دول الصحراء الكبرى و ٤٠٪ فى أمريكا اللاتينية والكاريبى وبالمثل فى الاتحاد السوفيتى السابق عام ١٩٩٠ إلى ٣٣٪ أو أكثر فى دول أذربيجان وبلغاريا فى الوقت الذى انخفض فيه دخل الأسر وازداد تفاوت الدخول .

وباختصار ، فإن تأثيرات العولمة فى النفقات العامة على التعليم كانت متنوعة، وعند مقارنة النفقات على التعليم عام ١٩٨٠-١٩٩٦ نجد أن إفريقيا قد ارتفعت فى ٨ دول وانخفضت فى ١٤ دولة، ونجد فى أمريكا اللاتينية قد ارتفعت فى عشر دول

وانخفضت فى ٣ دول، وأما بالنسبة إلى الدول المتقدمة فقد ازدادت فى ١٢ دولة وانخفضت فى ٧ دول (البنك الدولى ١٩٩٩) .

– وتعنى العولمة ازدياد انتشار الأفكار الغربية فى التعليم .

– وساعدت العولمة على امتداد انتشار التعليم فى الدول النامية .

– كما زادت العولمة فى التفاوت التعليمى بين الطبقات فى الدول النامية .

– إن جودة التعليم بخصوص المبانى المدرسيَّة والمعدات وتدريب المعلمين لم تتحسن لكى تتفق مع امتداد وانتشار الخدمات التعليمية ويرجع ذلك إلى القوانين المفروضة بسبب انتشار واتساع الخدمات .

عشرين – العولمة والتدهور البيئى Globalization and Environmental Degradation :

للعولمة تأثير مدمر وآخر واقى للبيئة ؛ فمن ناحية تسهل انتشار عمليات التصحيح العدوانية والاستهلاكية الضارة التى تؤدى إلى التدهور البيئى بطرق مباشرة أو غير مباشرة، ومن ناحية أخرى فإنها تحسن من نوعية البيئة عن طريق نشر التكنولوجيا والممارسات الصديقة للبيئة التى تشجع العمل الدولى مع الموضوعات والقضايا البيئية ، والأكثر هو أن قوتها التأثيرية التدميرية تفوق تأثيرها الوقائى .

ويعد عدد قليل من المشكلات البيئيَّة قوميا فى طبيعته التى يمكن مواجهتها عن طريق تنفيذ سياسات على المستوى المحلى والقومى، وإن الأحياء الفقيرة الحضرية واحتياجات المرور والازدحام، والظروف غير الصحية والشواطى غير النظيفة، تعتبر كلها أمثلة للمشكلات البيئيَّة .

ومع ذلك فإن عدداً كبيراً من المشكلات البيئيَّة تعتبر عالمية ؛ لأنها تتطلب القيام بإجراءات قومية ودولية لمواجهتها ؛ فتسرب الغاز من مختلف المصادر من مختلف الدول،

وكذلـك تدميـر الغابـات المداريـة عن طـريـق دول مختلفة، والتصحر الذى يؤدى إليه أنشطـة الأفـراد فى مـختلف الدول، وانخفاض التنويع البيئى سواء كان فى المحيطات أو الغـابات أو الجـو تعـتبـر كلهـا مـشكلات عـالميـة تتطلب القيـام بإجـراءات دوليـة وعالمية لمواجهتها .

تشير كل المشكلات البيئيَّة إلى البيئة المحلية والدولية، ومن وجهة نظر العالم فإن المجموعة الأخيرة من المشكلات تعتبر مشكلات ملحة تسبب مشكلات عامة التى سوف تعرض كل الدول للمخاطر إذا لم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة ضدها .

ويفهم ذلك بالنسبة إلى الدول المتقدمة التى بدأت فى حل مشكلاتها البيئيَّة المحلية، أو على الأقل لديها القدرة على القيام بذلك بينما فى حالة المشكلات الدولية فإن الدول المتقدمة ليست لها سيادة على مصيرها البيئى الخاطئ .

أمـا بالنسـبة إلى شعـوب الدول الناميـة فإن الفـقـر، والمدن الفـقيـرة، وعـديد من المشكلات المحليَّة الأخرى التى تعتبر حاجات ماسة – لأنهم هم سبب المعاناة والوَفَيَات المتزايدة – يعتبر التوزيع المتعادل لمصادر العالم هو الحل للحصول على بيئة أفضل ؛ لأن الدول المتقدمة وسياساتها صديقة البيئة توفر الحل ويعتبر إدراك وحل المشكلات البيئة بين الدول المتقدمة والدول النامية مختلف .

إن الحضرية المتزايدة التى أحدثتها العولة فى الدول النامية، لها تأثير معاكس على البيئة وتتميز المراحل الأولى من الحضرية بتدهور المشكلات البيئيَّة ، وتدفق عدد كبـير من المهاجـرين الريفيين، وكذلك عدم قدرة الحكومـة المحلية على توفير القـواعد اللازمة والخَدَمَات العامة .

أدى كل ذلك إلى الازدحـام ومـشكلات الإسكان، وعدم توفـر الرعـاية الصـحـيـة، والمياه غير الآمنة، وجود النفايات الصناعية وانبعاثات المصانع والمركبات ، ولا يمكن أن تكون البيئة المركزية والمحلية فى الدول النامية تكنولوجيا نظيفة، وخَدَمَات أهلية تمنع مثل هذه المشكلات من الوصول إلى مستوى التدهور، لذلك فليس من المثير للدهشة أن

أكثر المدن تلوثا فى العالم تقع فى الدول النامية حاليا (ردكليفت وسيج Redclift & Sage 1999) .

إن إزالة الغابات تعتبر مشكلة بيئيَّة ضخمة، وهى نتيجة عدة عوامل : كالاشتراك التجارى فى الأسواق العالمية، وبناء الطرق، والحضرية، وامتداد الرقعة الزراعية، وإن معدل إزالة الغابات يعتبر مرتفعا فى السنوات الأخيرة، وهو ما يمثل ١٥,٦٥ مليون هكتار من الغابات الطبيعيَّة فى خلال عامى ١٩٨٠-١٩٩٠ ، وفقد ١٣,٧ مليون هكتار سنويا بين عامى ١٩٩٠-١٩٩٥ ، ويمكن ان ترجع نسب بسيطة من ذلك إلى سلوك الفقراء الريفيين، والباقى نتيجة القوى التجارية العالمية .

على سبيل المثال استهلاك الورق بمعدل عالمىٍّ فى حين إن متوسط استهلاك الفرد من ورق الطباعة وورق الكتابة عام ١٩٩٦ بلغ فقط ٥,٥ طن بالنسبة إلى الدول النامية ، وفى الدول المتقدمة ١٠٤,٦ طن ، وفى فنلندا ٢٤٠,١ وفى الولايات المتحدة ١٣٦,٨ لكل شخص ، وسوف تستمر إزالة الغابات ؛ لأن الطلب على الخشب والمنتجات الخشبية سوف يتزايد، حتى دولة الصين التى دأبت على توسيع منطقة الغابات بها ربما تواجه بمثل هذا الفقر فى الخشب فى المستقبل (ين Yin 1999) .

إن بواعث ثانى أكسيد الكربون تعتبر خطرة للغاية باعتباره ملوثا للجو يؤدى إلى ارتفاع درجة الحرارة العالمية، واستنفاد الأوزون ، وحتى فترة حديثة فإن العالم المتقدم كان به نسبة صغيرة من التلوث العالمى، الذى تسبب فيه بواعث الغاز ، وفى السنوات الأخيرة تغير ذلك، حتى أصبحت الدول النامية هى التى تبعث معظم هذه البواعث ، وفى عام ١٩٨٠ فإن ٣٦,١٪ من كل هذه البواعث تتسبب فيه الدول النامية ، والبقية ٦٣,٩٪ من الدول المتقدمة، وفى عام ١٩٩٦ فإن النسبة المماثلة كانت ٥٢,٦٪ و ٤٧,٤٪ ، وإذا نظر الفرد إلى بواعث الفرد فقد كانت ١٢,٣ طن مترى عام ١٩٩٦، والرقم نفسه عام ١٩٨٠ وبالنسبة إلى الدول النامية فإن الرقم المماثل كان ٢,٥ طن عام ١٩٩٦ و ١,٥ طن عام ١٩٨٠ ، وتتقدم الولايات المتحدة العالم فى ذلك ؛ حيث وصل ٢٠,٠ طن لكل فرد عام ١٩٩٦ والرقم نفسه عام ١٩٨٠ ، حقا فان إجمالى بواعث ثانى أكسيد الكربون من الولايات

المتحدة عام ١٩٩٦ كانت تفوق معدل مثل هذا التلوث من الصين، على الرغم من أن الفجوة لم تكن واسعة عام ١٩٨٠ إلى هذا الحد .

لقد أثرت العولمة فى البيئة بصورة متناقضة نتيجة لتشجيعها على السفر والسياحة والتجارة، وهذه العوامل تعتبر ترفيهية كما أنها جلبت القواعد الاقتصادية لبعض الجماعات فى الدول النامية .

وفى بداية هذا الجزء كانت توجد إشارة إلى إيجابيات العولمة على البيئة ؛ لأنها أدت إلى النمو الاقتصادى، وانتشار التكنولوجيا فى البيئة وتعزيز العمل الدولى للبيئة، ويوجد العديد من الأمثلة للتكنولوجيا الصديقة للبيئة مثل : عوامل التحويل فى السيارات واستبدال CFG فى الثلاجات، ورشاشات الأيروسول واستخدام طاقة الشمس والرياح، وما إلى ذلك، ومع ذلك فإن مثل هذه التكنولوجيا سوف لا يتم استخدامها على نطاق واسع فى الدول النامية ؛ بسبب ارتفاع تكاليفها، وبسبب العمل الذى اعتدى على حقوق الآخرين الذى يعارض مثل هذه المعايير ، وهو ما يعتبر مشكلة سائدة كذلك فى الدول المتقدمة .

يوازى التلوث البيئى المتزايد تزايد أحزاب الخضر المنظمات غير الحكومية التى تهتم بالبيئة ، وتتابع مواثيق منظمات الأمم المتحدة حول مختلف المظاهر البيئيَّة ، ولقد قامت أحزاب الخضر المنظمات غير الحكومية بأعمال مهمة لتوعية الحكومات والعامة، خاصة فى الدول المتقدمة أكثر من الدول النامية، حول المخاطر البيئيَّة الناجمة من الممارسات الصناعية والتجارية ، أو تشجيع الصناعة على القيام بممارسات دعميَّة للبيئة .

وتتضمن المواثيق الدولية حول البيئة الموضوعات الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية المعقدة ، وتحقيق درجات متنوعة من النجاح وتتضح الإجراءات القانونية البسيطة فى حقيقة أنه " لا توجد آليات لإجبار الدول المتمردة على اتباع هذه الإجراءات وهو ما يعتبر مؤشرات الدول لا تلتزم بالقوى العالمية " ربما تكون فقدت جزءًا من قوتها ، لكنها لم تصبح مبتذلة .

إن بروتوكول مونتريال عام ١٩٨٧ الذى تم عقدة لكى يخفض CFCS قد أثبت نجاحه بسبب سهولة تنفيذه ، وكان يوجد اتفاق عام على ضرورته ، ولم تكن أهداف كثير من الأعمال ، وكذلك القوى العظمى ، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التى دعمت هذا البرتوكول .

ومن ناحية أخرى بروتوكول كيوتو عام ١٩٩٧ الذى ركز على بواعث الغاز خاصة من السيارات لكى يخفض ارتفاع درجة الحرارة الكونية لم يكن ناجحا ؛ حيث لم تدعمه الحكومات، وكانت النتيجة أن الدول المتقدمة ببساطة اتفقت على أن تحاول أن تخفض من بواعث البيوت الزجاجية بها إلى المستوى السائد قبل عام ١٩٩٠ وإلى عام ٢٠١٠ ، ولم تفعل الدول النامية أى شئ، ورفضت الصين التوقيع على هذه الاتفاقية، وقد اندفعت الولايات المتحدة فى الدعوة لهذه الاتفاقية ، ولكنها تراجعت عن توقيع هذا البروتوكول .

إن ميثاق ريو حول التنوع البيئى عام ١٩٩٢ قد أثبت قيمة قليلة أيضا لكن لعدة أسباب، حيث اعتمد بشدة على التعاون الفعال مع الدول النامية ؛ لأنها تشمل معظم نباتات العالم والأسماك والحيوانات التى يجب حمايتها ، على الرغم من أن قرار هذا الميثاق كان قويا فقد كانت هناك مصالح متعارضة فى تنفيذه (هيلد وآخرون Held et. al. 1999) ، فعلى سبيل المثال سوف تحقق الشركات الدوائية مكاسباً بسبب اعتماد عديدٍ من الأدوية على نباتات الدول النامية، وفى الوقت نفسه فإنها سوف تمنح جزءاً من فوائدها للبلاد التى توجد بها مثل هذه النباتات، إن دول البنك الدولى ذات النباتات فى مدغشقر المستخدمة بواسطة شركات المستحضرات العلاجية فى إعداد أدوية معالجة فقر الدم لدى الأطفال، أن صافى مبيعات شركات الأدوية يبلغ سنويا ١٠٠ مليون لكن أحداً لم يلاحظ أن جزءاً منها يذهب إلى مدغشقر .

لقد تم إعداد الشركات متعددة الجنسيات لكى تستفيد من هذا الميثاق لكنها لم تستعد لتعويض الدول النامية على ذلك، فقد كان ميثاقا لم تدركه الدول الأوربية بصورة كاملة، للحفاظ على البيئة والمصالح البيئية على حساب الاحتياجات الاقتصادية

والتقدم، وكما هو مشار إلية فان معظم المشكلات البيئيَّة للحكومات فى الدول النامية تتعامل مع مشكلات توفير المياه الآمنة والرعاية الصحية حتى أنها لا تهتم بموضوعات التنوع البيئى ، وهو موضوع مهم للأفراد فى الدول النامية (بجس Biggs 1999) .

ولن تنجح مجهودات وقاية " الكرة العالمية " حتى نرى فى الدول المتقدمة تهتم بهذه القضايا بوصفها جزءًا من موضوع أهم متعلق بالتنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر فى الدول النامية .

حاديا وعشرين - العولمة فى الدول النامية والدول المتقدمة مقارنة مختصرة :

فى هذا الفصل قارنا تناقض تأثيرات العولة فى هاتين المجموعتين من الدول ونعرف أن مثل هذه المقارنات تسهل إدراك الصورة المعقدة أن التأكيدات الحضرية لمناصرى هاتين المجموعتين ومعارضتهما حول العولة وتأثيراتها الإيجابية والسلبية والحاجة إلى النظر إليها فى ضوء كثير من الشواهد يعد مهما .

١ - لقد توغلت العولة فى العالم المتقدم أكثر من العالم النامى ، ولا يوجد أى دولة متقدمة لم تتأثر بعملية العولة، على الرغم أن عديدٍ من الدول النامية تأثرت بها بصورة بسيطة، وبالنسبة إلى التجارة الخارجية ، الاستثمار الأجنبى والمباشر واستخدام الأشكال الإلكترونية للتسلية ، والاتصالات تعتبر الدول النامية أكثر تخلفا فيها من الدول المتقدمة .

٢ - تتشدق العولة بالتنمية الاقتصادية فى الدول النامية أكثر من الدول المتقدمة، على الرغم أنه من الواضح أن الدول النامية تبدأ من خط قاعدة أكثر انخفاضا، حتى على الرغم من أن عديداً من الدول النامية كانت أسوأ فى الحال من الدول المتقدمة فتعنى المعدلات المختلفة للنمو السكانى أن الاختلافات فى متوسط دخل الفرد بين مجموعتى البلاد قد تغيرت بصورة ضعيفة فى السنوات الأخيرة، وتستهلك النسبة البسيطة من سكان العالم التى تعيش فى الدول المتقدمة أغلبية مصادر العالم .

٣ – يوجد بعض الصدق فى ادعاء أن تصدير العمالة للدول النامية يعتبر العملية التى سهلتها العولة، ويُعتبر من أهم أسباب ارتفاع البطالة بين الأشخاص عديمى المهارات أو المؤهلين بدرجة بسيطة فى الدول المتقدمة ، ومع ذلك يجب أن يكون ذلك موضوعًا فى مواجهة خلق فرص العمل فى الدول المتقدمة نتيجة لارتفاع الصادرات للدول النامية .

٤ – افتخرت العولمة بالتجارة الدولية، لكنها لم تغير قواعد التجارة مع نتيجة أن الدول المتقدمة قد استفادت كثيرا من الدول النامية، وأن أسعار السلع الزراعية الرئيسية لم توازِ ازدياد أسعار السلع المصنعة فى الدول النامية فى مقابل سلع الدول المتقدمة .

٥ – يتضح أن التأثيرات السياسية للعولمة ذات تأثير أقوى فى الدول النامية من تأثيرها فى الدول المتقدمة، وفى البداية فإن حكومات الدول المتقدمة تمتلك قوة أكبر فى مواجهة بعض المظاهر غير المرغوبة فيها للعولمة أكثر من حكومات الدول النامية .

وبالإضافة إلى ذلك فإن العديد من ضغوط العولمة على الدول النامية تنطلق من مصادر موجودة فى الدول المتقدمة ، أو تحكمها الدول المتقدمة ، وإن الضغط على الحكومات الديمقراطية فى الدول النامية ينبع من داخل الدول المتقدمة، فى حين إن الضغط على السياسات الليبرالية الجديدة التى تقوم بها الدول النامية يأتى من الوكالات التى تتحكم فيها الدول المتقدمة مثل : البنك الدولى وصندوق النقد الدولى .

٦ – إن إدعاءات العولمة قد دخلت فى عالم بلا حدود، حيث أصبحت الدولة القومية مبالغة عظيمة الشأن، ومما لا شك فيه أن الحكومات قد فقدت بعض من قوتها على الهيئات الدولية والشركات متعددة الجنسيات، لكن الحكومات القومية ما زالت تمتلك قوة للتأثير فى حدودها والتحكم فيها، ومن الواضح أن حكومات الدول المتقدمة تكون فى وضع أقوى من وضع حكومات الدول النامية .

٧ – يناصر كثير من الكتاب وجهة نظر أن العولمة تدخل فى انتقال الحضارة الغربية إلى العالم أجمع، وما يصعب تقيمه هو هل يقيض ذلك الثقافات المحلية أو يخلف أشكالاً جديدة من الثقافات المختلفة ؟ ويوجد تقييم الآن هل هذا الشكل الجديد للعولمة يعتبر شكلاً للتوعية أو غزو ثقافى ؟

٨ – تسبب العولمة فى زيادة التفاوت بين الدول المتقدمة والدول النامية فى خلال العشرين سنة الماضية – ومع ذلك توجد دول فى كلتا المجموعتين حدث فيها العكس – دليل على الفراغ السياسى للدول القومية، لقد أصبحت عديدً من الدول متطورة فى حين إن عديداً من الدول أصبحت متفاوتة فى الظروف.

٩ – لقد كان الضعف الرئيسى للعولمة هو فشلها الجوهرى فى الحد من الفقر فى الدول المتقدمة أو الدول النامية فى السنوات الأخيرة ، وإذا انخفضت معدلات الفقر فى بعض الدول فى حين إنها ازدادت فى بعض الدول الأخرى، وشعر الفقراء فى كلتا المجموعتين بالحرمان الشديد ، وإن فقر المجاعات فى الدول النامية يعتبر خرقًا شديداً لحقوق الإنسان أكثر من الفقر الموجود فى الدول المتقدمة.

١٠ – إن الأيديولوجيا الليبرالية الجديدة التى تناصر العولمة تعتبر مسئولة عن سوء توزيع المصادر بين وبداخل الدول، ويمكن أن تتعايش العولمة مع الأيديولوجيات الأخرى كما كانت الحال فى الماضى، حتى أن أيديولوجيا الرفاهية تتكامل مع الليبراليّة الجديدة فأن العولمة سوف تستمر فى زيادة النمو الاقتصادى ، وفى الوقت نفسه زيادة فجوة الفقر بين الدول المتقدمة والدول النامية .

وأخيرا ، فإن التأثير التدميرى المحتمل للعولمة يتخطى ذلك بوصفه قوة تدميرية فى علاقتها بالبيئة المادية .

الفصل الخامس

العولمة وعدم المساواة والتفرقة بين الجنسين

أولا – العولمة وعدم المساواة والتفرقة بين الجنسين :

تتعدد تأثيرات العولمة فى المرأة، ويمكن أن تكون إيجابية وسلبية ، مباشرة وغير مباشرة، إنه حكم ، قائم على نظرة أيديولوجية . وعلى الرغم من أنه لا يوجد مجتمع معاصر يعامل النساء فيه كالرجال ، إلا أن التفرقة النوعية تعد أقل حدة الآن عما كانت عليه من نصف قرن مضى، ويوجد أسباب كثيرة لهذا التطور ، وتعد العولمة فقط صورة مظهرية لذلك .

من الجانب الإيجابى ، لقد أسهمت العولمة فى اتساع نطاق التوظيف للمرأة ، وساعدت على تطوير المظاهر التعليمية للمرأة وجعلت للتميز مجالا واسع النطاق ، وسهلت إيجاد الحركة الدولية للنساء ، وساعدت بصورة بسيطة فى تطوير الاتجاه نحو المرأة ، وساعدت فى نشر مجموعة من العلاقات النوعية كما تسهم العولمة فى خفض معدل التفرقة النوعية ، وعلى الجانب الآخر وجد أن التأثير السلبى فى رفاهية الدولة – زيادة معدل انخفاض الأجور ، والوظائف المتغيرة ، وزيادة السياحة الجنسية وارتفاع معدل الأسر وحيدة العائل – كان له تأثير عكسىٌ فى رعاية المرأة .

ويهتم هذا الفصل بتأثيرات العولمة فى عدد من الموضوعات المترابطة مثل : عمل المرأة، قضايا صحة المرأة ، الفقر والجوع ، والتقدم الذى أحرزته النساء فى المجال السياسى والقضية الشائكة للثقافة والنوع .

إن التعامل مع النساء على أنهم مجموعة فردية يوضح تعقد الموقف، وإن الاندماج والترابط فى التحليل يجعله أكثر واقعية، ولكن تصبح مهمة مستحيلة فى عدد قليل من الصفحات فى هذا الفصل . وتوجد محاولة لتوضيح الفروق بين مكانة المرأة فى الدول المتقدمة والنامية ، وأنها تفرقة مذهلة فالنسبة إلى عمر الأم – على سبيل المثال – نجد أن المرأة الإفريقية يمكن أن تتعرض للوفاة بسبب الحمل بمعدل ١٨٠ مرة مقارنة بالمرأة فى غرب أوربا .

ثانيا – العولمة والنوع وسوق العمل Globalization Gender and the Lobour Market :

يوجد اتفاق عام على أن مشاركة المرأة فى سوق العمل يدعم مكانتها فى المجتمع بصورة كبيرة ، وعلى هذه الإحصائية العامة توجد آراء مختلفة عن مدى تأثير مشاركة المرأة فى سوق العمل على المساواة النوعيّة .

١ – توجد وجهة نظر مؤيده بشدة، وترى أن العمل يوفر للمرأة دخلاً مستقلاً ، وبالتالى يقوى تأثيرهن ومكانتهن فى أسرهن ومجتمعهن، وكما أشار فات وفوى Fath & Foy أن القوة الاقتصادية تساعد النساء على ممارسة حقوقهن الإنسانية (فات وفوى Fath & Foy 1999) .

الجانب الثانى يتخذ مثالاً أكثر واقعية فيشير إلى أن الاقتصاد لا يعمل بالضرورة على تغيير القيود الثقافية أو الاجتماعية لاستقلالية المرأة، لذلك توجد دول تنظر إلى المرأة العاملة، بأنه يجب أن تقدم لأزواجهن أجورهن، وأن تستمر فى لعب الدور المضطهد المعتاد فى الأسرة والمجتمع، وتوجد شواهد من بنجلاديش ، وباكستان ، الهند، وسيريلانكا ، ودول أخرى على أنه من ثلث إلى نصف النساء العاملات بالزراعة والصناعة، يقدمن أجورهن إلى أزواجهن أو أفراد عائلاتهن، ويعد العمل ضرورة ، ولكنه ليس شرطا كافيًا للمساواة النوعية . (أجارول Agarwal 1994) .

وتحتاج هذه الشواهد إلى التعامل معها بحرص ؛ لأنه فى حالات كثيرة تقدم المرأة جزءًا من أجورهن إلى آبائهن ليس إجبارا ولكن تطوعًا، كنوع من رد الواجب للآباء، ولا تنظر إليه النساء أو عائلاتهن على أنه إجبار أو استغلال، ولكنه عمل تطوعى وطبيعى ومنطقى وعقلانى للتبادلية (فو و ليم Foo & Lim 1989) .

ولقد أثرت العولمة فى كم ونوعية العمل المتاح للمرأة ؛ حيث زادت من عدد الوظائف المتاحة، وغيرت طبيعة الوظائف إلى الأسوأ فى مواقف كثيرة . وتعد جوانب عديدة للعولمة مسئولة عن هذين التأثيرين المتناقضين فى عمل المرأة .

وشجعت العولمة من حيث الكم على الزيادة والخفض لعدد الوظائف المتاحة للمرأة، وعلى الرغم من ذلك كان التأثير النهائى إيجابيًا، وقد أدت طبيعة التغير التكنولوجى فى الأعوام الأخيرة إلى انخفاض عدد الوظائف الصناعية التقليدية ، ووظائف أخرى ذات مستوى عالٍ التى كانت مجالا للرجال وزيادة وظائف القطاع الخدمى ؛ حيث كان باستطاعة المرأة منافسة الرجال بشكل مؤثر .

٢ – كما أدى الاستثمار الأجنبى المباشر فى عدد من الدول النامية إلى إيجاد مناطق التصنيع للتصدير تمثل عمالة المرأة نحو ٨٠٪ (أيلو ١٩٩٨ Ilo) .

٣ – تقدمت المرأة فى قطاع الصناعات الخفيفة – مثل : المنسوجات ، والملابس ، والأحذية – على الرجال بسبب الأجور المنخفضة التى تتطلبها، ويعد ذلك واقعيا حيث زادت نوعية هذا العمل، وانخفضت حيث أصيبت بالانكماش فى الأعوام الأخيرة. وعلى الجانب الآخر أثر انخفاض التوظيف فى الخدمات فى المرأة بشكل أكبر من الرجال ؛ لأن هذه القطاعات كانت مركزة على المرأة، وظهرت هذه التأثيرات بصورة أكبر فى دول غرب أوربا ؛ لأن انخفاض معدل توظيف القطاع العام لم يتم تعويضه بزيادة فى التوظيف بالقطاع الخاص، على الرغم من ذلك ، يقدم (إستاندنج ١٩٩٩ Standing) دليلا يقترح أن مشاركة المرأة فى توظيف القطاع العام فى معظم الدول صغيرة العدد حيث كانت البيانات متاحة واضحة خلال التسعينيَّات (إستاندنج Standing 1999) .

تنبــع التغيرات النــوعيــة من التركيز الشــديـد الذى توجهه المشروعات الحديثة إلى مـرونة العـمل، ولقد أدى إلى زيادة فى عـدد الوظائف المتـغـيـرة الوقت، ووظائف التعاقد وأيضا بسيطة الأجر ، وتعد جودة هذه الوظائف وفقًا لفوائد التأمين والأجور، والرفاهية ليست بجودة نموذج العمل التقليدى ، واحتلت النساء معظم هذه الوظائف أحيـانـا إراديـًا ؛ لأنهـا تناسب ظروف أسـرهن ، وأحيـانا اضطراريا ؛ لأنه لا يوجد شئ أفضل متاح .

وباسـتـخـدام البـيـانات التى ذكـرها (أيلو ١٩٩٨ Ilo) عن ١٢٤ دولة ، يوضح (تزانتوس Tzannatos 1999) أنه بينما معدل مشاركة الذكور فى سوق العمل قد انحدر خلال الخمسينيات والتسعينيات من ٩٣,٧٪ إلى ٩٠,١٪ ارتفعت معدلات مشاركة النساء من ٣٥,٩٪ إلى ٩٧,٩٪ ، وعلى ذلك كانت هناك اختلافات مهمة بين المناطق المختلفة فى العالم، وبينما انخفضت مـعدلات النساء فى منطقتين فقط – هما وسط إفريقيا وجنوب آسيا – انحدرت معدلات الرجال فى كل المناطق .

وعلى الرغم من أن فجوة النوع فى المشاركة فى سوق العمل قد انخفضت بشكل ملحوظ على مدار الأعوام فلا زالت النساء هى الأقلية فى مجال العمل فى العالم ؛ فهن يمثلن نحـو ثلث كل العاملين على نطاق العالم فى التسعينيات، مع اختلافات مكانية ملحوظة ١١٪ فى الشرق الأوسط ، و ٤٨٪ فى وسط وشرق أوربا .

إن ارتفـا ع مـعدلات مشـاركة المرأة بسوق العمل لا يعـود فقط إلى قوى العولمة، ولكن أيضـا لعدد من العوامل المتشـابكة، منهـا التطور التـعليـمى وانخفـاض مـعدلات الخصوبة، وزيادة معدلات الطلاق، وزيادة التقبل الاجتماعى لعمل المرأة خارج المنزل، وارتفـا ع مـعدل بطالة الذكور قـد لعبت هى الأخرى دورها، وأسـهمت الأيديولوجـيا السياسية أيضا فى ذلك، على الرغم من تفكك المجتمع السوفيتى .

وظل معدل مشاركة المرأة أعلى مقارنة بمشاركة الرجال ليصبح أكبر معدل فى العالم ٨٢,٤٪ فى عام ١٩٩٧ .

وتعد الإحصاءات الرسمية النوع والتوظيف نسبة مشاركة المرأة فى سوق العمل (جرينوود Greenwood 1992، بينريا Beneria 1992) خاصة فى العلاقة بمجموعتين : الذين يعملون فى القطاع الخاص للاقتصاد وهو قطاع كبير نامى فى كثير من الدول، والعاملون بالمنزل والذين يمثلون أيضا مجموعة كبيرة فى كثير من الدول، ويقترح الدليل أن معظم العاملين من النساء يمكن ضمهن إلى الإحصاءات الرسمية ؛ لتغيير صورة معادلات المشاركة النوعية ورؤتينا لإسهام النساء فى النمو الاقتصادى ، ربما لا يوجد تصنيف آخر للعاملات يعد أفضل لتوضيح حدود الإحصاءات الرسمية والفهم الواضح للقطاع الخاص، غير العاملات بالمنزل (تشن وآخرون Chen et. Al. 1999) ولا تعد الاتجاهات القطاعية فى توظيف النساء مختلفة عن تلك الخاصة بالرجال، وتاريخيا ، فلقد ظهرت حركة اتجهت من الزراعة إلى الصناعة، وأخيراً إلى القطاع الخدمى، ويختلف هذا الاتجاه العام ، من منطقة إلى أخرى .

وعموماً ، نجد أنه بينما الرجال يحتمل أن يكونوا الغالبية العظمى فى قطاع التصنيع تتركز النساء فى الخدمات، ويختلف الموقع فى الزراعة من منطقة إلى أخرى، وأدت كل هذه الاتجاهات إلى استفادة النساء، حيث إن القطاعات غير الزراعية عموما تقدم أجوراً أعلى وتوفر عملاً مستقراً عما هو عليه الحال بالزراعة (مهرا و جاماج Mehra & Gammage 1999) .

بينما ارتفع معدل مشاركة المرأة فى الوظائف مدفوعة الأجر فى معظم البلاد انحدرت فى معظم دول الاتحاد السوفيتى السابق، فى بداية التحول إلى الرأسمالية فى أوائل التسعينيَّات ، كان لهم جميعا معدلات مشاركة مرتفعة أعلى من معظم دول غرب أوربا ؛ لأن تحرير الاقتصاد مع التركيز على الخصخصة وخفض الخدمات العامة قد أدت إلى هبوط لمعدلات المشاركة فى سوق العمل لكلٍّ من النساء والرجال، ولكن النساء بشكل أكبر ، وكان الأربعة عشر مليوناً من ٢٦ مليوناً الذين فقدوا وظائفهم خلال التحول من النساء (فات وفوى Fath & Foy 1999) .

وغالبًا كانت زيادة مشاركة النساء فى الوظائف غير الثابتة، ويتحدث (أيلو ١٩٩٨ Ilo) عن مشاركة النساء فى العمل غير الثابت، وبالنسبة إلى اثنتى عشرة دولة وجد فى دولتين فقط - هما المكسيك وتركيا - تساوى معدل مشاركة الرجال والنساء فى الأعمال غير الثابتة، وبينما فى الدول العشر الأخرى احتلت النساء أعلى معدل فى إنجلترا وكانت نسبة مشاركة النساء ٨٧٪ من العاملين بالعمل غير الثابت، متغير الوقت فى عام ١٩٩٦ .

يختلف أهمية العمل متغير الوقت ليس فقط بين مناطق العالم ، ولكن أيضا فى المنطقة نفسها ، ووجد أن فى الاتحاد الأوربى ١٨٪ من الرجال ، و٦٨٪ من النساء فى نيوزيلانده كانت معدلات مشاركتهن فى العمل متغير الوقت مقارنة بمعدل ٤ من الرجال ، و٢٠ من النساء فى إيطاليا ،اليونان وأسبانيا فى عام ١٩٩٨ (المفوضية الأوروبية ، ١٩٩٩) .

وتوجد شواهد واضحة على أن التوظيف المؤقت يعد أقل شأنًا من التوظيف ذى الفترة الكاملة من عدة أوجه من حيث : متوسط الدخل بالساعة ، والمنصب الوظيفى ، والفرص التدريبية ، وفوائد التأمين الاجتماعى (OECD ، ١٩٩٩) .

ويرى بحث شامل أجرى عام ١٩٩٨ على الدول الأعضاء بالاتحاد الأوربى أن أغلبية النساء اللاتى فى عملٍ بنظام الفترات مجبرات، وتحدد نحو ١٦٪ فقط أنهن يعملن بنظام الفترات ؛ لأنهن لم يجدن وظيفة فترة كاملة، إن زيادة عدد الرجال العاملين بنظام الفترة تبدو أنها نتيجة لرغبة الموظفين فى زيادة المرونة ، وأن نسبة عالية من الرجال فى الوظائف ذات الفترة المحددة نحو (٤٠٪) قالوا : إنهم قاموا بذلك ؛ لأنهم لم يجدوا وظيفة بنظام وقت كامل (المفوضوية الأوربية ، ١٩٩٩) .

ويعتبر الفصل وفقا للنوع مظهرًا لسوق العمل بصورة دائمة، ولقد انحدر تدريجيًا على مدار السنوات، ولكنه لا يزال مظهرًا أساسيا للتوظيف ويحدث الفصل الجنسى من خلال كلٍّ من القطاع الوظيفى وفى الوظيفة الواحدة نفسها.

وتقسم بعض الوظائف بأنها نسائية : كالتدريس ، التمريض ، والعمل الاجتماعى ، أى وظائف الرعاية ، بالإضافة إلى الوظائف المكتبية والسكرتارية، وحتى فى الوظائف التى لا تحتلها النساء ، تركز فى النطاق الأدنى للوظيفة فتعطى لها طابعا نسويا ، وهكذا، وعلى الرغم من عدم احتلال النساء للقطاع الصناعى فهن يحتللنَ إنتاج الملابس على نطاق واسع، ويؤدى الفصل الجنسى الوظيفى إلى مظاهر عمل أسوأ ، أجور أقل وفرص وظيفيةٌ أقل .

ويبين (تزاناتوس Tzannatos 1999) أن الفصل الجنسى خلال النصف الثانى من القرن العشرين قد انحدر بشكل بسيط، ومن المدهش أنه انحدر بشكل أسرع فى العالم النامى، ولذلك عام ١٩٩٠ كان الفصل الجنسى أقل وضوحًا عما هو عليه فى الدول الصناعية المتقدمة . وبالفعل كان الفصل الجنسى فى الدول الصناعية لأوربا أكبر من آسيا أو إفريقيا فى كل من الصناعة والتوظيف فى التسعينيًات .

إن انخفاض الفصل للنوع فى العمل، يعنى اختراق الوظائف التى يحتلها الرجال، ونطاق وظائف النساء ، وهو شئ يزيد من فرص المساواة النوعية.

ويجب على الشخص ألا ينظر فقط إلى أجر العمل، ولكن أيضا إلى الظروف المحيطة بالوظيفة ، وقد تكون التفرقة النوعية فى الوظيفة انخفضت على المستوى العام، ولكن عند دراسة فئات الوظائف بشكل أكثر تفصيلاً وعمقًا وفقًا للمكانة ودرجة الأمن، والساعات الحقيقة للعمل، يتضح أن التفرقة النوعيةً لا تزال موجودة (بيرونز وجوناس Perrons & Gonas 1998) .

ويعد الفصل الجنسى واحدًا من الأسباب الأساسية للتفرقة النوعية للأجور، حيث نجد فى أنحاء العالم أن النساء يتقاضين رواتب أقل من الرجال وينطبق ذلك على كلٍّ من العمل الموسمى أو كامل الوقت فى كل الوظائف .

ولا تقهر عدم مساواة الأجور بين الجنسين نتيجة فقط للخصائص الشخصية كالعمر ، ومستويات التعليم، ومكانة سوق العمل، ولكن لا تزال الاختلافات واضحة بين الرجال والنساء (مهرا وجاماج Mehra & Gammage 1999) .

وقد انحدرت اختلافات الأجور بين الرجال والنساء بشكل بسيط فى خلال الربع الأخير من القرن العشرين فى بعض الدول وليس جميعها ، وخلال الربع الأخير شهد القرن العشرون ارتفاعًا وانخفاضًا للاختلافات، حتى النمو الاقتصادى نفسه لم يقلل اختلافات الأجور بين الجنسين حيث إنه فى دولتين من أغنى الدول النامية – هونج كونج وسنغافورة – تزايدت اختلافات الأجور بين الجنسين فيما بين عامى ١٩٧٥-١٩٩٤ لتصبح أعلى من دول أقل غنى (إستاندنج Standing 1999) .

ومن المدهش لم يرتبط التحول إلى الرأسمالية فى دول الاتحاد السوفيتى السابق باتساع فى فجوة النوع، لقد كان الاختلاف فى دخل الرجل والمرأة صغير فى معظم الدول السوفيتية، وظلت على هذه الحالة فى التسعينيَّات، وتراوح معدل الدخل الشهرى للمرأة مقارنة بدخل الرجل فى عام ١٩٩٧ إلى نحو ٨٨٪ ، وفى يوغوسلافيا السابقة إلى نحو ٦٩٪ ، وفى بلغاريا وظهرت إحصاءات شبيهة جدًا بهذه الأرقام سادت قبل التسعينيَّات (فات وفوى Fath & Foy 1999) .

هذا ، ولا يمكن الاعتماد كلية على إحصاءات البطالة، خاصة عندما تستخدم لإجراء مقارنات خلال فترة زمنية بين الدول، على الرغم من ذلك تشير البيانات أن معدلات بطالة النساء أعلى من الرجال فى معظم الدول النامية، بالإضافة إلى معظم الدول الصناعية المتقدمة (مهرا وجاماج Mehra Gammage 1999) .

بينما كان فى الاتحاد الأوربى معدل بطالة المرأة فى عام ١٩٩٧ نحو ١١,٨٪ والرجل كان ٨,٦٪ كانت معدلات البطالة طويلة المدى ٥,٨٪ و٤,١٪ بالترتيب (المفوضية الأوربية ، ١٩٩٩) ، ومن بين الدول العشر خارج السوفيت السابق حيث كانت البيانات متوافرة فى ١٩٩٧ اشتملت خمس دول فقط على معدلات بطالة أعلى للمرأة وبينما أظهرت ثلاث منها معدلات أعلى للرجال كانت اثنتان معدل البطالة متساوى فيهما عند الرجال والنساء (فات وفوى Fath & Foy 1999) .

وتشير اتجاهات النوع بالنسبة إلى البطالة إلى نمو فى وضع المرأة خلال فترة العشرين عاما من منتصف السبعينيَّات إلى منتصف التسعينيَّات ، وهبط معدل بطالة

المرأة بالنسبة إلى معدل بطالة الرجل إلى ٧٣٪ فى الدول الصناعية المتقدمة، ٨٣٪ فى الدول الصناعية النامية، (إستاندنج Standing 1999) ، وربما تقلل مع معدل بطالة المرأة بشكل أكبر من الرجال بسبب التعريف الرسمى ببطالة .

– زادت العولمة من مشاركة المرأة فى سوق العمل، وعملت على تضييق فجوة النوع فى معدلات التوظيف .

– انخفاض التمايز النوعى الوظيفى بشكل بسيط، ولكنه لا يزال مظهراً لأسواق العمل .

– إن أجر المرأة أقل من الرجل على الرغم من انخفاض اختلافات الأجور بشكل بسيط فى معظم الدول.

– شجعت العولمة على زيادة التوظيف النسوى على الرغم من الأجر المنخفض وعدم التأمين سواء كان للعمل بالفترة أو بالعقد .

– تعتبر معدل بطالة النساء أعلى من الرجال فى معظم الدول على الرغم من التطورات الحديثة .

– تعتبر الطبيعة المتغيرة لسوق العمل القوة الأساسية المحركة التى تعد وراء النمط المتغير والنامى لتوظيف المرأة، وكانت نتيجة لقوى العولمة بالإضافة إلى تأثير العوامل الاجتماعية ، والثقافية والسياسية .

– إن البحث لم يدعم فكرة أن العولمة قد حسمت دور النساء فى سوق العمل (هورتون Horton 1999) ولم تساو العولمة بالرغم من تطويرها بين موقع المرأة فى سوق العمل بالمقارنة بالرجل .

ثالثا – العولمة والنوع والرعاية :

يتداخل كلٌ من التوظيف مدفوع الأجر والرعاية المجانية فى حياة معظم النساء فى كل المجتمعات، فما يحدث فى قطاع يؤثر فى القطاعات الأخرى. ولكن الدولة

على الرغم من ذلك تنظر إليهما على أنهما قطاعين منفصلين للنشاط (العولمة والنوع) ولكنهما يتداخلان مع الرعاية ، حيث تُعتبر نشاطًا شخصيا ، وتعد اتجاهًا نوعيا غير واعٍ للعمل مدفوع الأجر والرعاية المجانية الذى تعتبره مجموعة كبيرة من النساء نظامًا مؤسسيا للتفرقة الجنسية، وتقوم أسواق العمل على هذا الاتجاه باعتبار أن كلا القطاعين مختلفان جنسيا، وتعزز التفرقة النوعية (إلسون Elson 1999) .

ويتميز المفهوم النسوى لأسواق العمل لدى معظم رجال الاقتصاد بسوق العمل الذين يرون وظائف سوق العمل بشكل منعزل عن الرعاية المنزلية، ويعتبرون التفرقة الجنسية ظاهرة متخلفة عن قرارات فردية لأصحاب الأعمال، وعلى النقيض، يصر الاتجاه النسوى على أنه يمكن تحقيق المساواة النوعية فى العمل والدخل فقط، إذا كانت هناك سياسة مكملة للرعاية غير مدفوعة الأجر (بلنتنجن وهنسن Plantengen & Hansen 1999) ، وقد تسمح أسواق العمل للمرأة بالقيام بأدوارها المزدوجة ، وباعتبارها موظفة وقائمة بالرعاية المنزلية أيضا ، ولكن هذا يكون عائد الشروط أصحاب العمل فقط .

وقد أدى الشكل المعاصر للعولمة مع أيديولوجيا التحررية القوية التى تتبعها إلى مضاعفة صعوبات المرأة بالنسبة إلى الرعاية المنزلية :

١ – قــد أدت إلى إيجــاد وظــائف أكثر للمرأة، أغلبها عملاً موسميا، كما أدت إلى خفض الدعم الوظيفى ، أو دعم الدولة الذى يمكن أن يسهل للمرأة القيام بأدوارها المزدوجة، ولذا فقد عنيت العولمة فى أفضل أحوالها أن : رعاية الطفل، رعاية المجتمع، والتأمين الاجتماعى لم تتطور بشكل يتوافق مع الاحتياجات المتزايدة إلى عمل المرأة مدفوع الأجر. كما أدت الإصلاحات التنموية للرفاهية ، إلى تقليل هذه الخدمات، وبالتالى أدت وبشكل حقيقى إلى زيادة العبء على المرأة، ويلخص (كونللى Connelly 1999) الموقف فى أن ما يراه البنك الدولى ، والحكومات والشركات كفاءة واجتهادًا هو ببساطة تحول للنفقات وعبء العمل، من قوة العمل مدفوعة الأجر إلى اقتصاد الرعاية المنزلية المجانية وإلى عبء المرأة الذى لا يمكن ملاحظته بصورة ملموسة .

٢ – إن خفض حجم خدمات الدولة، وارتفاع توظيف المرأة، لم يعن فقط عبئًا أكبر على المرأة، ولكن فى معظم حالات خفض الرعاية . ويلاحظ ذلك بشكل خاص فى حالة الأسر الفقيرة التى لا يمكنها القيام بالرعاية المتكاملة فى أثناء العمل بالقطاع الخاص، وسينطبق ذلك على أغلب السكان، وكما يشير تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٩ أن العولمة تضع ضغطًا على الرعاية والعمالة .

٣ – لقد زادت العولمة فى استقلالية النساء، وشجعت اتجاهات أكثر تحررية بالنسبة إلى الجنس والزواج، ويمكن القول أن هذا التداعى أدى إلى ارتفاع شديد فى معدل الطلاق، وزيادة عدد الأسر وحيدة العائل التى فى معظم الأحيان تكون المرأة هى المسئولة عنها فى كل أنحاء العالم، ولا يوجد دعم للأسر وحيدة العائل من قبل الدولة، فى معظم الدول النامية، وحيثما يمكن وجوده فى الدول الصناعية المتقدمة لا يكون متوافقا فى معظم الأحيان، وليس من المدهش أن يكون حجم ومعدل الفقر بين هذه الأسر أكبر مما هو عليه فى الأسر ثنائية العائل .

٤ – بينما لم يكن للعولمة التأثير نفسه فى الرجال بالنسبة إلى عبء الرعاية، تحمل الرجال فى الدول الصناعية المتقدمة مهام رعاية أكبر عما سبق، ولا يزال المبدأ الخاص بأن الدور الأساسى للرجال يتركز فى سوق العمل موجود فى كثير من الدول ، حتى الدول الصناعيَّة المتقدمة . وفى دراسة (EC) للاتجاهات فى ١٥ دولة وجدت أنه على الرغم من أن الرجال والنساء بشكل عام محتاجين إلى الوظيفة بالدرجة نفسها فإن نحو ٣٦٪ من الرجال، ٢٩٪ من النساء أقررن أنه يجب أن يحظى الرجال بالأولوية عن النساء عندما تكون الوظائف نادرة أو قليلة، وكما هو متوقع ، كانت هناك اختلافات كبيرة بين الدول بالنسبة إلى هذا الموضوع ؛ فالسويد من ناحية وبلغاريا واليونان من ناحية أخرى (بلنتجن وهنسن Plantangen & Hansen 1999) .

٥ – أدت العولمة إلى زيادة هجرة الرجال الريفيين إلى المدن فى أجزاء كثيرة من إفريقيا وآسيا تاركين النساء خلفهم لرعاية الأطفال وكبار السن، وفلاحة الأرض، ومع غياب دعم الدولة ، وأحيانا غياب الدعم المادى من أزواجهن يكون على المرأة عبء مضاعفًا ، وهو : الرعاية والعمل بالأجر والزراعة .

٦ – شجعت العولمة على : ممارسات وظيفية، عمل بالعقد، ساعات عمل غير اجتماعية، ممارسات تنافسية، الدفع بالنتائج ، وهكذا، وكان لهذا تأثيرات غير مرغوب فيها فى الصحة البدنية والعقلية للرجال والنساء، ومن الصعب تحديد ما إذا كان تأثير ذلك أقوى فى الرجال من النساء على الرغم من أن كل الدلائل تشير إلى أن النساء يعملن ساعات أطول من الرجال عند ما يؤخذ العمل مدفوع الأجر وغير المدفوع الأجر فى الحسبان، وعلى سبيل المثال أوضحت دراسة على الرجال والنساء فى مجال التصنيع فى بنجلاديش فى عام ١٩٩٥ أن النساء يعملن ٨٧ ساعة أسبوعيا مقارنة بالرجال الذين كانوا يعملون ٦٧ ساعة مع الأخذ فى الاعتبار كلا من العمل مدفوع الأجر وغير المدفوع الأجر (تقرير التنمية البشرية١٩٩٩).

ولا يزال يوجد التوظيف المرن، والتوظيف مدفوع الأجر للمرأة ومساواة أكبر للنوع، وتضع الحكومات الحالية، والسياسات الوظيفية فى سوق العمل بالنسبة إلى مساعدتها للأسرة ورعايتها للمجتمع عبئًا مضاعفًا على النساء، ويعنى هذا أن الأسرة التى تعد المؤسسة الأساسيَّة لضمان الإئتلاف الاجتماعى تحتاج إلى المساعدة فى ظل قوانين الإنتاج المتوازن وقوانين النوع المتغيرة (كورنوى Cornoy 1999) ، ويعد من الضرورى وجود تغييرات فى القوانين الحكومية والوظيفية بالإضافة إلى الحاجة إلى دور أكثر فعالية للرجال فى الرعاية .

ويمكن أن يصبح العبء المتزايد على كاهل المرأة أقل للنساء اللاتى تمتلكن الإمكانات المادية لشراء الأجهزة الموفرة للجهد فى المنزل، واللاتى يمكنهن الدفع مقابل الخدمات، للقيام بالأدوار المحلية وأدوار الرعاية . إن نسبة هؤلاء النساء صغيرة فى الدول الصناعية المتقدمة ، وأقل بكثير فى الدول النامية، ولكنها مؤشرٌ على أهمية الفئة فى مشكلات النوع .

وأتاح نظام تطوير المعاشات فى الدول الصناعية المتقدمة الفرصة لكبار السن أن يحيوا حياة مستقلة، وأن يعتمدوا بشكل أقل على أسرهم . من الناحية المادية نجد أن معظم المحالين بالمعاش يكون لهم دخل كافٍ للدفع مقابل خدمات الرعاية، ولكن فى

الدول النامية يعانى كبار السن من مشكلات كبيرة، ولم تقدم العولمة إلا قليلاً من الدعم لمساعدتهم ، وإلى مسألة أن النساء يعشن عمراً أكبر من الرجال، ونقص توفير المعاش قد أثر فى النساء بشكل أكبر من الرجال .

الخلاصة أن تأثير العولمة فى الرعاية :

- زادت العولمة الحاجة إلى الرعاية فى المجتمع .
- قللت العولمة من الدعم للنساء اللاتى يقمن بالرعاية .
- ولذا زادت العولمة من عبء الرعاية على المرأة .
- جعلت العولمة من الضرورى وجود تغيرات فى سياسات رعاية الحكومة ، ولدور أكثر فعالية للرعاية من جانب الرجل .

رابعا - العولمة والنوع والتعليم :

لا يعد التعليم فقط شكلاً للاستثمار لرأس المال الإنسانى الذى يزيد من أسس الوظيفة والمكاسب للمجتمع، ولكنه أيضا طريقة لتقليل التفرقة النوعية فى الدخل، وأوضحت دراسة لتسع دول من الدول الصناعية المتقدمة فى عام ١٩٩٤ أن التعليم الجامعى قد أدى إلى تقليل فجوة الأجور بين النساء والرجال، باستثناء فرنسا التى توقفت فيها نسبة الأجور عند ٦٥٪ بالنسبة إلى الرجال العاملين من التعليم الجامعى وغير الجامعىٍ، وفى المملكة المتحدة بينما تراوحت الدخول السنوية للنساء ذوات التعليم الثانوى فقط إلى ٤٠٪ بالنسبة إلى الرجال كانت نسبة النساء والخريجات نحو ٦٠٪ بالنسبة إلى الرجال، أما المخططات الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية بينما كانت ٦٠٪ ، ٦٣٪ على الترتيب كانت بنيوزيلانده ٤٣٪ ، ٥٢ ٪ على الترتيب (أيلو ١٩٩٨ Ilo) .

لقد أثرت العولمة فى تعليم النساء فى أشكال مختلفة :

١ – لقد كانت إحدى القوى التى أدت إلى تعميق المبدأ الثقافى التقليدى "أن تعليم المرأة ليس مهما ؛ لأن مكانهن فى المنزل" ولا يزال هذا المبدأ موجوداً فى بعض الدول، ولكن ضعف قوته جعل من الضرورى ومن الممكن تعليم الفتيات .

٢ – أوضح التيار المستمر للتغيرات التكنولوجية المصاحبة للعولمة أن تعليم الفتيات أكثر أهمية، حيث إن كثيراً من الوظائف الناتجة عن هذه التغيرات سوف تكون مناسبة لكلا الجنسين، فالعقل وليس الجسم هو جوهر معظم هذه الوظائف الناتجة عن التكنولوجيا الحديثة، بالإضافة إلى ذلك ، يفضل أصحاب العمل النساء باعتبارهن موظفات ؛ لأنهن أكثر قابلية للتكيف مع احتياجات سوق العمل المرن، وفى الوقت الحاضر يعد تعليم النساء أكثر ضرورة لأسباب سوق العمل .

٣ – يعمل الوجه المعاصر للعولمة على نشر المعلومات والمعرفة حول العالم بشكل أكثر سرعة عما قبل، وإن الاتصال بين الإنجاز للتعليم الوالدى وتعليم الأبناء كان معروفا لعقود، ولكن دراسة الارتباط بين مستوى تعليم الأم وصحة أبنائها يعد أمراً حديثاً، وتوجد علاقة وثيقة بين مستوى تعليم المرأة وحجم أسرتها، ومعدل أعمار أطفالها أيضاً، وباختصار وجد أن النساء المتعلمات يعتبرن مكوناً مهما وعنصراً ضروريا للقضاء على المخاطر التى تهدد صحة الطفل الفقير، والأداء التعلمى المنخفض والدخل المنخفض والخصوبة المرتفعة، وصحة الطفل الفقير (تودارو Todaro 2000) .

٤ – ظل الاتجاه قائمًا على أن التعليم هو الطريق الأساسى إلى الوظائف الاحترافية ، والفنية والإدارية العليا، لقد زادت العولمة كلا من عدد هذه الوظائف، وخفضت من الانحياز النوعى فى الوظائف العليا، بدعم نماذج ناجحة للمرأة العاملة فى وسائل الإعلام العالمية، وعلى الرغم من أن النساء لايزلن أقل ظهوراً فى هذه الوظائف ، فإنهن يعتبرن أكثر ظهوراً الآن من قبل .

٥ – دعمت المنظمات الدولية التى تعد جزءًا من عملية العولمة قضية تعليم المرأة، وإن برنامج تعليم الفتاة فى اليونيسيف UNI CEF فى أكثر من خمسين دولة – على سبيل المثال – يحاول أن يحث الحساسية النوعية فى كلا من محتوى المناهج، وطرق التدريس لتشجيع الفتيات على دخول المدارس ، وإغلاق فجوة الاشتراك مع الأولاد (بلامى Bellamy 1992) .

ونجد أن الأيديولوجية التحررية الجديدة التى صاحبت المرحلة الحديثة للعمل على الجانب السلبى قد أعاقت عملية تعليم المرأة كنتيجة للسياسات المفروضة على بعض الحكومات، والبنك الدولى، إن الخفض فى الإنفاق العام يمكن أن يقلل ميزانيَّات التعليم، ويمكن أن يزيد النفقات التى يكون الآباء مسئولين عنها لتعليم أبنائهم، وعلى الرغم من أن أطفال المدارس يعانون نتيجة لخفض التعليم يعانى تعليم الفتيات بشكل أكبر من تعليم الفتيان فى هذه الدول ؛ حيث لا يعد تعليم الفتيات ضرورة كضرورة تعليم الفتيان .

يمكن استخدام مؤشرات عديدة لقياس الاتجاهات فى فجوة النوع والتعليم، فى الأعوام الأخيرة بدءًا بمعدلات تعليم البالغين ، وهى النسبة المئوية للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم من ١٥ عامًا فأكثر ، والذين يمكنهم القراءة والكتابة، نجد أن فجوة النوع قد ضاقت فى كل المناطق، وكانت المعدلات لكل الدول النامية كالتالى ٦٨٪ للرجال ، و ٤٦٪ للنساء فى عام ١٩٨٠، وكانت المخططات لعام ١٩٩٥ هى ٧٩٪ و ٦٢٪ على الترتيب، وتوحى هذه النسب الإجمالية باختلافات واسعة وكبيرة ؛ فالدول التى تعتبر أقل تطورًا تكون نسبها أقل بكثير ففى عام ١٩٨٠ كانت ٤٧٪ للرجال ، و ٢٤٪ للنساء بالنسبة إلى من يعرفون القراءة والكتابة ، فى عام ١٩٩٥ كانت النسب ٥٩٪ ، و ٣٨٪ ، وكانت النسب عالية فى دول شرق آسيا لكلا العامين ٨٠٪ و ٥٨٪ لعام ١٩٨٠ ، و٩١٪ و٧٦٪ لعام ١٩٩٥ .

وكانت النسب أفضل بكثير فى أمريكا اللاتينية لكلا الجنسين ففى عام ١٩٩٥ كانت النسب ٨٨٪ و ٨٥٪ للرجال والنساء، ولا يمكن القول الشىء نفسه على جنوب

آسيا التى تشمل على شبه القارة الهندية ؛ ففى ١٩٨٠ كانت النسب ٥٢، ٢٤٪ ، وفى عام ١٩٩٥ كانت النسب ٦٣٪ و ٣٦٪، ويتضح من ذلك أن معظم النساء فى هذه المنطقة يُعتبرْنَ أميَّات وفى الوقت نفسه مسئولات عن السكان بالمنطقة ، وهذا يشكل مشكلة خطيرة جدا (بلامى Bellamy 1999) .

لقد كانت معدلات التعليم مرتفعة فى المجتمعات الصناعية المتقدمة لكلٍّ من الرجال والنساء فى الفترة موضوع الدراسة هنا، وينطبق هذا على مناطق الاتحاد السوفيتى السابق على الرغم من أنها لا تعتبر مناطق غنية، وهو مؤشر يمكن العناصر السياسية من القضاء على العوائق الاقتصادية، وقد يكون خفض معدلات الأمية قد زاد من حجم التقدم فى الأعوام الأخيرة ؛ لأنها تشمل كل البالغين، وربما يكون التركيز على المواظبة وعدم التسرب من المدارس الابتدائية، قد أوجد صورة أكثر دقة فى صحارى إفريقيا، كانت معدلات حضور الأولاد والبنات للمدرسة الابتدائية واحدة فى عام ١٩٦٠ ، وفى أواخر ١٩٩٠ ٥٧٪ للبنات و ٦١٪ للأولاد، وكان هناك تقدم فى أماكن أخرى، وفى أواخر التسعينيَّات اختفت الفجوة فى أربع مناطق : الدول الصناعية المتقدمة مع نسبة حضور مرتفعة للمدارس الابتدائية من كلا الجنسين ، دول السوفيت السابق مع ارتفاع المعدلات ،شرق آسيا مع معدلات ٩٤٪ ،٩٣٪ للأولاد والبنات على الترتيب ، وأمريكا اللاتينية والكاريبى مع معدلات ٩٨٪ للأولاد و ٩٠٪ للبنات، فقط جنوب آسيا هى التى لا تزال تمثل مشكلة على الرغم من ضيق الفجوة نحو ٧٤٪ للأولاد و ٦٢٪ للبنات (بلامى Bellamy 1992) .

وتظهر صورة مشابهة بالنسبة إلى كل من التعليم الثانوى والعالى، حيث ارتفعت معدلات التحاق الفتيات فى المدارس الثانوية بشكل أكبر من الفتيان ، وفى عام ١٩٩٧ كانت النسبة واحدة فى الدول الصناعية وفى دول السوفيت ، وفى أمريكا اللاتينية ، والكاريبى ، وفى شرق آسيا على الرغم من تنوع نسب حضور الأولاد والبنات بالمدارس الثانوية فى هذه المناطق، واختفت فجوة النوع بشكل ملحوظ فى المناطق الأخرى حتى أنها وصلت فى أقل الدول تقدما إلى ٦٦٪ إلا أن ٢٥٪ فقط من الفتيات يلتحقن بالمدارس الثانوية .

أما بالنسبة إلى التعليم العالى ، فالمعلومات المتاحة فقط فى بعض المناطق، وهى توضح أن أعداد الطالبات تجاوز عدد الطلاب الذكور فى عام ١٩٩٦ فى الدول الصناعية المتقدمة، وفى دول السوفيت السابق، وكانت نحو ٧٣٪ من الطلاب الذكور فى الدول العربية، ٦١٪ فى جنوب آسيا ، و ٧٥٪ فى شرق آسيا (تقرير التنمية البشرية ١٩٩٩).

وعلى الرغم من التقدم الملحوظ فى الأعوام الأخيرة بالنسبة إلى إغلاق فجوة التعليم النوعى، بينما فلا يزال حجم المشكلة كبيرًا بالنسبة إلى كل مستويات التعليم فى الدول الصناعية المتقدمة اختفت فقط فجوة النوع فى الدول النامية ، وأصبح التعليم واقعًا لكل من الذكور والإناث فى الابتدائى والثانوى، ويعد السبب الرئيسى للفجوة النوعية هو الاعتقاد الثقافى بأن التعليم ليس مهما للفتيات كما هو ضرورى للفتيان فى كثير من الدول . وحتى يتغير هذا المعتقد الثقافى سيظل فجوة النوع فى التعليم مستمرة .

ملخص العولمة والنوع والتعليم :

- عملت العولمة على تقليل فجوة الأمية والتسجيل بالمدارس فيما بين النوعين.

- تخطى فى كثير من الدول معدل الالتحاق بالمدارس والأداء المدرسى للفتيات عن الفتيان فى الأعوام الأخيرة .

- معظم الأميين الذين لا يواظبون على المدرسة هم فتيات .

- طورت العولمة من المستويات التعليمية للفتيات ولكن ليس بمعدل الرجال نفسه فى الدول النامية .

خامسا - العولمة والنوع والصحة :

- فى الفصلين الثالث والرابع تم مناقشة الطرق التى تؤثر بها العولمة فى المعايير الصحية فى أنحاء العالم، وفى هذا الجزء، نحاول باختصار تلخيص تأثيرات العولمة

فى صحة النساء بداية بمؤشر الصحة المستخدم بشكل شائع، وهو معدلات الأعمار، وبلوغ الطفل بالنسبة إلى النوع، وربما يكونان معيارين صحيَّين غير أساسيَّين ولكنهما مفيدان .

– إن العمر المتوقع للحياة عند الميلاد قد زاد لكل من الرجال والنساء على مدار السنين، وتوجد دولتان فقط شهدتا انخفاضًا فى الأعمار فى الأعوام الأخيرة، إحداهما من دول السوفيت السابق ، والأخرى من دول الصحارى فيما بين عامى ١٩٨٩ ، ١٩٩٧ حيث انخفض المعدل العمرى للفتاة عند الميلاد فى دول السوفيت السابق ، وذلك لكلٍّ من الرجال والنساء نتيجة لانكماش الاقتصاد، وارتفاع معدل الفقر، وانخفاض مستوى الخدمات الصحية الذى كان ناتجا عن السياسات التحررية الحديثة (فات وفوى Fath & Foy 1999) وفى بعض دول الصحارى يهبط المعدل العمرى، بسبب ارتفاع معدل الوفيات .

– وعلى الرغم من تطور معدل العمر المرتقب لكلٍّ من الجنسين فى كل العالم، فإنه ارتفاع أكثر للنساء عن الرجال ، ولذا فبحلول عام ١٩٩٧ كانت هناك دولة واحدة فقط (مالديفيس Maldives) ، وهى التى كان معدل الأعمار بها أكثر ارتفاعا بالنسبة إلى النساء، وكان هناك على الرغم من ذلك دول عديدة كانت نسبة العمر المرتقب إلى النساء أقل من الرجال، وليس كما يوجد فى معظم الدول الأخرى .

ويمكن لنا القول بأن المشكلة الحقيقية الآن لا تكمن فقط فى فجوة النوع فى العمر المرتقب للحياة، ولكن تكمن فى الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة، إن العمر المرتقب للحياة عند الميلاد فى دول الصحارى فى ١٩٩٧ كانت ٥٢ عامًا للنساء و ٤٩ عامًا للرجال ، وكانت الدول الصناعيَّة المتقدمة هى ٨١ عاما و٧٤ عامًا على الترتيب ، وتعتبر الفجوة أوسع بكثير عندما نقارن بين الدول الصغيرة فسيراليون فى ١٩٩٧ كان المعدل العمرىُّ ٣٨,٧ عامًا للنساء وللرجال ٣٥,٨ عاما ، وفى اليابان كانت ٨٢,٩ عاما و ٦٧,٨ عاما على الترتيب.

ويعتبر معدل وَفَيَات الأطفال مؤشرا آخر مساويًا فى الأهمية كالمؤشر الصحىِّ وكالمتوسط العمرىِّ ، كانت الصورة العامة جزء من سلسلة تطورات على مدار السنين

انخفضت معدلات وَفَيَات الأطفال البنات بشكل أكبر من الأطفال الذكور نحو ٣٧,٣٪ من الأطفال البنات ، ٣٥,٣٪ من الأطفال الذكور من كل ألف (اليونسكو ١٩٩٨) كما يوضح معدل وفيات الأطفال قبل عمر خمس سنوات التمايز ضد الإناث فى معظم المجتمعات، وفى معظم الدول ، يتوفى عدد كبير من الذكور أكبر من الإناث قبل عمر خمس سنوات، ولكن فى ١٣ دولة – لم تدخل الصين والهند فى نطاقها – يتوفى عدد أكبر من الإناث عن الذكور قبل هذا العمر فى عام ١٩٩٢ (التنمية البشرية ١٩٩٨) ، يوضح هذا أيضا مدى التطور على مدار السنين، ولكنه ليس كافيا للتعامل مع هذه المشكلة .

ويوجد اتفاق عام على أن النساء يعتبرن أقوى حيويا (بيولوجيا) عن الرجال ، وعلى الرغم من حصولهن على درجة الرعاية نفسها كالرجال فى المجتمع يمكن أن نتوقع أن يعشن مدة أطول من الرجال، وأن يفوق عددهن عدد الرجال فى عدد السكان العالم، وأن يكن أكبر عدداً من كبار السن، وينطبق هذا فى كل أنحاء العالم باستثناء بعض الدول فى آسيا وشمال إفريقيا، حيث تكون نسبة الأفضلية للرجال . وأصبح هذا يعرف بمشكلة " النساء المفقودات " التى جذبت جميع المهتمين لمناقشات كثيرة فى الأعوام الأخيرة، ويقال أنه إذا حظيت النساء والبنات ببعض درجة الرعاية والاهتمام التى يجدها الرجال والأولاد فى هذه المجتمعات سيكون هناك حوالى من ٦٠ إلى ١٠٠ مليون امرأة أخرى من النساء (كلاسن Klasen 1994) ، والسبب الرئيسى لهذا الاختفاء للنساء ليس بسبب وأد الإناث ، ولكنه الإهمال لصحة وتغذية الإناث، مقارنة بالرجال خاصة فى فترة الطفولة (سن Sen 1999) .

وعلى الرغم من حدة مشكلة النساء المفقودات تقترح الدراسة أنها مسئولة عن التطوير، وبالنظر إلى الاتجاهات فى الدول الأربع حيث تكمن المشكلة (بنجلاديش والهند باكستان ، والصين) وجد أنه بينما المتوسط العمرى فى ١٩٦٥ أعلى بين الرجال فى ثلاثة من الأربع الدول، فإنه فى عام ١٩٩٧ تجاوز متوسط العمر المرتقب للحياة متوسط عمر الرجال فى ثلاث دول وتساوت فى الدولة الرابعة بنجلاديش، وهو ما يعتبر

تطوراً جيداً ولكنه لا يزال غير قادر على مواجهة المشكلة كلية، وحتى لو تطور المتوسط العمرى للنساء مقابل الرجال بشكل مقبول فى هذه الدول ، ستظهر مشكلة جديدة فى الأعوام الأخيرة ، وهى ارتفاع معدلات الإجهاض للنساء الحوامل .

لقد أدت سياسة الطفل الواحد فى الصين إلى ممارسات مضادة للأطفال الإناث ، وهو ما أصبح يسمى بالإجهاض الاختيارى الذى أصبح منتشراً فى الصين مع تقدم التكنولوجيا (سين Sen ، ١٩٩٩) . إن التقدم الطبى الذى يحدد نوع الجنين قد أدى إلى عمليات إجهاض أكثر لجنين الأنثى فى أجزاء مختلفة فى آسيا فى الأعوام الأخيرة .

وتختلف الأسباب الرئيسية لوفاة النساء بين الدول الصناعية المتقدمة والنامية ؛ فبينما يرجع السبب للوفاة فى الدول المتقدمة إلى أمراض الجهاز الدموى والسرطان (المفوضية الأوربية ١٩٩٧) تعتبر الأسباب الرئيسية للوفاة فى الدول الفقيرة هى مشكلات الحمل، والفقر مع تأثيراته فى التغذية، الرعاية ، وهكذا، ويقول سميك Smyke إنه من الصعب تجاهل أن للفقر تأثيراً شديداً فى صحة الأفراد، حيث إن الفقر يقيد الاختيار فى مناطق كثيرة جداً تحتاج إلى الرعاية الصحية (سميك Smyke 1991) .

وتكون احتمالية معيشة النساء فى الفقر وافتقارهم إلى التغذية السليمة أكبر من الرجال، خاصة فى الدول النامية، وتعد هذه قضية، وعملت العولمة إلى حد ما على خفض المشكلة بتوفير الوظائف للنساء، وذلك برفع معدلات التعليم وبتغيير الاتجاهات الاجتماعية للنساء بالنسبة إلى مكانة المرأة فى المجتمع ، وعلى الرغم من ذلك توجد أمثلة تدل على أن العولمة قد زادت فى المخاطر الصحية فى هذه المجتمعات ؛ فهجرة الرجال من الريف إلى المدن أدت إلى ترك النساء خلفهم مع مضاعفة أعبائها، كما تمت مناقشته سابقاً، وهى مجموعة من الأسباب تعرض حياتها للخطر . وحيث أدت العولمة إلى الإزاحة المحلية ، كان على المرأة أن تقطع طريقاً أطول لكى تحصل على قوتها، مما عرضها لمخاطر أكبر ، وهذا كان يعرضها إلى المرور بأنهار ملوثة، والتعرض لأمراض هذه المياه مثل : Schiotosomiasis أو البلهارسيا (تارشان Turshen1995) .

وأجبرت برامج الإصلاح البنائى كثيراً من الحكومات فى الدول النامية، وبالتالى أثرت فى النساء بشكل أكبر من الرجال، عندما أدت إلى خفض دعم الرعاية الصحية الذى تقدمه الدولة، وربما يكون ذلك نتيجة للمكانة المتدنية للمرأة، وقوتها السياسية الضعيفة، وانشغالها المسبق بواجبات الرعاية، وهكذا الحقيقة أنه بينما معظم تسهيلات الرعاية الصحة توجد فى المدن يوجد كثير من النساء فى القرى فى كثير من دول العالم الثالث تعانى من الموقف، خاصة فى فترات انخفاض الدعم الصحى.

شجعت العولمة على ترؤس المرأة للأسرة فى كثير من الدول النامية لعدد من الأسباب، فلقد شجعت اتجاهات جنسية أكثر تحرراً، وبالتالى معدلات أعلى لانهيار الأسرة مع ترك المرأة لرعاية الأطفال فى هذه المجتمعات، وشجعت العولمة على هجرة الرجال من الريف إلى المدن وكان هذا فى معظم الأحوال يعنى أسرة وحيدة العائل . يفضل عدد كبير من النساء القيام برعاية أطفالهن وحدهن بعيدا عن المعيشة فى جو من الضغوط الأسرية ، ولم يكن بإمكانهن القيام بذلك إلا إذا توفرت الوظائف التى ساعدت العولمة على إيجادها .

لم تعمل هذه التغيرات فى أنماط الأسرة على زيادة العبء الذى تحمله النساء فقط، ولكنها زادت من المخاطر الصحية التى يمكن أن تتعرض لها هذه الأسرة ويقدم (جاكبسون Jacobson 1993) نسباً توضح أن نسبة النساء المسئولات عن أسرة فى المناطق الريفية بالدول النامية فى الثمانينيات تعتبر مرتفعة جداً حيث تتراوح من ٢١٪ فى الجمهورية الدومينكية إلى ٤٠٪ فى ناميبيا الريفية، وعلى الرغم من أن الأسر التى تكون المرأة مسئولة عنها تفتقر إلى الرعاية وتتعرض لمشكلات صحية أكبر من الأسر ثنائية العائل فى الدول الصناعية المتقدمة، فإن معاناتها ليست بالحدة نفسها التى تتحملها الأسر فى الدول النامية حيث تنعدم أو تقل خدمات التأمين الاجتماعى .

ويتأصل العنف ضد النساء فى كل المجتمعات ؛ فهو جزء من النظام الاجتماعى الذى يميز كل المجتمعات بدرجات متفاوتة، وإنه من الصعب جداً إزالة تأثيرات العولمة فى هذه المشكلة، كما يتضح إذا ألقينا نظرة على الموقف فى الصين، حيث تركز الثقافة

الصينية التقليدية على طاعة النساء لأزواجهن ولآبائهن وطاعة أبنائهن عند وفاة أزواجهن، وقد عملت العولمة على اختفاء هذه العادة الثقافية، من خلال التوظيف والتأثيرات التكنولوجية والثقافية التى توفرها، وتمكنت من إيجاد وسيلة للوعى بخطورة هذه المشكلة، من عنف نوعى فى الأعوام الأخيرة، وقد عنى هذا أن يتم نشر قضايا أكثر عن العنف ضد المرأة ومنها الاغتصاب، وأن تكون هناك مناقشات عامة بشكل موسع لدراسة هذه المشكلة، وأصبح ينظر إليها باعتبارها مشكلة نوع، وليس مشكلة الافتقار إلى قوانين عامة كما عرفها القانون الجنائى بالصين، وعلى الرغم من كل ذلك تقترح الدراسة أن العنف ضد النساء لا يزال مشكلة ، وربما يمكن إصلاحها (تانج وآخرون Tang et. Al. 2000) .

وشجعت العولمة على نمو السياحة الجنسية على نطاق واسع فالزائرون لدول آسيوية عديدة – كتايلاند والفلبين – يأتون خصيصًا بحثًا عن الممارسات الجنسية الرخيصة، فالفتيات الصغيرات يعملن فى بيوت الدعارة، ويُدِرْنَ مكاسبًا كثيرة للمسئولين عن هذه البيوت، ويحصلن على أجر زهيد .

إن الهرب من ممارسة البغاء ليس سهلاً ؛ لأن هؤلاء الفتيات آتين من عائلات كبيرة فى مناطق ريفية، ويعتبرن المصدر الرئيسى للدخل لأسرهن (كوهن وكندى Co-hen & Kennedy 2000) ، ويأتى الرجال فى جولات جماعية ليشاهدوا ويختاروا زوجة فى ظل اعتقادهم بأن المرأة الأسيوية يسهل خضوعها بشكل أكبر، وعلى نطاق أصغر توجد أيضا السياحة الجنسية فى المدن الأوربية مع فتيات من دول السوفيت السابق ، وهن يعملن فى الدعارة .

إن الفقر هو السبب الرئيسى للسياحة الجنسية، وحتى نجد حلاً لهذه المشكلة ستستمر السياحة الجنسية .

وأخيراً ، أدت الاتجاهات التكنولوجية والدولية للعولمة إلى تسهيل نمو الحركات الاجتماعية للنساء عبر العالم، وإن الحملات المحلية الإقليمية والدولية لصحة المرأة، سواء قامت بها بنفسها أو بمساندة الأجهزة الدولية مثل WHO كان لها بعض التأثير

فى إثارة قضايا صحة المرأة وفى تطوير الخدمات (دويال Doyal 1996) ، وينطبق هذا بالطبع على مشكلات أخرى كالتعليم ، والتمايز ، وهكذا.

ملخص العولمة والنوع والصحة :

- أثرت العولمة فى ارتفاع متوسط العمر المرتقب للحياة للنساء بشكل بسيط عن الرجال .

- أثرت العولمة فى خفض معدل وفيات الأطفال الإناث بشكل بسيط عن الأطفال الذكور .

- على الرغم من كل ذلك لا تزال مشكلة غياب المرأة قائمة .

- شجعت العولمة على السياحة الجنسية .

- وسهلت العولمة للنساء القيام بحركات نسائية للمناداة بالحقوق الصحية .

- قللت العولمة من الاختلافات الكبيرة بين النساء فى الدولة الصناعية المتقدمة والنامية ، ولكن على الرغم من ذلك لا تزال هذه الاختلافات قائمة بشكل كبير.

سادسا - العولمة وتأنيث الفقر :

يشير تأنيث الفقر إلى الادعاءات المزدوجة بأن أغلبية الفقراء من النساء ، وأن النساء يكن عرضة لمخاطر الفقر بشكل أكبر من الرجال .

ويدرس هذا الجزء كيف أثرت العولمة فى الأسباب الخاصة بتأنيث الفقر.

١ - توجد أسباب سوق العمل التى قمنا بمناقشتها من قبل فى هذا الفصل ؛ فالنساء فى معظم الأحيان يعملن بنظام الفترة، ويحصلن على أجور أقل مما يتقاضاه الرجال، ولم يعد هذا موجوداً بالشكل نفسه الذى كان موجودا عليه من الخمسين عامًا

الماضية ، وهو اتجاه يشير إلى أن العولمة طورت من وضع المرأة فى سوق العمل، وبالتالى قللت من مخاطر الفقر الناتج عن الأجور المنخفضة أو عدم وجود أجور .

وبينت دراسة حديثة أن مخاطر الفقر بين النساء فى سن العمل أصبحت مشابهة لما عليه الرجال فى عدد بسيط من الدول الأوربية (كاسبر وماكلناهن **Casper & Mclanhan 1994**) .

٢ – توجد أسباب إحصائية قوية ؛ حيث إن المكانة الضعيفة للمرأة فى سوق العمل تنعكس وتزيد فى زيادة السن. إن المرأة لا تعيش عمرا أطول من الرجل فى معظم الدول فقط، ولكن لا يحتمل أن تحصل على معاش أو إدخارات مناسبة، والأكثر احتمالا هو أن يتعرض النساء للفقر بشكل أكبر من الرجال فى فترة من حياتهن يعانين فيها من الضعف الصحى، وإن التحضر المتزايد والحركة الجغرافية للسكان التى شجعت على ظهورها العولمة، جعل من الصعب على الأسرة الممتدة تقديم المساعدة الملائمة لكبار السن من عائلتهم .

٣ – إن الزيادة الكبيرة فى الأسر وحيدة العائل التى تكون المرأة مسئولة عنها قد أضعفت من المكانة الاقتصادية للمرأة، بسبب الدعم المادى غير المناسب الذى تقدمه الدولة، وأيضًا الرعاية الصحية غير المناسبة، بالإضافة إلى الأجور المنخفضة التى تحصل عليها المرأة عندما تقرر الخروج إلى العمل، وكل الدلائل تشير إلى أن الموقف المادى للأسر وحيدة العائل يكون أضعف من الأسر ثنائية العائل، وأيضا معدل تعرضهم للفقر يكون أكبر، وكما أوضحنا سابقا فى هذا الفصل لعبت العولمة دورها فى زيادة عدد الأسر وحيدة العائل .

٤ – توجد أسباب ثقافية تؤثر فى توزيع دخل الأسرة والأضرار بالمرأة، ورأينا سابقا فى هذا الفصل كيف أن النساء يتخلين عن بعض من أجورهن إلى أزواجهن سواء كان طواعية أو كرها، ويوجد أيضا دليل قوى على أنه فى منزل الزوجية فى الدول الصناعية المتقدمة ينفق الزوج من دخل الأسرة بشكل أكبر عما تنفقه زوجته ودراسة (باهل **Pahl**) الرائدة فى المملكة المتحدة التى تدعمها دراسات فرعية فى دول أخرى،

وجدت أن احتمال حصول النساء المتزوجات على دخل منفصل أقل من الأزواج ، وهن ينفقن بشكل أقل على أنفسهن مقارنة بأزواجهن، وفى حالة البيوت الفقيرة تكون احتمالية مسئوليتهن عن ميزانية الأسرة أكبر من الأزواج (باهل Pahl 1989) وعلى الرغم من ذلك شجعت العولة على توزيع أكثر عدلا لدخل الأسرة من خلال سلطة النساء التى سيتم مناقشتها فى الجزء التالى .

٥ - تمايز سياسات الأمن الاجتماعى الوظيفى والحكومى ضد المرأة ؛ لاعتمادها على مبدأ التأمين والتوظيف كامل الوقت ومدفوع الأجر. وعلى ذلك تهمل الرعاية المنزلية بشكل كبير أو كليا بسبب أغراض التأمين الاجتماعى، أما الفوائد للعاملات بنظام الفترة الموسمية فتعتبر إما غير موجودة أو أقل من فوائد العاملات فى وظيفة كاملة، بالإضافة إلى ذلك يعتمد كرم الدولة ومعاشات التقاعد الوظيفى على الأجور السابقة ومدة الوظيفة، وكلاهما يؤثران فى المرأة، ويعتبر الموقف أسوأ فى الدول النامية ؛ حيث إن نسبة صغيرة من النساء يعملن بوظائف ثابتة مدفوعة الأجر للحصول على فوائد التأمين، وليس من المدهش أن دراسة واحدة للموقف فى إفريقيا تؤكد أن نظم التأمين الاجتماعى الرسمية تركز على الرجال وتتجاهل النساء (كاسنتى Kasente 2000) وعملت العولمة على دعم ذلك من خلال تركيزها على سياسات التوظيف التنافسية .

٦ - اشتملت سياسات إعادة البناء لـ IMF فى عدد من الدول النامية على خفض الإعانات الحكومية للسلع الأساسية، وبالتالى ارتفعت الأسعار وعلى الرغم من أن معظم أصحاب الدخل البسيط عانوا نتيجة لذلك فإن النساء كُنَّ أكبر فئة عانت من ذلك ؛ لأنه وكما هو معروف أن النساء يعطين الأولوية لاحتياجات أسرهن عن احتياجاتهن الشخصية .

وبناءً على التحليل السابق يمكن القول أن النساء سيَظللْن معرضات لمخاطر الفقر، وأيضا سيفُقْنَ الرجال فى نسبة من سيتعرض للفقر .

وفى عام ١٩٩٧ ، كان متوسط دخل المرأة أقل من الرجل فى كل البلاد وفى الدول الصناعية الكبرى كانت النسب ١٧,٦٦٪ للنساء ، ٣٠,٠٥٪ للرجال وفى الدول النامية

كانت ٢,٠٨٨٪ ، ٤,٣٧٤٪ على الترتيب، وفى الدول الأقل تحضرا كانت النسب ٧,٣١٪ ، ١,٢٥٨٪ على الترتيب (التنمية البشرية ١٩٩٩) .

توضح النسب أيضا الاختلافات الواضحة فى الدخل فى الدول الصناعية المتقدمة والنامية التى أشير إليها فى الفصل الرابع ، فدخل النساء فى الدول الصناعية كان أكبر ثمانيْ مرات من النساء فى الدول النامية وأكبر أربع مرات من دخل الرجال فى الدول النامية .

وتدعم دراسات الفقر قضية تأنيث الفقر فى عدد من الدول الصناعية المتقدمة ، ففى المملكة المتحدة نحو ٢٢٪ من الأسر ثنائية العائل ،٦٠٪ من الأسر وحيدة العائل، ٣٢٪ من المحالين للمعاش معظم هؤلاء كانوا نساء وكُنَّ يعانين من الفقر فى عام ١٩٩٥ (جورج وولندنج George & Wilding 1999) .

وفى فرنسا خلال أواخر الثمانينيَّات وأوائل التسعينيَّات ، كان ١٤,٩٪ من الأسر تعانى من الفقر ، ١٨,٣٪ من الأسر وحيدة العائل، ٣١,٠٪ ممن أعمارهم تتراوح من ٧٥ عامًا فأكثر ، وفى إسبانيا كانت النسب ١٧,٥٪ ، ٢٢,٨٪ و ٣٤,١٪ على الترتيب، وفى البرتغال كانت ٢٦,٥٪ ، ٣٤,٥٪ ، ٤٩,٣٪ على الترتيب، وفى إيطاليا ٢٢,٠٪ ، ٣٦,٦٪ ، ٤١,٤٪ على الترتيب ، وفى بلغاريا كانت النسب ٧,٥٪ ، ٢٣,٦٪ ، ١٢,٧٪ على الترتيب ، وكانت أغلبية الأسر وحيدة العائل ومن يبلغون ٧٥ عاما فأكثر من النساء (رامبراكش Ramprakash 1994) ، ووجد فى الولايات المتحدة الأمريكية فى أواخر التسعينيات أن الأطفال فى الأسر وحيدة العائل بالزوجة كانوا يعانون من الفقر، بمعدل خمس مرات أكبر من الأطفال الموجودين فى أسر ثنائية العائل (البيت الأبيض ، ١٩٩٨) ، وأيضًا فى الولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات نفسها كانت معدلات فقر النساء كبار السن مرتفعة كمعدلات فقر الرجال كبار السن ، ونحو ٧٢٪ يعانين الفقر (البيت الأبيض ، ١٩٩٩) .

ونجد فى ألمانيا الغربية فى عام ١٩٩٤ أنه بينما نسبة النساء اللاتى يعانين الفقر مستخدمات دخل المنزل أساسا ١٢,٤٪ كانت النسبة إلى الرجال كانت ٩,٨٪ ،

وإذا تحدثنا عن الدخل الفردى وليس دخل المنزل بوصفه أساسا للحسابات سنجد أن النسب كانت ٤ ,٢١٪ ، ٥ ,٤٪ على الترتيب (راسبنس Ruspins 1998) .

وهكذا على الرغم من وجود دعم شامل للخدمات فى الدول الصناعية المتقدمة تعانى النساء من الفقر بشكل أكبر من الرجال، والوضع أسوأ بالنسبة إلى النساء فى الدول النامية حيث تعتبر مكانتهن فى سوق العمل وفى خدمات الدولة أقل .

ملخص العولمة ، النوع والفقر :

– إن أغلبية من يعانون الفقر هم النساء ، وتعانى النساء من مخاطر التعرض للفقر بصورة أكبر من الرجال.

– زادت العولمة فى مخاطر التعرض للفقر بالنسبة إلى فئات معينة ، وقللت هذه المخاطر لفئات أخرى .

– أضعفت العولمة تأنيث الفقر فى أشكال معينة ، وقَوَّتها فى أشكال أخرى .

سابعا – العولمة وسلطة وقوة النوع :

تنبع قوة الأفراد والجماعات من السلطة على الموارد المادية والاجتماعية والسياسية والأيديولوجية، مقارنة بالأفراد والمجموعات الأخرى فى المجتمع، ولقد تم تحقيق كثير من الإنجازات بالنسبة إلى زيادة قوة النساء فى الدول الصناعية المتقدمة، ولكن هناك كثير من الإنجازات التى يجب أن تتم خاصة فى الدول النامية ، وعدد من العوامل المتصلة جميعها بالعولمة قد أثرت على سلطة وقوة المرأة وهى :

١ – دخول النساء لسوق العمل ، واعتلائهن لوظائف كانت موصدة أمامهن من قبل، كل هذا كان عاملاً أساسيا فى تقوية وضعهن فى منزلهن وفى الجماعة والمجتمع،

فحصولهن على دخل شخصيٍّ يعطيهن حرية أكبر بالإضافة إلى قوة أكبر، حتى إذا نظرنا إليها من خلال السياق الثقافى لمجتمعهن .

٢ - أدت الإنجازات التعليمية التى حققتها المرأة فى العقود الأخيرة إلى تقوية وضعها بشكل كبير . فالتعليم يسمح للنساء بأن يكن أكثر استقلالية ، ويرفع من مكانتهن فى المجتمع، وتسمح لهن أن يكن طرفًا فى صنع القرار حتى فيما يتعلق بعادات المجتمع .

٣ - أتاح انتشار أساليب تنظيم النسل الفرصة للنساء للتحكم فى وظائفهن التناسلية، فتكون لهن مطلق الحرية فى عدد مرات الحمل متمتعات بالصحة، خاصة فى مجتمعات تكون مكانتهن فيها منخفضة بالفعل، وقلة وتنظيم عدد مرات الحمل أتاحت الفرصة للنساء للقيام بأدوار أخرى فى المجتمع بعيدًا عن الإنجاب، وانخفضت معدلات المواليد فى العالم ، وهى أكثر انخفاضا فى الدول الصناعية المتقدمة عن النامية ، وهناك عوامل كثيرة تسببت فى ذلك ، والعولمة ببساطة هى إحدى هذه العوامل .

٤ - انتشار الهيئات الديمقراطية للحكومة نتيجة للعولمة، تعتبر عنصراً آخر أدى إلى زيادة قوة المرأة، ولا يوجد سوى عدد بسيط من الدول حاليا ليس بها انتخابات حكومية ديمقراطية ، أو لا يوجد بها حق الاقتراع للنساء ؛ فلقد صار حق التصويت وحق الترشيح للانتخابات موجوداً على مستوى العالم لكلٍّ من الرجال والنساء .

وعموماً، وعلى الرغم مما سبق لا يزال موضوع تقدم المرأة للانتخابات فى الهيئة السياسية يسير ببطء شديد عما هو الحال بما قامت به فى مجال الوظيفة أو التعليم أو الصحة، ففى الواقع كلما ارتفع مستوى المنصب السياسى كان تمثيل المرأة به منخفضاً، وهكذا نجد أن تمثيل المرأة فى المجلس المحلى يعد أعلى من المستوى القومى وهو بدوره أعلى من المستوى الوزارى .

إن نسبة المقاعد البرلمانية المخصصة للنساء فى عام ١٩٩٩ كانت ١٧,٣ فى الدول الصناعية المتقدمة، ١٠,٠٪ للدول متوسطة الدخل و ٨,٩ للدول منخفضة الدخل وحتى

عام ١٩٩٥، كانت هناك ٢١ سيدة فقط تشغل منصب رئيس دولة أو رئيس وزراء، وبعض منهن عملت بوظيفة والدها، ولكن لم تشغل أى سيدة منصب السكرتير العام للأمم المتحدة، ونجحت النساء فى توفير مناصب عليا فى المنظمات التطوعية، والحركات الاجتماعية .

باختصار ، لم تدعم العولمة بشكل كبير تمثيل النساء فى المجالس القومية لبلادهن ، وعلى الرغم من ذلك شجعت على نشر الهيئات الديمقراطية للحكومة، وهذا هو أفضل ما يمكن عرضه من تجربة دول الاتحاد السوفيتى السابق، كانت العولمة إحدى القوى التى أدت إلى استبدال الانتخابات الديمقراطية بالهيئات الحكومية السوفيتية، ولكنها أدت أيضا إلى خفض نسبة النساء فى المجالس القومية من ٣٠٪ إلى ١٠٪ (بتمان Pettman 1997) .

٥ - أدت التغيرات فى النظام القانونى فيما يتعلق بقضايا النوع فى الدولة إلى الإسهام فى تقوية وضع المرأة. وفى عام ١٩٤٧ تبنى المجلس العام للأمم المتحدة مشروع إزالة كل أشكال التعصب ضد المرأة، وفى عام ١٩٩٥ وقعت ١٣٩ دولة هذا المشروع، بينما لم توقع ٤١دولة وقعت ٦ دول مع تحفظات ، و٤٣ دولة أقرت به ، ولكن مع تحفظات ، وعلى الرغم من كل هذه التحسينات لا تزال هناك دول بها تعصب واضح ضد النساء، وهو ليس قانونيا فى أوجه الحياة المختلفة، ودول لا تسمح للنساء بالملكية إلا فى ظل وصاية أزواجهن، ودول تحتاج فيها النساء إلى موافقة الزوج للخروج إلى العمل خارج المنزل، ودول لا تستطيع النساء فيها تحويل حقوق مواطنتهن إلى أزواجهن، ودول لا يمكن للنساء فيها الحصول على جواز سفر بدون موافقة أزواجهن .

٦ - إن اختفاء أيديولوجية النوع التقليدية قد عملت على تقوية سلطات النساء ؛ فالأيديولوجيات التقليدية للنوع تعتبر المرأة أقل مكانة من الرجال، وكانت تستخدم لتبرير كل أنواع ممارسات التعصب ضد المرأة، وإن إزالة هذه الأيديولوجيات يمكن أن تساعد فى تقوية سلطة النساء ، ولكن يمكن أن يعتبرها بعض الكُتّاب شكلاً للإمبريالية الثقافية .

وأدت هذه العوامل القوية إلى زيادة سلطات النساء، ولكن العملية ليست إجبارية أو حتمية، فعندما اكتسبت جماعة طالبان السيطرة فى أفغانستان فى عام ١٩٩٦ – على سبيل المثال – طالبت ببقاء النساء فى المنزل وأغلقوا مدارس الفتيات (شنكن Chinkin 1999) .

ملخص العولمة وسلطة النوع :

- كان للعولمة تأثير إيجابى ، ولكنه متوسط فى العمل على المساواة لسلطة النوع.
- أدى إنجازات النساء فى سوق العمل والتعليم إلى دعم قوتهم .
- كان لخفض معدلات المواليد تأثير إيجابى فى السلطة الاجتماعية للنساء .
- إن التقدم فى التزود بالسلطة السياسية للنساء بطئ .
- تميز التقدم لخفض التعصب القانونى ضد المرأة بالبطىء .

ثامنا – العولمة وأيديولوجية النوع :

تشير أيديولوجية النوع إلى مجموعة القيم والاتجاهات والمعتقدات التى تنادى بها المجتمعات فيما يتعلق بالمكانة النسبية للجنسيين فى أوجه مختلفة من الحياة فى كل من النطاق العام والخاص ، وتشكل هذه القيم والاتجاهات إحدى القوى التى تؤثر فى التمييز النوعى .

كانت كل المجتمعات المعاصرة ترفع من شأن الرجل بشكل كبير فيما مضى ، لذا فالكل يحمل بداخله أشكالاً مختلفة من التعصب النوعى فى الوقت الحاضر، ولم تبدأ النساء فى الثورة بمكانتهن المتدنية فى المجتمع إلا مؤخرا، وبدأن يعملن بالتدريج للحصول على المناصب التى كان الرجال يسيطرون عليها فى الحكومات والمؤسسات .

إن الأيديولوجية الذكورية ناتجة من مجموعة من العوامل المتداخلة، ومن الضرورى توضيحها ؛ لكى يمكننا مناقشة تأثير العولمة فيها، ولا يوجد اتفاق على العناصر المكونة لأيديولوجية التعصب ضد المرأة، ولكن (أفشر وأجرول & Afshare Agarwal1989) يلخصا قائمة بذلك على أساس بحث أُجرى فى دول أسيا – وهى قائمة مفيدة فى مناقشتنا – وهما يوضحان أربعة عناصر هى :

١ – توجد أيديولوجية عزل المرأة، وهى موجودة فى كثير من الدول ، وأكثر الممارسات شيوعا لهذه الأيديولوجية هو منع تحرك النساء فى داخل وخارج المنزل، وبالتالى منع أو "عزل المرأة" والنساء من الحصول على وظائف خارج المنزل ، أو على منصب سياسى، وهكذا زاد فى اعتمادية النساء على الرجال، وحينما تكون هناك ضرورة اقتصادية ملحة لعمل المرأة يكون هذا العمل من داخل المنزل أو فى نطاق جمعية من النساء ويكون هذا حلاً .

٢ – توجد أيديولوجية مشابهة ، وتقوم على استثناء النساء من أنواع معينة للوظائف، نتيجة لأسباب أيديولوجية تتطلب قوة التحريم، وإن المناقشات المثيرة التى أثيرت فى كنيسة إنجلترا عن تنصيب النساء كهنة ، وما أثير من مناقشات عن توظيف النساء فى القوات المسلحة كل ذلك يدل على مشاعر قوية بهذه الأيديولوجية.

٣ – يؤكد التكوين الطبيعى للأنوثة على قيم مثل : سهولة التشكيل والخضوع والاعتدال ، وهذا مناقض لما يقال عن مواصفات الرجل من عدوانية واستقلالية واعتداد بالنفس ، ومثل هذه القيم لها جذور عميقة فى ثقافة كل الدول ، وعلى الرغم من تغيرها فإنه تغير بطىء وغير متساوى بين الدول.

٤ – تعتبر معظم الثقافات الرعاية المنزلية وأعمال المنزل مسئولية الزوجة، وأن مسئولية الزوج هى العمل بوظيفة ما، وتوافق معظم الثقافات على أنه بينما الزوجة يمكنها العمل بالإضافة إلى دورها الأساسى بوصفها ربة منزل يمكن للزوج المساعدة فى المهام المنزلية ، وتنبع عديد من الفروق من هذا التحديد الوظيفى ، فالمرأة تصبح معتمدة على الزوج ماديا ، وفى الوقت نفسه تعانى النساء من انخفاض معدل أجورهن ؛ وذلك لأن أصحاب العمل لا يقدرون مدى احتياجهن إلى هذا الأجر (جوكس Joekes 1985) .

وأصبحت هذه الأيديولوجية التقليدية للنوع تحت ضغط متزايد فى الأعوام الأخيرة من اتجاهات عديدة : زيادة معدل عمل المرأة ، وتحسين تعليم المرأة والعمل بعديدٍ من مؤسسات الأمم المتحدة وحركة النساء ، وتأثير العولمة الثقافية ، ولقد ناقشنا بالفعل أهمية التوظيف والتعليم ، وهنا سنقوم باختصار تحديد تأثير العوامل الأخرى .

كان دور الأمم المتحدة فيما يتعلق بقضايا النوع دورًا سطحيًا حتى عام ١٩٧٥ عندما نظمت أول مؤتمر عالمى للنساء فى المكسيك ، وتبع هذا ثلاثة مؤتمرات أُخر مشابهة : ١٩٨٠ فى كوبنهجن ، ١٩٨٥ فى نيروبى ، و ١٩٩٥ فى بكين، وحضر هذه المؤتمرات مفوضون نساء من دول كثيرة وعملن بوصفهن ممثلات لنشر المشكلات الملحة للنساء، ووضع برامج للتغير أدت أيضا إلى إيجاد مشروعات خاصة للتعامل مع قضايا خاصة فى دول مختلفة .

وعلى الرغم من ذلك تتجه الأمم المتحدة إلى وضع القضايا السياسية فى الأولوية عن المساواة النوعية، وعلى الرغم من تحرر الكويت من الغزو العراقى بمساعدة قوات الأمم المتحدة فلم تصر الأمم المتحدة على أن الحكام الكويتيين يجب أن يقوموا بإصلاحات لتحرير النساء .

إن نمو حركة النساء التى دعمتها أنشطة الأجهزة الدولية قد رفعت من شأن القضايا الخاصة بالنساء خاصة فى الدول الصناعية، وأوضحت أنه على الرغم من المشكلات المشتركة التى يعانى منها النساء فى الدول الصناعية المتقدمة والنامية فإن لكل منهما قضايا مختلفة نابعة من الظروف الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، وينظر مناصرى النساء فى الدول الصناعية المتقدمة إلى هذه القضايا باهتمام باعتبارها صورًا اضطهادية لتحديد النسل ، أو " اختفاء العصور " التى لا تمثل أهمية مباشرة لمناصرى النساء فى هذه الدول (كوهن و كيندى **Cohen & Kenedy 2000**) ، ومن ناحية أخرى سيكون النساء فى جميع أنحاء العالم مهتمات بقضايا مثل : الاغتصاب، والفقر، على الرغم من أن أحداث هذه المشكلات تختلف من دولة إلى دولة ومن منطقة إلى أخرى .

ولقد كان الانتشار الثقافى أحد مظاهر العولمة فيما مضى وحتى الآن ، أما الذى يميز الأشكال السابقة عن الحالية للانتشار الثقافى هو الانتشار الكثيف والجغرافى، والروح التِجارية، ويمكن قياس الانتشار الثقافى بشكل أفضل من خلال عدد وكفاءة الإعلام التى تبثه ، وإلى القرن التاسع عشر حدث الانتشار الثقافى من خلال الكلمة المكتوبة وسفر الإنسان، والآن تنتقل الأخبار والمعلومات والصور والأصوات عبر العالم بأكمله فى وقت محدود ، وتحمل معها اتجاهات غربية ، ومعتقدات وقيم فى كل أنواع القضايا بما فيها العلاقات النوعية ، وتعتبر المنفعة التِجارية هى الدافع وراء هذا المشروع العالمى للانتشار الثقافى، ولكن التأثيرات تعد معقدة وصعبة التقدير، ولكنها تتطلب استقلالية الثقافات القومية عن القضايا النوعية (الرجل والمرأة) .

وظهرت آراء متعددة خلال النصف الثانى من القرن العشرين تتعلق بالرغبة فى هذا الانتشار الثقافى، وكان مرحبًا به فى الخمسينيات من قبل أصحاب النظريات الحديثة الذين اعتبروه ضرورة للتقدم الاقتصادى والسياسى والاجتماعى فى العالم الثالث، ويجب تحديث الثقافات التقليدية لدول العالم الثالث بالتعرف على النظام القيمى للدول الصناعية المتقدمة، وتعرض هذا الرأى للنقد الشديد فى السبعينيات باعتباره فقط إمبريالية ثقافية لا أكثر ، وهى شكل ماكر من أشكال الاستعمار.

أما أصحاب النظريات القوية الخاصة بالعولمة فى أوائل التسعينيًات فقد ابتعدوا عن هذه المناقشة المتشعبة بافتراض أن ما يحدث ليس انتشارًا بسيطًا للثقافة الغربية التى تفوض الثقافات القومية ، ولكنه انتشار للأفكار والقيم التى تتطاير عندما تتسق (جيدنس Giddens 1990) ؛ فالأفكار والقيم الثقافية التى تنتقل من خلال الإعلام الغربى يتم ترجمتها وإعادة صياغتها لتناسب الظروف المحلية، فينتج هيكل ثقافى عام مع وجود الاختلافات الثقافية المحلية ، وليس من المحتمل أن يؤدى هذا إلى ائتلاف ثقافى فى المستقبل القريب .

إن الصور والأيديولوجيات للعلاقات النوعية التى تنتقل من خلال الإعلام العربى إلى كل أنحاء العالم لا تتحدث بالضرورة عن المساواة بين الرجل والمرأة ؛ فما زالت

يطغى عليها الطابع الذكورى، ولكن على الرغم من ذلك تعتبر أكثر مساواة من أيديولوجيات النوع التى تنتشر فى معظم الدول النامية، وتتنوع وتختلف تأثيرات هذا الانتشار الثقافى فى الثقافات المحلية، ولكن على المدى البعيد ستعمل على تشجيع صورة المرأة التى تتساوى مكانتها مع الرجل، وسوف تعتمد عليه بشكل أقل .

ورحب كثيرون من الكُتَّاب بهذه العملية الثقافية التى تؤدى إلى مساواة أكبر بين الجنسين، ولكن بعضهم الآخر نظر إليها على أنها تهديد للثقافات المحلية ، وأدى هذا الخوف إلى ظهور الحركات المذهبية ، ومن الخطأ اعتبار الحركات معارضة لكل القيم الغربية الخاصة بالعلاقات النوعية، وإشارة إلى إحدى التغيرات الواضحة لهذه الحركة المذهبية النساء المحجبات فى تركيا حيث يشير (كايا Kaya) إلى أن معظم النساء المحجبات متحضرات ومتعلمات ولا يعارضن تركيز الثقافة الغربية على تعليم النساء والصحة والتوظف (كايا Kaya 2000) وما يعارضنه هو الإفراط فى الثقافة الغربية ، خاصة فى مجال العلاقات الجنسية النوعية .

ملخص العولمة والأيديولوجية والنوع :

– تتسم ثقافة جميع المجتمعات بالذكورية بدرجات متفاوتة .

– تنشر العولمة الأفكار الغربية عن حقوق النساء إلى كل أرجاء العالم ، وبالتالى نشر أيديولوجية المساواة .

– إن الانتشار الثقافى ليس مرادفًا للائتلاف الثقافى ، ولكنه لا يزال قوة للمساواة النوعية .

– شجعت حركة النساء و (الأمم المتحدة UNO) على المساواة النوعية .

– على الرغم من ذلك تساعد القيم الثقافية فى دول كثيرة على استمرارية الدور المتدنى للنساء فى المجتمع .

المضمون :

– تنوعت تأثيرات العولمة فى المساواة النوعية، على الرغم من ذلك تقترح الدراسة أنها عملت على تقوية هذه القوى والعمليات التى أدت إلى نمو المساواة النوعية .

١ – كان تقدم النساء فى العمل مذهلاً خلال النصف الثانى من القرن العشرين ، فلم ترتفع نسبة النساء العاملات فقط ، ولكن انخفض معدل المساواة النوعية فى الأجور وفى الوظائف .

٢ – نمو توظيف النساء لم يصاحبه انخفاض فى المهام المنزلية ، فأصبحت النساء تتحمل عبئًا مضاعفًا فى كل المجتمعات .

٣ – لا يوجد أدنى شك فى الإنجازات التى حققها النساء فى مجال التعليم، ففى كثيرٍ من الدول الصناعية المتقدمة أصبحت الإنجازات التعليمية للمرأة مساوية بل أحيانا فائقة إنجازات الرجال، ولكن على الرغم من ذلك فمعظم الأميين والمحرومين من التعليم هم النساء فى الدول النامية .

٤ – تقدمت معايير الصحة للجميع، وانخفض معدل التمييز النوعى لكلٍّ من متوسط العمر المرتقب للحياة، ومعدلات الوَفَيَات من الأطفال، ولا تزال مشكلة " غياب المرأة " قائمة ، ولا تزال معدلات الوَفَيَات مرتفعة بشكل كبير فى الدول النامية .

الفصل السادس

العولمة والهجرة والتحيُّز العرقىُّ

أولا – العولمة والهجرة والتحيُّز العرقىُّ Gobalization, Migration and Ethncity :

تعد الهجرة خلال النصف الثانى من القرن العشرين عالمية، وتعدد سلالات المهاجرين من المجتمعات المحلية حول العالم، و تأسست بثبات فى كل الأقطار مع الدلالة بالأهمية السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية.

ونتيجة لذلك أصبحت الهجرة ذات أهميَّة متزايدة من الناحية السياسية ، ويتضمن دخل العولمة قدرًا أكبر فى كل الدول، وسوف تعود الهجرة وآثارها بالنفع الكبير على كلٍّ من المستوى المحلى والدولى، وتكسب الهجرة قوة دفع، وسوف تصبح أيضا أكثر وضوحًا، وتعد فلسفة المقاومة أمرًا دارجًا، حيث إن تحركات الهجرة لا تساعد فى الأسلوب الجديد فمن الضرورى إحضار الإرسال والاستلام معا فى كل الأقطار ، وهى تؤثر فى إيجاد حلول للهجرة وما تنتج عنه من التقدم المشترك .

ويشمل هذا الفصل ثلاثة موضوعات :

- العولمة وآثارها فى حركات الهجرة .
- كيف تؤثر العولمة فى تباين السلالات اليوم .
- تأثير العولمة فى تعديل نماذج العينات بين المجتمعات العرقيَّة وتقبل المجتمع لها .

ثانيا – العولمة والهجرة Globalization and Migration :

تأخـذ الهجـرة حيـزًا متكاملاً من العوامل بالطريقة نفسها كما فى صورة التجارة أو الاستثمار، وتعتبـر تحـركات السكان والبضائـع هى عملية رئيسية فى المجتمعات منـذ زمـن قديم، كما تعد الهجرة من علامات العولمة فى القرون الحالية، كما أوضحنا فى الفصل الأول، ولهذا ننوه أن المقولة التاريخية تقول : "نحن نهاجر لأن مواطنينا جميعا سافروا إلى الأماكن التى جئنا منها". إن أسلوب التقدم يذكر كل فرد كأنه مواطن أصلى من البلد بمولده وليس بإنجاز الفرد ، وتبدو باعتبارها مخاطرة طالما أن الصعاب تظهر عنـدمـا تتصل بالمهاجـرين الذين جـاءوا مع أعضـاء المجتمع المضيف (بيترس Pieterse 2000) .

والهجرة أشكال كثيرة قد تكون : شرعية أو غير شرعيةٌ، ومحلية وإقليمية أو عالمية، مؤقتة ودائمة أو نصف دائمة، واقتصادية سياسية أو دينية، أو مرتبطة جميعها معًا .

وغالبًا ما تكون هذه الأنواع غير واضحة كوسائل مثالية، فى واقع الحياة مندمجة بعضها ببعض، والاختلاف – مثلا بين الواقع وغير الواقع للهجرة، فغالبا ما تكون غير واضحة فى العادة للغرباء الذين يتركون مدينتهم ؛ لأنهم لا يستطيعون مقاومة اللوائح الاقتصادية، والفرد باستطاعته أن يحث على تطبيق العدالة، حيث إن النظم واللوائح المفروضة عليهم حسب ظروفهم .

وفى معنى آخر يمد بعض النظم الاقتصادية الاضطرارية، ويتم مناقشته فى فصل آخر، وسوف تركز الميزة بين المعارضة السياسية والنزوع الاقتصادى بحماس ، وبعض المسئولين السياسيين لا يعبرون عن آرائهم لضغط السلطات الحكومية عليهم، ويلجأ الاقتصاديون إلى محاولة كسب الدخول بآرائهم ومقترحاتهم بوسائل غير مناسبة .

ويقدر الاختلاف بين الهجرة الجزئية والشاملة بحدث تاريخىٍّ عندما استمر قدماء اليونانيين فى إيطاليا وفرنسا ، فمن المحتمل أن تكون هجرتهم شاملة فى نظر العصر الحديث حيث انطوت المسافات على فقط ساعة طيران .

وتبنت الأساليب المختلفة فى الهجرة بوضوح مقاومتها بنظرة علاجية، ويوضح ذلك تاريخ الهجرة طالما أصبح مشروع الهجرة هو المؤشر الوحيد فى أوربا منذ تأسيس الأمم المتحدة منذ أربعة عشر قرن مبنيا على التوزيع الجغرافى، وإلى ذلك استمرت الهجرة إلى نهاية القرن التاسع عشر .

إن قوانين الهجرة حجمت الناس عن الدخول فى بلاد كانت مسموحة لهم، ولم تكن هناك حاجة إلى هذه القيود من قبل ؛ لأن سبب الهجرة للولايات المتحدة من أوربا كانت محدودة، ومعظم الأوربيين كانوا يهاجرون فى أثناء الفترة من ١٥٠٠م إلى ١٩٠٠م على قائمة العالم الجديد، وعلى الأخص الولايات المتحدة ، وعلى الرغم من ذلك فإن نسبة قليلة من المهاجرين الأوربيين فى مختلف الأقطار فى حالة هجرة الأيرلنديين إلى بريطانيا أو روسيا . وفى نهاية القرن التاسع عشر رحلوا إلى عديدٍ من الأقطار داخل وخارج أوربا ، حتى الزيادة الطبيعية للهجرة لا تدعو إلى تفسير حتى نستطيع شرح الأسباب التى قد تؤدى إلى وجود أعباء على المجتمع، وتوجد أسباب عديدة لظهور الهجرة على مدى السنوات الماضية ، وتعد العولمة سببًا من الأسباب ؛ ذلك لأنها متصلة بالحرب الإعلامية للهجرة ، وعندما أصبحت عمليات العولمة واقعًا ملموسًا .

ثالثا – الهجرة بعد الحرب :

- شكلت الهجرة التقدم الطبيعى للمجتمعات الصناعية، خاصة الأوربيِّين فى الخمسين عاما الماضية، وأثرت الهجرة فى جنسيَّة وثقافة المهاجرين، ولكن أثرت الهجرة من ناحية أخرى سلبيا على المجتمع، فبينما فى أوربا شكلت بشكل ضخم عادات اجتماعية أدت إلى مجتمعات غير سوية، فى الولايات المتحدة وكندا وأستراليا امتدت أكثر إلى الطبائع المجتمعية الأخلاقية، وقال (توجبى Togeby) – منذ ثلاثين عاما مضت – : "إنــه لا يرغب فى إقــامــة أى مواطن أجنبــىٍّ للعيش فى الدانمـــارك، لكن فى عام ١٩٩٠ أصبحت الدانمارك مجتمعًا متعدد السلالات غير سوىٍّ .

وخــلال حقبتين من زمــن الهجـرة أو جدت الحرب الإعلامية نظام العملة الحرة، مع نمـــو اقتصــــادىٍّ عــالٍ، وعمالـــه كاملــة، واتجـاهـات للخدمـات الاجتماعيـة من ١٩٥٠ إلى ١٩٧٥ ، وبدايـــة الفتـــرة الثانيـة التى كانت متأخـرة منذ عـام ١٩٧٠ حتى يومنا الحاضر .

فى أثناء الفترة الأولى كان سوق العمالة فى أوربا مرتفعا ولا يشبع الدخل القومى، وجذبت الصناعة والحكومة العمال خاصة من الدول النامية، وخليطا من المغتربين الأوربيين والهجرة العالمية فى أول فترة أوربا غامرت لجلب عمالة بأسلوب كبير .

وبدأت الهجرة فى بريطانيا متأخرة عن طريق منظمة الكومنولث عـام ١٩٤٠، واستمرت من خلالها إلى عام ١٩٥٠ . وشملت على كلٍّ من الرجال والنساء من البحر الكاريبى، والعمالة الهندية والإفريقيَّة فى الهجرة على أساس عمال دائمين لهم حقوق المواطن العـادى، وكان السكان العرقـيين أقلية فى الأقطار ، ثم زادوا من ١,٥ مليون فى عام ١٩٥٠ إلى ٤,١ مليون فى عام ١٩٧٥ ، والمجموع النهائى ٧,٨ كل دقيقة من التعداد السكانى .

ولكن سـيطرت المدن الكبرى على هذه النسـبـة . وتمثل الهجرة فى عـام ١٩٦٢ اقتصاداً هابطًا ، وغالبًا ما تكون المحصلة النهائية للهجرة جلبًا لعمالة جديدة، مع أن العائلات التى تهاجر كان مسموح لها أن تعمل بشرعية، وحتى هذا محكوم بواسطة الجهات الرسمية فى أوائل عام ١٩٧٠ (كاستلس وميلر **Castles & Miller 2000**) .

وفرنسا أيضا جربت أساس الهجرة من أول مستعمر فى غرب وشمال إفريقيا والبحر الكاريبى ، ولكن أيضا من جنوب أوربا، ويعد الاقتصاد من الأسباب الجغرافية التى جعلت من الهجرة نمواً سكانيًا زائدًا فى فرنسا، وانخفضت الهجرة فى بريطانيا مقابــل أجــر ضـعيف للعمــال، وارتفع تعداد السكان من ٢,١ مليون فى سنة ١٩٥٠ إلى ٤,٢ مليون فى سنة ١٩٧٥ ، والمجموع النهائى ٧,٩ كل دقيقة من التعداد السكانى . وتجــارب بيلجيم **Belgium** كانت مماثلــة أيضـــا للتطبـيــق العملــى فى سنة ١٩٧٠ فى مجتمعاتهم .

وكانت للهجرة إلى ألمانيا طبيعة مختلفة اعتمدت على عماله غير مثبته جلبت بواسطة الحكومة، من اليونان تركيا وشمال إفريقيا، لقطاعات مكثفة من النظام الاقتصادى بتاريخ محدد لبعضٍ من الوقت والجانب المناسب ، بخلاف هذه الوسيلة من الهجرة كان هؤلاء العمال الذين يبقون مدة، طالما أن العمل مطلوب، وبعدها لابد أن يرحلوا ، أو لو كان ضروريا يعاد تشغليهم ومواطنتهم طالما أنهم يحملون الجنسية الألمانية، ونفذ ذلك بدون ارتباط بأسرهم طالما أنهم كانوا يعاملون باعتبارهم مواطنين أجانب من الناحية القانونية، والإقدام على ذلك له موانع كبيرة، حيث ارتفاع معدل الزيادة السكانية فى ألمانيا كان حاداً فى عام ١٩٥٠ إلى أن وصل إلى ٤ مليوناً فى عام ١٩٧٥، وارتفعت إلى ٦.٦ مليوناً، وذلك من المجموع الكلى للسكان .

وكانت سياسة سويسرا مماثلة لألمانيا ، وفى عام ١٩٧٥ بلغت أقصى ارتفاعا إلى أن وصل معدل الزيادة السكانية إلى ١٦,٠ كل دقيقة عما كانت عليه فى أوربا.

والهجرة للولايات المتحدة فى الحقبة الأولى من تلك الفترة كان معدلها منخفضاً ؛ لأن تفضيل منح الهجرة للأوربيين، والتميز ضد المهاجر الأسيوى، ونمو الاقتصاد الأمريكى ، وامتداده وندرة الهجرة الأوربية، وصعوبة القوانين فى الفترة منذ عام ١٩٦٥ أحدثت تمرداً، وكان لها قدر ومعيار بالنسبة إلى هجرة الأسر الأسترالية، و كان نتيجة لذلك ارتفاع معدل الهجرة من أسيا وأمريكا اللاتينية فى عام ١٩٧٠، ونتيجة لذلك كانت هناك أنماط ونماذج مماثلة درست وجربت بواسطة كندا وأستراليا، وكان اختيارهم للهجرة الأوربية فى منتصف عام ١٩٦٠ ، وتم تحديد إعداد المهاجرين ، وهذا الفكر تأسس وبرز فى عام ١٩٧٠ وما بعدها.

وهذه الأقطار الثلاثة كانت الهجرة بالنسبة إليهم هجرة مهنية ، ونظريتهم فى ذلك أن تكون الهجرة دائمة مع كل حقوق المواطنة الكاملة، وليس باعتبارها عمالة مؤقتة (كاستلز وميلر Castles & Miller 2000) .

باختصار ، كانت الفترة الأولى من الهجرة تتسم غالبًا بمعيار اقتصادى، جندت الهجرة فى أوربا لاختيار أعمال الخدمة العامة، وخدمة متدنية بالمصانع لا تليق

بقطاعها، وقد طبقت فى عام ١٩٩٩ بأجر متدنٍ للغاية، وعملية الهجرة ونهجها طالما أخذت أشكالاً مختلفة واضحة للمستوطنين سمحت للهجرة وانطوت عليها .

وفى منتصف عام ١٩٧٠ أصبحت المجتمعات الأوربية سلالات عرقية لهؤلاء من الولايات المتحدة وكندا وأستراليا .

وأصبحت المجتمعات الأوربية فى منتصف ١٩٧٠ تواجه قوانين اقتصادية صعبة نتيجة للتغيرات الاقتصادية فى العالم، ولذلك لم تكن من الداعى الحاجة إلى عماله أكثر غير ماهرة، لتبقى دورة طويلة غير مؤهلة وموظفة، وليس من الطبيعى أن كل مدينة أوربية تقلل من أعداد الهجرة تحت قيود ومحظورات أو قوانين سياسية وخدمية .

وشجعت هجرة أصحاب العمالة المؤقتة على عوده هؤلاء إلى أوطانهم ، ولكن بنظرة ضيقه فإن العدد الأكبر من هؤلاء العائدين إلى بلادهم أصبحوا هم أنفسهم عبئا على أوطانهم .

وحقيقة ، فى أثناء تلك الفترة أصبحت اليونان والبرتغال والأسبان تستقبل مهاجرين منذ أن كانت هجرة غير شرعية من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وبرغم تلك الصورة استمرت الهجرة إلى أوربا نتيجة للعائلات وظهور النزوح غير الشرعى، وزيادة أعداد الباحثين عن عمل من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وعلى الرغم من أنها كانت مقصورة على فئة معينة، استمرت تتدفق على أوربا خاصة الباحثين عن عمل ، وأخذت الحكومة على عاتقها التدقيق بالنسبة إلى الهجرة، فوضعت سياسات للحد من ذلك. أنها زادت ثانيه متصلة بنشاط الأمة وأن الحكومات غير قادرة فى أوربا على التحكم فى ضبط نشاط تلك المجموعات كما كان فى الماضى .

وحجم الهجرة كبير فى الولايات المتحدة وينمو بشكل سريع، ولكن معظم الهجرة الوافدة من آسيا وأمريكا اللاتينية أكثر من القادمة من أوربا، كما كانت فى الماضى، ففى أثناء ١٩٥١ إلى ١٩٦٠ الهجرة الأوربية كانت محصلتها الكلية ٥٣٪ من مجموع الهجرات، وكانت عام ١٩٩٥ ١٨ ٪ .

كندا وأستراليا كانت هجرتهما من آسيا ووضعت خطًا حادًا من هجرة الأوربيين غير المرغوبة فيها سواء استمر معدلهم فى الارتفاع أو بقى على معدله .

أظهرت هذه الفترة أيضًا ارتفاع معدل الهجرة إلى أقطار النفط فى العالم العربى، كما هو متبع فى نيجيريا وفنزويلا، وهذه كانت هجرة ليست فقط من الأقطار المجاورة ولكن أيضا من آسيا وأوربا .

علامة أخرى من طبيعة الشمول العالمى ومزامنة حركات الهجرة بالنسبة إلى الهجرة النسائية فقد طويت هذه الصفحة من التاريخ حتى أيامنا هذه ، وحديثًا فقد تركت النساء هذه المسالة تحت شرط مصاحبة أزواجهن فى حالة الهجرة، وهذه نصف الحقيقة ، ولكن كل الحقيقة تصحح خلال تلك الفترة من الهجرة الحديثة طلبًا لعمالة المرأة، فى الإشراف والرعاية، والإنتاج النسائى، وكان ذلك بنسبه كبيرة فى أثناء الربع الأخير من القرن العشرين، ومئات وآلاف من النساء الصغيرات من الفلبين وسريلانكا وبنجلاديش والاتحاد السوفيتى اشتركوا فى منظمة AICS، وهى غالبًا ملزمة ولكن عديدًا من المهاجرات غير الشرعيَّات فى أثناء قيامهن بذلك كان عليهن أن تعُدْنَ إلى أقطارهن بعد سنوات قليلة، وعديدًا منهن سوف يظلن مدة أطول، وبعضهن سوف يتناسين بالزواج، فيصبحن جزءًا من القومية المحلية فى تلك البلاد .

حقيقة أن هذه الفترة تشهد هجرة الزوجات ليرتبطن بأعداد كبيرة بأزواجهن. العهد الذى شهد إمداد المجتمع بالجنس النسائى فى عمليات الهجرة لمختلف البلاد فى السنوات الحديثة.

وزادت الهجرة غير الشرعيَّة وأصبحت دولية فى أثناء هذه الفترة ؛ لأن تفسير الهجرة مرتبط بالأثر السياسى، وأن الزيادة المطردة السريعة فى مجتمعات مغلقة متعاونة أكثر بالنسبة إلى الهجرة غير المشروعة .

وأسباب أُخر كثيرة متعلقة بمناقشة العولمة سوف نطرحها سلفًا وتسبب الهجرة غير الشرعيَّة استياءً ونفورًا عامًا ، ولكنها أيضا على حافة الضغوط

بالنسبة إلى الأقطار المضيفة، ومن هذا المنظور أصحاب العمل يرحبون ، أو على الأقل فرض خدمة فى حالة الهجرة غير المشروعة ؛ لأنها تساعد على تكاليف العمالة المنوطة بها الدولة، وترى الاتحادات التِجارية أنها دفعة لحياة أفضل لمستوى أعضائها، وترى عديدٌ من القطاعات العامة أن هذه الهجرة أفاضت على البلد صبغة أخرى بواسطة الأجانب، ويعتبر هجرة العمال المكسيكيين غير المشروعة إلى الولايات المتحدة خاصة للعمل الزراعى هو مثل جيد جلب ارتياح الأمريكان ، وهم مضيافون بالنسبة إلى الهجرة غير المشروعة، ولكن أصبحوا يعتمدون أكثر على هؤلاء المهاجرين غير الشرعيِّين، ولكن على حذر من هذا الاعتماد، ويعمل عديدٌ منهم فى محلات حَلَويَات، وبالفلاحة وفى خدمة الصناعات، وأحيانا يقدر أجرهم ٥٣ دولارا أو أقل فى الساعة، و غير قادرين على الشكوى خوفا من ترحيلهم، والشىء نفسه يقال عن الهجرة غير المشروعة فى كل المجتمعات الصناعيَّة المتقدمة (كامبل Campbell 2000) .

إن انهيار النظام السوفيتى بوصفه وضعا جديدا فى البداية يرجع إلى النزوح الكبير للمهاجرين إلى البلاد الصناعية المتقدمة، وإن الألمان المقيمون فى روسيا كان مسموح لهم أن يعودوا إلى إسرائيل، واليونانيون إلى اليونان، وتبذل الجهود للحفاظ عليهم فى الخارج أعضاء فى الاتحاد الأوربى .

رابعا - الرافضون والباحثون عن الهجرة :

نشأ الخلط والتعدد فى الأمم الجديدة نتيجة كسر قاعدة المستعمرات فى عام ١٩٥٠، كما فى يوغوسلافيا والسوفيت حيث أغلقوا على أنفسهم فى نهاية عام ١٩٩٠ ، واتجهت سياستهم إلى ارتفاع مفاجئ من الرفض، وهذا منشؤه إلى بناء دولة فى إفريقيا وآسيا ، وكانت مصحوبة بحروب فاصلة تنهج منهج أوربا فى أثناء القرنين : السادس عشر والسابع عشر .

وظهر أوائل القرن العشرين أكبر عدد من الرافضين (لوشر2000 Loesher) حيث إنها حسبت أيضا تكاليف أول مهاجر على فرض التعلق بالمشاكل التى تنجم عن الرفض، وإن خلقت الأمم المتحدة أسباب الرفض وتصميم هيئة جنيف لذلك عام ١٩٥١، نتيجة للحرب الباردة بين الشرق والغرب ، ووضوح سياسة الرفض للأفراد فى دورات خاصة، ثبت أنها مخاطرة واضحة على حساب معتقدات سياسية .

وبالخبرة دفع قليل من الإداريين السوفيت بغرب أوربا لإقامة جبهة رافضة فى أثناء عام ١٩٥٠، وإلى ١٩٦٠ ، ١٩٧٠ ، وغالبية الذين تبنوا ذلك من السياسيين مؤكدين برهان سمو النظام الاقتصادى. والتحديد والوضوح لم يكن يناسب الكل بدرجة واحدة، بالنسبة إلى أوضاعهم التى برزت مؤخراً، أما آلاف الناس فقد تركوا أقطارهم خوفا من الفصل وعزل الأفراد، وشراسة الحروب وقسوتها فى إفريقيا و آسيا وكذلك الشرق الأوسط، وأدت إلى إيجاد ملايين المعتصمين يبحثون عن ارتباطهم بأقطار العالم الثالث، حيث بلغ ٢٢ مليونًا من الباحثين عن عمل ورافضين الإقامة بوطنهم، وآخرين انضموا بالانتماء، ومسئولية الأقطار الأوروبية لهذا العدد الكبير هو إبعادهم، وكل المحاولات كانت مرتبة على أساس إبعادهم بقدر الإمكان، والحالة المعيشية لهؤلاء مع دخولهم أدت إلى وضع أسوأ والجهود والعوائق انتهت، وأصبح ذلك مشكلة أخذت صيغة عالمية على نطاق واسع معتمدة على حاجة الأقطار إلى قبول التهجير .

وأعلنت كندا فى عام ١٩٩٠ أن ٧٠٪ من الوظائف من ٨١٪ من الصومال ، ٨٢٪ من سريلانكا مؤهله لحالة وضع قانونى، وفى العام نفسه فى بريطانيا ١٪ فقط من الوظائف المتميزة من زائير ٤ ,٠٪ من الصومال ، و٢ ,٠٪ من سريلانكا . وظهرت مسئولية الأمم المتحدة فى المحافظة على بقاء مواطنيهم الذين يحاولون حرية الهجرة بحالة الضيافة، واتجه الرأى العام فى أوروبا والأمم المتحدة بكل ثقلها للقيام بدورها، ونبع ذلك من الأسلوب السياسى للحكومة، مقارنة بسياسة العزم على اللجوء للأفراد للخارج، وتقدر هؤلاء بعدد كبير كما أن تغيير الحكومات فى هذه الأقطار لم تؤد إلى تغييرات حادة فى السياسة (هاردنج Harding 2000) .

ولا يمكن المجازفة لحماية الحقوق الخاصة بالمهاجرين فى عالمهم الواسع ومصادر قوتهم محدودة ، بالإضافة إلى عدم رغبة الحكومات القومية فى تقديم المساعدة . (شاستر Schuster 2000) .

خامسا - العولمة والضغوط لزيادة الهجرة :

تؤدى العولمة إلى إيجاد ضغوط للزيادة فى الهجرة، وتواجه الأمم المتحدة صعابًا لرفع تلك الضغوط ، نتيجة لذلك توجد أكثر من فرصة سانحة لدعم القدرة للوصول إلى قضية الهجرة التى سوف تزداد فى المستقبل، على الرغم من محاولات الحكومات فى أوربا الحد منها، حقًا إن أوربا فى سبيل الموافقة على أن مستقبل المواطن الحر من وسائل الهجرة .

١ - هناك طرق هندسية عملية للانتقال، ويعد على الجانب الآخر عملية الهجرة المشروعة وغير المشروعة، ومن ناحية أخرى تجعلها أكثر صعوبة وذلك لتأمين حدودها، وذلك أسهل وأسرع وأقل تكلفة، إن المسافرين جزء من العالم أكثر مما كان فى الماضى، وإلى منتصف عام ١٩٥٠ كان السفر من أوربا إلى أستراليا عن طريق البحر الكاريبى، غالبًا كان عن طريق السفن التى تقضى الرحلة أيامًا أو أسابيع أما الآن فلا تنقضى ساعات على الوصول .

وأوجدت الوسائل الحديثة للاتصال التعاون غير المشروع للهجرة، ويسرتها، ويعد ذلك حقيقة ما تكون الهجرة غير الشرعية، غالبًا ما تكون على يد عصبة عبر الكرة الأرضية. ونتيجة لذلك يعد أكثر صعوبة، وتكلف الحكومات مزيداً من المقاومة على هيئة ضغوط خاصة مصحوبة بمصالح وفوائد تجعل المدينة تطلب أن تكون أكثر فاعلية عما كان فى الماضى .

٢ - غالبًا ما تؤدى العولمة الاقتصادية إلى زيادة الهجرة من خلال مرونة القوانين وعولمة الاقتصاد، أيضًا تزيد الطلب على الخبرات الشخصية الرفيعة الماهرة، فمثلاً فى

حقل التكنولوجيا الحكومات تحاول حديثًا جذبهم ، والولايات المتحدة رفعت أعداد المطلوبين من العمال الأجانب المهرة من ١١٥,٠٠ إلى ١٩٥,٠٠ فى عام ٢٠٠٠ لسد النقص فى خبراء الكمبيوتر. وهيئة UK والحكومات الألمانية كلاهما يبحثان بنشاط لجلب كثير من العمال من هذه النوعية، والأسلوب، وكلاهما ينظر إلى الهند للانتفاع بمثل هؤلاء .

هذا ، بينما الأقطار المتقدمة تحاول أن تستضيف العمال غير المهرة وهم أكثر عدداً للوصول إلى المهارة والوصول إلى المهارات التكنولوجية وأساليبها وتنمية مهاراتهم (هولفيلد Hollifield 2000) ، كما تؤدى العولمة فى الاقتصاد إلى زيادة الضغوط للهجرة بطريقة أخرى مهمة، كما فى النظام الاقتصادى الأسبوعى الذى يقوى الضغوط المتزايدة فى التجارة من الخارج أو الداخل لتنمية قطاع الأعمال، والاهتمام بقطاع الزراعة، تؤدى إلى نظام تزيد فى الازدحام فى المدن وتزيد الضغط لفرض الهجرة، ويوجد ذلك فى آسيا وإفريقيا كما هو موجود فى وسط أمريكا، والهجرة من المكسيك إلى الولايات المتحدة هى مثال حى على ذلك، مثل قرارات التعاون بالنسبة إلى التجارة العالمية فى عام ١٩٨٠، نتيجة لزيادة قوانين الهجرة إلى المدن المشابهة فقد نمت فى المجال الأسرع كثيراً فى إيجاد عمل، علاوة على النتيجة المترتبة على أن بعض العمال الزائدين سوف يبحثون عن سبل للحياة بانتقائهم أقطارا أخرى بطرق مشروعة أو غير مشروعة .

٣ – هناك ضغوط ثقافية هائلة للهجرة ربما لا تعكس الحقيقة بل يتزايد الشعور بالإحباط ، وعلى النقيض على عكس الحياة الطبيعية تكون الحياة فى المجتمعات المغلقة كل شئ يظهر وردى ومريح، فى حديقة الحرية مما يؤدى إلى هجرة اقتصادية دائمًا مسبوقة بهذا الحشد من المهاجرين .

٤ – توجد أسباب اجتماعية قوية للنقل والاتصالات، فقد عززت حركات الهجرة الوسائل الحديثة للاتصال، التى اختصرت مسافة المجتمع بين الراسل والمرسل إليه فى الأقطار، ودفعوا بالهجرة الجماعية ؛ ليحافظوا على ارتباطهم بالبلد الأم وبالأقارب والأصدقاء الذين تركوهم خلفهم .

وتمثل اتصالات الهجرة نوعين من الدفع : شرعيًا وغير شرعيًا، وفى كلمات أُخر أن خط الاتصالات والتداول والتبادل بين اتصالات الهجرة فى الأقطار المستقبلة للمهاجرين، ومنهم الأصلية التى تجعل الهجرة ليست مرحلة أخيرة كما هو متبع ومعروف أن العالم ليس نظامًا مغلقًا مقسمًا بين الأقطار التى تطلق المهاجرين والأقطار التى تستقبل المهاجرين، وهذا دليل معروف على أن وسائل النقل تؤثر فى الهجرة وتئول الهجرة وتصبح غير مقيدة، ولكن الأكثر حرية هو العودة للجماعة بالدافع القومى وبين مختلف الثقافات ونظم المجتمع (برتيل Brettell 2000) ، حدث هذا مع فكرة الدعوة للمهاجرين للعودة ثانية، وحتى الآن عديدٌ منهم يشعر بالتجاوب مع مختلف الثقافات، مثل : الصين وباكستان ، أما الآخرون الذين لم يؤيدوا والذين اقترحوا الاتصال من خلال الزيارات ليس لهم كثير من الحرية، وربما بالطبع لهم علاقة مع وطنهم الأصلى بطرق أُخر، والحالة التى لها اتصالات الهجرة لا تشجع عملية الهجرة إلى أبعد حد، ولكن هم أيضا يروجون أكثر للعولة فى العالم بإحساس أنهم يشجعون الاقتصاد، والثقافة قاسم مشترك فى العمل بين البلاد، وبهذا المعنى تكون الهجرة مسئولة عن التنمية والتقدم وعولة العالم .

٥ - تقر رابطة نامية أن فترة الحرب الإعلامية لها فاعلية وأشكال قومية من حقوق المواطنة التى تشجع الهجرة على الرغم من رغبات الأمة، ويرتبط حق المواطنين حتى الآن بموافقة الولاية، والقوميات المميزة للمدن مرتبطة بتميز معين من سياستها، وتبين الحقوق المدنيَّة والخبرة ، ذلك فى أثناء فترة الحرب الدعائية .

عملية الهجرة قادرة على زيادة التكيف لهذه الحقوق، وحقيقة الأمر أنهم لم يكونوا مواطنين طبيعيين من البلد، وطبق ذلك فى بعض البلاد التى بها مهاجرين غير دائمين، أو الأشخاص الذين لم يكتسبوا القوميَّات الجنسيَّة أو القوميَّة، إلا بعض الصفوة المؤهلين لحماية أولويات الأمة الذين ينتمون إليها، وبهذه الطريقة تعتمد حقوق الفرد تاريخيا على أساس القوميَّة، إنهم ينقسمون إلى فئات تؤكد شخصية موحدة (سويسل Soysal 2000) .

وتقود المواطنة القومية إلى تكوين طبيعى لنمو الجماعة الدولية عبر اكتساب حقوق الإنسان، للزيادة فى الإعداد دوليا، أنها تأتى لتكوين موافقة للجنس البشرى الذى يملك حقوق أساسية حتى أن الدولة تقاتل هؤلاء وتأخذ فى الاعتبار أنهم جماعة قوميين ويعتبر النسب - الجنس - القومية حقوقًا ولدت لإيجاد القومية بموافقة الدولة التى كسبت الآن قوة منهم، ومن رغباتهم التى لا يمكن فصلها بسهولة، حيث نمت ديمقراطية تلك الاقتراحات، سواء كانت الخاصة بالهجرة والخاصة بدخول المدينة بطريقة مشروعة أو غير مشروعة، وهذا يعنى أيضا أن الهجرة الزائدة غير المشروعة ليست سياسية مستحقة .

وقد أقرت ثلاث قواعد رئيسية للحقوق المدنية :

١ - يوجد هؤلاء الذين على دارية باللوائح والقوانين بالنسبة إلى الأجنبىّ، ولكن الذين يبحثون أن هذه القوانين مازالت خارجة عن نطاق المنطق، ولا تطابق حرية الولاية، كل فكرة يصعب اعتبارها كذلك فى هذه الأعوام الحديثة، وكل أرقام المدن رصدت المنافع الصحية، والناحية الاجتماعية لإسكان الوافدين فى حلقات بل حقيقة لم يذهبوا بعيداً فى عمل متكامل .

٢ - كان هناك بالنسبة إلى الهجرة غير المشروعة، وما فعله المتمسكون بالهجرة، لم يطبقوا حرفيا قوانين المجتمع باعتبارهم مواطنين كاملين. وعلى سبيل الذكر أن القوانين أخطاؤها أكثر صعوبة، وضعت للأمة للسيطرة على الهجرة وأكثر من ذلك، كانت تطبق هذه القوانين بسهولة فى الحكومات الديمقراطية صحيحة أو خاطئة .

٣ - القوانين التى تتعلق بحقوق الإنسان قد خلفت ذريعة للهجرة وبواسطتها فقدت الأمة القدرة كلية فى الفعل وجاءت فى صورة آراء ، كما صرح (سيزن Sassen 1998) أن ذلك حدث مبكرًا جداً، وهذا يدل على أن العمل يطابق القول، ومبكرًا جداً تم التأكد من ذلك وقراءتى مطابقة لحديثهم، ومن السهل التصريح بالعكس، أن الولاية لم يتغير فيها شئ ؛ ولكن من الممكن أن تكون الحالة المفردة بداية لمناطق واسعة جديدة .

وعلى الرغم من زيادة تأثير العولمة فى مسار الهجرة تبقى الحقيقة أن الأمة لا تزال القوة فى الساحة، ولهذا السبب فإن هجرة الناس بين البلاد مقيدة عن حركات البضائع، وسوف تستمر رغبات الأمة، والضغوط المتعلقة بالعولمة والأخبار لتتشابك مع بعضها فى الهجرة بدرجة بعيدة، حيث يمكن للفرد رؤية المستقبل حتى ولو أن هناك زيادة معلومة فى حساب الديموجرافى تتمثل فى زيادة الهجرة، وطبقًا للزيادة المتوقعة تواجه الحكومات مواقف صعبة وفى إمكانها رفع سن القبول، وفى إمكانها زيادة للإنتاجية، وفى مقدورها رفع قدراتهم وفى إمكانها رفع الفوائد على الخدمات، ويمكن لهم إقرار نظم فوائد خاصة أو أنهم فى مقدورهم الموافقة على هجرة محدودة تكون داخلية، إنهما قرارات صعبة للحكومات وأنه بحساب سن عمل الفرد من (١٥-٦٤) عاما الزائد أكثر من ٦٥ عاما إلى عام ٢٠٥٠، وبريطانيا لابد أنها تحتاج إلى هجرة سليمة، والعدد الكلى أكثر من مليون مهاجر، وألمانيا تحتاج إلى أكثر من ٣ مليون ونصف فرد ، و EU تحتاج إلى ١٣ مليون ونصف (ستل Steele 2000) .

إنها نقطه ضرورية يجب أن نعرفها للوصول للهجرة تحت حساب اعتبارات ليست فى دوران منظمة، ولكن فى هيئة تقدم تقارير تحدد التكاليف والفوائد لكلٍ من المجتمعات الراسلة والمستقبلة. وأكثر من ذلك قيل عن التكاليف والفوائد للمجتمعات الطاردة، وفى قول آخر أنهم يفقدون عديدًا من الشباب والقدرات، وأحيانا يفقدون أعضاء ذو خبرة، ومن جانب آخر أنهم يكسبون من الأموال الزائدة الواعدة من الهجرة، ومن الفشل الناتج عن عدم التوظيف، وأحيانًا من المكاسب نحو سياسة ناجحة للهجرة التى تعود بالنفع بعد سنوات قليلة، وتوجد معلومات صائبة فى هذا المجال من مكاسب الهجرة وخسائرها، سوف تجعلها أكثر إمكانًا للتخطيط نحو حركات الهجرة بوصفها حلا لاستقرار المهاجرين فى أقطارهم الجديدة، وفى ضوء الوصول لتلك النظرية على أساس ملموس فإنه من الضرورى إتاحة الفرص لإرضائهم واستقرار وتحقيق أكبر فائدة لبلدهم من عملية الهجرة .

وخلاصة القول أن العولمة تحقق زيادة كلا من الضغوط للهجرة، وتسهيل عملية الهجرة، كما أن الاقتصاد والثقافة تزيد الضغوط للهجرة، فى حين إن العمليات التكتيكية للمجتمع كحقوق التنقل تجعل التعجل بالهجرة أكثر، وذلك طالما أن العلاقة بين الاثنين هجرة غير ممتدة تكون أكثر رغبة بوصفها رحلة مؤقتة، لو أن المهاجر شعر أن الفرص الخاص باستقبال المجتمع له متاحة وحق له، وتكلف فى اغلب الحالات الهجرة كثيرا خاصة فى حالة الهجرة غير المشروعة، حيث تدفع نفقات كبيرة للاتحادات .

والخلاصـــة ، تشجع العولـــة وتسهل اتجاهــات الهجرة العالمية ، وأوجدت تحيزًا عرقيــا فى الدول الصناعيـــة الكبرى وســـوف تشجـــع قـــوة العولمة الاتجاهات للهجرة فى المستقبل.

سادسا – التقسيم العرقى فى المجتمع Ethnic Division in Society :

تشجع العولـــة الهجـــرة بطـــرق مختلفة ، وتوجد الهجرة مجتمعًا جديدًا منقسمًا إلى مجتمعات مستقبلة ووسائل مختلفة لمعالجة التحيز العرقى .

وتوجد أربع حقائق عامة تستطيع التأثير فى طبيعة التقسيم العرقى ونوع السلالة للمهاجرين المحببة إلى المجتمع المستقبل .

الأول – هـــو طبيعـــة عمليـــة الهجـــرة نفسهـــا ، ومن الممكن أن نميز بين ثلاث وسائل لعمليـــة الهجـــرة، غير شـــرعيـــة، والعمـــل المؤقت للهجـــرة، والتوظيـــف، فالهجرة غير الشرعيّة مثلا توجد وظيفة بأجر متدنٍ، وهى وظيفة غير معترف بها وليس لها مكانة فى العمل، وربما يغير المهاجر العناوين لتجنب البوليس، ولا يكون ذلك فى صالح السياسة ، والقوانين الاقتصادية فى الدولة، وتعلن الحكومات اللوائح ونظم الهجرة غير شرعية وليس لدى الحكومات القدرة على تنفيذ اللوائح بحرية، والعامل المؤقت لا يستطيع أن يغير الوظيفة حتى انتهاء فترة إقامته ، ولا يستطيع مصاحبة أسرته لسنوات عديدة .

والنتيجة النهائية الرجوع إلى بلدهم عندما ينتهى عملهم، وهذه الحالات تضعف العلاقات المبنية بينهم وبين أفراد الأمة .

الثانى – تعتبر العرقيات للمجموعة المهاجرة كما يستوعبها المجتمع مهمة، ولا تعتبر العرقية عاملا موضوعيا وغير متغير، ولكنه صورة مركبه اجتماعيا تتغير بمرور الوقت وتفهم من خلال المجموعة الواحدة عن طريق مجموعة أخرى .

إن صورة اليهود بوصفها مجموعة عرقية فى المملكة المتحدة قد تغيرت على مر السنين، وتنطبق هذه الصورة نفسها على الأيرلنديين .

إن ما اعتبر مرغوبًا فيه أو مقبولا يمكن أن يتغير بمرور الوقت، حتى لو كان هذا التغير يحدث ببطء إذا أدرك المجتمع مجموعة مهاجرين على أنها مرغوبة فيها ؛ لأنها تقوم بوظيفة نافعة فإن عرقية المجموعة المهاجرة تكون مقبولة، ومع ذلك إذا عرف أن المجموعة المهاجرة تمثل خطرا على المجتمع ، فإن عرقية المجموعة سوف تتضح فى عبارات سلبية وسوف تعوق التوافق الاجتماعى الجيد، ويوجد كثير من الأسباب المنطقية وغير المنطقية للإدراك العام للمجموعة العرقية على أنها مرغوبة فيها . أو غير مرغوبة فيها ، وتلعب العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واللون دورًا مهما فى تحديد ذلك، وكما أوضح كلٌّ من كارنيل وهارتمان Carnell , Hartmann يوجد ما هو متأصل سواء كان بصورة جيدة أو سيئة حول العرقية والجنس، وتوجد طبقات أوجدها الجنسُ ، البشرى ويعد ذلك بسيط الأهمية ، وما يجعل ذلك مهما هو أن الأشخاص يقبلون ذلك .

إن العامل الثالث الذى يؤثر فى التقسيمات العرقية وطبيعة العقبات بين المهاجرين واستيعاب المجتمع لهم هى الاتجاهات التى تم إيضاحها ونوع السياسات التى تم تبنيها عن طريق الحكومة، ويمكن أن تتراوح هذه السياسات من السياسة التميزية إلى السياسة التقدمية، وسياسة عدم التدخل .

بينما توجد السياسات التميزية والتميز العنصرى فى نوع العمالة المهاجرة على الأقل فى المراحل الأولى، من استقرارها تتضمن السياسات التقدمية والتشريعات

المناهضة للتمييز العنصرى على أساس الجنس ، النوع والدين، مثل : دورات اللغة الموجهة للمهاجرين أو وسائل التدريب، ومساعدتهم فى الحصول على مساكن باعتبارها جزءاً من سياسة إسكان الفئات منخفضة الدخول فى المجتمع، وسوف تجعل سياسة عدم التدخل المهاجرين يغرقون فى درجة التمييز العنصرى المناهضة لهم فى المجتمع، وتضمنت سياسات الحكومة فى الدول المتقدمة خلال فترة ما بعد الحرب حقائق وعناصر هذه الأبحاث الثلاثة على مر السنين، وكان يوجد عائد عام للاتجاه للبحث التقدمى المعدل .

الرابع – تعتبر حالة الاقتصاد فى المجتمع ذات أهمية بالغة بالنسبة إلى عمليَّة التكيف، ومع ذلك ربما تكون عملية الهجرة تعزيز يرحب بها المجتمع ، فإن الطبيعة التقدمية لسياسات الحكومة سوف تحقق القليل إذا لم يتم المساعدة فى إحداث تقدم فى المجتمع عند وصول المهاجرين إليه .

وإن عوامل الوظائف والأجور المنتظمة ومظاهر الحراك الاجتماعى وغياب التهديد عن التطلعات الاقتصادية لأفراد المجتمع تعتبر عواملاً مهمة لعملية التوافق بأكملها، وليس من غير المتوقع أن التميز العنصرى يؤدى إلى ازدياد العنف فى أوقات البطالة المتزايدة، وعند النظر إلى ذلك فإن الحكومة تحاول أن تخفف الهجرة فى أوقات الأزمة الاقتصادية التى يتم تبريرها لكل الجهات المعنية، وسوف تلقى مثل هذه السياسة شرعية وقبولا أفضل، ومع ذلك عندما تصل إلى التشاور مع مجتمعات النزوح فإن ذلك يعتبر مؤشرا للحاجة إلى بحث جديد لسياسة الهجرة، ويوضح هذا الفصل مخططات التقسيمات الاجتماعية الاقتصادية بين المهاجرين من ناحية ، والسكان الأصليين من ناحية أخرى ، وكذلك بين مختلف المجموعات العرقية المتنوعة .

سابعا – سوق العمل والدخل والفقر :

يوجد دليل أساسى أن الجيل الأول من المهاجرين يعتبر أفضل من السكان الأصليين، فى الوظائف التى يتقاضون عنها أجوراً ضعيفة والذين يعانون من البطالة

لعدة أسباب، ومن ناحية أخرى ربما يتمتعون بمهارات ليست مطلوبة فى مجتمعهم، أو يكونون غير قادرين على تحدث اللغة أو لا يعرفون كثيراً من ممارسات سوق العمل وما إلى ذلك، ومن ناحية أخرى يميز أصحاب العمل ضد المهاجرين فى كل المواقف والقرارات الخاصة بترك العمل .

ويمثل التوافق الاجتماعى طويل المدى متغيراً مهماً فى أى سياسات للحكومة تمكن المهاجرين من الترقى فى السلم الاجتماعى وَفْقًا لمؤهلاتهم وخبرتهم (مارتين Martin 1997) ، ولا يمانع الجيل الأول من المهاجرين أن يكونوا فى قاع السلم الاقتصادى لكن أولادهم يستاؤن لذلك، وسوف يعرضون استياءهم هذا، ويمكن أن تصبح مساوئ سوق العمالة شائعة بين الأجيال، ويمكن فقد الإمكانات الاقتصادية للمهاجرين، كما يمكن أن يهدد الاستقرار الاجتماعى للمجتمع .

لقد أصبح الجيل الثانى متأنق فى القلاقل الاجتماعيَّة فى الدول المتقدمة فى السنوات الأخيرة، وإن العنف الذى تشهده عديدٌ من المدن فى المملكة المتحدة فى منتصف عام ٢٠٠١ قد تسبب فى أحداث التمييز العنصرى ، والإحباط الذى يعانى منه الشباب الهندى والباكستانى والبنجلاديشى الذين ولدوا ونشئوا فى المملكة المتحدة الذين يعتبرون أنفسهم بريطانيين .

ويؤكد دليل الولايات المتحدة التى لها أطول تاريخ فى الهجرة الحديثة، وكذلك أكبر مجموعة متاحة من الإحصاء كُلا من التفسير المتفائل والمتشائم لانقسام سوق العمل، حتى بعد التحكم فى التعليم، حيث يكسب الرجال السود الذين يكملون تعليمهم فى المدارس الثانوية ٣٩٪ مما يحصل عليه البيض عام ١٩٦٠ ، و ٧٧٪ فى عام ١٩٨٠ ، و ٧٧٪ فى عام ١٩٩٨، ويبلغ إجمالى ما يحصل عليه خريجو الجامعات السود التى تصل إلى ٧٦٪ مما يحصل عليه الخريجين البيض فى عام ١٩٨٠ ، و ٦٩٪ فى عام ١٩٩٨، ويبلغ إجمالىُّ ما يحصل عليه السود الحاصلين على الماجستير ٨٠٪ مما يحصل عليه البيض نظرائهم فى عام ١٩٨٠ ، و ٧١٪ عام ١٩٩٨ .

ويزيد التعليم ما تحصل عليه كل الجماعات العرقية، ولكن الفجوة العرقية ليست قريبة فى ما يحصلون عليه ، وكان دخل السيدات أكثر انخفاضا من دخل الرجال فى المستويات التعليمية لكل من العاملين السود والبيض .

كما توضح أدلة وشواهد المملكة المتحدة هذه الصورة ففى عام ١٩٩٥ كان يعمل ٤١٪ من الرجال الباكستانيين والبنجلاديشيين يومًا كاملاً مقارنة بـ ٦٥٪ من الهنود و ٧٢٪ من السكان الأصليين، وكانت النسب المماثلة تبلغ ١٢٪ و ٣٦٪ و ٣٨٪ بالنسبة إلى السيدات، بالإضافة إلى الاختلافات فى معدلات النشاط الاقتصادية، حيث اختلفت المجموعات المتنوعة حول معدلات الأجر بالساعة والتى تعكس ممارسات التفرقة، وأنواع الوظائف التى يقومون بها، والتى كانت أعلى بالنسبة إلى الرجال عن النساء ، وكان الرجال والنساء الباكستانيين والبنجلاديشيين يكسبون أقل من أى مجموعة أخرى .

ويتضح فى ألمانيا أن ما يكسبه العمال المهاجرين فى بداية التسعينيات كان أقل من العمال الألمان، وأن معظم هذه الاختلافات كانت ترجع إلى اختلاف نماذجهم الوظيفية .

إن الانخفاض فى الوظائف التى تتطلب العمالة غير المهرة أو نصف المهرة فى أواخر ١٩٨٠، جعلت المهاجرين فى ظروف صعبة، ووسعت الاختلافات فى نماذج البطالة .

وتعرض دراسة (Paist) أن اختلافات سوق العمل بين مهاجرى الجيل الثانى، وشباب ألمانيا ظلت واسعة فى حين إن $\frac{٢}{٣}$ الجيل الثانى قديم أو فى طريقه إلى الانتقال، فإن النسبة المماثلة إلى الشباب كانت تبلغ الثلث، وكان ذلك فى قطاعات الاقتصاد التى تدفع أجورًا أقل .

وكانت معدلات البطالة بالنسبة إلى المجموعات المهاجرة أعلى من معدلات بقية السكان خاصة فى أوقات الركود الاقتصادى ، وتوضح الشواهد المستمرة فى الاتحاد الأوربى أن معدلات البطالة بين المهاجرين لم تكن مرتفعه فى الثمانينيَّات وبداية التسعينيَّات، لكنها كانت أكثر من العمال الآخرين .

وتؤكد إحصاءات بريطانيا ذلك ، ولكنها توضح أيضا الاختلافات بين المجموعات المهاجرة المختلفة، وكان معدل البطالة فى عام ١٩٩٥ فى أعلى نسبة له بالنسبة إلى العمالة الباكستانية والبنجلاديشية ٢٧٪ مقارنة بـ ١٢٪ بالنسبة إلى الهنود، ٨٪ إلى قوة العمل الأصلية، وتشير الولايات المتحدة إلى النتائج نفسها حيث أعلى معدل بطالة بين السود ثم الأسبان ثم العمال البيض ، والأكثر أن ظلت هذه الصورة مسيطرة لعدة عقود، مع وجود تذبذب قليل، وحقيقة أن الشباب السود غير المؤهلين تعليميا لا يتم حسابهم فى سوق العمالة المنتظم .

ويوجد فكر سائد أن بعض المجموعات المهاجرة تتمتع بمعدلات أعلى من التوظيف الذاتى فى المطاعم والمحلات، ويعكس ذلك أهمية المجتمعات المهاجرة، ولكن يعتبر ذلك انعكاس جزئى لوضعهم المتردى فى سوق العمالة، ولهذا السبب فإن المعدل الباكستانى والبنجلاديشى للتوظيف الذاتى فى بريطانيا كان أعلى ٢٢٪ وهو ضعف معدل الهنود، ويمكن أن توجد قلة أغنياء، ويتضمن ذلك ساعات أطول من العمل بالنسبة إلى كل أسرة واستغلال الموظفين، وغالبا ما يكون معظمهم مهاجرين غير شرعيين .

ومن المتوقع أن مخاطر الفقر تكون أعلى بين المجوعات العرقية ، وأكثر من السكان البيض ؛ ففى الولايات المتحدة كان يحصل ١٠٪ من البيض ٨ ,٢١٪ من الأسبان ٥ ,٣٢٪ من السود على دخول أقل من الأمريكان عام ١٩٨٠، وكانت النسب المماثلة عام ١٩٩٧ هى ١١٪ ، ١ ,٢٧٪ ، ٥ ,٢٦٪ ، وتنعكس هذه الفروق العرقية فى معدلات الفقر بين كل من الأطفال والمتقاعدين .

ثامناً - ظروف الإسكان :

يعتبر التركيز على الإسكان من العوامل المهمة فى مجتمعات وفود المهاجرين، على الرغم من درجـــة التحضـر التى تختلف بين كل من الدول والمجموعات المهاجرة، ولا توجد أقليات عرقية فى الدول الأوربية تقارن بالموجودة فى الولايات المتحدة .

وتعتبر أسباب مثل هذا التركز واضحة بصورة كافية، ويفضل المهاجرون أن يكونوا بين أفراد دولتهم للحصول على الدعم الاقتصادى والاجتماعى ، خاصة فى خلال السنوات المبكرة لاستقرارهم، ومن ناحية أخرى فإن أجورهم الضعيفة، والتمييز العنصرى الذى يواجهونه فى سوق الإسكان عندما يفشلون فى الحصول على مسكن منخفض التكاليف .

وبينت دراسة عن اللاجئين فى المملكة المتحدة أن إيجاد مكان ما للإسكان كان يعتبر المشكلة التى تحتل المرتبة الثانية بعد البطالة، ولقد استقر عديدٌ من الأفراد مع أقاربهم وأصحابهم وتجولوا كثيراً لكى يخففوا الأعباء عنهم .

وتعتبر شروط الإسكان بالنسبة إلى المهاجرين أقل مقارنة بالسكان الأصليين فى الدول المتقدمة، وفى المملكة المتحدة هناك مستويات عدم كفاءة ويأس سائد بين المجموعات الملونة، ولكن كذلك فإن الموقف لا يبدو متحسناً (راتكف Ratcliffe 1999) .

وكما فى حالة التوظيف كانت توجد عديدٌ من التنوعات بين الكثير من المجموعات العرقية التى كانت تعانى فيها المجموعات الباكستانية والبنجلاديشية من أسوأ ظروف الإسكان .

إن أنواع الهجرة التى تشجعها العولمة الدائمة أو غير القانونية تتضاعف مع التراجع الحالى لدول الرفاهية فى مجال الإسكان الذى لا يواجه بصورة حاسمة ظروف الإسكان الخاصة بالمهاجرين فى المستقبل، وسوف يعتمد كثيرون على فعالية السياسات المناهضة فى الحد من حدة التمييز العنصرى الشخصى والمؤسساتى ضد المهاجرين فى مجال الإسكان، والمظاهر التى لا تبدو مشجعة المعايير المناهضة للتمييز العنصرى التى لا تعتبر فعالة إلى حد كبير فى البلاد الأعضاء فى الاتحاد الأوربى، وليس فقط فى علاقتها بالإسكان ولكن فى علاقتها بالتوظيف أيضًا، وبوجه عام فإن فصل المجموعات العرقية فى سكنها يعتبر شيئًا حتميا فى بداية أيام استقرارهم، وأن مدى وعمق التركز العرقى تشجع على إصرار اليهودية العرقية مع تضمنات التطور المستقبلى مع الدولة التى تتم الهجرة إليها، وسوف يتم مناقشة ذلك فيما بعد،

وإلى المدى الذى يجد فيه المهاجرون والأجيال التالية لهم أنه من الصعب أن يكسروا هذا الحصار، ويوجد كراهية ومناخ اجتماعى غير مساعد على تعزيز العلاقات الجيدة مع هذه المجتمعات وذلك بصفة خاصة عندما يتضاعف هذا الحصار مع الحصار الوظيفى ومع ارتفاع معدلات البطالة .

تاسعا - التفاوت التعليمى :

يعرف التعليم على أنه عامل مهم للتقدم الاقتصادى لكل من الفرد والمجتمع، وفى العالم المتجه نحو العولمة، فإن حتمية التعليم سوف تصبح ملموسة للغاية .

ومعظم المهاجرين الذين جذبتهم أوربا فى الستينيات والسبعينيات يفخرون بالتطوير الاقتصادى للدول الأوربية عن طريق شغل الوظائف اليدوية التى تتميز بمستويات تعليمية أقل من مستويات المجتمعات التى هاجروا منها ، لذلك فإنه من الأهمية فحص المستويات التعليمية لأطفالهم فى مقارنة بقية السكان. ونستفيد من خبرة الولايات المتحدة فى أن الفجوة التعليمية بين البيض والسود يمكن القضاء عليها إلى حد ما فى العقود الأخيرة، فى عام ١٩٦٠ فإن ٢,٨٪ من السود أكملوا السنوات الأربع للجامعة مقارنة بـ ١٠,٣٪ من البيض، وفى عام ١٩٩٨، فإن الرقم المماثل كان ١٣,٩٪ و ٢٧,٣٪ ، وهو ما يوضح ارتفاع فى سنوات التعليم للجميع لكن أيضا مواجهًا الفجوة بين البيض والسود، وتقل الفجوة كذلك.فى حالة السيدات فقد كانت إحصاءات عام ١٩٦٠ أن ٣,٣٪ من السود و٦,٠٪ من البيض يكملن أربع سنوات فى الدراسة الجامعية ، وفى عام ١٩٩٨ كانت النسبة المماثلة ١٣,٩٪ و ٢٢,٨٪ ، وتقل هذه الفجوة أكثر فى الأجيال الأصغر سنًا .

ويبدو أن هذه العلمية نفسها توجد فى بريطانيا على الرغم من أن البيانات ليست واضحة تمامًا. إن نسبة الهنود الغربيين والأطفال الهنود الذين يدخلون الجامعة عام ١٩٨٧ كانت ١٪ و ٣٪ مقارنة بـ ٥٪ للأطفال فى كل مدارس الدولة، وقبل منتصف

التسعينيّات ليس فقط نسبه الصغار الذين يستمرون فى المدرسة بعد السن الإجبارى ويدرسون للحصول على درجات أعلى ازدادت ؛ لأن إحصاءات المجموعات العرقية تخطت لتصل إلى السكان البيض، وبذلك فإن أقل نسبه للمراهقين الذين يبلغون ١٨ عاما فى المدرسة عام ١٩٩٤ كانت من السكان البيض ٣٨٪ مقارنة بـ ٥٠٪ للأطفال السود ، ٦٥٪ للهنود و ٧٢٪ للصينيين ، وبالمثل فإن نسبة الشباب الذين يدرسون للحصول على درجة جامعية عام ١٩٩٥ كانت أقل بين السكان البيض عن المجموعات المهاجرة فى حين إن ٣٠٪ من الشباب الهنود والصينيِّين كانت تدرس للحصول على درجة جامعية فإن النسبة المماثلة من المجموعات الأصلية كانت فقط ٢٪ ، وهو رقم ليس مماثلاً للشباب الباكستانى والسود .

وعلى الرغم أن كثيراً من الثغرات التى يمكن أن تحدث لهذه الأرقام فى الولايات المتحدة وبريطانيا فإنهم يشفعون للتعليم المستقبلى للجماعات العرقية ، ومع ذلك فإنهم يوضحون أن التحسينات فى التعليم لا تسهم فى التميز العنصرى بصورة كاملة، لأن المجموعات المهاجرة تعانى فى سوق العمل فى كل الوظائف، وكذلك الأجور، وكما قيل عدة مرات فى حالة التفاوت الطبقى ، فإن التعليم لا يعوض المجتمع بصورة كاملة وسينطبق هذا التعليق نفسه على التفاوت الذى يعتمد على الجنس والعرق .

عاشرا – العنف تِجاه الجماعات العرقية :

يعتبر العنف سائدا فى المجتمعات المعاصرة، سواء كان عنف مواطن ضد آخر وعنف المرأة، والعنف ضد الجماعات العرقية . ويتراوح العنف العرقى من الإهانات الشفوية إلى الاعتداءات الجسمية والقتل ، وتنتشر الأعمال العدائية العرقية فى كل المجتمعات مع الجماعات المهاجرة فى هذه الأيام .

وما يختلف من مجتمع إلى آخر هو عرقية الضحايا ، ومدى العنف ، وكذلك تتابعه وحدته ؛ ففى ألمانيا كانت الجماعات التركية هى أكثر الجماعات المستهدفة من هذا

العدوان وإطلاق الأسلحة النارية التى تسببت فى وَفَيَات الأطفال الأتراك المولودين فى ألمانيا ، وفى فرنسا ، فقد كان المستهدفون هم المهاجرين من شمال إفريقيا ، فى حين فى المملكة كان الباكستانيون والبنجلاديشيون المستهدفين.

ومن الواضح أن أى إحصاءات حول العنف الطائفى العرقى يقوض من حدة المشكلة . وفى بداية فإن عديداً من هذا العنف لا تسجله الشرطة ، ووَفْقًا لإحدى الدراسات الحكومية فى بريطانيا، فنادراً ما تسجل هذه الحوادث العرقية فى الشرطة، وعلى الرغم من أن العنف ازداد فى فترات البطالة فإنه تخطى الظروف الاقتصادية ، والاجتماعية السائدة فى المجتمع .

ويشيع فى التاريخ والثقافة الخاصة بالمجتمعات الغربية العرقية نتيجة للتاريخ الاستعمارى العالمى ، ويجب فهم الطائفية على أنها عمليه متعددة الاتجاهات، وأن جذورها متأصلة فى تاريخ الدولة، ويحدث العنف فى العلاقات الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية التى تطورت فى القرون الأخيرة فى الدول المتقدمة .

ولهذا السبب فإننا لا نتحدث ببساطة عن الأفعال الفردية الطائفية، ولكن أيضًا عن الطائفية المؤسساتية ، وهى أقل وضوحًا ولكنها شكل تدميرى مماثل للعنف الذى يتضح فى سياسات عديدٍ من مؤسسات المجتمع بطريقة شعورية ولا شعورية، ومن المثير للدهشة أن التطرف المؤسساتى يوجد فى التعليم والإسكان والسياسة والمحاكم والتأمينات وما إلى ذلك . إن السياسات المناهضة للتطرف يجب أن تكون قويه ومتعددة وتهدف إلى التغيير البنيوى والمنتظم داخل المؤسسات .

حادى عشر – المشكلات المتراكمة :

غالبًا ما تكون العيوب تراكمية، وأن الذين يحصلون على أجور منخفضة يبدون غير آمنين بالنسبة إلى العمل لأنهم لا يسكنون بطريقة مناسبة ، أو يعيشون فى بيئات فقيرة، ويحققون إنجازات تعليمية منخفضة، وما إلى ذلك وينطبق ذلك

علــى الأقليــات العرقيــة أكثر من أى مجمــوعــات أخــرى ؛ لأن العــرقيــة غالبــاً ما تكون عيبــاً فى حــد ذاتهــا ، وهــو الموقــف الذى يتسبب فى تراكم مزمن للعيوب التى تثير المحيــط الضــار، ويــؤدى إلى تكوين الطبقــات الدنيــا فى المجتمــع، وغالبــا مـا يوجــد ذلك فى المـدن الكبيرة حيث يعيش معظم المجمـوعـات العرقية . (جنسبرج Ginsburg 1992) .

ثانى عشر - العولمة والهجرة والمشكلات :

تعتبر مستويات المعيشة للجماعات العرقية فى الدول المتقدمة أكثر انخفاضاً سواء كانت فى نوعية العمل والبطالة والأجور والإسكان ، ويستطيع المرء أن يدرك التقدم الواضح للجيل الثانى من المهاجرين فى التعليم .

ويعتبر العنف الطائفى مشكلة أساسية فى كل البلاد المتقدمة، كما يوجد العنف فى كل البلاد المتقدمة ويعد تأثير العولمة فى هذا النطاق مزدوجا ، فقد ساعدت على تقوية وتفويض هذه القوى التى تخلق المستويات المعيشية والتحسن فى المجتمعات العرقية .

ثالث عشر - مستقبل الجماعات المهاجرة :

أثرت العولمة فى عمليتين متناقضتين فى العلاقات العرقية فى السنوات الأخيرة، حيث شجعت على تدفق السلع وزاد المال والأفراد والصور الثقافية عبر العالم بصورة غير مسبوقة، ولقد قربت من الشعوب والأعراف بالمعنى العادى ، ونتيجة لذلك فقد طرحت ما يوضح العالم الأكثر اتحاداً ، العالم العالمى، حيث لا تهم فيه العرقية ، ومن ناحية أخرى فقد افتخرت بثقة وقدرة الجماعات العرقية على الكفاح من أجل تحقيق حقوقهم الاقتصادية والثقافية والسياسية، ولقد أظهرت التنوع فى الدول القومية التى تعتمد على العرقية .

إن اليهودية العرقية كانت مصدراً لكل من الوحدة والانفصال، حول كل من الصراعات العرقية والإنجازات القومية، وتسببت فى العالمية والمحلية، وكانت قوة تقارب وتباعد على حد سواء .

إن الصراعات العرقية الحديثة فى يوغوسلافيا تحدد أوجه هذه العلمية . وسواء أكان الأمر لما هو جيد أم لما هو غير جيد فإن القوى والهويات العرقية والطائفية، قد ظهرت بين القوى الكامنة فى المجتمعات المعاصرة . (كارنل وهارتمان Carnell & Hartmann 1998) .

وعلى مدار سنوات القرن الماضى ، فقد تسببت العولمة فى إظهار ثلاثة أنواع من التوافق العرقى الذى يعكس التقارب والتشتت، عندما كانت العولمة فى بداياتها عام ١٩٢٠ و ١٩٣٠ فقد شجعت على فكرة استيعاب التقارب الملح ، وفى السبعينيّات عندما انتشرت العولمة أكدت التطوير المتشعب للتوافق والتعددية الثقافية، وفكرة الشتات العرقى، وسوف نذكر كل من هذه العناصر الثلاثة كل على حده .

رابع عشر - الاستيعاب Assimilation :

ظهرت فكرة التقارب فى كتابات Park & Burgess فى العشرينيات، وفى الكتابات التى ظهرت بعد ذلك ، خاصة Gordon فى الستينيّات عن نظرياتهم حول التثقيف واستيعاب المهاجرين، حيث نظروا إلى التثقيف على أنه العلمية التى يتم من خلالها فهم المهاجرين لعادات وممارسات وقيم المجتمعات التى نزحوا إليها، ولقد كانت ضرورية ، لكنها ليست شرطا كافيا للاستيعاب أن يكون عملية ثنائية لا تحدث بدون موافقة المجتمع الجديد، ولقد كانت عملية الاستيعاب عملية طويلة استغرقت عدة أجيال، ومرت بعديدٍ من المراحل قبل إتمامها وأن المهاجرين الذين تم استيعابهم يتعاملون فقط مع ثقافة المجتمع الجديد، لكنهم قبلوا مشاركين ليس فقط فى المؤسسات الرسمية، بل وغير الرسمية أيضا فى المجتمع مثل النوادى الاجتماعية والكنائس والأسر.

إن الزواج بين الجماعات العرقية والمجتمع الأصلى، كان أحد أهم عوامل هذا الاستيعاب، وتدعم الأدلة وجهة نظر أن هذا الزواج يقوض التماسك العرقىٍ، فى حين إن الالتزام بالزواج من الطائفة نفسها له تأثير مناقض لذلك (ألبا Alba 1990) .

وتعرضت نظرية الاستيعاب للانتقاد فى ثلاث نقاط :

١ - أنها تتضمن اختفاء الهوية العرقية، والأسوأ أن المخططات الحكومية تهدف إلى تحقيق هذا الغرض . ويتوقف هذا الانتقاد إذا تم فهم الاستيعاب بالمعنى التطبيقى الذى يدعو القوانين الحكومية إلى إحداث ذلك فى المعانى التحليلية نتيجة للتفاعل الإنسانى اليومى .

٢ - لا توجد طريقة مسيطرة على الحياة فى المجتمع الجديد الذى يستوعب المهاجرين، بل توجد عديدٌ من الأساليب السائدة فى الحياة فى المجتمعات الصناعية المتقدمة المعاصرة، فى حين إنه توجد بعض الحقيقة فى هذا الانتقاد فى علاقته بالولايات المتحدة ، إلا أنه لا ينطبق على حالات المجتمعات الأوربية ذات التراث الثقافى الطويل التى وصل إليها المهاجرون منذ فترات بسيطة .

٣ - توضح الشواهد التجريبيَّة أنه بعد أجيال من الهجرة إلى الولايات المتحدة فإن هذا الاستيعاب لم يحدث، إلا أنه تميز بالتفرقة ضد المجموعات السود فى أمريكا ، ونمو أحياء الأقليات السود، وانتشار الانشقاق العرقى فى السنوات الحديثة، ويثير هذا الانتقاد إلى شكوك خطيرة حول فائدة نظرية الاستيعاب فى علاقتها ببعض المجموعات العرقية فى بعض الدول، ولهذا السبب تتكامل شروط الاستيعاب مع النظرية الشائعة حول الاستيعاب المتفرق ، وهو العملية التى تؤثر بصورة مختلفة فى مختلف الجماعات العرقية .

ولذلك فإنه بالاصطلاحات التحليلية فالاستيعاب مكان فى تحليل التوافق العرقى مع المجتمعات الجديدة، ولذلك يستنتج كلٌّ من (نى وألبا Alba & Nee) فى دراستهما

حول جدل الاستيعاب فى الولايات المتحدة، مع إقرار أن إحدى هذه المناقشات تجبر على وضع أولويات لعملية الاستيعاب المنتشرة ونتيجتها على بعض المجموعات المهاجرة المعاصرة فى الولايات المتحدة، وتؤكد تاريخيا الشواهد استنتاج أن الاستيعاب يعتبر نتيجة محتملة للتفاعل الاجتماعى مع المجموعات المهاجرة على المدى الطويل، ولقد تم استيعاب Hugvenots فى المجتمع البريطانى ، ولم يتم استيعاب الأفارقة السود فى المجتمع الأمريكى، فى حين إن البريطانيين والفرنسيين فى كندا قد استقروا على مسافة اجتماعية مناسبة عن بعضهم ببعض .

خامس عشر - التعددية الثقافية Multiculturalism :

إن المشكلات التى تم مواجهتها بنظرية الاستيعاب أصبحت أكثر وضوحا مثل العولمة التى تقوى منذ السبعينيات ، وتسبب ذلك فى ظهور النماذج التعددية أو الثقافة التعددية بين المجموعات المهاجرة للمجتمع الجديد .

إن المؤيدين للتعددية الثقافية يصرون أن عديداً من المجموعات العرقية لن يتم استيعابها، لكنها سوف تصل إلى تسوية مع المجتمع الجديد، حيث تقبل المجموعة العرقية وتتوافق بوصفها عضوا مؤقتا مع أغلبية المجتمع فى كل مظاهر الاتحاد ، ففى بريطانيا كانت هذه الرؤية أول ما ظهرت فى عام ١٩٦٦ عندما أعلن Royjenkins وزير الداخلية أن سياسة الحكومة فى المستقبل حول الجماعات المهاجرة تمثل تكاملا قد عرفه على أنه ليس عملية مفتوحة من الاستيعاب، لكنه فرصة مناسبة تصاحب التنوع الثقافى فى جو من القبول المتبادل .

وتعد الصعوبة الدائمة للتعددية الثقافية تفاصيل الهدنة بين الثقافة القومية والعرقية، حيث تضع حداً فاصلا بين المظاهر المقبولة وغير المقبولة للثقافة العرقية فى عيون المجتمع المسيطر، ربما تسبب بعض القيم والممارسات الخاصة بالجماعة العرقية فى مثل هذا الصراع الحاد مع قيم المجتمع المسيطر صراعًا (كاستلز ودافدسون Castles & Davidson 2000) .

وربما تكون غير متفقه مع النظام الشرعى للدولة، وفى مثل هذه المواقف قد يوضع الأفـراد تحت الضـغط المباشـر أو غيـر المباشـر، إما ليعـدلـوا من ثقافتهم العرقيـة أو لا يتصرفوا وَفْقًا لها .

توضح Rushdie فى بريطانيا فى التسعينيَّات المشكلات التى تتضح من صراع الحضارات والخطوات التى سوف تتبعها الحكومات لوقاية مميزات ثقافتها الأصلية .

سادس عشر – الشتات Diasporas :

يحـدد كلٌّ من نموذج الاستيعاب والتعـددية الثقافية هوية الأفراد فى علاقتـها بالدولة الأم، وأدت العـولمة إلى انتشـار المجـموعـات العـرقـية فى مـختلف دول العـالم بوصـفـها مـهـاجرين قـابلين لإدراك أنفسـهم على أنهم مـجـموعة عرقية، ويعتبر اليـهود الصينيون واليونانيون وعديدٌ من المجموعات العرقية الأخرى مجموعات مكونة للشتات التى أحيانا ما تتفق مع حكوماتها .

وفى النهاية فإن أفراد الشتات فى مـختلف الدول ربما يرغبون فى دعم وطنهم، عندمـا تشـتد الحـاجة إلى ذلك، ويمكن أن يأخذ ذلك عـدة أشكال مـادية واجـتـمـاعـيـة وسـياسـية وباعتبـارهم أفرادا من (القبيلة العـالمية) نفسـهـا فإنهم يعززون هويتـهم مع وطنهم دون إحداث عداءات مع مجتمعهم الجديد الذى يعيشون فيه .

الفصل السابع

السياسة الاجتماعية العالمية اليوم

أولاً - السياسة الاجتماعية العالمية اليوم Global Social Policy Today :

يعد من أهم الاتجاهات التى نالت تأييداً فى التسعينيات من القرن العشرين :

(أ) السياسة الاجتماعية العالمية حيث إن الأسواق تحتاج إلى الدول ، والدول تحتاج إلى أسواق ، ولكن إذا لم تنظم الرأسمالية وتدعم وتزود بسياسات عامة فلن يكتب لها البقاء ، وقد قبل هذا على المستوى القومى ، وحديثا جدا بدأ يقوم ويقبل على المستوى الدولى ، وهو تناقض واضح مع حتمية أيديولوجيا التحرير الجديدة فى ثمانينيَّات القرن العشرين فقد كتب (ديكون Deacon 1995) على سبيل المثال عن التنشئة الاجتماعية فى السياسة العالمية ، وناقش (شو Shaw 1994) قوله بأن تنمية المجتمع العالمى تتطلب سياسة جديدة لمسئولية عالمية ، وحذر تقرير التنمية البشريَّة عام ١٩٩٩ أن العولمة تعطى فرصًا كبيرة لتقدم البشرية ، ولكن مع الحكم الأقوى فقط (برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ١٩٩٩) .

أما وجهة نظر البنك الدولى فهى أن الأحداث على المستوى العالمى متممة للحدث على المستوى الخاص بكل دولة (البنك الدولى ٢٠٠٠) ، وقد ندرك أن العولمة مهمة أكثر من أن تترك لقوى السوق ، ولكى تحقق المكاسب الاقتصادية العالمية التى تبشر بها العولمة ، ولتفادى الظهور المدمر لدول محور وأخرى " مهمشة " ، ولكى نضمن الاستقرار السياسى والاجتماعى الذى يعتمد عليه .

(ب) ديكون Deacon يوجد سياسة اجتماعية عالمية الآن مكونة من إعادة وتنظيم واستعداد عالمى يتخطى الحدود القومية (ديكون وآخرون Deacon et. al. 1997) ، وقد يقبل ذلك أقل تفاؤلا ، ولكن هناك بالتأكيد معالم وعناصر تنبؤ فى السياسات التى تنشأ عن هيئات دولية ، فى مجالات محددة ، على سبيل المثال ، العمل والبيئة فى التأثير الذى تحدثه الهيئات الدولية فى سياسات الدول وفى النماذج الناشئة عن السياسات الاجتماعية فوق القومية ، وبشكل أكثر وضوحًا فى تطورات الاتحاد الأوربى .

ويعد ما تطور حتى اليوم ، فى الأساس تفاعلى وتدريجى وخاص ، ولم يوجد أى نوع من الإستراتيجيات الاجتماعية العالمية ، أو مناقشة نوع السياسات الاجتماعية المطلوبة فى الاقتصاد العالمى .

ويوجد نماذج بدائية وتجريبية يمكن أن تنشأ ، لكن طبيعة السياسة الاجتماعية التقليدية القومية فى أساسها تحد من قيمتهما بوصفها دليلا للمشروع العالمى.

وينبغى أن تختلف السياسة الاجتماعية العالمية عن السياسة الاجتماعية القومية فى مداخلها وإستراتيجيتها وأهدافها وهى مرتبة لتتناسب مع الدول على مستويات مختلفة من التطور الاقتصادى والاجتماعى ، وهى مركزة على التنظيم أكثر من الاستعداد الاجتماعى ، وهى أكثر اهتمامًا بالحد الأدنى من مستويات الأمان الاجتماعى أكثر من السعى وراء المساواة ، وهى شديدة الحساسية لخطر الصراع مع أهداف السياسة القومية ، وحتى تحقق أهدافًا محدودة يجب أن تضمن إعادة توزيع ذات دلالة للثروات ، ومن الدول الغنية المتقدمة إلى الدول الفقيرة النامية سيعتمد تطوير السياسة الاجتماعية العالمية على التطور الموازى للسياسات الخاصة بإدارة الاقتصاد العالمى ، فلا يمكن النظر بحساسية للسياسة الاجتماعية بمعزل عن السياسة الاقتصادية .

ويناقش هذا الفصل مستكشفاً والإجابة على ثلاثة أسئلة :

١- لماذا توجد حاجة إلى السياسة الاجتماعية العالمية ؟

٢- ما الأهمية الفعلية للسياسة الاجتماعية العالمية ؟

٣- إلى أى حد تقابل الحاجة لهذه السياسات ؟

ثانيا - لماذا توجد حاجة إلى السياسة الاجتماعية العالمية ؟

نلخص هذه الحاجة فى عشرة عناوين هى :

الاعتماد المتبادل العالمى الأوسع Greater Global Interdependence :

تضغط العولمة الوقت أو الزمان والمكان ، وتنشئ معنى أقوى للعالم باعتباره عالما واحدا ، وكذلك للاعتماد المتبادل ، فقد كتب سكولت على سبيل المثال عن نمو مستمر عن " للوعى العالمى " منذ الستينيات من القرن العشرين (سكولت Scholte 2000) وتشجيع عدد من وجهات النظر لما فوق الإقليمية ، وقد أطلقت لجنة الحكم العالمى على تقريرها جيراننا العالميين (جامعة أكسفورد ١٩٨٨) وقد قال جدنز أن الجنس البشرى يصبح فى بعض النواحى مشكلات وفرص تواجهنا حيث لا يوجد آخرون.

تعزز العولمة خطاباً أكثر عالمية عن الرفاهية تغذيها تقارير من البنك الدولى عن مرحلة الشيخوخة (البنك الدولى ١٩٩٤) ، منظمة OECDعن توفير مستقبل الرفاهية (OECD 1999) ومنظمة EU عن إمكانات سياسة اجتماعية أوربية (EU 1994) .

وهناك وعى عالمى يسبب نوعا من المشكلات العالمية على سبيل المثال مفهوم المشكلات الشائعة العالمية التى تغذى وتغذى شبكات عالمية من المنظمات البيئية . وهذا بدوره يقوى روح ومعنى الوعى العالمى ، والقوة الدافعة لمحاولة إيجاد حلولاً عالمية شاملة .

يعتمد مفهوم القضايا بوصفها عالمية بدرجة كبيرة على معنى أو حسن من الوعى العالمى ينشأ ليكمل روح الانتماء القومى وروح عالم واحد يغذى ويشرع البحث عن حلول عالمية لمشكلات أعيد تحددها بوصفها عالمية .

ثالثا - المشكلات الاجتماعية العالمية Global Social Problems :

نحتاج إلى مدخل عالمىٍّ لنتعامل مع المشكلات العالمية فى سمْتِها ، ففى عام ١٩٩٧ تحدثت منظمة OECD عن تدويل (إضفاء الصفة الدولية) لعديد من القضايا السياسية التى كانت سابقا محلية فى طبيعتها (OECD 1997) أن مزيداً من القضايا عالميَّة فى تأثيرها ، وتضميناتها ويمكن حلها فقط عن طريق حدث أو فعل دولى متفق عليه ، كما على سبيل المثال كانت الحال مع استئصال مرض الجدرى أو فى الجهود الحالية لحماية طبقة الأوزون .

وقد أصبحت الجريمة والمخدرات فى الحقيقة مشكلات عالمية فى مقياسها وطبيعتها وتأثيرها ، وقد كتب وينر عن الأزمة العالمية المتزايدة فى تحركات سكان العالم (وينر Weiner 1995) .

كما يبدو توفير الماء واستهلاكه بطريقة سريعة قضية عالمية كبرى ، وقد تضاعف بمقدار أربع مرات الاستهلاك العالمى للمياه العذبة بين الخمسينيَّات والتسعينيَّات من القرن العشرين ، ومازال يزيد بسرعة .

وقد أعطى إليوت تقريرا عن ثمانىْ دُوَل بها ٤٩٪ من سكان العالم تواجه مشكلات نقص المياه ، منها ٢٦ دولة محددة رسميا على أنها نادرة المياه (إليوت Elliot 1998) إن المشكلة عالمية فى مقياسها أو ثقلها وفى تضميناتها وفى الحقيقة أننا نحتاج حلولا عالمية حتى تتمم الجهود القومية ، مثال آخر بوصفه مشكلة على نطاق عالمى ، وكما وضح برنامج منظمة الصحة العالمية عن الإيدز لا يمكن إيقاف مرض الإيدز فى دولة بمفردها ، إذا لم يتوقف فى كل الدول (جوتسون وسودرهولم Johnsonoc soderholm 1996)

وفى أكتوبر عام ١٩٨٧ نوقش مرض الإيدز من جانب الجمعية العمومية للأمم المتحدة وهى المرة الأولى يناقش فيها مرض معين فى الجمعية ، وأوضح القبول العالمى لطبيعة المرض العالمية ، وقيود وقصور الدولة فى صنع سياسة ضد الإيدز .

إن ظهور وقبول سلسلة من المشكلات الاجتماعية على أنها عالمية فى الواقع ، يثير ضغوطا لتطوير السياسات الاجتماعية العالمية .

رابعا - تخفيف آثار التنافس العالمى :

إن من المطلوب من العمل أو التحرك العالمى فى السياسة الاجتماعية أن يمنع السباق فى قاع الليبراليَّة الجديدة ؛ فإن أيديولوجيَّة الليبرالية الجديدة للعولمة تضع ضغوطا على دول الرفاهية القومية ، فى أنها تدعم المطالب من أجل تخفيضات فى الإنفاق العام وتخفيضات فى توفير الرفاهية الاجتماعية ، وتسهيل العمل وتنظيم البيئة ، وتنمو هذه الضغوط من انطباعات معينة عن كيفية تحقيق الكفاءة الاقتصادية والتنافس العالمى .

ليس هناك جديد عن التنافس ، ومع هذا ، فما هو جديد هو قوتها وأهميتها المهيمنة التى تعطيها الحكومات لها وسيطرة انطباعات الليبراليَّة الجديدة عن كيفية ترقيتها على أفضل وجه ، وتأثير هذه التغيرات فى الدول ذو دلالة.

ويقترح سيرنى أن هذه الضغوط تشكل عقبة أو مشكلة فى طريق قدرة الدولة على أن تجسد التكافل الاجتماعى ، لذا فهى تهدد شرعيتها، وتقلل من قدرتها تحت ضغوط العولمة (سيرنى Cerny 2000) ، ولهذا فهناك حاجة إلى التحرك على المستوى العالمى .

ويقترح ميشرا إجابة واحدة لهذه الضغوط على دولة الرفاهية ، وهو أن معايير الحماية الاجتماعية ينبغى ألا تصبح جزءا من مباراة تنافسية ، ولكن ينبغى أن تكون جزءا من قوانين هذه المباراة ، وهذا كما يقول يتطلب سياسة اجتماعية عالمية لتعويض القيود التى تفرضها العولمة على دول الرفاهية ، وأن تدعم مستويات التوفير والاستعداد الاجتماعى ، التى تراها ضرورية لحياه متحضرة على المستوى القومى ، وبالامتداد

على المستوى العالمى ، والطريقة الوحيدة للقضاء على ضغط السباق هى أن تتكاتف الدول وتتعاون مع الهيئات المتخطية للحدود القومية لتطوير مجموعة كبيرة السياسات الاجتماعية العالمية (ميشرا Mishra 1998) .

خامسا - دعم فكرة حقوق الإنسان العالمية :

تعد السياسة الاجتماعية العالمية تعبيراً مناسبا لأفكار منبعثة عن المواطنة العالمية ، وحقوق الإنسان العالمية أحد جوانب تطوير الوعى العالمى ، وهو نمو مفهوم المواطنة العالمية والمجتمع العالمى المتحضر ، وتؤدى هذه الأفكار إلى امتداد تجريبى للطموحات القومية إلى المستوى العالمى ، وأنها تدعم أفكار العدالة العالمية ، ومعايير الحد الأدنى من الصحة فى العالم ، ومن التعليم والدخل، وكذلك مفهوم حقوق الإنسان على المستوى العالمى ، ويرى ميكارثى أن أنجح جهد لبناء مفهوم تجاوز الحدود القومية فى السنوات الحديثة هو ايجاد مفهوم عالمى لحقوق الإنسان (ميكارثى McCarthy 1997) .

وقد طور هذا المفهوم عدة هيئات بالأمم المتحدة ، وبعض المنظمات غير الحكومية ، والحركات الاجتماعية العالمية .

وقــد برهن برنامج الأمم المتحدة للتطوير أن الفوائد الكامنة للعولمة ستدرك فقط من خلال حكم أقوى ؛ ليعتمد على مفهوم العولمة ذات المبادئ يحكمه ويرشده احترام حقوق الإنسان ، واهتمام بالمساواة وتأكيد التضمين والالتزام بخفض أو القضاء على الفقر والاضطرابات ، والاهتمام بمستقبل مدعم (برنامج الأمم المتحدة للتطوير ، ١٩٩٩) فما يحاول هذا البرنامج إثباته أساسا هو العولمة التى تعتمد على أفكار المواطنة العالمية ، وتقرير البنك الدولى عن التطور العالمى لعام ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ يحاول إثبات هذه الأفكار عبر خطوط متشابه (البنك الدولى ، ٢٠٠٠) .

إن الامتداد الهائل فى عدد وحجم ومصادر وبروز المنظمات غير الحكومية الدولية والحركات الاجتماعية العالمية هو تعبير عن ظهور مواطنة عالمية ، وتعبير عن قوة لمزيد من تطويرها .

وفى قمة الأرض عام ١٩٩٢ فى ريو كان يوجد ٢٠,٠٠٠ مشارك من ٩,٠٠٠ منظمة غير حكومية من ١٧١ دولة ، وكانت هناك بيانات مشابهة عن انطباع جديد عن المواطنة العالمية فى مناطق أخر ، وعلى سبيل المثال ، تحدث أوبرين وآخرون عن أربع مؤتمرات للأمم المتحدة عن المرأة فى أعوام ١٩٧٥ ،١٩٨٠ ، ١٩٨٥ ،١٩٩٥ كانت عوامل محفزة لنمو الحركات والمنظمات النسائية قوميا وعالميا ونمو وعى عالمىٍ عن قضايا وحقوق جنسية أو نوعية (أوبرين وآخرون OBrien et . al. 2000) .

سادسا - بناء سياسة اقتصادية عالمية :

تعتبر السياسة الاجتماعية العالمية بديهية لعمولة الاقتصاد ، فالعلاقة التعاشية بين السياسة الاجتماعية والاقتصادية وبين التجارة والسياسة الاجتماعية هى الآن جزء من الحكمة التقليدية والعولة والاقتصاد ، لكن هذا لا يعنى أنها يمكن أن ترى بحساسية فى ضوء معايير اقتصادية ، وكما طرح تقرير جيراننا العالميين يتطلب الاستقرار توازنا يصنع بحرص ، بين حرية الأسواق ، وتوفير البضائع العامة (جامعة أكسفورد ، ١٩٩٨) ماذا وإذا تطلب الاستقرار توفير البضائع العامة فالتكامل الاقتصادى كذلك يتطلب الاستقرار (ليبفرد وبيرسون Leibfried Pierson 1994) ويعنى التطوير اليوم أكثر من مجرد النمو الاقتصادى ، ولابد أن يكون قابلاً للتحمل والدعم ، بمعنى عدم رهن المستقبل من أجل الحاضر ويجب أن يرفع كل القوارب وليس فقط طرق السباق الأولبى. إن طلب الدعم يثير أسئلة كبرى من توزيع الثروة والسلطة والفرص بين الدول الغنية والفقيرة ، وبين وداخل الدول.

تقترح هذه الأسئلة دوراً مهما للسياسة الاجتماعية ، وفى تعبير برنامج الأمم المتحدة للنمو أن تجعل العولة تعمل من أجل التطور البشرى (برنامج الأمم المتحدة للنمو ، ١٩٩٩) أو كتعبير البنك الدولى تحتاج القوى العالمية إلى أن تسخر للفقراء فى مجموعة متسلسلة واسعة من الاستراتيجيات (البنك الدول-٢٠٠٠) .

لقد أصبحت السياسة الاجتماعية عنصرا أكثر أهمية فى عملية العولمة ؛ لأن الثقة فى تحرر السوق الحرة الأساسية قد انحسرت . وقد انتقل الرأى من الإيمان بالأسواق غير المنظمة إلى الاعتقاد بالرأسمالية والمنظمة اجتماعيا ، وهذا يعنى رأسمالية عالمية تلطفها وتصقلها وتدعمها السياسات الاجتماعية ، كما يعد الكفاءة والتنافس مهمين ، ولكن شبكات الأمان والرفاهية الإنسانية مهمتين كذلك .

الاعتماد المتبادل للسياسات الاجتماعية والاقتصادية توضحه الطريقة التى وصل إليها البنك الدولى وصندوق النقد الدولى IMF فى إعطاء مزيداً منهم الانتباه للسياسة الاجتماعية والنواحى الاجتماعية للسياسة الاقتصادية ، والضغط على منظمة التجارة العالمية نتيجة نحو سياسات تِجارية مشروطة باستخدام الاتفاقيات التِجارية كسبيل للضغط على الدول لتتبنى سياسات مرغوبة فيها فى ما يتعلق (على سبيل المثال) بمعايير جوهر العمل والحماية البيئية .

ليس هذا القول أن الديمقراطية الاجتماعية تحكم قلوب وعقول الحيوانات لصنع السياسة الاقتصادية العالمية بل أحرى من ذلك أنها تحاول إثبات أن السياسة الاجتماعية قد اندفعت تدرجيا إلى إطار مرجع صانعى السياسة الاقتصادية ، بعد عقدين من الفقر ، ولا يزال التفكير الاقتصادى التقليدى يسيطر، لكن هناك بعض القبول للحاجة إلى تطوير السياسات الاجتماعية باعتبارها نتيجة طبيعية للتطور الاقتصادى العالمى .

سابعا – إستراتيجية للسياسة الاجتماعية العالمية :

تشكل إستراتيجية للسياسة الاجتماعية العالمية الاتجاهات الموجودة والتطورات ، وقد أكد ديكون بجرأة أنه يوجد الآن سياسة اجتماعية عالمية مكونة من آليات إعادة توزيع عالمية ، وآليات تنظيمية عالمية ، وعناصر من استعدادات أو توفير السياسة الاجتماعية العالمية ، وخطاب عالمى عن مستقبل السياسة الاجتماعية القومية (ديكون وآخرون Deacon et. al 1997) .

وبالتأكيد يوجد مظهر لسياسة اجتماعية تدرجية مركبة ، أو متداخلة مع النظام الاقتصادى العولى ، وقد اهتم كلٌ من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى إلى أخذ تضمينات العولمة الاجتماعية بمزيد من الجدية (ديكون Deacon 2001) ، وتوجد أنماط مختلفة من نشاط أقسام الأمم المتحدة فى مجال السياسة الاجتماعية ، مثل : منظمة الصحة العالمية ، منظمة أو صندوق رعاية الطفولة التابع للأمم المتحدة ، ومنظمة العمل الدولية ومنظمة (UNHCR) وذلك على سبيل المثال وعمل نطاق واسع من العناصر المتخصصة بدءا من لجنة التطوير الدعمىٍ ، وحتى البرنامج العالمى للإيدز، والتسهيل البيئى العالمى ويتم الضغط باستمرار على منظمة التِجارة العالمية لإضافة اهتمام بالعمل والسياسة البيئية لمذكرتها .

إن ما يوجد هو وزيادة منظمات مختلفة جدا تهدف إلى إنشاء جدول أعمال سياسى اجتماعى ، ولكن بشكل خاص وشكل تفاعلى ، ويوجد وربما حتميا فى هذه المرحلة من التطور إستراتيجية شاملة للسياسة الاجتماعية ؛ لكى تماثل المشروع الاقتصادى الليبرالى العظيم الذى كان شغل كبار الممثلين الاقتصاديين .

إن ما نحتاجه بوضوح هو بعض العقلانية فيما يحدث ، والرجوع إلى الوراء عما هو جيد وحسن ، وما نحن فيه الآن من وقائع الدراسة والتحليل للأهداف والأغراض والإستراتيجيات والخيارات ، ومحاولة تنسيق السياسات الغوغاء التى ظهرت من تلك المجموعة المتفاوتة من الهيئات ، والحاجة إلى المناقشات عن مجمل شكل وإمكانات وقيود السياسة الاجتماعية العالمية ، والتحرك مما هو أساسيا كمرحلة قصور تسبق التطور .

ثامنا – تفادى الارتجالية وردود الأفعال السلبية ضد العولمة :

تتجنب السياسة الاجتماعية العالمية أساسًا أى رد فعل سلبىٍ ضد العولمة . وقد تكون العولمة قوة ضخمة للتطور الاقتصادى ، لكنها تدرك وبشكل متزايد على أن تكاليف اجتماعية ، وهناك دليل قوى أن العولمة كما تطورت فى الثلاثين عاما الماضية

قد زادت فى عدم المساواة والظلم وانعدام الأمن فى بعض الدول ، وأنها جزأت المجتمعات (سكولت Scholte 2000) ، وكما أوضح تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ أن العولمة تخلق تهديدات جديدة لأمن البشرية فى الدول الغنية والفقيرة (برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، ١٩٩٩) واستنتج التقرير أن تطاير الأسواق يسبب نقدًا جديدًا كما تزيد العولمة فى معرفة طبيعة ومدى الحرمان وعدم المساواة ، وتأثير الأزمات المرتبطة بانخفاض الثقة بالسوق، وسحب رأس المال ، وبعض الظواهر مثل ازدياد درجة حرارة الأرض (الارتداد الحرارى) .

وأكثر المحللين للعولمة ، مثل رودريك، يرى أن هناك حاجة إلى سياسات مصممة لضمان قبول واسع للعمولة (رودريك Rodrik 1997) ، وهذا يعنى سياسات لتعويض الخاسرين ، وتخفيف الظلم ، وإصلاح عدم المساواة المثير للغضب ، وإذا لم توضع هذه الإجراءات الوقائية فى وضعها الصحيح فهناك خطر حقيقىٍ لرد فعل سلبى ، كما يمر به العالم فى تغطية أحداث المظاهرات فى اجتماعات منظمة التجارة العالمية فى سياتك فى نوفمبر ١٩٩٩ ، وفى الاجتماعات اللاحقة لمنظمة التجارة العالمية أكثر من ملاحظة فى جنوا فى يوليو عام ٢٠٠١ ، ومجموعة الدول الثمانية الصناعية الكبرى .

ويمكن للدولة القومية وحدها أن تضمن توفير ما هو مطلوب بسبب ضغوط التنافس الجديدة وبسبب طبيعة المشكلات موضع التنافس أو الخلاف.

إن ما هو مطلوب هو حدث على مستوى إقليمى ودولى ؛ لحماية وحفظ إنجازات الدولة القومية ذات الرفاهية ولعرض وجه مقبول للعولمة ، يمكن أن تقوم هذه القضية على أساس الوقائع السياسية والاقتصادية والعدل ؛ لأن معدلات الظلم المرتفعة ، سواء كانت القومية أو العالمية لا تسمح برقى النمو الاقتصادى أو الاستقرار السياسى .

تاسعا – التوقعات التي سببتها العولمة :

تكون العولمة سياسة اجتماعية عالمية أكثر إمكانًا حيث إنها تنشئ وتنتج إمكان سياسة اجتماعية عالمية ، إنها تساعد على توفير الموارد الاقتصادية التى هى شرط

ضرورى ، وإن لم يكن كافيًا للحدث العالمىً ، إنها تثير الطموحات على كلا الجانبين ؛ لأن الفقير يرى كيف يعيش الغنى ، والأغنياء يواجهون بصورة أكثر حيويًّة الحقائق الصارمة للفقر المدقع والاحتياجات الإنسانيًّة الأساسيًّة غير المشبعة ، إنها تسبب اجتماعا هشًّا ضعيفًا ، إن بعض الأشياء يجب ألا يكون كذلك ، على سبيل المثال معدلات وَفَيَات الأطفال المرتفعة ، إنها قضية يجب ألا تكون ، وهناك إجماع على بعض قضايا حقوق الإنسان ، العمال والنساء والأقليات العرقية ، والأطفال ، وشعور بأنه يجب ضمان حقوق الإنسان الأساسية عالميا ، هذه العناصر ضرورية بوصفها شروطا مسبقة لتطوير السياسة الاجتماعية على المستوى العالمى .

وقد أصبح تطوير الشبكات العالمية للمنظمات غير الحكومية ضروريا أيضًا وبصورة أكثر وضوحًا فى علاقتها بالبيئة ، ولكن أيضا فيما يتعلق بحقوق الإنسان ، وقد أصبحت العولمة مسببة لهذا التطوير ، وظهور شبكة عالمية قد حول الاهتمام والجدال فى هذه المجالات وجعلت من المستحيل للمنظمات غير الحكومية أن تتجاهل الشئون البيئية ، كما دفعت بها تجاه الحدث العالمى المنسق ؛ لأن هذا هو الطريق الذى شكلت به المنظمات غير الحكومية التنافس والنقاش بنجاح .

ويوجد أيضا التطوير المؤسسى الضرورى ، وقد عززت وأنضجت المؤسسات المتخطية للحدود القومية من موقعها ، وأدركت دورها ومستوياتها بصورة أوسع ،على سبيل المثال ILO وهى منظمة العمل الدولية ، ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولى ، وصندوق النقد الدولى ، وكان هناك تكاثر متناميًا للمعاهدات ،واللجان ، والمهام ، والبرامج ، والبروتوكولات ، كما عززت العولمة تطور السياسة الاجتماعية القائمة التى تتجاوز حدود الدولة وتحدث تآكلاً فى مكانة الدولة باعتبارها موقعا متميزا لصنع السياسة الاجتماعية ، فلو أن القضايا الأساسية عالمية ، حقوق المرأة ، حقوق الفقراء ، حقوق الأقليات العرقية ، وحماية الكائنات الحية ، إذًا سيكون تركيز وتدقيق صنع السياسة الاجتماعية بالضرورة عالميا .

عاشرا – ليست الأيديولوجية الليبراليّة الجديدة ضرورية :

السياسة الاجتماعية العالمية لازمة فى ضوء إدراك أن المستقبل (على الأقل جزئيا) مفتوح أو مطلق.

ويعتمد تطوير سياسة اجتماعية عالمية على الاقتناع بأن نواتج نموذج العولمة الخاص – العولمة التحررية الجديدة – الذى ساد فى الثلاثين عاما الماضية لا ينبغى أن تقبل هذه النواتج على أنها حتمية ، وكما أوضح ميتشى لا تملى حقيقة أن الاقتصاد أصبح مُدَوَّلاً (مضفى عليه الصيغة الدولية) أن هذه العلمية هى الناجحة (ميتشى Michie 1999) ؛ فالعملية والنتائج مطلق ، وهناك مجال لإصلاح الطموح (سكولت Scholte 2000) ، وتكيف السياسة العالية اجتماعيا (ديكون Deacon 1995) ، أو التدويل (إضفاء الصفة الدولية) المستمر لراديس (راديس Radice 2000) ، وهذا الاعتقاد بالإمكانات ضرورى لأى محاولة فى مجال الهندسة الاجتماعية ، وقد فتح انخفاض الثقة فى التحررية الجديدة الباب لإعادة النظر فى الإمكانات والاحتمالات للحكم على مستوى عالمىٍّ ، فتقارير التطور العالمى الحديث من البنك الدولى تدفع نحو هذا الاتجاه .

حادى عشر – حاجة الدول إلى سياسة اجتماعية عالمية :

تحتاج السياسات الاجتماعية الدولية إلى الدعم المتمم والموازى للسياسات الاجتماعية العالمية ، بسبب الدور الرئيسى الذى تلعبه السياسة الاجتماعية فى ضمان وبقاء سلطة وشرعية الدولة ، لقد أصبحت السياسة الاجتماعية مركزية مهمة للحفاظ على شرعية الدولة الحديثة ، كما أن شرعية الدولة ضرورية لتطور السياسة الاجتماعية .

لا يمكن النظر إلى الدولة الحديثة على أنها تفشل فيما هو محدد من بين مسئولياتها الرئيسية دون أن تعانى من ضرر بالغ ، فقد صعبت العولمة على الدولة القومية التى تعمل بمفردها وبنجاح أن تكمل وتؤدى هذه المستويات – تطوير السياسات على المستوى العالمى – إلى حماية البيئة وإلى محاربة الإيدز والجريمة

وتوزيع أو تجارة المخدرات ، ولضمان حقوق العمل ، ولخفض معدلات البطالة على سبيل المثال يمكن أن تساعد على دعم شرعية الدولة التى تعد أساسية للعولمة الاقتصادية الناجحة ولضمان رفاهية المواطنين.

ثانى عشر - ما الذى يوجد بالفعل عن طريق السياسة الاجتماعية العالمية ؟

يتحدث قليل من الناس أو يكتبون عن السياسة الاجتماعية العالمية ، وهناك عددٌ كبيرٌ من مجموع ما كتب فى مجالات سياسة معينة مثل : حماية البيئة والعمالة والإيدز والجريمة ، لكن قليل عن الإمكانات الواسعة لمدخل عالمى لسياسة اجتماعيَّة . وفى الأساس يرجع هذا لأسباب ثلاثة :

أولا - الأيديولوجيا التى تشكل جزءا من العولمة الحالية والحديثة هى التحررية الجديدة التى كانت معادية للتحرك الدولى والسياسة الاجتماعية الدولية .

ثانيا - تاريخيا السياسية الاجتماعية دائما ما تكون قومية بقوة فى تركيزها ، وهو ما تفعله الدول القومية .

ثالثا - من الواضح أن بناء سياسات اجتماعية عالمية هو مهمة معقدة جداً تهدد بإمكان فقد سلطة الدول القومية ، وقضايا تنسيق تتطلب الدقة ، ومشكلات خطيرة للتنفيذ والمراقبة ومجالات مسببه للخلاف على ميزانية مسئوليات التمويل.

ومع هذا إذا نظرنا بدقة ، نجد أن هناك مقداراً كبيراً فى الواقع مما يمكن أن نسميه أو يطلق عليه بدرجة مقبولة سياسة اجتماعية عالمية ، ولكن بتوافق مع التقاليد القومية ، إنها تراكم لما هو منشأ لأغراض خاصة أو أرضية ممهدة لمبادرات غير مرتبطة ، وفيما يبدو لا تدعمها إستراتيجية أو فلسفة مشتركة . إنها تفاعلية وتدريجية ومع هذا ذات دلالة .

ويشترك فى ذلك نطاق عريض من الهيئات العالمية (المتخطية للحدود القومية) فنجد أن بعض الكُتاب ينصب اهتمامهم الأساسى على قضايا أساسية اجتماعية معينة على سبيل المثال : منظمة العمل الدولية أو منظمة الصحة العالمية ، والآخرين على سبيل المثال : منظمة OECD والبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية يعد اهتمامات السياسة الاجتماعية وشئونها إضافة غير سهلة إلى حد كبير ، ثم النطاق الضخم من المنظمات المرتبطة بالأمم المتحدة ، على نحو غير ثابت بمؤشر فى معلومات تنسيق السياسة الاجتماعية أو سياسة التطوير. أو المعاهدات والبروتوكولات التمهيدية ، أو تشجيع تنفيذ السياسة تِجاه قضايا مثل : حقوق الأطفال والأشخاص ذوى العاهات أو تطوير التعليم أو تحسين جوانب الخدمات الصحية . وهناك المحاكم العالمية أو الدولية مثل : محكمة حقوق الإنسان ، ومحكمة العدل الدولية .

وقد كانت هناك محاولات لتنسيق السياسات على سبيل المثال لجعل منظمة التجارة العالمية تتبنى قضايا بيئية وقضايا العمل عندما تتفاوض على الاتفاقيات التِجارية ، أو جهود البنك الدولى للتأكد على أهمية الروابط بين السياسة الاجتماعية والاقتصادية ، والمدخل الواسع المطلوب لمعالجة مشكلة الفقر. ومع هذا ، فى هذه المرحلة تدرك وتدرس السياسات أساساً بلغة خاصة وظائفية، أكثر من أنها عناصر خاصة ، ولكن مترابطة فى إستراتيجية التطوير الاجتماعى العالمى .

ثالث عشر - حقوق الإنسان :

اتضح نطاق حقوق الإنسان فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان عام ١٩٨٤ ، وأيضا فى ميثاق الحقوق السياسية والمدنيَّة عام ١٩٦٦ ، وأيضا ميثاق الحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية عام ١٩٦٦ ، معاصرة القضاء على التمييز ضد النساء عام ١٩٧٩ ، وميثاق حقوق الطفل عام ١٩٨٩ ، وقد اكتمل ذلك بإنشاء لجنة تابعة للأمم المتحدة لحقوق الإنسان ؛ لضبط التعسفات والمفاسد ، وفى عام ١٩٩٨ أكملت عملية

إنشاء محكمة جرائم الحرب الدولية ، وهذه المحكمة تتعامل مع جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية .

وقد قبلت الحكومات على الأقل نظريا أن هناك حقوقًا تتجاوز السيادة القومية التى يزعم الناس أنها حقوقهم بوصفه بشرا مهما كانت طبيعة الحكومة التى يخضعون لها . وقد صدق على مواثيق حقوق الإنسان الرئيسية أكثر من ١٤٠حكومة من بين ١٩٠ (هليد وآخرون Held et al 1999) ، وكما أوضح ميشرا عندما علق على الميثاق الدولى للحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية أن المشكلة الرئيسية فى مواثيق الأمم المتحدة هى أن التحذيرات العديدة تحول الميثاق بدرجة كبيرة إلى بيان من المبادئ والأهداف ، أو مجموعة من المعايير التى يجب تطويرها ضمن إطار زمنىٍّ معين (مشرا Mishra 1999) .

وقد ازداد نمو المنظمات غير الحكومية المختصة بقضايا حقوق الإنسان بطريقة مثيرة منذ السبعينيَّات من القرن العشرين ، فقد ضمن صورة عالية تجاه عدة قضايا ، ويمكنهما أن تحدث ضغطا قويًا على الحكومات القومية التى قدر أن تخرق مواثيق حقوق الإنسان أو تتلكأ أو تتباطئ فى تنفيذ المعاهدات التى أيدتها أو أقرتها ، ويصف" فالك " السجل الشامل للإنجاز على أنه مؤثر (فالك Falk 1999) ، لكن يظل هناك فجوة واضحة بين التعهد والأداء والتعزيز فى معظم أجزاء العالم والدول تستمر فى الظلم والإساءة فى الحقوق الأساسية للإنسان .

إن أول خطوة أساسية للتقدم لجعل الحقوق صورة حقيقية هى :

أولا – قبول حق المواطنين فى الاحتكام إلى هيئات متخطية الحدود القومية التى تتولى مسئولية إبداء الرأى فى شرعية سياسية وأعمال الدولة القومية .

ثانيا – قبول الدولة لطبيعة هذه الأحكام الملزمة ، وفى الحاضر قبول أحكام هذه الهيئات المتخطية للحدود القومية متغير فى الدول المتقدمة فى العالم ومحدود فى الدول النامية ؛ حيث تميل إلى أن تهمل أو تتجاهل.

وأصبح للمواطنين الأوربيين الحق ، فى بعض الحالات ، اتخاذ إجراء قانونى ضد حكوماتهم على أساس إساءة الحكومة للحقوق الإنسانية ، ومع هذا ليس للأفراد المواطنين السبيل المباشر للوصول إلى محكمة العدل الدولية ، ويلخص لنا تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ الموقف أن الإطار القانونى أو التشريعى الدولى لحقوق الإنسان هو إنجاز عظيم ، ولكن يتضح نقص آليات الدعم (البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ١٩٩٩) .

رابع عشر – البيئة :

إن حماية البيئة هى أكثر مجالات السياسة الاجتماعية العالمية إعلانًا ، لقد كان هناك تطور سريع ومهم لكل من القانون والمؤسسات ، وكان أول وأكبر مؤتمر للأمم المتحدة عن قضايا البيئة ، هو مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية فى استكهولم عام ١٩٧٢ لقد وافق على ٢٦ مبدأ رئيسيا وصدق على خطة عمل بها ١٠٩ من التوصيات . وتقع أهميته فى الطريقة التى شكلت بها بعض مبادئ السياسية اللاحقة ، وفى الطريقة التى أدت بها إلى أنظمة دعم بيئية مطورة والتى أثارت مزيداً من الإجراءات ، وفى إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وفى الطريقة التى حفزت بها الحكومات القومية على إنشاء وزارات للبيئة وبعض الهيئات البيئية القومية (جرين Greene 1997) ، وقد كان برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدوره قوة لمزيد من التطور ، فى الطريقة التى ربط بها بين البيئة والتطور، ووضعها بقوة فى الأجندة الأساسية العالمية (جارنر Garner 1996) ، وإذا نظرت إلى الماضى عما أنجز فى السياسة البيئة فى العشرين عاما الماضية فهناك إنجازات عظيمة تأسيسية للتحكم فى التلوث البحرى فى سلسلة من الاتفاقيات الدولية والإقليمية ، واتفاقيات دولية للتحكم فى نقل النفايات الخطرة والسامة ، وتطورات لوقاية سلسلة من الأنواع المعرضة للخطر ، وحماية أجهزة الصيد والتحكم فى حرفه صيد الحيتان للتجارة ، وإجراءات للتحكم فى تلوث الهواء المجاوز للحدود ، والمطر الحامضى ، وقد أقيمت منظمة "التسهيل البيئى العالمى" لدعم مشروعات حماية البيئة فى الدول الفقيرة ، ووقعت اتفاقيات التطوير فى الثروات الطبيعية فى القارة القطبية الجنوبية ،

وقد قبل جدول الأعمال رقم ٢١ فى قمة الأرض فى رايو عام ١٩٩٢ برنامجًا عامًا للتطوير الدعمىٍّ ، وقد أعلنت المعاهدات على تغير المناخ والتوعية الحيوية عام ١٩٩٢، وفى عام ١٩٩٣ أقيمت لجنة الأمم المتحدة للتطوير الدعمىٍّ ، وربما أكثر أهمية من بين هذه جميعًا ، كانت الاتفاقيات للتحكم فى المركبات الكيميائية CFSS الكلوروفلوركربونات التى شخصت على أنها العنصر الرئيسى فى تدمير طبقة الأوزون .

لقد كان هناك نشاط ضخم ، وكان يوجد عددٌ كبيرٌ من المعاهدات والقوانين ، ثم كان هناك انتقال تدريجى ولو متأخر من التشريع إلى المنع ، وقد أنجز حتميا ما هو أقل مما يأمله علماء البيئة ، ومن بين الاتفاقيَّات الخمس الرئيسية التى وقعت فى رايو عام ١٩٩٢ اثنتان فقط ملزمتان قانونيا ،الاتفاقيات على التوعية الحيوية وعن تغير المناخ ، ويتطلب ذلك التزامات خاصة وما زال بعض التوترات الأساسية عالقة أو غير محلوله ، والصراع بين سيادة الدولة والإدارة العالمية ومعارضة أو عجز الدول القومية على تنفيذ الاتفاقيات الدولية، والصراع بين الدول الفقيرة والغنية على المسئوليات والأولويات ، ومن يدفع ومشكلات التوفيق بين الشئون البيئة والتطور الاقتصادى ، والمشكلة الدائمة فى الموازنة بين مطالب الحاضر القوية مقابل الاحتياجات المتوقعة الأضعاف حتميًّا للمستقبل ، لكن عديد من قوالب البناء الأساسية لسياسة حماية البيئة عالميا فى موضعها .

خامس عشر – العمل والأمن الاجتماعى :

تسعى منظمة العمل الدولية لإقامة معايير مشتركة للعمل منذ ١٩١٩ فيما يتعلق بالحق فى الانضمام لنقابة عمال ، وساعات العمل ، والأجر المتكافئ للرجال والنساء للعمل المتكافئ نفسه ، والخروج عن القانون فى عمل الطفل وحقوق العمال المهاجرين توفير الأمن الاجتماعى ، وهناك الآن ما يقرب من ٢٠٠معاهدة تغطى هذا النطاق الواسع من الأنشطة التى توفر أساسًا لنظام عمل دولىٍّ منظمٍ جيدٍ .

ومع هذا فالطريقة التى تعمل بها منظمة العمل الدولية تفرض قيودا حتمية على إنجازاتها ؛ فهى تنشئ المعاهدات ، ثم تعمل لإقناع الحكومات للتصديق عليها ، وإذا ما صدقت عليها فهى تراقبها ، وحتمًا هناك فجوة تصديق مهمة فى عام ١٩٩٦ أصدرت OECD تقريرا أن ٦٢ دولة فقط قد صدقت على كل معاهدات منظمة العمل الدولية الخاصة بمعايير العمل ، ومع هذا يبدو أن منظمة العمل الدولية قد مارست تأثيرًا مستمرًا فى دولة الرفاهية المتباطئة فى العالم الصناعى دافعة بعضها عن حماية العمل ومحاربة المكاسب المرتبطة بأنظمة الأمن الاجتماعى ضد تهديدات الخصخصة والتخلف ، وقد طورت منظمة العمل الدولية فى الأعوام الحديثة معاهدات جديدة مثل معاهدة عام ١٩٩٦ على العمل المنزلى التى تهدف إلى حماية أحوال العمل ومعدلات أجور العمال بالمنازل .

وفيما يتعلق بدور ممكن أو محتمل مؤيدًا لتطوير الأمن الاجتماعى على المستوى الدولى أو التشجيع الدولى للتطورات القومية ، تعانى منظمة العمل الدولية من حقيقة أن مذكرتها مقصورة بدرجة رئيسية على توفير الأمن الاجتماعى المتعلق بالعمل بأجر من تطوير أنظمة الأمن الاجتماعى عمومًا .

إن انتعاش الأيديولوجيا التحررية الجديدة فى ثمانينيات القرن العشرين، وضع منظمة العمل الدولة بقوة فى موقف دفاعى ؛ لأنها كانت متوحدة تمامًا مع تلك الخصائص للعمل وأنظمة الحماية الاجتماعية الغربية التى شخص على أنها جعلت الرأسمالية الغربية غير تنافسية ويوضح " سكولت " أن منظمة العمل الدولية قد أصبحت بدرجة كبيرة أقل نشاطا فى سعيها للحقوق العالمية من منظمة التجارة العالمية أو صندوق النقد الدولى التى كانت تسعى لسياسات تحرر التجارة والتحرر المالى (سكولت ، Scholte 2000) .

وعلى مر السنين ، من الواضح كانت قوة لحماية العمل ، لم تكن قوية بدرجة كافية لمقارنة تآكل الأمن فى العمل وتجزئة أنظمة الحماية الاجتماعية التى كانت أحد الآثار الجانبية للعمولة .

سادس عشر - الصحة :

تعتبر منظمة الصحة العالمية هيئة قديمة ، لكنها تبرز نسبياً فى مناقشات العولمة أو السياسة الاجتماعية العالمية ، على سبيل المثال لها مرجع واحد فقط فى فهرس العولمة لسكولت Scholte 2000 ، وفى السياسة الاجتماعية العالمية لـ (ديكون وآخرون Deacon et al. 1997) ، ولم تظهر فى فهرس كتاب (ميشرا Mishra) العولمة ودولة الرفاهية (١٩٩٩) ، ولا فى فهرس كتاب العولمة (هرست وتمبسون Hirst & THompson 1999) والمقارنة على النقيض يبرز كل من منظمة التجارة العالمية والبنك الدولى بصورة واضحة ، وبالتأكيد لمنظمة الصحة العالمية إنجازات تضاف لفضلها لكنها محدودة نسبيا ، ويمكنها أن تستحق المشاركة فى الفضل ، على سبيل المثال مع صندوق رعاية الطفولة التابع لهيئة الأمم المتحدة مقابل الزيادة الهائلة فى تحصينات الأطفال فى الدول النامية فى ثمانينيًات القرن العشرين ، من نحو ١٥٪ إلى نحو ٨٠٪ من الأطفال فأنقذت ما يقدر بنحو ١٢ مليون نسمة ، وسعت بجد ، وببعض النجاح لمحاربة الملاريا ، وهناك مجال آخر نجحت فيه نسبيا وهو الارتقاء بالصحة بوصفها حقًا لكل فرد ، وشريان يجب أن يجرى خلال كل السياسات الاجتماعية ، ويتخلل اهتمام المؤسسات مثل : المدارس وأماكن العمل ونقابات العمال ، وهناك مجال مثير للجدل انضمت إليه منظمة الصحة العالمية وهو سياسات تنظيم السكان ، وأحد الأمثلة الأولى للسياسة الاجتماعية العالمية (يتس Yeates 2001) وفى تسعينيًات القرن الماضى كان أكثر من ١٢٠ دولة نامية قد تبنت هذه السياسات .

وكانت منظمة الصحة العالمية نشيطة فى تطوير إستراتيجيات عالمية لمنع الإيدز منذ عام ١٩٨٧ ، وقد حازت كثيراً من الدعم والتأييد فى بادئ الأمر ، وكان يبدو أنها تعمل من منطلق إجماع دولى قوى عن ما هو مطلوب عمله، ولكن فى نظر (سودرهولم soderholm 1999) صحب الجهود الدولية صراع ومقاومة وشكوك ونزاع ، ولم تتمكن منظمة الصحة العالمية من أن تضمن تنسيقًا فعالاً بين النشاط القومى والدولى .

وعندما انطلق البرنامج العالمى للإيدز، لم تتمكن منظمة الصحة العالمية من أن تنشئ شبكة سياسة عالمية فعالة ، ولم يحقق البرنامج المكانة التى كانت ستساعد منظمة الصحة العالمية أن تؤدى دورها بوصفها حلقة تنسيق بين العناصر المختلفة بنظام الأمم المتحدة المختصة بالدول المتقدمة ، وهى النقطة المرتبطة بمحاولة " برلنجور " أنه فى الثمانينيات والتسعينيات فقدت منظمة الصحة العالمية قيادتها السياسية فى السياسة الصحية (برلنجور Berlinguer 1999) أساسًا بسبب الموارد الإضافية التى يمكن أن تشرف عليها .

سابع عشر – التعليم :

لا توجد هيئة تضطلع بمهمة تلبية مطالب التعليم الأساسى فى مداخل القوة العالمية ، ورسالة اليونسكو أوسع وأعم من التركيز على التوترات الأساسية على سبيل المثال بين السيادة القومية والمسئولية العالمية بين هؤلاء الذين يرون السوق كأكبر جهة لحل المشكلات ، وهؤلاء الذين يؤمنون بالسياسة العامة بين الأهداف على المدى القصير وعلى المدى الطويل ، عن مشاركة التكاليف بين الدول بين المطالب المتصارعة واحتياجات الدول المتقدمة والنامية.

ويوجد نقص أيضًا فى المؤسسات المطلوب منها تكوين سياسات اجتماعية عالمية مؤثرة ، وأن تجعل هذه السياسات فعالة.

تعمل سلسلة من المنظمات التى تقع مسئولياتها الأساسية فى مكان آخر على نطاق ضيق فى اختصاصات السياسة الاجتماعية حيث يقوم صندوق النقد الدولى بتقديم الاستشارة لتصميم أنظمة أمن اجتماعى جديدة ، وقد أصدر البنك الدولى حكمًا على نطاق واسع من قضايا السياسة الاجتماعية ، وحتمًا توجد اختلافات فى وجهات النظر بين الهيئات الدولية المختلفة ، وقد أصبحت منظمة العمل الدولية مدعمًا تقليديا للأمن الاجتماعى الدولى وللمبدأ المرتبط بالمكاسب، وكلاهما محل نقاش لدى

البنك الدولى ، وصندوق النقد الدولى تقع منظمة التجارة العالمية فى مكانة تمكنها من إحداث تأثير قوى فى السياسة الاجتماعية لكنها معارضة لربط التجارة بمعايير العمل أو بحماية البيئة .

وفى الجزء الأول من هذا الفصل وضحنا عشرة أسباب للحاجة إلى سياسة اجتماعية عالمية ويمكن دمجها بطريقة مفيدة إلى أربع أسئلة للاختصار .

١ - هل تعكس السياسات الاجتماعية العالمية التى تطورت بطريقة ملائمة الإحساس بعالم واحد والمواطنة العالمية وحقوق الإنسان العالمية ؟

والإجابة ينبغى أن تكون فى أحسن الأحوال جزئيا ؛ فالدولة القومية لا تزال لدى معظم صانعى السياسة والناس أهم من العالم أو الإقليم وهى الإطار الرئيسى للمرجع .

وهناك سياسات تعكس بوضوح فهمًا عالميا ناشئا ، ولكن ما يسطر على المناقشة هو الاهتمامات والاختصاصات القومية الأخرى من احتياجات الكوكب كله ، ويوجد حس واضح ضيق بوعى ناشئ ، أما السياسة الاجتماعية على المستوى العالمى فينظر إليها على أنها إضافية ، ويظل الموضوع السائد ، نعم لا تزال الدول تحكم يجب أن يكمل أو يتجاوز الدور القومى ، ويظل معنى المواطنة العالمية بدرجة كبيرة وخالاً أكاديميا إلا فى لحظات الأزمات .

٢ - هل تمثل السياسات الاجتماعية العالمية استجابة مناسبة للفهم المنظور لبعض المشكلات على أنها عالمية ويجب فقط التعامل معها بطريقة ملاءمة الحدث على المستوى العالمى ؟

وتتضح الإجابة ، وكما هو مفهوم بالنفى ؛ حيث أن ثلاثين عامًا من السياسة البيئة العالمية بها إنجازات مهمة تضاف لها ، ولكن ما تم إنجازه لا يماثل بأى حال حجم أو إلحاح المشكلة ؛ فالاتفاقيات التى توصل إليها لمحاولة إيقاف الارتداد الحرارى للأرض مهمة ، لكنها غير كافية ، كما أوضحت آخر التنبؤات العلمية بواقع مروع (الجارديان ٢٣ يناير ٢٠٠١) .

ويوجد معنى أقل للإلحاح على العمل تجاه سياسة لاستخدام وحفظ الماء . ومازال ينظر إلى قضايا الهجرة على أنها مسائل أساسية للدولة القومية حتى لو أن المشكلة عالمية بشكل واضح فى طبيعتها وميزانها كما أوضح الفصل السادس .

٣ – هل تطورات السياسة الاجتماعية العالمية ملائمة لتوزيع تكاليف ومكاسب التطور الاقتصادى العالمى بطريقة متساوية ، وتضمن إعادة التوزيع المطلوب لتحقيق أهداف سياسة ضرورية ؟

فى الفصل الرابع والثالث أوضحنا كيف فاقمت العولمة من حدة الفقر، وعدم المساواة فى عديد من الدول فى حين حفرت النمو الاقتصادى العالمى ، وقد ظهر رد الفعل العكسى ضد العولمة واضحًا وحديثًا فى الشوارع ، والدليل يوحى بأن مخاوف السباق إلى قاع تحررى جديد ، غير مسار لسياسات اجتماعية متخلفة جدًا ، قد بولغ فيها ، لكن الدليل على قيود توفير الأمن الاجتماعى واضح جدا ، حتى لو لم يكن ناجحًا ، وربما أهم فشل فى التخيل – وأيضًا فى السياسة – هو فشل الدول المتقدمة فى الفهم والمناداة ؛ فإنه لأن يكون هناك أمل فى سياسات بيئة فعالة على مستوى عالمى بدون إعادة توزيع للثروات من الدول الغنية إلى الدول النامية بسبب التكاليف المباشرة التى تفرضها هذه السياسات على كل المشاركين بما فيهم الأقل قدرة على تحملها .

٤ – هل السياسات المطلوب أن تدرك الاحتمالات الاجتماعية التى توجد فى عالم أكثر عالمية (تضفى عليه الصفة العالمية أكثر) توجد بالفعل ؟

وينبغى أن تكون الإجابة مرة أخرى لا . لقد كانت توجد ومضات من الإثارة أو الإلهام فى السياسة الاجتماعية العالمية ، على سبيل المثال فكرة التطوير الدعمىٍّ لكن السياسة أصبحت واقعية بطريقة تشاؤمية تتركز على المدى القصير والمباشر أنها أصبحت عن المشكلات أكثر من الاحتمالات ، وقد غابت عمومًا وجهة النظر التى دعمت تطوير دول الرفاهية القومية ، كما غابت وجهة النظر التى أدت إلى إنشاء المؤسسات الرئيسية المتخطية للحدود القومية بعد الحرب العالمية الثانية ، وتوجد ستة عوامل رئيسية منعت أو تمنع تطوير سياسة اجتماعية عالمية من بعض هذه العوامل نقص

التطوير ، ومن المدهش لا يتم إلا إذا كانت الحاجة ملموسة وملحة ، ومن المفيد توضيح الصعوبات الرئيسية

١ - يوجد مقاومة من جانب الدول القومية لفقد استقلال السياسة للهيئات المتخطية للحدود القومية فالحكومات القومية لا تحب أن تتخلى عن القوة ، ودائمًا ما تدافع عن مجالات المسئولية القومية التقليدية مع أنها ملتزمة فى المبدأ للتدويل (الصفة الدولية) .

٢ - غياب لبس الرأى العام فى معظم الدول المستعدة لدعم المبادرات الأساسية فى السياسة الاجتماعية العالمية ، فلا تزال الدولة القومية هى المركز الرئيسى والبؤرة الرئيسية للاهتمام والطموح والحدث ، وهناك معنى أقل بأن قدرة الدولة القومية على التخلى عن طموحاتها السياسية أو الخاصة بالسياسة الاجتماعية الرئيسية غالبًا ما تكون محدودة اليوم بسبب طبيعتها ، وإن المؤسسات المتخطية للحدود القومية وسياساتها هى مكمل حيوىٌّ للأحداث القومية ، وتنقص الهيئات المتخطية للحدود القومية الموجودة الشرعية التى تحتاج إليها لضمان الدعم العام ، إنها تعمل مع قلة الشفافيَّة والغياب المقلق للخطوط الواضحة من المسئولية ، وعجز جارح للديمقراطية.

٣ - تعتبر الطريقة التى تجزأت فيها مسئوليات السياسة الاجتماعية بين الهيئات المتخطية للحدود القومية عقبة فى سبيل تطوير أى نوع من الإستراتيجيات العالمية الكلية ، وتوجد هيئات ذات مسئوليات محددة تجاه مجالات السياسة الاجتماعية الرئيسية ، على سبيل المثال : منظمة الصحة العالمية ، والسياسة الصحية ، ومنظمة العمل الدولية لسياسة العمل ، لكن هناك أيضًا هيئات أخرى تولت القيام بأدوار ارتكاز ، أو حتى صراع ، على سبيل المثال التزام البنك الدولى بإستراتيجية واسعة ضد الفقر متضمنة قضايا التجارة والصحة .

إن المطلوب لتطوير سياسات اجتماعية عالمية فعالة هو إصلاح وعقلانية للمؤسسات الموجودة ، والمنظمات والمسئوليات وإنشاء منظمات جديدة ، مثال : مجلس رئيسى للتطوير الاجتماعى ، منظمة دولية للبيئة ، ومنظمة دولية للهجرة.

٤ – المنـاخ السائد – وحتى إذا كان منحـازًا للأيديولوجيـة التحـررية الجديدة – فقـد أحــدث تخلـفـًا والتشكك والتـشـاؤم عن إمكانـات السياسـات العامــة ، لقد كانت هناك مساعدة لإعادة الدولـة إلى الوراء ، وقبــول من الهيئـات الرئيسية مثـل البنــك الدولى بأن الأســواق تحتــاج إلى الدول ، ولكن عـديدٌ من الهـيئـات المتخطيــة للحــدود القومية مازالت متأثرة بقوة إذا لم تكن فى الواقع مسيطرة عليها ، من جانب الشكوك الموالـيـة للســوق عن قيمــة وشرعيــة امتــداد توفيــر البضائع العــامــة ولا يــزال " أو برين وزمــلاؤه " يصفــون صنــدوق النقــد الدولى ومنظمة التجــارة العالميــة على أنهمــا " مثلث التحــرريــة الجــديــد " (أوبرين وآخــرون (OBrien et. al. 2000 .

٥ – المشكلــة الواقعيــة باعتبــار أن السياســة الاجتماعيــة العالميــة لا يمكن أن تكــون عـالميــة فى ضــوء تحــديد حجـم واحــد يـلائم كل السياسات العالميــة ، ولابد أن تكون هناك مرونة كبيرة ، وعلى سبيل المثال فيما يتعلق بتطبيق معايير العمل الدولية أو العالمية أو رسم خطوط الفقر لابد أن تراعى السياسة الاجتماعية العالمية التواريخ القومية المختلفة ، والأولويات القومية المختلفة، والأنماط المختلفة للنشاط السياسى ، والمستويات المتنوعة بدرجة كبيرة للتطور الاقتصادى ، والمستويات المختلفة للقدرة الإدارية ، وهذه الحاجة إلى المرونة هى بوضوح مشكلة تضاف فى رسم سياسات اجتماعية عالمية مقبولة .

٦ – غيــاب الاجمــاع الملزم أو القــوى حتى الآن ، بأن دعم المستقبل يعتمد على تطـوير سياســة اجتماعيــة عاليــة شاملــة ، وفى أفضل الأحداث هناك قبول إلى حد ما بأن المستقبل أو على الأقل الحاضر للكرة الأرضية أو العالم قد يعتمد على معالجة مشكلات معينة مثل ازدياد الجريمة العالمية ، وتدمير طبقة الأوزون ، وانتشار الإيدز ، وظاهرة الارتداد الحــرارى ، لكن هناك إدراك قليل نسـبـيـا بإقناع ملزم بأن هناك حاجة إلى إستراتيجية اجتماعية عالمية شاملة ؛ حتى تتوافق مع سير التحرر الاقتصادى والنمو الاقتصادى.

الخاتمة :

توجـد محـاولات قـويـة لتطوير السياسـات الاجتماعية على المستوى العالمى وفى نظـرنا هذه السياسـات المطلوبـة لإحيـاء مستقبل العالم وليس فقط لحاضرة، كما يوجد تطورات واعدة فى إطار الاتجاهات والسياسات والمؤسسات ، ولكن التقدم المصنـوع يفشـل فى تلبيـة ما هـو مطلوب وسيطلب لمستقـبل عالمـىٍّ أكثـر إعاشة وفى الفصل النهائى سنوضح نطاق وطبيعة السياسات الاجتماعية العالمية المطلوبة لمستقبل عادل .

الفصل الثامن

مستقبل السياسة الاجتماعية العالمية

أولاً – مستقبل السياسة الاجتماعية العالمية :

يناقش الفصل طبيعة وعمل السياسات الاجتماعية فى إطار العولمة لتنمية الإنسان وتأمين مستقبل عالمى، تمهيداً لمناقشة الموضوعات الرئيسية لوضع وطبيعة السياسة الاجتماعية فى عالم ينشطر انشطاراً حاداً باختلاف المستويات والمصالح والاهتمامات، حيث لا يمكن النظر للسياسة الاجتماعية بمفردها .

وتعتبر السياسة الاجتماعية أداة للرقى والرفاهية العامة للإنسان، وتستخدم أيضاً من قبل أصحاب مراكز القوى العظمى لتعزيز مراكزهم والحفاظ على الوضع الراهن الجائر، ومثالاً لذلك فمنظمة التجارة العالمية يسيطر عليها أغنى دول العالم ، ولننظر معاً إلى أعضاء هذه المنظمة فإن بها نحو ٣٤ عضواً فقط من الدول الفقيرة فى مقابل ١٣٤ عضواً، وأكثر من نصف هؤلاء الأعضاء ليس لهم ممثل فى جنيف للدفاع عن مصالحهم ولإبراز التناقض فإن الولايات المتحدة الأمريكية لها نحو ٢٥٠ مفوضاً هناك .

ويتركز منهجنا على أربع مقدمات منطقية :

١ – الحاجات الأساسية والحقوق الإنسانية عالمية فى طبيعتها ولازمة للشعور بالرضا والارتياح فى عالم ثرى .

٢ – أن العالم يعانى اليوم من قلة احتياط السلع العامة عالميا .

٣ – أنه من الممكن النظر إلى السياسة الاجتماعية عالميا مع الأخذ فى الاعتبار اختلاف الظروف والصراعات الناتجة عن طموح واهتمامات الدول المختلفة.

٤ – وأخيرًا ، وكما يرى سورس Soros أحد كبار ممثلى العولمة المالية على المسرح ، أن مجتمعنا العالمى المتفتح تنقصه المعاهد والمنظمات والآليات اللازمة للحفاظ عليه .

ثانيًا – ما دور السياسة الاجتماعية العالمية ؟

نبدأ المناقشة حول دور السياسة الاجتماعية عالميا ، وكيف أنها تتدخل مع السياسات الاجتماعية للدول القومية، والنص التقليدى لصنع السياسات الاجتماعية ويظهر ذلك بصورة واضحة من خلال سبعة أدوار أساسية للسياسة الاجتماعية على المستوى العالمى .

١ – تهتم السياسة الاجتماعية العالمية بتطوير وتنمية الحقوق الإنسانية الأساسية على المستوى القومى، حيث توجد اختلافات حول حقوق الجماعات الهامشية، والتفرقة بين الفقراء والنساء والعمال والأقليات العرقية والمعاقين والأطفال، وكل هذه الفروق والاختلافات مع حكوماتهم التى يعيشون تحت قيادتها، وتختلف هذه الحقوق فى مستوى الاهتمام ولنضرب مثالاً لذلك فإن حرية التعبير تتطلب دعمًا قويا من جانب القانون والحقوق والمنظمات، وكذلك قوانين المساواة العلاجية والخدمات التى تعيد حياة المعاقين إلى طبيعتها، والآليات التى تؤكد الرضا، بسبب توفر الحاجات الأساسية مثل : الدخل ، والرعاية الصحية ، والتعليم ، والإسكان، وتظهر كثير من المشكلات التى تحتاج إلى حلول لتوفير الحقوق على المستوى العالمى فمثلاً نرى أن الدول التى تهتم بعمالة الطفل تعد إهمالا لحقوق الإنسان، مما يعكس أهمية زيادة القيود على عمالة الطفل ، وقد تزيد من فقر الأسرة ، والطفل ، وغياب الحقوق الأساسية للدخل ، وعدم كفايته للأسرة، وتعمل المنظمات على تفعيل نظام الصناعات المنزلية، والنظر إلى تنمية الحقوق الإنسانية برؤية قومية ودولية وثقافية فهى تمثل دورًا أساسيا فى التنمية السياسية والاجتماعية العالمية .

٢ - تحتاج السياسة الاجتماعية العالمية إلى دعم وتكامل المستوى القومى للسياسة الاجتماعية .

وتظهر كثير من القضايا التى لها أبعاد قومية بالنسبة إلى الدول وقدرات الدول القومية فى وضع وتنفيذ حلول فعالة . كما يرى (كول جرنبرج وستيرن Kaul Grni-berg & Stern) أننا فى حقيبة جديدة للسياسة العامة، فالسياسة على المستوى الوطنى لها دور محدود فى مواجهة المشاكل الاجتماعية المنتشرة، بالإضافة إلى وجود كثير من الموضوعات التى لا تستطيع الدول مواجهتها عندما تعمل بمفردها فسياسة الدول تحتاج إلى مساعدات وقدرات ومبادرات عالية .

وعلى سبيل المثال فكل حكومة قومية لها سياساتها الخاصة بها لمعالجة : الإيدز ، والجريمة ، والاتجار بالمخدرات ، والهجرة ، ومشاكل البيئة، ولا نجد دولاً قادرة على مواجهة هذه المشكلات بشكل فعال بنفسها بعيداً عن الآخرين، بسبب طبيعة المشكلات العالمية، فالسياسات الوطنية لها تأثير محدود فهى تفشل فعندما بدأت بعض الدول فى الرفاهية فى أعوام ١٩٤٠ ، ١٩٥٠ ، ١٩٦٠ كان يوجد قليل من المشكلات الاجتماعية التى لها تشعب والتى تقف أمام الدول القومية فنجد أن بعض الدول تهيمن على السياسات الاجتماعية، وبعد أكثر من نصف قرن لم يعد الاكتفاء الذاتى القومى فى السياسة الاجتماعية حلاً واقعيا . ومع تزايد المناطق والأعمال على المستوى القومى فيجب أن يقابل ذلك زيادة فى العمل الذى يتخطى ويتجاوز إلى مستوى فوق القومى .

٣ - إن السياسات العالمية مطلوبة لإيجاد مستوى دولى فعال فى مجال العمل. ويقول (بوليانى Polanyi 1957) إن منظمة العمل الدولية تم إنشاؤها من سيادة التنافسية والعمل، لذا لا بد من تحرير التجارة دون التأثير فى مستويات الحياة، فقد يكون للتجارة الحرة أثراً خطيراً إذا ما لم تقبل الدولة القواعد والأساسيات الرئيسية للمنافسة ، ويمكن للهيئات الدولية والقوانين على سبيل المثال أن تحمى مستويات العمل التى تسعى كل الدول للحفاظ عليها، لكنها تخشى أن تحارب لذا تفكر منظمة العمل الدولية عن كسب فى تنمية صناعية فى مستويات مماثلة للتنمية الاقتصادية، ومع تزايد

التنافس العالمى فقد نجد مخرجات غير مرغوب فيها، حيث إنها تؤدى إلى الضغط على الدول لجعلها ذات قدرة تنافسية أكبر (يتس Yeates 2000) ، ويحث التنافس على دخول السباق لتوفير السياسة الاجتماعية بشكل عام وفى مناطق محددة ، ويأتى ذلك على حساب تكاليف العمل، كما فى الدول التى تسعى لكسب أو إعادة الوضع للتنافس فى الأسواق العالمية، وتعمل المبادرات على المستوى العالمى إيجاد الانسجام بين السياسات لتوفير علاقات تعاونية أكثر من نظام التنافس، بما يؤدى إلى تزايد فرص التصادم فى المجتمع العالمى .

٤ - تهتم السياسة الاجتماعية العالمية برفع المستويات الدولية فى العمل على المستوى العالمى ، والهدف من ذلك رفع مستويات الحماية الاجتماعية ورعاية الإنسان، من خلال العمل العالمى ، وكان العمل الفردى الدولى يرفع المستوى العالمى ، وعلى سبيل المثال تعمل المعاهد السياسية على حماية مستقبل البيئة العالمية بتقوية الروابط والقواعد التى تعمل على تطبيق نظام الضغط على الدول ؛ لقبول رفع مستويات العمل والإعلان عن حقوق الإنسان العالمية، وتقويم وحماية وضع المرأة والأطفال والأقليات الحرفية .

فالسياسات الاجتماعية العالمية لها دور أساسىٌّ بوصفها طليعة لدور رئيسى له علاقة بتحسين مستويات الحماية فى مجالات السياسة الأساسية كالتعليم والصحة، وبوصفها شرطا حاسما لا بد من توفيره ، أو شرطا أوليا لتأمين مالى ضرورى لأى نوع من التقدم فى السياسات التى تعمل على إعادة التوزيع ، وتعتبر أيضًا شرطًا قبليا لرفع المستويات الاجتماعية، ويضمن هذا توفير المستويات الأساسية للتعليم لكل الأطفال ، ووضع أهداف واضحة لتخفيض معدلات وَفَيَات الأطفال، يعتمد ذلك على القدرة على العمل العالمى ، ولكنه يعتمد بشكل أكبر على إعادة توزيع الموارد .

٥ - إن الهدف الرئيسى هو خفض الفقر وعدم المساواة وتوفير الحماية الكلية للرأسمالية العالمية ؛ لأن التباين العالمى أدى إلى الهجرة وانحدار البيئة ونقل الأمراض وعدم الاستقرار السياسى، ويعد الفقر من أهم وأصعب المشكلات فهو عقبة فى تقدم

مستويات العمل واتساع السياسات البيئة (جولى Jolly 2000) ، والعولمة تطلق العنان للقدرات الإبداعية واللاإبداعيَّة وإعادة الدمار، فإنهم دائمًا يكسبون أو يخسرون، وبالنظر إلى القضايا من الناحية البراجماتية نجد أنه إذا تم تحقيق استقرار المجتمع فلابد من وجود أمان وخطط تعويضية للخاسرين، فعلى سبيل المثال العمال الذين فقدوا أعمالهم فى بلاد أخرى، حيث يكون العمل أرخص، ومن انخفضت أجورهم ، والخاسرون فى أى بلد قد يهددون التقدم نحو العولمة، وكذلك مكاسب الآخرين ولأسباب البراجماتية والعدالة لابد من توفر الأمن بصفة أساسية ، وفى غياب الأمن فلن نجد انخفاض أمن لمن يكسبون أو يخسرون كما أن التغير الاقتصادى الواعد لابد أن يتم بشكل أفضل من ذلك، ولحل مثل هذه المشكلات لابد من توفر وسائل الأمان المختلفة للبلاد، ولكن أهم شئ هو إعلان المبدأ، والعولمة لها دورها الفعال فى هذا المجال، فهى تعمل على تحقيق المكاسب الكلية والنمو العالمى، ولكنها فى الوقت نفسه تفرض تكلفة باهظة، ومثالا لذلك الأزمة التى تعرضت لها دول شرق آسيا بسبب انتشار الإيدز، وهذه التكاليف التى يربحها أكثر الناس تفرض على الفقراء ولا يمكن أن يسمح لهم بالبقاء .

٦ – نحتاج إلى السياسة الاجتماعية العالمية لتوفير الخدمات التى تبنتها الرأسمالية العالمية ، وتهتم السياسة الاجتماعية العالمية بالدعم والتنظيم وخدمة الرأسمالية على المستوى العالمى، وكذلك تعديل نتائجها ، كما تهتم بفهم قوانين البيئة كما تحمس التنافس وتنظيم ظروف العمل، لتجنب السباق إلى القاع، وظروف العمل السيئة مع حماية للخدمات الصحية اللازمة لتحسين الصحة والحماية من انتشار الأمراض المعدية .

كما تهتم أيضا بتوفير الخدمات العالمية من خلال رأس المال، لتوفير التعليم والتدريب للعمال، وتنظيم الهجرة، وذلك لتوفير العمالة اللازمة للحفاظ على عجلات الإنتاج، وإعادة الإنتاج الاقتصادى والاجتماعى، وأن الحماية الجماعية للخدمات يمكن أن يكون لها أثر فى حفظ رأس المال، لزيادة الكفاءة وتشجيع الاستقرار السياسى والاجتماعى وتحسين جودة رأس المال الإنسانى ، وخفض تكلفة الوقاية من الأمراض، وقد تمتد المناقشات إلى المستوى المالى العالمى .

٧ – تعمل السياسة الاجتماعية العالمية على تعزيز الحياة الجيدة وبما يمكن استخدامه وما يتصل بالعالم عالميا ، ويمكن النظر إلى السياسة الاجتماعية العالمية على أنها تمثل التفاهم للحياة الجديدة والناس فى حاجة إلى الشعور بالعولمة، والقدرة على إيجاد نظام دولى جديد، ويظهر الدور الآخر فى الشعور بالعالم الجديد الذى يحتاج إلى أفكار للمواطنة والمسئولية العالمية، وذلك حتى يتمكن من إعادة تشكيل تجمع حضارى عالمى جديد، وتجمع دولى جديد بالإضافة إلى النظام السياسى والاقتصادى، وتعمل السياسة الاجتماعية العالمية فى الوقت نفسه على وضع حلول للمشكلات القائمة والوصول إلى دولة قومية، والقوة التى تعمل، والشعور بالوعى العالمى بشكل كبير، وتعد السياسة الاجتماعية العالمية حجر الزاوية فى العالم الجديد الذى يظهر فى عملية تنمية الربح، إضافة إلى ضمان العدالة العالمية التى يجب توفرها .

ويمكن أن نرى أن السياسة الاجتماعية العالمية تبدو مماثلة ومختلفة فى الوقت نفسه فى السياسة القومية العالمية، فهى تبدو مماثلة من خلال طبيعتها السياسية الضرورية وفى القيم والاهتمامات، وعلى سبيل المثال الاهتمام بحقوق الإنسان ودعم القدرات وتنمية الإنسان، وتختلف السياسة فى اهتماماتها بالإعلان وتنمية السياسة والإعانة والتنظيم أكثر من وجود الخدمات على المستوى العالمى، وتختلف أيضًا فى أن دعمها المالى يعتمد على إعادة للتوزيع الفعلى للموارد من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة .

ولنطرح سؤالاً مهمًا : ما السياسات الضرورية لذلك ؟

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن:

ما طبيعة السياسات الاجتماعية العالمية الواجب توافرها بوضوح وبشكل حاسم من أجل مستقبل التنمية والعولمة ؟

ونستطيع أن نبرز فقط خطوط التنمية المرغوبة فيها .

كيف يمكن أن ننظم وننفذ مثل هذه السياسات بشكل واضح ؟.

خاصة مع ما يجب توفره من سياسات ، ولكن سنقوم بمناقشة هذه الموضوعات بشكل منفصل فيما بعد .

وينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة أجزاء :

١ – أنه يضع مجموعة من الافتراضات التى تدعم وتعزز الاقتراحات التى نتبعها لتنمية الفروض والمجالات الأخرى التى تقدم مقترحات للسياسة الاجتماعية العالمية .

٢ – تكشف الأهداف العامة والمبادئ التى تحكم السياسة العالمية .

٣ – توضح الخطوط التى تحتاجها السياسة الاجتماعية العالمية .

الافتراضات :

توجد سبعة افتراضات تدعم اقتراحات السياسة العالميَّة وتعززها هى :

١ – يوجد جوهر أساسى للحقوق فوق القوميَّة أو المستويات الاجتماعية(ميشرا Mishra 1999) التى تظهر فى الجمعيات فى القرن الحادى والعشرين على أنها متاحة للجميع، ومن أمثلتها : الحق فى الدخل والحق فى الرعاية الصحية، والحق فى التعليم الأساسى ، والحق فى المياه النظيفة ، والحق فى الحريات .. إلخ، لذا فمن الواجب على الخدمات للنمو العام للعولمة مثل الضرائب الخاصة كضريبة " توبن Tobin "على التعاملات الأجنبية، ونجد فى الاقتصاد العالمى أن الدولة تكون غير قادرة على توفيرها بسبب المخاوف المتعلقة بالفساد والتنافس القومى ، ولذلك يصبح تأمين هذه الموارد موضوع للسياسة الاجتماعية العالمية .

٢ – يبدو واضحًا للعيان أن العولمة مهمة جدًا فلا يجب أن تترك سدى مدى كما هو فى الوقت الحالى ؛ وذلك لأن لها القدرة على إحداث أضرار هائلة مثل منافعها ، وظهر ذلك واضحًا فى كل من الفصل الثالث والرابع والخامس والسادس ، لذا يظهر هنا افتراض ما هو أن العولمة لابد من التحكم فيها.

٣ – لقد أصبحت السياسة الاجتماعية العالمية مكملاً ومساعداً رئيسيا ومدعمًا للسياسة الاجتماعية القومية ، وأصبحنا بحاجة إلى التأكيد أن تحقيق أهداف السياسة الاجتماعية القومية فى إطار عملية العولمة، وتأمين التوزيع العادل، ولكى نكسب التأييد السياسى الذى تحتاجه العولمة، فلابد أن تتنافس السياسة الاجتماعية العالمية ليس فى ضوء غياب السياسة القومية للحياة الاجتماعية بل فى ضوء تطور السياسة المنطقى، وإبداع أشياء جديدة لم تكن موجودة من قبل، ولم تتوفر حتى الآن، وتعمل السياسة الاجتماعية العالمية بفتح المجال لعلاج المشكلات المثيرة للفوضى فى المجتمع القومى ، ومن الواضح أنه لابد من حل العلاقة بين السياسة العالمية والقومية والخاصة بالمقاطعة ، ولكننا سنجد نتيجة إيجابية لذلك .

٤ – ولم تصل الحكومات القومية إلى القوة التى تتحكم فى الدولة لكى تصل بها إلى دولة قومية، وأصبحت السيطرة العالمية تهدف إلى الوصول إلى حكومة فعالة وحاسمة، من أجل عولمة مسئولة، ويجب التأكد على المسئوليات الاقتصادية والاجتماعية، وعلى سبيل المثال بملاحظة حقوق العمال نجد أنهم يقومون بدفع ضرائب مناسبة وأنهم يدفعون باهتمام جيد من أجل حماية البيئة ولا يقومون بتأسيس مستعمرات معادية للنظام الاجتماعى، ولا يهتم الفرد بمصلحته الخاصة دون النظر إلى الآخرين، وكذلك كل المساهمين برءوس الأموال وذلك فى فترة قصيرة، ويستمر الموقف على ما هو عليه ، والعمل على المستوى العالمى يمكن أن يدفع النظام الاجتماعى والاقتصادى قليلاً إلى أن يكون كعملاق جامع عنيد .

٥ – لابد من توفر نظام للإدارة والتنسيق، وقد بدأ هذا بالفعل فى السنوات الحالية، وهو يعد كاملاً بارزًا فى رسم المستقبل الاقتصادى الدولى ، خاصة بالنسبة إلى الاتجاهات الاجتماعية، وكما يرى (هيرست وتومبسون) أنه بعد الاقتراحات المحددة لابد من دراسة كيف تنظم فى قوانين يسهل التمكن والوصول إليها، ويؤكد هذا كله النظام السياسى الفعلى العام بوصفه أهم العوامل الملحة (هرست وتومبسون Hisrt & Tompson 1999) .

٦ - لابد من التحكم فى حركة رأس المال وتداوله ولقد حازت هذه الفكرة القبول خاصة من قبل عمالقة العالم ماليا (سورس Soros 1998) ، وكما رأينا فى الفصل الثانى، كيف أن قدر رأس المال فى الأسواق العالمية، والبحث عن أرباح سريعة يمثلان قوة تجعل رأس المال فى حالة غير مستمرة، وطبقًا لتقارير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، فإن الأزمات المالية الآن يعاد تنظيمها وبوصفها ملامح نظامية فى أسواق رأس المال العالميَّة.

ولا تستطيع أى بلد بمفردها أن تقاوم رغباتها، ولقد أوضح البنك الدولى أن التحكم فى رأس المال ينساب أساسًا فى السياسات التى تعمل على خفض الأخطار والأزمات الاقتصادية، والتى تعد بالضرورة عاملاً مهمًا فى إستراتيجية البنك لخفض الفقر (البنك الدولى ٢٠٠٠) ولقد أصبحت الحاجة ماسة إلى مصدر مالى عالمى، وهيئة مالية مدعمة مثل صندوق النقد الدولى .

٧ - ومن الصعب أن تكون السياسة الاجتماعية واسعة النطاق بشكل كبير ، وذلك أن العالم متنوع ومختلف مكانيا، ولابد أن نقيس نوع السياسة التى نقترحها عن طريق المستويات القوميَّة والاقتصاديَّة والنمو الاجتماعى والمصالح القومية فلا نستطيع توفير مستويات مماثلة للدخول الأساسية للأفراد فى المجتمع ، وقد يوجد نظام تجارى تبادلى لفترات قصيرة على الأقل بين النمو الاقتصادى المتواصل وحماية البيئة لكل ما ليس مقبولاً ، ولابد من وجود مرونة سريعة مع المحافظة التامة على المبادئ الأساسيَّة.

ثالثا - أهداف السياسة الاجتماعية العالمية :

يوجد هدفان أساسيان للسياسة الاجتماعية العالمية :

الهدف الأول : أن تحقيق العولمة للوجه الإنسانى يعد مدخلاً براجماتيا ويظهر واضحًا فى الإدارة لحاجة الأسواق القومية إلى حركة رسمية ؛ لكى تواصل دورها فى الأسواق العالمية، ومن ثم فهى تحتاج إلى سياسات عالمية عامة ؛ لكى تواجه

عدم الأمان وغياب العدالة ونقص الرعاية ، وتعد هذه هى النتائج المنطقية والحتمية ؛ فالأسواق لا تخضع لسياسات عامة مناسبة .

الهدف الثانى : أن الهدف من العولمة هو إيجاد عالم مفعم بالنظام وإعادة توزيع الثروة من الدول الغنية إلى الفقيرة، ويمكن أن نصل إلى الاستقرار البيئى والسياسى والاجتماعى والاقتصادى عالميا فقط، عن طريق التخلص من الفقر المدقع وعدم المساواة بين الناس، ولن نصل حتمًا إلى تحقيق أى من طموحات السياسة الاجتماعية دون إعادة التوزيع الذى أشرنا إليه .

ولكى تتحقق السياسة الاجتماعية العالمية لابد من توفر كثير من المحاور مثل : النظام ، والقوانين ، وإعادة التوزيع ، وتوفر الخدمات ، وضمان الحقوق الأساسية التى ستكون جوهرية وتدريجية (سكولت Scholte 2000) ، ويرى سكولت أن تكون طموحات بشكل تدريجى فى الإستراتيجية، ويهتم بوجود وإنشاء معاهد أكثر من التركيز على الوقت ، والقدرة للعمل على إعادة البناء .

١ - الدخل :

يعد الدخل من الحاجات السياسية حيث يجب الحصول على الدخل الكافى لشراء الضروريات الأساسية، وقد يتساءل بعض الناس كيف يمكن أن نجد هذا الحق فى السياسة الاجتماعية العالمية.، ويعد هذا أمرًا يسبب التنوع الكبير فى الثروات والدخول، والمشاكل العملية فى تكوين أى نوع من الدخل العالمى الأساسى، ولكن من الواضح أن الحق الرئيسى يتضمن كل الحقوق، ومن الأمور الأساسية أيضًا مواجهة عدم العدالة وغياب المساواة التى تبدو متأصلة فى العولمة الليبرالية، التى تتضح من خلال الإحصائيات المروعة، فعلى الرغم من أنه توجد تحسينات فى دول كثيرة فإنه توجد دول تعانى من الفقر باطراد فمنذ عام ١٩٨٠، يوجد أكثر من ١٢٢ ألف مليون شخص يعيشون بدخل يومى أقل من دولار واحد .

ويوضح البنك الدولى أن أكثر من نصف سكان العالم يعيشون تحت خط الفقر بدخل يومىٍّ أقل من دولارين (البنك الدولى ٢٠٠٠) .

ويمكن النظر إلى الدخل الأساسى الذى يمكن تحمله فى الاقتصاد العالمى فى القرن الحادى والعشرين ، ومع فرض أن الدخل الرئيسى وحتى الدخل الذى نحتاج إليه لكى نحتفظ بكفاءة بدنيه والذى يعتبره (كابستين Kapstein 1999) الحد الأدنى لإيجاد مجتمع دولى اجتماعى، فعلى كل بلد أن يعرف ما يوفر ويشكل مستوى معيشة جيد للمواطنين بتوفر الرعاية الصحية والتعليمية، وكذلك الأجور، إضافة إلى الحق فى الحماية الاجتماعية، ويجب أن تلتزم كثير من الهيئات بمثل هذه المسئوليات كالبنك الدولى أو الولايات المتحدة أو برنامج تنمية الأمم ، ومن هذه المسئوليات إعداد تقرير سنوى يحث التقدم فى تحقيق الأهداف السابقة، وكل ما يجب علينا لتحقيق هذه الأهداف أن نقوم بخلق فرص إبداعية للعمل على تجربة إعادة توزيع الدخل الذى سيكون بمثابة تمرين للعدالة العالمية ومساندتها .

واقترح (جرين Green 1995) نظامًا للإسهام فى الأمور ذات الصلة بالدخول، واستقر على مستوى منخفض يصل إلى ٢٥٪ من الدول المانحة، ولما رأى أنها نسبة غير كافية وغير واقعية عاد وتجاهلها، ومن المصادر الأخرى للمال الضرائب مثل ضرائب (توبن Tobin) على التبادلات الأجنبية، وللحصول على مثل هذه التحويلات لابد أن تكون خاضعة لشروط جادة، ويسيطر عليها مجموعة من الخبراء المستقلين، وليحاسب على ذلك الهيئة العالمية المناسبة، ويقوم البنك باتجاه تكميلى ؛ لإتاحة الأسواق الدولية ، وأكد البنك أن الدول التى تم فيها خفض لمعدلات الفقر قد صارت على منهج البنك، أو على الأقل من خلال زيادة التجارة الدولية، ويركز البنك على أنه تم فتح الأسواق للمنتجات الزراعية والبضائع والخدمات التى يوفرها العمل الجاد ، كما جاء فى تقرير التنمية العالمى ١٩٩٩ أن التجارة هى العربة الرئيسية لإدارة مزايا ومنافع العولمة .

ويرى (ديكون Deacon 1997) أنه ليس ضربًا من الخيال أن نقترح أن يعطى بعض الناس ويحظى بحق المساعدة الاجتماعية أو أقل دخل الذى يحفظ له لقب

المواطنة العالمية التى تم تحديدها من قبل الأمم المتحدة، ومن المتوقع أن يسانده أعضائها ، ولقد عاشت كثير من المجتمعات فى الفقر والحرمان والدمار الاقتصادى والاجتماعى، وهذا كان حديثنا فى عالم منكمش عالميا، ولابد أن يصبح أساسا لمبادرات عالمية .

٢ - الصحة :

يزداد مستوى أهمية السياسة العالمية فى مجال الصحة نتيجة لزيادة انتقالات الناس وانتشار العدوى، فالعولمة تؤدى إلى إمكانات جديدة ولذلك كان لابد من توفر سياسات عالمية من أجل مواجهة المشكلات العالمية الواضحة، مثل : الإيدز الذى يعد من أوضح الأمثلة، وتغير المناخ الذى يوجد ظروفاً ومواقف مثل انتشار الملاريا فى اتجاه الشمال الذى يتطلب مبادرات عالمية أكثر من المبادرات القومية البسيطة ، وكان لابد من التحرك العالمى لتوفير التحصينات والتنظيمات، والحق فى رعاية الصحة الأولية ومؤسسات الرعاية الأساسية والهواء والماء النظيف، ويمكن القول أن السياسة الصحية العالمية لها ثلاثة محاور هى :

١ - لابد أن تتضمن أهداف واضحة تحسين الصحة العالمية مثل : انخفاض الوَفَيَات بين الأطفال ، وكذلك خفض الوَفَيَات أقل من خمس سنوات ، ومعدلات سوء التغذية .

٢ - لابد من وجود هيئة تشرف على هذه السياسة كمنظمة الصحة العالمية ، ويمكن النظر إليها بوصفها منظمة مهمة من أجل تحسين مستوى الصحة العالمية، بالعمل مع الحكومات القومية للوصول إلى الأهداف كما كان مقترحاً فى عالمنا المتجاور (جامعة أكسفورد ١٩٩٨) ويجب أن تصبح المنظمة من مساندى ومدعمى الاهتمامات الصحية فى صنع السياسة العالمية ، ووجود الهيئة التى تدفع مستويات الصحة إلى الأمام من خلال مفاوضات منظمة الصحة العالمية وخطط بنك التنمية الدولى، كما يجب أن يكون شعار كل المناقشات حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الصحة للجميع) ؛

فلابد أن تتبنى سياسات قابلة للتنفيذ ، وعن بعض القضايا ، فإن السياسة الصحية لابد أن تكون عالمية فى اهتمامها إذا ما كانت لها دول قومية، يتمنى مواطنيها الوصول إليها، وبالنسبة إلى الموضوعات الأخرى، فإن التأييد العالمى وتوفر الموارد أمر مهم إذا ما كانت الأهداف القومية التى لها قبول عالمى وواقعية .

٣ - هذه السياسة تحتاج إلى موارد مما يتطلب إعادة توزيع الثروات لدعم مثل هذه المبادرات، وتقدر منظمة الصحة العالمية أن نحو ١٠٪ من٥٠ إلى ٦٠ مليون دولار فقط تنفق سنويا على الأبحاث الصحية وتركز على الأمراض التى تصيب ٩٠٪ من سكان العالم، ونحو عدد ١٣ فقط من عدد ١٢٣٣ من الأدوية الجديدة التى تم اختراعها بين عامى (١٩٧٥ - ١٩٩٧) لعلاج الأمراض الاستوائية (البنك الدولى ٢٠٠٠).

وسبب ذلك التوجه الخاطئ فى البحث واضحاً فإن بعض الأبحاث تأتى تباعاً بالمال والقوة الشرائية، وبالنسبة إلى شركات الأدوية متعددة الجنسيات، توجد إسهامات نادرة لتطوير الأدوية الجديدة غالية الثمن التى لا تجد أسواقًا رابحة ، ولابد من تأكيد وجود وتوافر أسواق للمنتجات التى تقابل الاحتياجات الصحية .

وتسبب العولمة مشاكل صحية جديدة ، لكنها تفتح مجالات لتحسين مستويات الصحة والرعاية الصحية، مثل الأدوية الجديدة، التى أصبحت متوفرة عالميًا ، وكذلك الثروة ، والقدرة على تحقيق المبادرات العالمية .

٣ - التعليم :

لقد أصبح التعليم عالميا محليا حاداً، كما أصبح التعليم العالى مطلبًا عمليا بشكل كبير عن ذى قبل، ويقضى كثير من الطلاب جزءاً كبيراً من حياتهم فى بلد غير بلادهم لمواصلة التعليم مثل الدراسات العلا خارج البلاد .

وعلى الرغم من أن التعليم الأساسى يظل من المطالب المعلنة، فلابد من توفر التعليم الابتدائى ، والثانوى ، والمعلمين ، والكتب ، والأدوات ، والأساليب الأساسية ، والبنية التحتية ؛ لتحقيق الأهداف التعليمية الرئيسية، والطموح التعليمى، وهذه ليست مطالب الدول القومية فقط ، ولكن مطالب عالمية فى الوقت ذاته .

وذلك لثلاثة أسباب :

١ – أن نقص التعليم يؤدى إلى الفقر والتخلف ، فعلى سبيل المثال نجد أن تحسين فرص التعليم للفتيات يؤدى إلى خفض معدلات خصوبة المرأة، ومن ثم قلة الإنجاب .

٢ – يمكن معالجة هذه المشكلة عن طريق برنامج عالمىٍّ للتوجيه والمساعدة ، وإعادة توزيع عالمى للثروات حيث إن الدول الفقيرة لا تستطيع أن تتحمل نفقات تقدم التعليم بها .

٣ – أن التعليم أصبح بمثابة حق عالمىٍّ ، ولابد أن يكون متاحًا للجميع .

ومن المنظور التاريخى نجد أن : التعليم يعد مطلبًا للدول القومية فلم ينظر إليه باعتباره قضية عالمية ، وتوجه وتركز منظمة اليونسكو اهتمامها على قضايا تركز على فئات قليلة ، مثل : التعليم العالى والبحث، والتبادلات الثقافية أكثر من الموضوعات الأساسية التى تهم الجميع، ولقد قامت منظمة اليونيسيف بدور فعال للاهتمام بالتعليم ، فكان التعليم من أهم ما يشغل هذه المنظمات .

ونحن نرى أن منظمة الصحة العالمية منذ عام ١٩٤٠ ، ولم نرَ منظمة عالمية للتعليم ، وفى ظل الاتجاه إلى العولمة يواجه العالم بضغط كبير ، لكى يعد التعليم موضوعا عالميا بوصفه حقًّا، مثل أى حق اجتماعى ، وما تم عرضه فى الفصل الرابع هو صور مشوشة مختلفة، إلا أنه من الواضح أن فى عدد كبير من الدول قلت نفقات التعليم فى الفترة من عام ١٩٨٠–١٩٩٠ ، وقد اجتمع ممثلى أكثر من ١٨٠ دولة فى القمة العالمية للتعليم فى إبريل ٢٠٠٠ لمناقشة مستقبل سياسة التعليم، وقد شارك أيضًا أكثر من ٤٠٠ عضو من ممثلى المنظمات غير الحكومية، والبنك الدولى ؛ لتقديم مساعدات دولية كبيرة

لتحسين أحوال التعليم، عن طريق تقديم مساعدات للدول، وعلى الرغم من أنه لم يوجد إجماع حول طبيعة المشاكل التى يجب التغلب عليها، وهل هى بسبب نقص للموارد أو سوء استخدامها، فيجب النظر إلى الموضوعات والحقوق باعتبارها موضوعات عالمية إذا ما تحقق التقدم وتحولت هذه الحقوق إلى واقع .

٤ - التوظيف :

لقد أصبحت أحوال التوظيف مجالاً كبيرًا للجدل العالمى، وذلك لسببين رئيسيين هما :

١ - زيادة الوعى العالمى لاستغلال فرص العمل .

٢ - الاهتمام بفقد بعض الوظائف نتيجة لاستيراد سلع رخيصة (لى Lee 1997) ، وتعتبر مستويات العمل الرئيسى فى السياسة الاجتماعية العالمية ؛ لكى نتجنب السباق إلى قاع البحث عن ميزة التنافس القومية، ولضمان الوصول إلى حقوق الإنسان الرئيسية، وفهم الوضع الأساسى للسياسات الاجتماعية (يتس Yeates 2001) كما أن اختيار هذه المستويات دون سياسة للاختلافات القومية يسبب مشكلات خطيرة، وكما ذكر (أوبراين وزملاؤه OBrien et. al 2000) أنه فى الوقت الذى تناقش فيه معظم الدول أمور البيئة فأنهم يرفضون المناقشة حول العمل .

فهم يرون فقط كل ماله حساسية اقتصادية وسياسية، وتسعى بعض المنظمات لتحسين مستويات العمل عالميا كمحاولة لتخفيف التنافس وحماية وضع الدول الغنية .

ويظهر الميل إلى إنكار مستويات العمل فى عالم توجد به علاقات تنافسية تجارية كانت مسيطرة أقل من السيطرة الحالية ، ولا بد من وجود آليات لحماية المستويات ، وزيادة مرونتها ، مع التفكير الحالى لتأكيد أنهم لن يصبحوا عناصر منافسة فى التجارة الفعلية .

ويوجد مدخلان أساسيان للمشكلة :

١ – **تطوير منظمة العمل الدولية** التى ظلت هيئة بارزة بين الهيئات الدولية لعدد من السنوات .

وتعمل المنظمة على تأسيس مستويات العمل ثم العمل على تأسيسها وتوثيقها عن طريق أعضائها من الدول . وتبرز المنظمة كثيراً من الأعراف لمستويات العمل مثل : حرية المنظمة ، والحق فى مفاوضات جماعية ، معاقبة التفرقة فى التوظيف ، والتحكم فى أقل الأعمال للتوظيف ، وإزالة العمل بالإكراه وحدد (ميشرا Mishra 1999) ثلاث نقاط ضعف فى أفكار منظمة العمل الدولية .

١ – أن تعديل الأعراف كان تطوعيا .

٢ – التوافق مع الاعراف ظل تطوعيا .

٣ – أن منظمة العمل الدولية لم تستطع أن تربط بين مستويات العمل الأصلية ومستويات التنمية الاقتصادية .

ولخص (أوبراين وآخرون OBrien et. al. 2000) الإجماع العام حول المنظمة قائلاً :

إنه من العدل أن نقول : إن المنظمة لم تكن فعاله بشكل كبير ، ولا ينقص المنظمة سوى الدعم والمساندة . لكن المنظمة لديها الخبرة والمهارة الكامنة ، والقدرة على أن تقوم بدور أنشط فى دعم مستويات العمل الأساسية، إذا قامت المؤسسات القومية والدولية بالتحرك معها إلى الأمام ؛ وبذلك يمكن أن تنظم وتقابل الأهداف دون صعوبة .

٢ – العمل من خلال منظمة التجارة العالمية ، وربط اتفاقيات التجارة بمستويات العمل الأساسية :

إن للمنظمة قدرة وقوة لإحراز التقدم ، ولكن ذلك سيكون مجالاً للجدل حول عدم الميل إلى هذا الطريق ؛ فلم تقدم منظمة التجارة العالمية أى دور فى السياسة الاجتماعية .

وللجدل فى أنها لابد أن تلتزم بقضايا التجارة وأنه على منظمة العمل الدولية أن تتناول مسائل وأجور العمل .

ولقد دعم (عالمنا المتجاور) هذا التقسيم للعمل (جامعة أكسفورد ١٩٩٨) ، ولقد ساور القلق منظمة العمل الدولية بسبب فترة العقوبات ؛ لأنها كانت ضد نموذج التطور خلال العمل التطوعى (يتس Yeates 2001) ، وفى النهاية وعلى الرغم من أن منظمة التجارة العالمية، كانت فى مركز القوة والتأثير، فإن لها دورها البارز، حيث تعد بمثابة منظمة دولية اقتصادية رفيعة الشأن (بلاك هيرست Black Hurst 1997) .

وتعد التجارة أساسًا مهما من أجل مجتمع عالمىٍّ أفضل، وهذا يعطى لمنظمة التجارة العالمية قوة ارتكاز فى سياستها الضخمة . وليس من المنطق أن نتجاهل حقيقة مركزية مستويات العمل بالنسبة إلى الإنسان ، والدور الذى يمكن أن تلعبه لرفع مثل هذه المستويات .

ولنجد أن من الأفضل أن نسلك الطريقين معًا ويجب أن نشجع منظمة العمل الدولية على تبنى موقف فعال ، وأن نعطى قوة جديدة للتحكم وتنفيذ الأحداث حتى نصل إلى التوافق والانسجام ، وفى الوقت نفسه يجب أن يكون لمنظمة التجارة العالمية دور موازٍ من أجل ترقية وتنمية مستويات العمل فى الاتفاقات التجارية .

رابعًا – القضايا البيئية :

يوجد الآن مجموعة كبيرة من القوانين الدولية والأعراف من أجل حماية العالم، والعمل على تشجيع وتعزيز التنمية، ويعطى كل ذلك أهمية للقضايا البيئية المعاصرة مثل : تغير المناخ ودمار بعض المناطق الأرضية والتصحر، وعملية التخلص من النفايات الضارة .

ومن الواضح أنه توجد فجوات فى حماية البيئة فى كثير من المناطق من السياسات الاجتماعية العالمية لأنها تؤثر فى معظم المنظمات والدول .

وتوجد مشاكل بيئية مهمة لم يتم تناولها بشكل كافٍ ، ومشاكل أخرى تحتاج إلى التناول ، ويظهر لنا ثلاث قضايا :

١ – حماية فعالة للبيئة على المستوى العالمى، ويظهر ذلك من خلال إعادة توزيع الموارد من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة كما سبق إيضاحه فى الفصل الرابع، ونرى أن التكلفة الحقيقية يجب أن تقع أساساً على عاتق من حصلوا على الرخاء، ومن أثر بشكل أو آخر فى عمليات إيذاء البيئة، فلا تستطيع أن تعمل الدول الفقيرة فى النمو الاقتصادى لصالح حماية البيئة . فتصبح التجارة والتبادل واقعًا اقتصاديا وسياسيا ومقبولاً اجتماعيا فى مستويات الرفاهية والرعاية، التى يتمنون الوصول إليها، وتتطلب السياسة البيئية الفعالة شروطًا ملازمة لها مثل :

(أ) سياسات إعادة التوزيع .

(ب) المشاركة فى التكلفة .

وبخلاف ذلك لن نصل أبداً إلى ما يمكن الوصول إليه بسهولة .

٢ – وتحتاج السياسة البيئية إلى هيئة عالمية قيادية موازية لمنظمة العمل الدولية، ومنظمة التجارة العالمية أو منظمة الصحة العالمية فكما يرى (إيستى Esty 1994) أن الأعمال البيئية الدولية تتسم بالفجوات السياسية والتحلل والازدواجية وعدم الترابط، ولا توجد منظمة دولية لها القدرة على أن تعمل بوصفها منسقا للمجهودات الدولية ، أو أن تدفع السياسات البيئية العالمية إلى الأمام ، ولا يوجد أى عجز فى الهيئات، فنجد برنامج الأمم المتحدة للبيئة ولجنة الأمم المتحدة للتنمية والتسهيلات البيئية العالمية، لكن حركاتهم قليلة وإمكاناتهم محدودة ، وينقصهم القول والفعل الذى يمكن أن تحدثه المنظمة العالمية للبيئة، وهذا هو ما تحتاج إليه بكل تأكيد .

٣ – توجد مشاكل فى الالتزام بالقوانين فالقوانين الدولية للبيئة فعالة ، ولكنها مثل قوانين العمل حيث قامت كثير من الدول بإحداث أعراف جديدة، وأبعدوا أنفسهم عن القضايا الرئيسية . ولا بد من ظهور مثل هذه المشاكل ولا مفر منها فى عالم تعددت

فيه الدول القومية التى تعمل باعتبارها وحدات أولية، لكن يجب الوصول إلى حل يلزمهم بتنفيذ الاتفاقات الدولية ونقصد ما يشبه منظمة البيئة العالمية، ويعنى أنه لا يوجد هيئة فى موقع يسمح لها بالتحرك، فمنظمة البيئة العالمية لا يعنى وجودها أنها ستزيل كل المشاكل والعقبات ؛ فتاريخ منظمة العمل الدولية دليل مؤلم على ذلك ، لكنها بداية ضرورية للالتزام .

خامساً - حقوق الإنسان :

لقد ساعدت العملية على توليد وانتشار شعور عميق بحقوق الإنسان، فلابد من أن نبنى السياسة الاجتماعية العالمية على الشعور الذى ينمى ويطور هذه السياسات ويعطيها معنى، وتوجد قضايا كثيرة وعامة لكن معظمها يدرس العلاقة بجماعات معينة مثل : الهجرة ، والمرأة ، والأقليات العرقية ، والمعاقين ، والأطفال .

ويوجد اتفاق وإجماع على الحاجة إلى تنمية تعاون عالمى كلى شامل ، وعلاقات مع الهجرة الفعلية من أجل حقوق المهاجرين، والقضايا التى تم تناولها فى الفصل السادس بالتفصيل .

ونجد اليوم أن أكثر من مليون شخص يعملون خارج محل ميلادهم، والهجرة بهذا الكم تحتاج إلى قوانين كثيرة على المستوى العالمى، وفى اللحظة نفسها نجد هيئات كثيرة للمشاركة فى هذه القضية مثل المندوب السامى لشئون اللاجئين بالأمم المتحدة . والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل الدولية ومنظمة التجارة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة لرعاية السكان، وتعد تنمية السياسات التى تحكم الهجرة الدولية أمراً صعباً ؛ وذلك لأن طريق التنمية مرتبط بهيمنة الدول والاقتصاد والقضايا الاجتماعية والسياسية التى ينشرها المهاجرون ، ويعكس الحاجة إلى سياسة عالمية مناسبة .

وتنادى السياسة بثلاثة مستويات :

١ - لا بد من وجود سياسات عالمية للتحكم فى الهجرة بين البلاد .

٢ – لا بد من وجود سياسات عالمية توضح حقوق المهاجرين كلها وأنواعها بدءًا باللاجئين إلى المهاجرين الاقتصاديين .

٣ – لا يتم وجود هيئات دولية لكى تطمئن وتفحص وتتابع هذه السياسات العالميَّة .

وقد تم إثارة كثير من الموضوعات الخاصة بالسلالة عالميا فى الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٩٠ مثل : العنف تجاه المرأة والطفل، وطرق التحكم فى الخصوبة، وعدم كفاءة الفرص التعليمية والصحية والتوظيف، ولقد تم تناول هذه الموضوعات فى كثير من المؤتمرات والأبحاث والحملات القومية والدولية والأحداث الضخمة مثل مؤتمر المرأة القومى فى بكين ١٩٩٥، وأصبحنا نشعر بعدم تكافؤ الفرص والظلم بسبب عدد من التقارير لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ، وعلى سبيل المثال تقرير ١٩٩٩ الذى أوضح أن المرأة ليس لها فرص متساوية فى ١٣٠ دولة طبق بها الاستبيان (برنامج الأمم المتحدة للتنمية ١٩٩٩) ونحتاج إلى الكفاءة ودعم المساواة فى فرص العمل، وضمان توفير دخل متساوى وآمن لكن نضمن الحقوق، فماذا قدمت العولمة لتعزيز المؤتمر العالمى لحقوق المرأة؟ والإسراع بالعمل لاستمرار عدم المساواة المتواصل وغير المقبول طبيعيا، ولكن تدعم المطالب من أجل المساواة واقترحت لجنة الحماية العالمية تعيين مستشار رفيع المستوى لقضايا المرأة للعمل بالسكرتارية العامة للأمم المتحدة لكى يكون المدافع الرئيسى عن حقوق المرأة فى نظام الأمم المتحدة . ويتم تخصيص وظائف مماثلة للهيئات التنفيذية والوكالات والمعاهد المتخصصة (جامعة أكسفورد ١٩٩٨) ، وتعد تمثيل هذه الوظائف حافزًا قويا إلا أن الحاجة إلى مؤسسة تدعم وتدار بمعرفة السياسات الاجتماعية العالمية لكى ترسم الإطار العام القانونى لدعم الإنسان والمحافظة على حقوقه يعد أمرًا ضروريا .

ويتبنى المجلس العام للأمم المتحدة فى عام ١٩٨٩ الأعراف والقوانين مثل حقوق الطفل، وتم التصديق عليها بسرعة من أكثر من ١٩٠ دولة ، وكانت له ثلاثة تحديات على الرغم من أنها كانت تدعم بموارد محدودة فقط ، كما أن إلزامها كان ضعيفًا ، ولم تكن قادرة على التأثير بفاعلية فى قضية حقوق الأطفال فى مناطق أُخَر لصنع السياسة العالمية .

والحقوق التى لابد أن يحصل عليها الطفل ستجد تأييداً كبيراً ؛ فهى المدخل المناسب للرعاية الصحية والتعليم والتحرر من الفقر والحماية من تدمير وعماله الأطفال والحماية من الاستغلال البدنى والجنسى للأطفال .

وبمجرد قبول المبادئ يظهر نوعان من المشاكل والاعتراضات مثل تبنى هذه الحقوق بالنسبة إلى المجتمعات المختلفة، وكيفية إجبار هذه المجتمعات على تنفيذ ذلك، ويجب أن نركز الاهتمام على الحقوق الرئيسية التى يمكن تحقيقها عن طريق ما هو قابل للتنفيذ من مستويات إعادة توزيع الموارد على المستوى العالمى، مثل مراحل التعليم المختلفة والسبيل إلى التطعيمات الأساسية والتحصينات والمياه النظيفة وتعد المهمة الأساسية للسياسة الاجتماعية العالمية تحقيق وتنمية الحقوق الأساسية اعتماداً على فرض أن الحقوق بمجرد تنميتها وتطويرها يكون لها ميل قوى فى النمو والتطوير .

ولا بد من وجود فكر حريص ليس فقط من أجل تنمية الحقوق والتركيز على السياسات ، ولكن أيضًا التنفيذ والإلزام بالحقوق عندما تعبر عنها السياسة ، ويجب أن يتحقق كثير منها من خلال مزج حساس بين الدراسة والتفاوض وضغوط الهيئات العالمية على الحكومة والمنظمات .

سادساً - كيف نستطيع تطوير وتنمية السياسة الاجتماعية العالمية ؟

تاريخيا نجد أننا كثيراً ما نتجاهل الأسئلة التى تبدأ بكيف فى السياسة الاجتماعية، ونجد أن النظرية المهمة وسياسة الاقتراحات الجريئة كثيراً ما يكون لها مكانة أعلى مقارنة بوصفها هى مستوى عمل المنظمات وتنفيذ السياسة، ولقد تم قبول هذه الأسئلة وزادت أهميتها فى السنوات الحالية خاصة تجاه علاقتنا مع مبادرات السياسة القومية، فكيف تحول هذه التطلعات إلى سياسات ؟ وكيف ستنفذ هذه السياسات ؟ وكيف ستقيم ؟ هل بالنجاح أو الفشل ؟ ونظراً إلى وجود علاقة مع السياسة

الاجتماعية العالمية فإن القضايا تعد مهمة وصعبة كما أوضح (سكولت ٢٠٠٠ Scholte) أن الكفاح من أجل إصلاح العولمة يعد جزءًا من كفاح جيد من أجل توفير الوسائل اللازمة لأحداث تغير فعال .

وتوجد قضايا كيفية كثيرة ومهمة وأساسية فى صنع التقدم وفى تنمية السياسة الاجتماعية العالمية، ولقد ظهرت بوضوح مدى صعوبة الفصل بين الأسئلة ، ولكن يوجد مزايا فى التعامل معها بشكل منفصل بطريقة التحليل حتى ولو كانت مرتبطة فى العالم الحقيقى بشكل لا يمكن فصلة .

١ - لقد أصبح أمرًا حيويا أن نعمل من أجل التغلب على المشكلة التى أشار إليها (بلوم وزملاؤه) أننا نعيش فى اقتصاد عالمى ولكن بنظره عالمية ضئيلة (بلوم وآخرون Bloom et. al. 2000) ، ويعد كلٌّ من الخيال والرؤية شيئين أساسيين لإيجاد سياسة اجتماعية عالمية، وهى رؤية للإمكانات ومستقبل جديد .

٢ - لا بد من تنمية الحس بالتأثير العميق لانطباعات العولمة فى إطار ومجال السياسة الاجتماعية، وتحدد العولمة قدرات الدول على تحقيق الأهداف الأساسية للسياسة الاجتماعية . فلا تستطيع الدول بمفردها وبسهولة أن تحقق بعض المسئوليات التقليدية للدول القومية مثل التوظيف الكامل وانخفاض الأمان وحماية البيئة والحفاظ على مستويات العمل الأساسية ، ويجب أن تقبل الدول الحدود والقيود فى ظل العولمة والعالم ، وأن يروا الفرص الجديدة التى توفرها العولمة لهم، وأن يقبلوا العلاقات الجديدة مع الهيئات فوق القوميّة ضمن تحقيق أهداف قومية اقتصادية واجتماعية .

ويظهر التأثير الأساسى للعولمة فى السياسة الاجتماعية من خلال الهيمنة القومية حيث إن كل المضطهدين حقيقة ، ولقد أصبحت الهيمنة متعمدة ، ويجب علينا أن نفكر فى الدولة باعتبارها مصدرا شرعيا وحيدا للسياسة العامة ؛ لأنها لا يمكن أن تكون فى مجتمعنا وأن نرى الهيمنة وجهًا متعدد الطبقات (كرنى Cerny 1999) ، ويمكن أن تصبح مسهمة ومتعاونة ومكملة وموجهة ، وتصارع هذه القيم مع الحاجة القوية إلى الهيمنة، كما يفهم تقليديا ، لكن هذه هى طبيعة تأثير العولمة أن تعتبر اتجاهنا وعملنا من أجل الهيمنة،

وإذا لم يكن كل هذا مقبولاً بكل انطباعاته ومتأثراته فإننا لن نصل إلى أى تقدم فى علاقتنا تجاه القضايا المحلية والاجتماعية أو فى علاقتنا بالقضايا التى تظهر القدرات الموجهة للدولة القومية . فتنازع الموقف الجديد والعلاقات الجديدة ليست سلبية وبسيطة فنجد فقد القوة والسلطة والسيطرة والاستقلال يمكن أن تكون إيجابية أيضًا فى الإمكانات التى تعرضها لزيادة القدرة على معالجة المشكلات التى تفوق الحدود القومية .

ويجذب (كول وزملاؤه Kaul et. al. 1999) الانتباه إلى ما يعد جوهر التغير الذى يؤدى إلى العولمة، فنحن بحاجة إلى تحويل التعاون الدولى إلى مكانه التقليدى باعتباره موضوعات خارجية إلى نشاط له الصلة الكبرى، إذا لم تكن المشاكل المحلية بالمنطقة تتطلب ذلك وتنمية مفاهيم بأدبيَّات جديدة للتغلب على مشاكل العمل الجماعى .

٣ - يجب أن نساند الدولة لتأمين السياسة الاجتماعية العالمية، وتشكيل شراكة فعالة بين الهيئات فوق القوميَّة والهيئات بالمناطق والدول القومية، ويجب علينا قبول أشكال التبادل والتحكم فيه، وبدون مساندة ودعم الدولة القومية سيتضاءل الأمل فى الوصول إلى سياسة قومية عالمية ، وفى النهاية نجد أن المنظمات الدولية تتكامل فى الحقيقة مع الحكومة الداخلية ، وأخيراً ، لا يقومون إلا بالتحيز لطموحات الدولة التى يمثلونها فقط .

ونرى أيضًا فى السياسات أن الدولة القومية ستبقى على المهمة الحيوية لتنفيذ السياسة، وإذا لم يتم تأييد المبادرات العالمية فإنه لن يتم بسهولة تنفيذ السياسات الاجتماعية العالمية، وهنا يعنى أنه يجب على الدول القومية أن تقبل الشرعية والمبادرات والسياسات الاجتماعية الملائمة على المستوى العالمىٍ، والعمل مع الهيئات فوق القوميَّة وهيئات المناطق ومستوى العلاقات بين سياسات المناطق .

وبالنسبة إلى سياسة الصحة والتعليم نجد أن العلاقة تعاونية وتكاملية ، أما بالنسبة إلى المناطق التى بها سياسة اجتماعية عالمية فستكون منتظمة بالضرورة مثل : السياسة البيئية ، وتأسيس مستويات العمل ، والهيئات العالمية ، ويجب أن تقوم بإلزام إجبارى لتطبيق مثل هذا الدور .

وتعد القدرة على إقامة علاقة ناضجة بين الهيئات فوق القوميَّة والدول القومية مرحلة حاسمة لنجاح السياسة الاجتماعية العالمية، وهذا ليس سهلاً حيث إننا مازلنا نرى صنع السياسة المحلية والتعاون الدولى مجالين منفصلين ومختلفين فى العمل (كول ١٩٩٩) ويرى (هاردين) أن الحل الوحيد لكثير من المشاكل العالمية المتغيرة هو الإجبار المتبادل الذى يتم الاتفاق عليه بين الطرفين ، وهذا ليس يعد سهلاً مثوله أو الوصول إليه، وعلى الرغم من أن مثل هذه العلاقة يمكن أن تشكل فإنه لا بد أن يكون صنع السياسة المحلية والدولية مدمجًا بانتظام، ولقد اقترح (كول) أن أحد الطرق لتأسيس مسئولية واضحة من أجل البضائع العامة والعالمية أن تكون واقع القطاع ؛ كى تحتفظ بتقديرين الأول للنفقات المحلية والثانى لمقابل الانطباعات المالية للتعاون الدولى .

سابعًا - إعادة تشكيل منظمات القوى فوق القوميَّة :

فإذا ما كانوا وكلاء وأدوات فى سياسة اجتماعية عالمية فعالة فإنهم سيغيرون الخط مع التغيرات التى تصحب العولمة .

ويجب تأكيد أهمية وجود منظمات لها مسئوليات واضحة لسياسة المناطق الرئيسية ولتظهر النمو والتطور للهيئات فوق القوميَّة بشكل عشوائى وخاص، مما أدى إلى عدم الترابط فعلى سبيل المثال، لا توجد هيئة عرفت بوضوح مسئولية الحماية والإشراف لذا نرى أن إيجاد هيئات وقوانين لسد الفراغات يعد أمرًا حيويا لمستقبل تنمية وتطوير السياسة العالمية، ويمكن أن تمتد هذه النقاط للسياسة فى المناطق الأُخَر حيث يوجد نقص فى القيادة والتنسيق .

وتوجد متطلبات لدعم المسئوليات حيث كثير من الهيئات المشتركة فى السياسة البيئية، لذلك يوجد أمل فى الوصول إلى سياسة مترابطة ، ويمكن أن توجد قضية تتمثل فى الهيئات الوظيفية التى تتعامل مع اتجاهات معينة لقضايا البيئة، ورغم ذلك فإن التنسيق الكلى لمشروعات البيئة يعد أمرًا حاسمًا، ويجب أن تندمج الهيئات فوق القوميَّة

فى مشروعات جماعية أكثر من بناء وإدارة السلطات الخاصة ويقول (سكولت Scholte 2000) أن العلاقات بين كثير من الهيئات العالمية علاقات توتر وعراك أكثر من التعاون، بما لا شك فيه أن مختلف المنظمات سيكون لها مواقف مختلفة تجاه القضايا؛ فمنظمة العمل الدولية تهتم بحقوق العمل، ومنظمة التجارة العالمية تهتم بتنمية وتحرير التجارة، ولا توجد أى مساعدات قانونية لتشجيع التعاون، فالتوتر لا مفر منه ويجب التحكم فيه جماعيا وبإبداع .

ويجب تحديد المسئوليات فإن صندوق النقد الدولى قد تم انشاؤه ؛ لكى يشرف على نظام المال العالمى، ويحاول تأكيد أن السياسات الاقتصادية للدولة الكبيرة لا تدمر بقية الاقتصاد العالمى، وفى السنوات الأخيرة تم توسيع دوره للمشاركة فى السياسة الاجتماعية، والبنك الدولى يعانى من تشكيكات مماثلة كتلك فى دوره، وبعد سنوات كثيرة أصبح مشاركًا ويعمق فى قضايا تنموية، لكن دون إعادة تعريف رسمى لدوره ومسئولياته ، ويقترح (ديكون Deacon) أنه لا بد من تحديد دور البنك ؛ لكى يشمل القضايا البيئية مثل تخفيف الفقر، وتحمل المسئولية تجاه اللاجئين، وتجنب الأزمات (ديكون Deacon 1999) ، ويوضح هذا المقترح إلى أى حد ظل البنك فى دائرة السياسة الاجتماعية العالمية .

إن القضية الرئيسية لمعظم المنظمات فوق القوميَّة هى علاقتها مع الدول القومية، مثل وحدات السياسة الاجتماعية الأولية، وتقوم منظمة العمل الدولية بالدور التقليدى للتغير من خلال الإقناع والتعليم والحوار، ولقد انتهجت السياسة البيئية خطوات مماثلة، ولا نجد أى دولة تريد أن تسحب حقوق الهيمنة إلى الهيئات فوق القوميَّة وتريد كل الدول أن تقوم الدول الأُخَر بملاحظة الأعراف الدولية التى عن طريقها يمكن تحقيق مكاسب، حتى ولو اكتفت بعض الدول بملاحظتهم. والمأزق هو إلى أى مدى ستقبل الدول القومية القادرة على توجيه سياسة حماية البيئة .

سنجد أن كل الدول لن تفضل ذلك ؛ لأنهم قد يصبحون ضحايا لمثل هذه السياسات، إضافة إلى عدم التوافق، ومعدل التقدم البطىء أصبح من الواضح أن هذه هى الصفة التى ستؤدى فى النهاية أو حتى مبكرًا إلى كارثة .

ويعتمد تطوير وتنمية السياسة الاجتماعيَّة العالميَّة على نوع أكثر فاعليَّة من الاتجاهات التى تأخذها الهيئات فوق القوميَّة إلى تنمية السياسة فى مجالات رئيسية كالتحكم والالتزام بالسياسات المتفق عليها والقضايا المتصلة بها، ويعتمد هذا بدوره على التنمية الشاملة للسياسة الاجتماعية العالمية، والهيئة الفردية لإعطاء اتجاه كلى مناسب فى كل مجال، وتحتاج الهيئات فوق القوميَّة إلى مبدأ تكوين القدرة على تحديد الموقع المحدد للسياسة فى سياق كبير، وأن تكون شديدة الوضوح لطبيعة دورها المحدد ومسئوليَّاتها، وطبقًا لتقرير التنمية العالمى ١٩٩٧ " الدول فى عالم متغير " قدم البنك الدولى هذا التقرير اقتراحًا مهما للإصلاح المنظمى لتسهيل وتقوية العمل الجماعى الدولى، واقترح أيضًا وجود ربط فى أبنية المجموعات مثل : المجموعات الوظيفية التى تتعامل مع قضايا متعددة مثل : سياسات الاقتصاد الضخم وحماية البيئة ومستويات العمل ، ومجموعات المناطق مثل الاتحاد الأوربى ، وغيرها من المجموعات الخاصة بمناطق معينة ، وهى تعمل على علاج المشكلات ذات الصلة بالدول المتجاورة، والتنسيق مع الجماعات وربط المنطقة بالهيئات الوظيفية مثل منظمة التنمية والتفاوت الاقتصادى (البنك الدولى ١٩٩٧) إلا أن هذا المقترح فشل فى تقديم وإغفال إيجاد هيئة لها نظرة اقتصادية، ومجلس اجتماعى للتنمية وينقصه الدور الحيوى بكل تأكيد فى التنمية لزيادة الدور الفعال للهيئات فوق القوميَّة .

ثامنًا – العمل لعلاج العيوب فى التشريعات الحديثة للمنظمات فوق القوميَّة :

إن كل ما تحتاج إليه المنظمات فوق القوميَّة هى الشرعية اللازمة للقيام بأدوارها بفاعلية وحدد أوبراين وزملاؤه Obrien et. al. 2000 العيوب التشريعية فى صندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية، فهما من أقوى الهيئات فوق القوميَّة ، وتواجه هذه الهيئات عديداً من المشاكل التشريعية .

(أ) فهى تظهر بوصفها تهديدا للهيمنة القومية .

(ب) ليست خاضعة للتحكم الديمقراطى ، وأن الديمقراطية تمارس فقط فى المنظمات الدولية الرئيسية (كوهين Keohane 1998) .

(جـ) غياب الاستقلالية والتحكم فى الأعمال والأدوار .

(د) أنهم يتناولون الأمور البعيدة عن الشفافية .

ويظهر لنا أن الموقف يشكل مشكلة من عنصرين :

١ - أن هذه المنظمات فوق القوميَّة هى هيئات لها قوة وتأثيرات ضخمة ، فهى تصدر القرارات التى لها تأثير رئيسى فى حياة الملايين من الناس، وطريقة تنمية العالم، فلا بد وأن تتحرى الديمقراطية بشكل كبير فى عالم يتحرك نحو الديمقراطية .

٢ - تنقصها الشرعية مما يقضى على فاعليتها فهى تحتاج إلى الشرعية ؛ لكى تصل إلى الدعم والتأييد ووسائل حساب أوضح، وهذا هو المحتمل بالنسبة إلى المجلس العام للأمم المتحدة أو لبعض الممثلين للمجلس الذين يتم انتخابهم من قبل المجلس .

ويوضح كلٌّ من (ويلكنسون وهيوجس Wilkinson & Hughes 2000) أن العلاقة نحو منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى أنهم جميعًا يدركون أهمية الدعم من أجل مواصلة تحرير السياسات التى يتبنونها، ويعد صحيحًا أن الهيئات لم تنجح فى تحقيق الهدف الكبير الذى نرجوه منهم إذا كانوا غير قادرين على التغلب على التشريعات المدمرة والمخربة وعجز الديمقراطية .

ونظرًا إلى العلاقة القريبة لكل المنظمات العالمية مثل : صندوق النقد الدولى والبنك العالمى ومنظمة التجارة العالمية، نجد أن تلك المنظمات بدأت فى التطور مع المنظمات غير الحكوميَّة فى السنوات الأخيرة، وأصبحت على اتصال مع المجموعات العلمية والفعالة، لتقصى فعالية وتحدى الأيديولوجيات والسياسات، ويجب أن تصبح المنظمات فوق القوميَّة أكثر شفافية، وجاهزة للدفاع عن سياساتها، لتعرضها للنقد الكثير، وهذه هى البداية فقط فالمنظمات غير الحكومية فعالة كمصادر للأفكار، والنقد ؛ لأنها أنفسها ليست نماذج ديمقراطية للحكومة الممثلة. وهذه المنظمات العالمية العملاقة تتحرك

كالظلال فقط، وتدرك النقائض فى التشريعات، وخرجت تلك السياسات وأصبح لها دورًا رئيسيا فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إن هذا التناقض يزيد فى أهميتها، ولا يمكن أن يظهر دور فعال وحيوى للسياسة الاجتماعية العالمية دون تطوير ومواصلة عدد لا نهائى من الهيئات اللاديمقراطية ، وفى الوقت نفسه ضمانًا للتأييد العام الذى يعد شرطًا للنجاح .

ولا يوجد طريق واضح يمكن أن يخضع الصيغ التقليدية للتحكم الديمقراطى عن طريق ممثلين منتخبين من الناس، ومن الضرورى أن ننظر إلى الاتجاهات المتنوعة وغير التقليدية التى تحسن الشفافية والمسئولية، مما يزيد الشرعية ويُوجد لديها عديداً من الإمكانات (كابستين Kapstein 1999) وظهر اقتراحًا فى " عالمنا المتجاور " أن يشكل مجلسًا لكل البرلمانيين بوصفهم أعضاءً شرعيين بوصفه طريقا ومدخلا للديمقراطية فى المنظمات فوق القوميَّة، ويمكن لها بسهولة أن تزيد فى التوجه نحو التنمية المجلس العالمى من خلال الانتخابات المباشرة .

واقترحت دراسة جامعة أكسفورد (١٩٩٨) أيضًا منتدى ثانويا للمجتمع الحضارى ؛ لرسم ومعرفة النمو المتزايد للهيئات غير الحكوميَّة والحركات الاجتماعية السياسية .

وتوجد طرق عديدة يمكن أن تصل بالعولمة إلى الديمقراطية، والتدريب على الاستشارة المباشرة للقضايا السياسية العالمية، وظهر صنع العولمة محلا للجدل والمناقشة فى الانتخابات العامة والقومية على قضايا معينة، والمجالس التى يتم انتخابها مباشرة والاستشارات الخاصة بأصول المنظمات، وكان الجدل الكبير حول موضوع مهم للسياسة العالمية فى التشريعات القومية (سكولت Scholte 2000) .

ولا يوجد خلاف أن مكاسب الديمقراطية من وجود هيئات فوق قومية كانت نادرة، ويوجد عدد من الطرق التى يمكن من خلالها التغلب على نقائص وعيوب الديمقراطية، ولم يتم التحكم الديمقراطى المباشر فإنه حل غير واقعى على المدى القصير .

تاسعا – إيجاد هيئات فوق قومية جديدة وإصلاح المنظمات القائمة :

وزيادة دورها السياسى وقدرتها الإدارية ، ويوجد اتجاه لإيجاد ثلاث منظمات جديدة على الأقل .

ويجب أن تعطى الأولوية لتأسيس مجلس للتنمية الاجتماعية الذى يهتم بالتنمية فى المجالات الرئيسية للسياسة الاجتماعية العالمية، وفى هذه اللحظة لا توجد هيئة فعالة شاملة، ويتحرك البنك الدولى نحو هذا الدور، ولابد أن يكون محلاً للشك إذ يتطلب مهارات وخبرات ومسئولية إضافية، ولا توجد طريقة فعالة يمكن خلالها النظر إلى القضايا الاجتماعية والبيئية لو أن الأمور المتعلقة بالتنمية الاقتصادية بمفردها ، ويعد هذا ضعفًا خطيرًا .

واقترحت اللجنة الحكومية العالمية إنشاء مجلس اقتصادى أمنى ؛ للحفاظ على استمرار الإطار الكلى للاقتصاد العالمى، وتوفير إطار للتنمية المتواصلة، وتأسيس التوافق بين الأهداف والسياسات ، والعمل للاتفاق بين الحكومات القومية حول تنمية النظام الاقتصادى الدولى (جامعة أكسفورد ١٩٩٨) ، وسيكون للمجلس المقترح للتنمية الاجتماعية دور موازٍ ومسئوليات للتحكم، ومراجعة التنمية الاجتماعية، وإعداد إطار لتنمية السياسة الاجتماعية العالمية وتأسيس الترابط بين السياسات المختلفة للهيئات فوق القومية، والاتفاق بين الحكومات القومية فى اتجاه مستقبل التنمية الاجتماعية ، كما تقترح إستراتيجية لتطوره وتنمية السياسية الاجتماعية العالمية، ويتطلب ذلك هيئة تستطيع أن تأخذ اتجاهًا كليا من خلال قيادة فاعلة وتنسيق سياسة التنمية .

والمنظمة الثانية التى نحتاج إليها هى منظمة عالمية للبيئة ؛ لكى تعمل منظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية (جامعة أكسفورد ١٩٩٨) (برنامج الأمم المتحدة للتنمية ١٩٩٩) (سكولت **Scholte 2000**) وتختلف الاقتراحات فى التفاصيل إلا أنهم جميعًا يتفقون على الموقف الحالى السيئ للطبيعة، ويتجادلون فى أن مثل هذه التجزئة تعوق التنمية وتنفيذ مجموعة سياسات فعالة من أجل بيئة عالمية مترابطة .

وعلى الرغم من أن هذه الفكرة لم تلق تأييداً عالميا فقد تجادل بشدة كلٌّ من (هارل وكنجسبرى Harrell & Kingsbury 1992) ضد هذا الاقتراح على أساس استمرار القوة والقدرة للدولة القومية، ويجب إعطاء الوزن المناسب أن المنظمة العالميَّة للبيئة لن تحل محل الدولة القومية، لكنها تعد جزءا مدعما ومكملا لها، فإذا كان العمل على المستوى العالمى ضروريا وله ثقل فهو ضرورىٌّ من أجل حماية البيئة، ولابد من وجود هيئة واحدة من النوع نفسه للقيادة والتحكم، فلن نصل إلى الترابط بعد تقسيم المسئوليَّات التى ترجع كل شئ إلى التاريخ وليس العقل .

عاشرا - متطلبات إيجاد هيئة قومية جديدة :

لتنسيق السياسة والتخطيط للعلاقة مع الهجرة يوضح كلٌّ من (هيرست وتومبسون Hirst & Thompson 1999) أن وجود هيئة مثل منظمة الهجرة الداخليَّة، تحتاج إلى تنمية المستويات العامة وملائمة الإجراءات النزاعيَّة ، وتثير قضايا الهجرة بالطبع كثيراً من الصعوبات الأساسية، وتعد الرؤية القومية للهجرة غير منسقة سواء أكانت شرعية أم غير شرعية ، ويعتبرها غير كافية ويجعلها تتجاهل قضايا حقوق الإنسان المهمة كما وضحنا فى الفصل السادس .

ومن الضرورى تأمين مصدر مستقل للدخل للهيئات الأساسيَّة فوق القومية وتحتاج الهيئات القومية إلى إجراء واعٍ لاستقلال الدول القومية وأمنها، ولابد من إجراء استقلال حالٍ حاسم الذى سيعود بدوره على تأمين مصدر الدخل أكثر من الناتج السنوى للحكومية القومية .

ويجب أن تكون الإمكانات المتنوعة مرنة ، وتقترح اللجنة الدولة للحماية على سبيل المثال ستة مصادر ممكنة للدخل، تتراوح ما بين الضريبة الإضافية على تذاكر الطيران الدولية، وأتعاب الاستخدامات المتنوعة للمحيط، وأجور أماكن الانتظار لأقمار الفضاء (جامعة أكسفورد ١٩٩٨) وكان الاهتمام الرئيسى للجنة هو زيادة العائد من الأنشطة

التى تهـــدد البيئـة، وتوجـد أيضـاً إجــراءات أكثر مرونة مثل : ضـريبـة الكربون ، وتصاريح البيع .

ونال الاقتـراح كثيراً من المناقشة وهو الاقتـراح المسمـى بضـريبـة (توبن) الذى اقـتـرحـه الاقـتـصـادى (جيـمس توبن Games Tobin 1970) على التبـادلات التـجـارية الأجنبية فى الأغراض الاقتصـادية الضـخمة، أكثر من زيادة العائد ، ومن الواضـح أن هذه المقدمة ستؤدى إلى معارضة كثير من الدول الكبيـرة القوية حاليا، لكن مـثل هذه الضـريبة قـد يكون لها غرضـان مـهمـان همـا : أنهـا ستؤدى إلى خفض المضـاربة فى التـعـامـلات المالية ، ومن الواضح أن ارتفـا ع العـائد يعـتـمد على مسـتـوى الضـريبـة المفروضة لكن المبالغ المحصلة يمكن مراعاتها، لذلك ارتفع العائد إلى ٢٥٠ مليون دولار أمـريكى فى السنة (أرسـتـيس وسـواير Arestis & Sawyer 1999) ، ويمكن من خـلاله تمويل أنشطة السـياسـة الاجتمـاعية العالمية للدول فوق القومـيـة، ويوجد منطق مـهم حل تمويل البضـائع العامة العالمية من خلال الضـرائب المفروضة على الأنشطة العالمية مثل التبادلات التجارية الأجنبية (كول ولنجمور Kaul & Langmore 1999) .

وإذا أردنا أن نطور السياسـة الاجتمـاعية العالمية فلابد من تنمية المصادر المالية لهـا، ويمكن أن تنمـى من خـلال الضـرائب المفـروضـة على الدول الفـردية طبـقـا للإنتـاج الكلى المحلى لكل فرد، أو بعض الطرق المماثلة ولكن تستطيع كثير من الدول الإمساك عن إسهامتها كما حدث فى الماضى، فما سيكون مفضلاً سيكون مصدراً للدخل، وهذا بمجرد الاتفاق على الصيغة مثل ضـريبة توبن التى يمكن أن تكون أتومـاتيكية ومستقلة لتغيرات الحالة الاقتصادية القومية .

الخاتمة :

تظل العولمة فى جدال ومناقشة لمفهومـهـا، ويمكن أن نرى للعولمة كمـا فى الفصل الأول عدداً من التفسيرات، مثل أصولها وطبيعتها وتأثيراتها ومستقبلها، والوضـع الآن

بالنسبة إلى من يجادل، أن وجود عالم بلا حدود أصبح أمراً واقعيا ، وإذا كان يوجد من يصر أن العالم ليس مختلفا فى جوهره كما كان فى ١٩٦٠-١٩٧٠ فليس له أى دليل اقتصادى أو سياسى أو اجتماعى .

ونحن نجادل بأن هناك تغيرات كثيرة حدثت فى التحرك المتزايد لرأس المال، وفى زيادة التجارة العالمية، إضافة إلى سرعة وسهولة الاتصالات فى الإطارات العامة، ولقد أصبح العالم أصغر، وأصبحت كثير من مفاهيم الثقافة الغربية مفاهيم عالمية، وتؤثر هذه التغيرات فى موقف الدول القومية والدول، مما يؤثر فى رفاهية ورعاية الإنسان وهذه التغيرات لها انطباعات إيجابية وسلبية .

على الجانب السلبى نجد أن المنظمات أجبرت الدول القومية على دورها فى التنمية حتى بطرق مختلفة ودرجات متنوعة، وتم إجبار الدول عن طريق الاعتقادات والخبرات بما يمكن أن يكون مقبولاً أو غير مقبول على مستوى الإنفاق، وتشجع أيديولوجية العولمة الليبرالية المعاصرة على الاتجاه السلبى للنفقات العامة وتوفير الخدمات العامة ، بالإضافة إلى أن الرعاية متجددة بتأكيد التنافس، ولقد أثرت زيادة التنافس الدولى فى رعاية ورفاهية الدول .

فالعولمة لها أيضا أخطار فهى تظهر للعيان عديداً وعديداً من المشكلات الاجتماعية مثل : الانحدار البيئى ، والإيدز ، والبطالة ، والاضطراب الاجتماعى ، وتظهر أيضا قدره الدولة القومية وجمودها كمعالج للمشكلات الاجتماعية .

أما الإيجابيات فاننا نجد أن العولمة أسهمت فى تحسين جوده الحياة لكل البشر، وأسهمت فى النمو الاقتصادى العالمى عن طريق زيادة الطلب وفتح أسواق جديدة وزادت فرصة المستهلك فى اختيار المنتج الذى يريده وَسْطَ كل منتجات العالم المتوفرة عالميا، وساعدت العولمة أيضًا على خفض تكاليف السفر والتحرك الجغرافى أكثر، ولقد كانت أيضًا عاملاً كبيراً فى الديمقراطية وانتشار أوسع لقضايا حقوق الإنسان، وشجعت على تحرير الحياة ، وشجعت شبكات السياسة العالمية المشاركة العالمية للأفكار حول التنمية القومية فى السياسة العامة، وكان للعولمة تأثيرات مماثلة

فى الدول الساعيـــة للتنميـــة ، فشجعت الدول على مواصلـــة سياســـة اقتصادية واجتماعيـــة معينـــة لتأمين الدول، وشجعت الدول على اقتراض الأمـــوال للبدء السريع فى التنميـــة، وفى كثير من الحـــالات انتهـــى ذلك بكثير من الديـــون، حيث إن الفائدة تتجـــاوز غالبـــاً ما تم انفاقـــه على الصحـــة والتعليم، ولقد وضعت الديون هذه الدول فى موقف خطيـــر أمـــام صنـــدوق النقـــد الدولى، وبرامجـــه من أجـــل تعديـــل البيئة، أو على مـــا يبـــدو التـــابعين لـــه من الصـــالحين والكرمـــاء ، ولقـــد أثـــارت زيـــادة التجارة العالميـــة عـــديـــداً من الدول ، لكنها مـــازالت تنقصـــها التعريفـــة المجانيـــة لدخـــول الأسواق الزراعية والمنتجات الصناعية التى يمكن أن يكون لها حافز على النمو الاقتصادى والتوظيف .

ولقد زادت الدخول فى كثير من الدول منذ عام ١٩٧٥ ، وتغيرت الفجوات بين دخول كثير من الدول، وانخفضت نسبة الناس الذين يعيشون فى الفقر فى السنوات الأخيرة بشكل ضئيل جداً، والأرقام الواقعية تقدم لنا غير ذلك ففى مجال الصحة نجد صورة مختلفة، وعلى الرغم من بعض التحصينات وانتشار التطعيمات، فإنه مازال الأمر صعبًا حيث يوجد انتشار الإيدز، وفى التعليم المدعم بالإمكانات والمساعدات إلا أنه يوجد سقوط كبير فى الوصول به إلى المستوى المطلوب، وظهر ذلك واضحًا فى الفصلين الرابع والخامس، ويعتبر من أهم الأمور التى فشلت فيها العولمة هو خفض معدلات الفقر فلم تنتشر ثمرات العولمة ولم تصل إلى كل الناس لكى يستفيدوا منها ؛ ولكن السؤال الذى يطرح نفسه الآن هو :

كيف يمكن تخطيط وحماية وتحقيق الرفاهية للإنسان في ظل عولمة العالم؟

تم النظر إلى الدول القومية على أنها بمثابة أكثر الإدارات التى يمكن من خلالها رفاهية الإنسان، وأصبح واضحا أن سياسات الماضى لها نتائج قيمة ومحدودة فى العالم، وحتى الآن، وما يمكن أن تقدمه الدول القومية يمثل اختلافًا رئيسيا فى جودة حياة المواطنين من خلال الخدمات التى توفر لهم .

ونحن نحتاج إلى إستراتيجيات مختلفة لحل مشكلات كثيرة مثل : الفقر ، وتردى الأحوال الصحية، والأمية، وتدهور البيئة وعدم كفاءة البنية التحتية .. إلخ ، والحل الوحيد الذى يمكن أن يقدم هو أن نفكر مرة أخرى فى طبيعة ودور واهتمام مجال السياسة الاجتماعيَّة على المستوى العالمى .

ومن خلال نقاشنا نجد أن العولمة الاقتصادية تتطلب سياسة اجتماعية عالمية مختارة، وأساس هذا النقاش هو الخبرة القوميَّة، وتعد الرأسماليَّة من أهم وأنجح الأنظمة الاقتصادية التى عرفها الإنسان، وعرف أيضا قدرتها على اختيار الطاقة وتوليد الثروة، توفر الرأسماليَّة من يقوم بدفن سياستها أى فشلها إذا لم تكون مصحوبة بسياسات عامة مناسبة، وحضارية ملائمة، والخبرة الدولية واضحة فى ذلك، فلقد تم إنقاذ الرأسماليَّة الدوليَّة من تدمير نفسها عن طريق بعض السياسات المتحضرة بعد الحرب العالمية الثانية، والمطلوب الآن تجهيز مستودع حضارى على المستوى العالمىّ من أجل تأمين الحياة الرأسمالية العالمية التى تأمل فى مكافحة الفقر ورفاهية الإنسان ، وتناولنا فى هذا الفصل أسباب التنمية السياسية والاجتماعية العالمية، ويعد الأساس سهلاً فالأسواق سواء كانت دُوَلِيَّة أو قومية تحتاج إلى أى عمل لتأمين وظيفتهم العادلة والفعالة ، ولابد أن تكمل الرأسمالية سياساتها العامة الحضارية إذا ما كانت تريد أن تحيا وتزدهر .

وسيتطلب الاقتصاد العالمىُّ وجود سياسة اجتماعية عالمية ، وعلينا أن نعرف ذلك :

١ – توجد حاجة إلى تفكير واعٍ حول طبيعة اتجاهات الحماية .

٢ – توجد حاجة إلى منظمات جديدة من أجل تنمية السياسات وتوفير القبول لها فى المنتدى العالمى لتأمين التنفيذ بكل حساسية .

٣ – توجد حاجة إلى تطوير وتنمية سياسات جديدة مرنة، وفى كثير من الأحيان تكون فى شكل بدائى، وفى أحيان أُخَر فى حالة طفولة واعدة وأخرى فى مرحلة المراهقة ومشكلاتها .

وأصبحت صعوبة مثل هذا المستودع واضحة فهى تستلزم الاتجاه إلى الإبداع البشرى، والحكومات القادرة التى لديها هدف رئيسى للاتجاه إلى الليبراليَّة ويعتمد ذلك على التفكير العميق .

ومن الناحية التاريخية وفى عالمنا اليوم تزداد الحاجة إلى التفكير فى نوع جديد من الرفاهية والرعاية القومية العالمية، من خلال إطار جديد لإستراتيجيَّات الشراكة العالمية التى لابد من تطويرها، والتى تعد متطلبًا أساسيا فى القوى فوق القوميَّة والمنظمات ، ولابد من أن تكون لديها القدرة على الشفافية والاندماج والديمقراطية والفاعلية النشطة .

والعمل بجد مع المنظمات الاقتصادية العالمية ؛ لأن الاقتصادية والسياسية العالمية فى شبكة من أجل تنمية ورفاهية الإنسان مع الحكومات القوميَّة ، وتتطلب أيضًا قبول متواضع للدول القوميَّة أكثر من المناطق ذات الإعداد المتزايدة فى السياسة القومية الاجتماعية القادرة على تأمين أهدافها المحددة إذا لم تدعم من قبل السياسات الاجتماعية العالمية .

وتعتمد مثل هذه المبادرات على القبول ومعارضة الشك فى المقترحات التى تمتد إلى العمل والتشريعات البيئة التى توجه إلى فقد الميزة التنافسية، فهى تعتمد على إعادة توزيع الموارد عالميا، ويجب أن يتم تمويل السياسة الاجتماعية العالمية لكى تحقق أهدافها، وأن تكون موزعة الاهتمامات لكى تحمى التحرك إلى الأمام إلى العولمة، وتشجيع العدل العالمىِّ ، ولابد من الاتجاه إلى إعادة توزيع الثروات فهو الحل العملى العادل .

وبجانب وجود الصعوبات فإننا يمكننا أن نعد القوى التى ساعدت على التقدم نحو مشروع سياسة اجتماعيَّة للعولمة فى إطار الليبرالية الجديدة ، وزيادة الشعور العالمى بالقضايا الاجتماعيَّة وتنمية شبكات السياسة الاجتماعية العالمية ، وزيادة الشعور بالمجتمع ليس فقط باعتبارها مشكلات تاريخيَّة ، بل باعتبارها اهتماما كليا بالعالم ، وليس فقط بوصفنا مشاهدين للمشكلات مثل اتجاه البنك العالمى نحو الفقر فى معظم تقاريره ، وبما يدعو للتفاؤل أن الطريق من أجل إصلاح طموح أو من أجل قوميَّة متواصلة ، ولكن يوجد نسق زيادة الفرص المتاحة بشكل كبير .

فالليبرالية الجديدة وصلت لمرحلة صارت مشاكلها الطبيعية أكثر قبولاً ، وفى الوقت نفسه يوجد عدد من الحلول التى توضع من أجل سياسة اجتماعية عالمية .

ويعد تطوير سياسات المجتمع العالمى ليس مسألة البداية من الصغر ؛ فيوجد نصف قرن من خبرات النجاح والفشل فى صنع السياسة الاجتماعية العالمية، ويوجد بنية تحتية للهيئات الدولية التى أسهمت فى المعلومات والجوانب الفنية والتى لها خبرات طويلة ليس فى بدايات السياسة للهيئات فوق القوميًة. وكل ما نحتاج إليه هو البناء على هذه المصادر والقواعد ، ومن الواضح أنها لن تكون مستقيمة إلى الأمام على الرغم من أنها حاسمة لرفاهية الإنسان فى القرن الجديد، فالعولمة التى لم يتم التحكم فيها لن تصل مزاياها بعدل أو مساواة، ولن تستطيع إزالة الفقر والجوع والأمراض، لكنها تساعد على إيجاد موارد من الممكن أن تعمل على التغلب على الأضرار التاريخية. ومن وجهة نظرنا نقول إن العولمة حقيقة وفرصة والفرصة توجد اليوم لدعم رعاية ورفاهية الإنسان على المستوى العالمى، والفرصة لن يسمح لها ان تمر من المسئولية .

فنحن نستطيع إذا أردنا تواصل العولمة العمل لرعاية ورفاهية الإنسان .

المراجع

Afshar, H. and Agarwal, B. (eds) (1989) *Women, Poverty and Ideology in Asia* (Basingstoke, Macmillan).

Agarwal, B. (1994) *A Field of One's Own – Gender and Land Rights in South Asia* (Cambridge, Cambridge University Press).

Alba, R.D. (1990) *Ethnic Identity: The Transformation of White America* (New Haven CT, Yale University Press).

Alba, R.D. and Nee, V. (1997) 'Rethinking Assimilation: Theory for a New Era of Immigration', *International Migration Review*, 31 (4), 826–74.

Alber, J. and Standing, G. (2000) 'Social dumping, catch up or convergence? Europe in a comparative global context', *Journal of European Social Policy*, 10 (2), 99–119.

Albrow, M. (1996) *The Global Age* (Cambridge, Polity Press).

Anderson, B. and Brenton, P. (1998) 'Did Outsourcing to Low Wage Countries Hurt Less Skilled workers in the UK?', in P. Brenton and J. Pelkmans (eds) *Global Trade and European Workers* (Basingstoke, Macmillan).

Anthias, F. and Yuval-Davis, N. (1993) *Racialized Boundaries* (Basingstoke, Macmillan).

Arestis, P. and Sawyer, M. (1999) 'What role for the Tobin Tax in World Economic Governance?', in J. Michie and J. Grieve Smith (eds) *Global Instability* (London, Routledge).

Arrighi, G. (1998) 'Globalization and the Rise of East Asia', *International Sociology*, 13 (1), 59–77.

Ashworth, J. (1999) 'Reebok reveals hazards faced by Asian workers', *The Times*, 18 October, p. 17.

Axford, B. (1995) *The Global System: Economics, Politics and Culture* (Cambridge, Polity Press).

Baker, D., Epstein, G. and Pollin, R. (eds) *Globalization and Progressive Economic Policy* (Cambridge, Cambridge University Press).

Baker, D., Epstein, G. and Pollin, R. (1998) 'Introduction', in D. Baker, G. Epstein and R. Pollin, ibid.

Ball, S.J. (1998) 'Big Policies/Small World: an introduction to international perspectives in education policy', *Comparative Education*, 34 (2), 119–30.

Barber, B.R. (2000) 'Can Democracy Survive Globalization?', *Government and Opposition*, 35 (3), 275–301.

Barnet, R.J. and Cavanagh, J. (1994) *Global Dreams* (New York, Simon & Schuster).

Bauer, P.T. (1971) *Dissent on Development* (London, Weidenfeld & Nicolson).

Bayne, N. (2000) 'Why did Seattle Fail? Globalization and the Politics of Trade', *Government and Opposition*, 35 (2), 131–52.

Beck, U. (1992) *Risk Society* (London, Sage).

Beck, U. (1997) *The Reinvention of Politics* (Cambridge, Polity Press).

Bellamy, C. (1999) *The State of the World's Children, 1998* (New York, UNICEF).

Beneria, L. (1999) 'The enduring debate over unpaid labour', *International Labour Review*, 138 (3), 287–309.

Berlinguer, B. (1999) 'Globalization and Global Health', *International Journal of Health Services*, 29 (3), 579–95.

Beyer, P.F. (1990) 'Privatization and the Public Influence of Religion in Global Society', in M. Featherstone (ed.) *Global Culture: Nationalism, Globalization and Modernity* (London, Sage).

Biggs, S. (1998) 'The Biodiversity Convention and global sustainable development', in R. Kiely and P. Marfleet (eds) *Globalization and the Third World* (London, Routledge).

Blackhurst, R. (1997) 'The WTO and the World Economy', *World Economy*, 20 (5), 527–44.

Bloom, D.E. and River Path Asdociates (2000) 'Social Capitalism and Human Diversity', in OECD, *The Creative Society of the 21st Century* (Paris, OECD).

Bonoli, G. and Pahier, B. (1998) 'Changing the Politics of Social Programmes: Innovative Change in British and French Welfare Reforms', *Journal of European Social Policy*, 8 (4), 317–30.

Bonoli, G., George, V. and Taylor-Gooby, P. (2000) *European Welfare Futures: Towards a Theory of Retrenchment* (Cambridge, Polity Press).
Bouget, D. (1998) 'The Juppe Plan and the Future of the French Social Welfare System', *Journal of European Social Policy*, 8 (2), 155–172.
Boyer, R. and Drache, D. (1996) 'Introduction', in R. Boyer and D. Drache (eds) *States Against Markets* (London, Routledge).
Brettell, C.B. (2000) 'Theorizing Migration in Anthropology', in C.B. Brettell and J.F. Hollifield (eds) (2000) *Migration Theory* (London, Routledge).
Broad, D. (1995) 'Globalization Versus Labor', *Monthly Review*, 47 (7), 20–31.
Bulmer, M. and Solomos, J. (1998) 'Introduction: Rethinking Ethnic and Racial Studies', *Ethnic and Racial Studies*, 21 (5), 819–838.
Bureau of Industry and Economics (1993) *'Multinationals and Governments: Issues and Implications for Australia'*, Research Report 49 (Canberra, Australian Government Publishing Service).
Buttel, F.H. (2000) 'Ending Hunger in Developing Countries', *Contemporary Sociology*, 29 (1), 13–27.
Campbell, D. (2000) 'High Fliers get First-class Welcome but Unskilled Stay Grounded', *The Guardian*, 30 October.
Carnoy, M. (1999) 'The family, flexible work and social cohesion at risk', *International Labour Review*, 138 (4), 411–29.
Carter, M.R. and May, J. (1999) 'Poverty, Livelihood and Class in Rural South Africa', *World Development*, 27 (1), 1–20.
Casper, L. and McLanahan, S. (1994) 'The Gender Poverty Gap: What we can Learn from Other Countries', *American Sociological Review*, 59 (4), 594–605.
Cassen, R. and associates (1986) *Does Aid Work?* (Oxford, Oxford University Press).
Castles, S. and Davidson, A. (2000) *Citizenship and Migration* (Basingstoke, Macmillan).
Castles, S. and Miller, M.J. (2000) *The Age of Migration*, 2nd edn (Basingstoke, Macmillan).
Cerny, P. (1996) 'What next for the State?', in E. Kofman and G. Youngs (eds) *Globalization: Theory and Practice* (London, Pinter).
Cerny, P. (1997) 'Paradoxes of the Competition State: The Dynamics of Political Globalization', *Government and Opposition*, 32 (2), 251–74.
Cerny, P. (1999a) 'Globalising the Political and Politicising the Global: Concluding Reflections on International Political Economy as a Vocation', *New Political Economy*, 4 (1), 147–62.
Cerny, P. (1999b) 'Globalization, Governance and Complexity', in A. Prakash and J.A. Hart (eds) *Globalization and Governance* (London, Routledge).
Cerny, P.G. (2000) 'Restructuring the Political Arena: Globalization and the Paradoxes of the Competition State', in R.D. Germain (ed.) *Globalization and its Critics* (Basingstoke, Macmillan).
Chang, H.J. (1998) 'Globalization, transnational corporations and economic development; can the developing countries pursue strategic industrial policy in a globalizing world?', in D. Baker, G. Epstein, and R. Pollin (eds) *Globalization and Progressive Economic Policy* (Cambridge, Cambridge University Press).
Chen, M., Sebstad, J. and O'Connell, L. (1999) 'Counting the Invisible Workforce: The Case of Homebased Workers', *World Development*, 27 (3), 603–10.
Chinkin, C. (1999) 'Gender Inequality and International Human Rights Law', in A. Hurrell and N. Woods (eds) *Inequality, Globalization and World Politics* (Oxford, Oxford University Press).
Chung, C. and Gillespie, B. (1998) 'Globalisation and the Environment: New Challenges for the Public and Private Sectors' in *Globalisation and the Environment* (Paris, OECD).
Cohen, B.J. (1996) 'Phoenix Risen: the Resurrection of Global Finance', *World Politics*, 48, 268–96.
Cohen, R. and Kennedy, P. (2000) *Global Sociology* (Basingstoke, Macmillan).
Colclough, C. and Lwein, K. (1993) *Educating All the Children: Strategies for Primary schooling in the South* (Oxford, Clarendon Press).
Connelly, M.P. (1999) 'Gender matters: Global Restructuring and Adjustment', *Social Politics*, 3 (1), 12–32.
Cooper, R.N. (1995) 'Commenting', in P. Krugman 'Growing World Trade: Causes and Consequences', *Brookings Papers on Economic Activity*, pp. 327–77.
Cornell, S. and Hartmann, D. (1998) *Ethnicity and Race* (London, Pine Forge Press).
Cox, R.W. (1997a) 'A Perspective on Globalization', in J.H. Mittelman (ed.) (1996) *Globalization: Critical Reflections* (London, Lynne Rienner Publishers).

Cox, R.W. (1997b) *Production, Powers and World Order* (New York, Columbia University Press).

Crotty, J., Epstein, G. and Kelly, P. (1998) 'Multinational Corporations in the Neo Liberal regime', in D. Baker, G. Epstein, and R. Pollin (eds) *Globalization and Progressive Economic Policy* (Cambridge, Cambridge University Press).

Daly, M. (1997) 'Welfare States Under Pressure', *Journal of European Social Policy*, 7 (2), 129–46.

Daly, M. (2001) 'Globalization and the Bismarckian Welfare States', in R. Sykes, B. Palier and P.M. Prior (eds) *Globalization and European Welfare States* (Basingstoke, Macmillan).

Davies, S. and Guppy, N. (1997) 'Globalization and Educational Reforms in Anglo American Democracies', *Comparative Education Review*, 41 (4), 435–59.

de Benoist, A. (1996) 'Confronting Globalization', *Telos*, 108, 117–37.

Deacon, B. (1995) 'The Globalisation of Social Policy and the Socialisation of Global Politics', in J. Baldock and M. May (eds) *Social Policy Review 7* (Canterbury, Social Policy Association).

Deacon, B. (1999) 'Social Policy in a Global Context', in A. Hurrell and N. Woods (eds) *Inequality, Globalization and World Politics* (Oxford, Oxford University Press).

Deacon, B. (2001) 'International Organizations, the EU and Global Social Policy' in R. Sykes, B. Palier and P.M. Prior (eds) *Globalization and European Welfare States*, (Basingstoke, Palgrave).

Deacon, B. with Hulse, M. and Stubbs, P. (1997) *Global Social Policy*, (London, Sage).

Dicken, P. (1998) *Global Shift*, 3rd edn (London, Paul Chapman).

Doyal, L. (1996) 'The Politics of Women's Health: Setting a Global Agenda', *International Journal of Health Services*, 26 (1) 47–65.

Drache, D. (1996) 'From Keynes to K. Mart', in R. Boyer and D. Drache (eds) *States Against Markets* (London, Routledge).

Duffus, G. and Gooding, P. (1997) 'Globalization: scope, issues and statistics', *Economic Trends*, 528, 28–45.

Dunleavy, P. (1994) 'The Globalization of Public Services Production: Can Government be "Best in World"?', *Public Policy and Administration*, 9 (2), 36–64.

Elder, S. and Johnson, L.J. (1999) 'Sex-specific labour market indicators: What they Show', *International Labour Review*, 138 (4), 447–64.

Elliott, L. (1998) *The Global Politics of the Environment* (Basingstoke, Macmillan).

Elliott, L. (1999) 'The battle over trade', *The Guardian*, 26 November.

Elson, D. (1999) 'Labor Markets as Gendered Institutions', *World Development*, 27 (3), 611–27.

Esping-Andersen, G. (1999) *Social Foundations of Postindustrial Economies* (Oxford, Oxford University Press).

Esty, D. (1994) 'The Case for a Global Environmental Organisation', in P.B. Kenen (ed.) *Managing the World Economy: Fifty years after Bretton Woods* (Washington, Institute for International Economics).

European Commission (1997) *The State of Women's Health in the European Community* (Luxembourg, EC).

European Commission (1998) *Social Protection in Europe 1997* (Luxembourg EC).

European Commission (1999) *Employment in Europe* (Luxembourg, EC).

European Union (1994) *European Social Policy – A Way Forward for the Union, A White Paper* (Brussels, Commission of the European Communities).

Euzeby, C. (1998) 'Social Security for the Twenty-First Century', *International Social Security Review*, 51 (2), 3–16.

Faist, T. (1993) 'From School to Work: public policy and underclass formation among young Turks in Germany during the 1980s', *International Migration Review*, 27 (2), 306–31.

Fajth, G. and Foy, J.E. (1999) 'Women in Transition: A Summary', in *After the Fall: The Human Impact of Ten Years of Transition* (Florence, UNICEF).

Falk, R. (1999) *Predatory Globalization* (Cambridge, Polity Press).

Falk, R.A. (1994) 'Democratizing, Internationalizing and Globalizing' in Y. Sakamoto (ed.) *Global Transformation: Challenges to the State System*, (Tokyo, United Nations University Press).

Fieldhouse, D.K. (1999) *The West and the Third World* (Oxford, Blackwell).

FitzGerald, M. and Hale, C. (1996) *Ethnic Minorities: Victimisation and Racial Harassment* (London, Home Office).

Flemming, J. and Micklewright, J. (1999) *Income Distribution, Economic Systems and Transition* (Florence, UNICEF).

Flynn, N. and Strehl, F. (1996) *Public Sector Management in Europe* (London, Prentice-Hall).
Foo, G. and Lim, L. (1989) 'Poverty, Ideology, and Women Export Factory Workers in South-East Asia', in H. Afshar and B. Agarwal (eds) (1989) *Women, Poverty and Ideology in Asia* (Basingstoke, Macmillan).
Food and Agricultural Organization (FAO) (1996) *The State of Food and Agriculture, 1996* (Rome, FAO).
Food and Agricultural Organization (FAO) (1997) *The State of Food and Agriculture, 1997* (Rome, FAO).
Food and Agricultural Organization (FAO) (1998) *The State of Food and Agriculture, 1998* (Rome, FAO).
Fox Piven, F. (1995) 'Is it Global Economics or Neo Laissez Faire?', *New Left Review*, **213**, 107–15.
Freeman, R. (2000) *The Politics of Health in Europe* (Manchester, Manchester University Press).
Friedman, T.L. (1999) *The Lexus and the Olive Tree* (New York, Farrar, Straus & Giroux).
Fukuyama, F. (1992) *The End of History and the Last Man* (London, Hamish Hamilton).
Garner, R. (1996) *Environmental Politics* (London, Prentice-Hall/Harvester Wheatsheaf).
Garrett, G. (1998a) 'Global Markets and National Politics: Collision Course or Virtuous Circle?', *International Organisation*, **52** (4), 787–824.
Garrett, G. (1998b) *Partisan Politics in the Global Economy* (Cambridge, Cambridge University Press).
George, S. (1988) *A Fate Worse than Debt* (Harmondsworth, Penguin).
George, V. and Wilding, P. (1984) *The Impact of Social Policy* (London, Routledge).
George, V. and Wilding, P. (1999) *British Society and Social Welfare* (Basingstoke, Macmillan).
German, T. and Randel, J. (2000) 'Trends towards the new millennium', in J. Randel, T. German and D. Ewing (eds) *The Reality of Aid, 2000* (London, Earthscan).
Giddens, A. (1990) *The Consequences of Modernity* (Cambridge, Polity Press).
Giddens, A. (1998) *The Third Way* (Cambridge, Polity Press).
Gilroy, P. (1987) *There ain't no Black in the Union Jack* (Oxford, Blackwell).
Ginsburg, N. (1992) 'Racism and Housing in Britain', in P. Braham, A. Rattansi and R. Skellington (eds) *Race and Anti-Racism* (Buckingham, Open University Press).
Goodstein, E. (1998) 'Globalization and the Environment', in D. Baker, G. Epstein and R. Pollin (eds) *Globalization and Progressive Economic Policy* (Cambridge, Cambridge University Press).
Gordon, D.M. (1987) 'The global economy: new edifice or crumbling foundations', *New Left Review*, **168**, 24–64.
Gordon, M. (1964) *Assimilation in American Life* (New York, Oxford University Press).
Gordon, R. and Williams, P. (1998) 'Strengthening Co-operation Against Transnational Crime', *Survival*, **40** (3), 66–88.
Gough, I. (1996) 'Social Welfare and Competitiveness', *New Political Economy*, **1** (2), 209–32.
Gray, J. (1998) *False Dawn* (London, Granta).
Green, A. (1997) *Education, Globalization and the Nation State* (Basingstoke, Macmillan).
Green, A. (1999) 'Education and Globalization in Europe and East Asia', *Journal of Education Policy*, **14** (1), 55–71.
Green, R.H. (1995) 'Reflections on Attainable Trajectories: Reforming Global Economic Institutions', in J.M. Griesgraber and B.G. Gunter (eds) *Promoting Development* (London, Pluto).
Greene, O. (1997) 'Environmental Issues', in J. Baylis and S. Smith (eds) *The Globalization of World Politics* (Oxford, Oxford University Press).
Greenwood, A.M. (1999) 'Gender issues in labour statistics', *International Labour Review*, **138** (3), 273–86.
Guillen, A.M. and Alvarez, S. (2001) 'Globalization and the Southern Welfare States' in R. Sykes, B. Palier and P.M. Prior (eds) *Globalization and European Welfare States* (Basingstoke, Palgrave).
Haddad, L., Ruel, M.T. and Garrett, J.L. (1999) 'Are Urban Poverty and Undernutrition Growing?', *World Development*, **27** (11), 1891–1904.
Ham, C. and Honigsbaum, F. (1998) 'Priority Setting and Rationing Health Services', in R.B. Saltman, J. Figueras, C. Sakellandes (eds) *Critical Challenges for Health Care Reforms in Europe* (Oxford, Oxford University Press).
Hammar, T. (1995) 'Development and immobility: why have not many more migrants left the south?', in R.van der Erf and L. Heering (eds) (1995) *Causes of International Migration* (Luxembourg, Office of the European Communities).
Harding, J. (2000) *The Uninvited Refugees at the Rich Man's Gate* (London, Profile Books).
Harvey, D. (1989) *The Condition of Postmodernity* (Oxford, Blackwell).

Held, D. and McGrew, A. (1994) 'Globalization and the Liberal Democratic State', in Y. Sakamoto (ed.) *Global Transformation: Challenges to the State System* (Tokyo, United Nations University Press).

Held, D., McGrew, A., Goldblatt, D. and Perraton, J. (1999) *Global Transformations: Politics, Economics and Culture* (Cambridge, Polity Press).

Higgott, R.A. (1999) 'Economics, Politics and (International) Political Economy: the Need for a Balanced Diet in an Era of Globalization', *New Political Economy*, 4 (1), 23–36.

Hirst, P. (1994) 'The Global Economy: Myths and Realities', *International Affairs*, 73 (3), 409–25.

Hirst, P. and Thompson, G. (1996) *Globalization in Question* (Cambridge, Polity Press).

Hirst, P. and Thompson, G. (1999) *Globalization in Question* 2nd edn (Cambridge, Polity Press).

HMSO (1942) *Social Insurance and Allied Services* (Cmd 6404, London).

HMSO (1993) *Containing the Cost of Social Security – the International Context* (London, HMSO).

Hollifield, J.F. (2000) 'The Politics of International Migration', in C.B. Brettell and J.F. Hollifield (eds) *Migration Theory* (London, Routledge).

Holton, R.J. (1998) *Globalization and the Nation State* (Basingstoke, Macmillan).

Home Office (1995) *The Settlement of Refugees in Britain* (London, Home Office).

Hood, C. (1998) *The Art of the State* (Oxford, Clarendon Press).

Hoogvelt, A. (2000) *Globalization and the Postcolonial World* 2nd edn (Basingstoke, Macmillan).

Horton, S. (1999) 'Marginalization Revisited: Women's Market Work and Pay, and Economic Development', *World Development*, 27 (3), 571–82.

Hoselitz, B. (1960) *Sociological Aspects of Economic Growth* (New York, Free Press).

Hurrell, A. and Kingsbury, B. (1992) 'The International Politics of the Environment' in A. Hurrell and B. Kingsbury (eds) *The International Politics of the Environment* (Oxford, Clarendon).

Hurrell, A. and Woods, N. (eds) (1999) *Inequality, Globalization and World Politics* (Oxford, Oxford University Press).

Iganski, P. and Jacobs, S. (1997) 'Racism, Immigration and Migrant Labour', in T. Spybey (ed.) *Britain in Europe* (London, Routledge).

ILO (1998) *World Development Report, 1998/99* (Geneva, ILO).

ILO (2000) *World Labour Report* (Geneva, ILO).

Jacobs, A. (1998) 'Seeing Difference: Market Health Reform in Europe', *Journal of Health Politics, Policy and Law*, 23 (1), 1–33.

Jacobson, J.L. (1993) 'Women's Health' in M. Koblinsky, J. Timyan and J. Gay (eds) *The Health of Women: A Global Perspective* (Boulder, CO, Westwood Press).

Jellena, A. (2000) 'Trends in basic education', in J. Randel, T. German and D. Ewing (eds) *The Reality of Aid 2000* (London, Earthscan).

Jenkins, R. (1966) Address given on 23 May 1966 to a meeting of the Voluntary Liaison Committees in London, quoted in E.J.B. Rose *et al.* (1969) *Colour and Citizenship* (Oxford, Oxford University Press).

Joekes, S. (1985) 'Working for Lipstick?', in H. Afshar and B. Agarwal (eds) *Women, Poverty and Ideology in Asia* (Cambridge, Cambridge University Press).

Johnson, C. and Soderholm, P. (1996) 'IGO and NGO Relations and HIV /AIDS: Innovation and Stalemate', in T.G. Weiss and L. Gordenker (eds) *NGOs, the UN and Global Governance* (London, Lynne Rienner).

Jolly, R. (2000) 'Global Inequality, Human Rights and the Challenge for the 21st Century', in OECD, *The Creative Society of the 21st Century* (Paris, OECD).

Jones, T. (1998) 'Economic Globalisation and the Environment: An Overview of the Linkages', in OECD, *Globalisation and the Environment* (Paris, OECD).

Kapstein, E.B. (1996a) 'Governing Global Finance' in B. Roberts (ed.) *New Forces in the World Economy* (Cambridge, MA, MIT Press).

Kapstein, E.B. (1996b) 'Workers and the World Economy', *Foreign Affairs*, 75 (3), 16–37.

Kapstein, E.B. (1999) 'Distributive Justice as an International Public Good', in I. Kaul, I. Grunberg and M.A. Stern (eds) *Global Public Goods* (New York, Oxford University Press).

Kasente, D. (2000) 'Gender and Social Security in Africa', *International Social Security Review*, 53 (3), 27–43.

Kaul, I. and Langmore, J. (1999) 'Potential Uses of the Revenue from a Tobin tax', in M. Haq, I. Kaul and I. Grunberg (eds) *The Tobin Tax* (New York, Oxford University Press).

Kaul, I., Grunberg, I. and Stern, M.A. (1999) 'Introduction', in I. Kaul, I. Grunberg and M.A. Stern (eds) *Global Public Goods* (New York, Oxford University Press).

Kaya, I. (2000) 'Modernity and Veiled Women', *European Journal of Social Theory*, **3** (2), 195–214.

Kelly, M.J. (1998) *Primary Education in a Heavily-Indebted Poor Country: the case of Zambia in the 1990s*, a report for Oxfam and Unicef.

Kennedy, P. (1994) *Preparing for the Twenty First Century* (London, Fontana).

Keohane, R.O. (1998) 'International Institutions: Can Interdependence Work?', *Foreign Policy*, **110**, 82–96.

Kerr, C., Dunlop, J., Harbison, F. and Myers, C. (1973) *Industrialism and Industrial Man* (Harmondsworth, Penguin).

Kiely, R. (1998) 'Transnational companies, global capital and the Third World', in R. Kiely and P. Marfleet (eds) *Globalisation and the Third World* (London, Routledge).

Klasen, S. (1994) '"Missing Women" Reconsidered', *World Development*, **22** (7), 1061–71.

Klein, R. (1997) 'Learning from Others: Shall the Last Be First?', *Journal of Health Politics, Policy and Law*, **22** (5), 1267–78.

Kotkin, J. (1992) *Tribes: How Race, Religion and Identity Determine Success in the New Global Economy* (New York, Random House).

Krueger, A.O. (1998) *The WTO as an International Organisation* (Chicago, University of Chicago Press).

Krugman, P. (1995) 'Growing World Trade: Causes and Consequences', *Brookings Papers on Economic Activity*, pp. 327–77.

Kudrle, R.T. (2000) 'Does globalization sap the fiscal power of the state?', in A. Prakash and J.A. Hart (eds) *Coping with Globalization* (London, Routledge).

Kvist, J. (1999) 'Welfare Reform in the Nordic Countries in the 1990s: Using Fuzzy Set Theory to Assess Conformity to Ideal Types', *Journal of European Social Policy*, **9** (3), 231–52.

Larkin, M. (1998) 'Global Aspects of Health and Health Policy in Third World Countries', in R. Kiely and P. Marfleet (eds) *Globalisation and the Third World* (London, Routledge).

Lawrence, R.Z. (1996) 'Resist the Binge', *Foreign Affairs*, **75** (3), 170–73.

Lawson, R. (1996) 'Germany: Maintaining the Middle Way', in V. George and P. Taylor-Gooby (eds) *European Welfare Policy: Squaring the Welfare Circle* (Basingstoke, Macmillan).

Lee, E. (1996) 'Globalization and Employment: Is Anxiety Justified?', *International Labour Review*, **135** (5), 485–97.

Lee, E. (1997) 'Globalization and Labour Standards: A Review of the Issues', *International Labour Review*, **136** (2), 173–88.

Lee, K. and Zui, A. (1996) 'A Global Political Economy Approach to AIDS: Ideology, Interests and Implications', *New Political Economy*, **1** (3), 355–73.

Leibfried, S. and Pierson, P. (1994) 'The Prospects for Social Europe', in A. de Swaan (ed.) *Social Policy beyond Borders* (Amsterdam, Amsterdam University Press).

Leibfried, S. and Pierson, P. (1995) 'Semi Sovereign Welfare States: Social Policy in a Multi-tiered Europe', in S. Leibfried and P. Pierson (eds) *European Social Policy* (Washington, Brookings Institute).

Levin, B. (1998) 'An Epidemic of Education Policy: (what) can we learn from each other?', *Comparative Education*, **34** (2), 131–41.

Loescher, G. (1992) *Refugee Movements and International Security* (London, International Institute for Strategic Studies).

Mac an Ghaill, M. (1999) *Contemporary Racisms and Ethnicities* (Buckingham, Open University Press).

Martin, H.P. and Schumans, H. (1997) *The Global Trap* (London, Zed).

Martin, L.P. (1997) 'The Impacts of Immigration on Receiving Countries', in E.M. Ucarer and D.J. Puchala (eds) *Immigration and Western Societies* (London, Pinter).

Martin, R. (1998) 'Central and Eastern Europe and the International Economy: The Limits of Globalisation', *Europe-Asia Studies*, **50** (1), 7–26.

McCarthy, J.D. (1997) 'The Globalization of Social Movement Theory', in J. Smith, C. Chatfield, R. Pagnucco (eds) *Transnational Social Movements and Social Rights* (New York, Syracuse University Press).

Mehra, R. and Gammage, S. (1999) 'Trends, Countertrends, and Gaps in Women's Employment', *World Development*, **27** (3), 533–50.

Meiksins Wood, E. (1997) 'Labor, The State and Class Struggle', *Monthly Review*, **49** (3) 1–17.

Michalski, W., Miller, R. and Stevens, B. (1997) 'Economic Flexibility and Social Cohesion in the 21st Century: an Overview of the Issues and Key Points of the Discussion', in OECD, *Social Cohesion and the Globalising Economy* (Paris, OECD).
Michie, J. (1999) 'Introduction', in J. Michie and J. Grieve Smith (eds) *Global Instability* (London, Routledge).
Milner, H.V. and Keohane, R.O. (1996) 'Internationalization and Domestic Politics: a Conclusion', in R.O. Keohane and H.V. Milner (eds) *Internationalization and Domestic Politics* (Cambridge, Cambridge University Press).
Mingione, E. (ed.) (1996) *Urban Poverty and the Underclass* (Oxford, Blackwell).
Mishra, R. (1998) 'Beyond the Nation State: Social Policy in an Age of Globalization', *Social Policy and Administration*, 32 (5), 481–500.
Mishra, R. (1999) *Globalization and the Welfare State* (Cheltenham, Edward Elgar).
Mittelman, J.H. and Johnston, R. (1999) 'The Globalization of Organised Crime, the Courtesan State, and the Corruption of Civil Society', *Global Governance*, 5 (1), 103–26.
Moran, M. (1999) *Governing the Health Care State* (Manchester, Manchester University Press).
Moran, M. and Wood, B. (1996) 'The Globalization of Health Care Policy', in P. Gummett (ed.) *Globalization and Public Policy* (Cheltenham, Edward Elgar).
Mossialos, M. (1998) 'Regulating Expenditure on Medicines in EU Countries', in R.B. Saltman, J. Figueras and C. Sakellandes (eds) *Critical Challenges for Health Care Reforms in Europe* (Oxford, Oxford University Press).
Mwengo, T.S.M. (2000) 'Africa: aid, debt and development', in J. Randel, T. German and D. Ewing (eds) *The Reality of Aid, 2000* (London, Earthscan).
Navarro, V. (1998) 'Neoliberalism, 'Globalization', Unemployment, Inequalities and the Welfare State', *International Journal of Health Services*, **28** (4), 607–82.
O'Brien, R., Goetz, A.M., Scholte, J.A. and Williams, M. (2000) *Contesting Global Governance* (Cambridge, Cambridge University Press).
OECD (1994) *Reform of Health Care Systems: A Review of 17 OECD Countries* (Paris, OECD).
OECD (1995a) *OECD Jobs Study: Taxation, Employment and Unemployment* (Paris, OECD).
OECD (1995b) *Governance in Transition* (Paris, OECD).
OECD (1997a) *Towards A New Global Age* (Paris, OECD).
OECD (1997b) *Making Work Pay: Taxation, Benefits, Employment and Unemployment* (Paris, OECD).
OECD (1997c) *Implementing the OECD Jobs Strategy* (Paris, OECD).
OECD (1998) *Harmful Tax Competition: An Emerging Global Issue* (Paris, OECD).
OECD (1999a) *A Caring World: the New Social Policy Agenda* (Paris, OECD).
OECD (1999b) *The Future of the Global Economy* (Paris, OECD).
Office for National Statistics (1996) *Social Focus on Ethnic Minorities* (London, HMSO).
Office of Multicultural Affairs (1989) *National Agenda for a Multicultural Australia* (Canberra, Government Publishing House).
Ohmae, K. (1990) *The Borderless World* (London, Collins).
Ohmae, K. (1993) The rise of the region-state, *Foreign Affairs*, **72** (3), 78–87.
Ohmae, K. (1996) *The End of the Nation State*, (New York, Free Press).
Owens, J. (1993) 'Globalisation: the Implications for Tax Policies', *Fiscal Studies*, **14** (3), 21–44.
Oxford University Press (1998) *Our Global Neighbourhood* (Oxford, Oxford University Press).
Pahl, J. (1989) *Money and Marriage* (Basingstoke, Macmillan).
Park, R.E. and Burgess, E.W. (1921) *Introduction to the Science of Sociology* (Chicago, Chicago University Press).
Paterson, M. (1999) 'Globalisation, Ecology and Resistance', *New Political Economy*, **4** (1), 129–45.
Patten, C. (1998) *East and West* (Basingstoke, Macmillan).
Perrons, D. and Gonas, L. (1998) 'Perspectives on Gender Inequality in European Employment', *European Urban and Regional Studies*, 5 (1), 5–12.
Peterson, E.R. (1996) 'Surrendering to Markets', in B. Roberts (ed.) *New Forces in the World Economy* (Cambridge, MA, MIT Press).
Petrella, R. (1996) 'Globalization and Internationalization', in R. Boyer and D. Drache (eds) *States Against Markets* (London, Routledge).
Pettman, J. (1997) 'Gender Issues', in J. Bayliss and S. Smith (eds) *The Globalization of World Politics* (Oxford, Oxford University Press).

Pierson, P. (1998a) 'Irresistible Forces, Immovable Objects: post industrial welfare states confront permanent austerity', *Journal of European Public Policy*, 5 (4), 539–60.

Pierson, P. (1998b) 'Contemporary Challenges to Welfare State Development', *Political Studies*, XLVII, 777–94.

Pieterse, J.N. (2000) 'Globalization and human integration: we are all migrants', *Futures*, 32, 385–98.

Plantenga, J. and Hansen, J. (1999) 'Assessing equal opportunities in the European Union', *International Labour Review*, 138 (4), 351–79.

Polanyi, K. (1957) *The Great Transformation* (New York, Beacon).

Radice, H. (2000) 'Responses to Globalisation: A Critique of Progressive Nationalism', *New Political Economy*, 5 (1), 5–19.

Ramprakash, D. (1994) 'Poverty in the Countries of the European Union', *Journal of European Social Policy*, 4 (2), 117–28.

Ratcliffe, P. (1999) 'Housing inequality and "race": some critical reflections on the concept of "social exclusion"', *Ethnic and Racial Studies*, 22 (1), 1–22.

Redclift, M. and Sage, C. (1999) 'Resources, Environmental Degradation, and Inequality', in A. Hurrell and N. Woods (eds) *Inequality, Globalization and World Politics* (Oxford, Oxford University Press).

Reich, R.B. (1991) *The Work of Nations: Preparing Ourselves for 21st-Century Capitalism* (London, Simon & Schuster).

Rhodes, M. (1997) 'The Welfare State: Internal Challenges, External Constraints', in M. Rhodes, P. Heywood and V. Wright (eds) *Developments in West European Politics* (Basingstoke, Macmillan).

Rhodes, M. (1998) 'Globalisation, Labour Markets and Welfare States: A Future of Competitive Corporatism?', in M. Rhodes and Y. Meny (eds) *The Future of European Welfare: A New Social Contract* (Basingstoke, Macmillan).

Rhodes, M. and Apeldoorn, B. van (1998) 'Capital Unbound: The Transformation of European Corporate Governance', *Journal of European Public Policy*, 5 (3), 406–27.

Rieger, E. and Leibfried, S. (1998) 'Welfare State Limits to Globalization', *Politics and Society*, 26 (3), 363–90.

Roberts, S. and Bolderson, H. (1999) 'Inside Out: Migrants' Disentitlement to Social Security Benefits', in J. Clasen (ed.) *Comparative Social Policy* (Oxford, Blackwell).

Robertson, R. (1992) *Globalization: Social Theory and Global Culture* (London, Sage).

Robinson, W. (1996) 'Globalisation: nine theses on our epoch', *Race and Class*, 38 (2), 13–33.

Robinson, W. (1999) 'Latin America and global capitalism', *Race and Class*, 40 (2/3), 111–32.

Rodrik, D. (1997) *Has Globalization Gone too Far?* (Washington, DC, Institute for International Economics).

Rose, E.J.B. *et al.* (1969) *Colour and Citizenship* (Oxford, Oxford University Press).

Rosenau, J. (1990) *Turbulence in World Politics* (Princeton, NJ, Princeton University Press).

Rostow, W. (1962) *The Stages of Economic Growth* (Cambridge, Cambridge University Press).

Ruggie, J.G. (1994) 'Trade, Protectionism and the Future of Welfare Capitalism', *Journal of International Affairs*, 48 (1), 1–11.

Ruspins, E. (1998) 'Women and Poverty Dynamics', *Journal of European Social Policy*, 8 (4), 291–316.

Sassen, S. (1998) 'The de facto Transnationalizing of Immigration Policy', in C. Joppke (ed.) *Challenge to the Nation-State* (Oxford, Oxford University Press).

Sassen, S. (2000) 'Regulating Immigration in a Global Age: A New Policy Landscape', *Annals of the American Academy of Political and Social Sciences*, 570 (July), 65–78.

Scharpf, F.W. (2000) 'The Viability of Advanced Welfare States in the International Economy: Vulnerabilities and Options', *Journal of European Public Policy*, 70 (2), 190–228.

Scholte, J.A. (1996) 'Beyond the Buzzword: Towards a Critical Theory of Globalisation' in E. Kofman and G. Youngs *Globalization: Theory and Practice*, (London, Pinter).

Scholte, J.A. (1997) 'The Globalization of World Politics', in J. Baylis and S. Smith (eds) *The Globalization of World Politics* (Oxford, Oxford University Press).

Scholte, J.A. (1997a) 'Global Capitalism and the State', *International Affairs*, 73 (3), 427–52.

Scholte, J.A. (1997b) 'Global Trade and Finance', in J. Baylis and S. Smith (eds) *The Globalization of World Politics* (Oxford, Oxford University Press).

Scholte, J.A. (2000) *Globalization: a critical introduction* (Basingstoke, Macmillan).

Schuck, P.H. (1998) 'The Re-Evaluation of American Citizenship', in C. Joppke (ed.) *Challenge to the Nation-State* (Oxford, Oxford University Press).
Schulze, G.G. and Ursprung, H.W. (1999) 'Globalization of the Economy and the Nation State', *The World Economy*, 22 (3), 295–352.
Schuster, L. (2000) 'A Comparative Analysis of the Asylum Policy of Seven European Governments', *Journal of Refugee Studies*, 13 (1), 118–32.
Seifert, W. (1996) 'Occupational and Social Integration of Immigrant Groups in Germany', *New Community*, 22 (3), 417–36.
Sen, A. (1999) *Development as Freedom* (Oxford, Oxford University Press).
Shaw, M. (1994) *Global Social and International Relations* (Cambridge, Polity Press).
Shelley, L.I. (1995) 'Transnational Organised Crime: An Imminent Threat to the Nation State?', *Journal of International Affairs*, 48 (2), 463–89.
Sivanandan, A. (1998/99) 'Globalism and the Left', *Race and Class*, 40 (2/3), 5–20.
Sklair, L. (1991) *Sociology of the Global System* (Baltimore, John Hopkins University Press).
Sklair, L. (1995) *Sociology of the Global System*, 2nd edn (Baltimore, John Hopkins University Press).
Smyke, P. (1991) *Women and Health* (London, Zed Books).
Soderholm, P. (1999) 'Aids and Multilateral Governance', in M.G. Schechter (ed.) *Innovation in Multilateralism* (Basingstoke, Macmillan).
Soros, G. (1998) *The Crisis of Global Capitalism: Open Society Endangered* (London, Little, Brown).
Soysal, Y.N. (1994) *Limits of Citizenship* (Chicago, Chicago University Press).
Soysal, Y.N. (2000) 'Citizenship and Identity: living in diasporas in post-war Europe', *Ethnic and Racial Studies*, 23 (1), 1–16.
Speth, J.G. (1999) 'The Plight of the Poor', *Foreign Affairs*, 78 (3), 13–18.
Spybey, T. (1996) *Globalization and World Society* (Cambridge, Polity Press).
Standing, G. (1999a) *Global Labour Flexibility* (Basingstoke, Macmillan).
Standing, G. (1999b) 'Global Feminization Through Flexible Labor: A Theme Revisited', *World Development*, 27 (3), 583–602.
Stationery Office (2000) *Eliminating World Poverty: Making Globalization Work for the Poor* (London, Cm 5006, Stationery Office).
Steele, J. (2000) 'Fortress Europe Confronts the Unthinkable', *The Guardian*, 30 October.
Stewart, F. and Berry, A. (1999) 'Globalization, Liberalization, and Inequality', in A. Hurrell and N. Woods (eds) *Inequality, Globalization and World Politics* (Oxford, Oxford University Press).
Strange, S. (1995) 'The Limits of Politics', *Government and Opposition*, 30 (3), 292–312.
Strange, S. (1996) *The Retreat of the State: The Diffusion of Power in the World Economy* (Cambridge, Cambridge University Press).
Streeck, W. (1996) 'Public Power Beyond the Nation State', in R. Boyer and D. Drache (eds) *States Against Markets* (London, Routledge).
Streeck, W. (1997) 'German Capitalism: Does it Exist? Can it Survive?, *New Political Economy*, 2 (2), 237–56.
Sutcliffe, B. (1998) 'Freedom to Move in the Age of Globalization', in D. Baker, G. Epstein and R. Pollin (eds) *Globalization and Progressive Economic Policy* (Cambridge, Cambridge University Press).
Swank, D. (1998) 'Funding the Welfare State: Globalization and the Taxation of Business in Advanced Market Economies', *Political Studies*, XLVI, 671–92.
Sweezy, P.M. (1997) 'More or (Less) on Globalization', *Monthly Review*, 49 (4), 1–5.
Tabb, W.K. (1997) 'Globalization is an Issue, the Power of Capital is The Issue', *Monthly Review*, 49 (2), 20–31.
Tang, C., Wong, D., Cheung, F. and Lee, A. (2000) 'Exploring How Chinese Define Violence', *Women's Studies International Forum*, 23 (2), 197–209.
Taylor-Gooby, P. (1996) 'The Future of Health Care in Six European Countries: the Views of Policy Elites', *International Journal of Health Services*, 26 (2), 203–19.
Therborn, G. (1999) 'The Unemployment Iceberg: What is Beneath, Behind and Ahead?, *International Journal of Health Services*, 29 (3), 545–63.
Todaro, M.P. (2000) *Economic Development*, 7th edn (Harlow, Pearson Education).
Togeby, L. (1998) 'Prejudice and tolerance in a period of increasing ethnic diversity and growing unemployment: Denmark since 1970', *Ethnic and Racial Studies*, 21 (1), 1137–55.

Turshen, M. (1995) 'African Women and Health Issues', in M.J. Hay and S. Strichter (eds) *African Women South of the Sahara* (Harlow, Longman).
Tzannatos, Z. (1999) 'Women and Labor Market Changes in the Global Economy: Growth Helps, Inequalities Hurt and Public Policy Matters', *World Development*, 27 (3), 551–69.
United Nations Development Programme (UNDP) (1995) *Human Development Report 1995* (New York, Oxford University Press).
United Nations Development Programme (UNDP) (1997) *Human Development Report 1997* (New York, Oxford University Press).
United Nations Development Programme (UNDP) (1999) *Human Development Report 1999* (New York, Oxford University Press).
UNICEF (1999) *After the Fall: the human impact of ten years of transition* (Florence, UNICEF).
United Nations Organization (1998) *Demographic Yearbook 1996* (New York, UNO).
United Nations Organization (1999) *World Economic and Social Survey 1999* (New York, UNO).
United States Census Bureau (1999) *Statistical Abstract of the United States: 1999* (Washington, DC, USCB).
Vogel, D. (1998) 'The Globalization of Pharmaceutical Regulation', *Governance*, 11 (1), 1–27.
Wade, R. (1996) 'Globalization and its Limits: Reports of the Death of the National Economy are Greatly Exaggerated', in S. Berger and R. Dore (eds) *National Diversity and Global Capitalism* (Ithaca, NY, Cornell University Press).
Wagner, P. (1996) *Environmental Activism and World Civic Politics* (New York, State University of New York).
Waters, M. (1995) *Globalization* (London, Routledge).
Watson, M. (1999) 'Rethinking Capital Mobility, Re-regulating Capital markets', *New Political Economy*, 4 (1), 55–75.
Weiner, M. (1995) *The Global Migration Crisis* (New York, Harper Collins).
Weiss, L. (1998) *The Myth of the Powerless State* (Cambridge, Polity Press).
White House (1998) *Economic Report to the President* (Washington, DC).
White House (1999) *Economic Report to the President* (Washington, DC).
WHO (1997) *1997 Tobacco or Health: Global Status Report* (Geneva, WHO).
Wickham-Jones, M. (1997) 'Social Democracy and Structural Dependency: the British Case. A note on Hay', *Politics and Society*, 25 (2), 257–65.
Wilkin, P. (1996) 'New myths for the South: globalisation and the conflict between private power and freedom', *Third World Quarterly*, 17 (2), 227–38.
Wilkinson, R. and Hughes, S. (2000) 'Labour Standards and Global Governance: Examining the Dimensions of International Engagement', *Global Governance*, 6, 259–79.
Wilks, S. (1996) 'Class Compromise and the International Economy: the Rise and Fall of Swedish Social Democracy', *Capital and Class*, 58, 89–111.
Willetts, P. (1997) 'Transnational Actors and International Organizations in Global Politics' in J. Bayliss and S. Smith (eds) *The Globalization of World Politics*, (Oxford, Oxford University Press).
Willetts, P. (2000) 'From "Consultative Arrangements" to "Partnership" – the Changing Status of NGOs in Diplomacy at the UN', *Global Governance*, 6, 191–212.
Williams, P. (1999) 'Emerging Issues: Transnational Crime and its Control', in G. Newman (ed.) *Global Report on Crime and Justice* (New York, Oxford University Press).
Wood, A. (1994) 'How Trade Hurts Unskilled Workers', *Journal of Economic Perspectives*, 9 (3), 57–80.
Wood, A. (1995) *North-South Trade, Employment and Inequality* (Oxford, Clarendon Press).
World Bank (1980) *World Development Report 1980* (New York, Oxford University Press).
World Bank (1990) *World Development Report 1990* (New York, Oxford University Press).
World Bank (1994) *World Development Report 1994: Averting the Old Age Crisis* (Washington, DC, World Bank).
World Bank (1995) *World Development Report 1995*, (New York, Oxford University Press).
World Bank (1997) *World Development Report 1997: the State in a Changing World* (New York, Oxford University Press).
World Bank (1999) *World Development Report 1999/2000* (New York, Oxford University Press).
World Bank (2000) *World Development Report 2000/2001: Attacking Poverty* (New York, Oxford University Press).
Wriston, W. (1988/89) 'Technology and Society', *Foreign Affairs*, 67, 63–75.

Yeates, N. (1999) 'Social Politics and Policy in an Era of Globalization: Critical Reflections', *Social Policy and Administration*, **33** (4), 372–93.
Yeates, N. (2001) *Globalization and Social Policy* (London, Sage).
Yin, R. (1998) 'Forestry and the Environment in China: the Current Situation and the Strategic Choices', *World Development*, **26** (12), 2153–67.
Zarsky, L. (1997) 'Stuck in the Mud: Nation States, Globalisation and Environment', in OECD *Globalisation and Environment, Paris OECD*.

المؤلفان فى سطور :

فيك جورج :

يعمل أستاذًا للسياسة الاجتماعية بجامعة كنت ، ودرس بجامعتى نوتنجهام وكنت .

له العديد من الأدبيات والسيمنارات فى مجال السياسة الاجتماعية فى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا وهونج كونج والكثير من الدول الأوروبية وانتشرت كتاباته على نطاق واسع عن تنظير السياسة الاجتماعية وقضاياها على المستوى الدولى والمقارنة لممارسة السياسة بين الدول وركز اهتماماته على الفقر والأيديولوجية والمساواة .

بول ولدنج :

يعمل أستاذًا للسياسة الاجتماعية بجامعة مانشستر ودرس بجامعات نوتنجهام وولز وستى ، وهو معروف باهتماماته ومساهماته فى القضايا الأيوبولوجية فى الرفاه الاجتماعى ، ودولة الرعاية ، والقضايا العامة للسياسة الاجتماعية ، وخاصة فى انجلترا وجنوب آسيا .

المترجم فى سطور :

الأستاذ الدكتور/ طلعت مصطفى السروجى :

وكيل كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان .

بكالوريوس كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان ١٩٧٧ أول الدفعة .

عمل معيداً ، مدرساً مساعداً ، مدرساً ، أستاذاً مساعداً ، أستاذاً للتخطيط والسياسة الاجتماعية بالكلية منذ تخرجه .

عمل أستاذاً زائراً ومعاراً لجامعة الإمارات العربية المتحدة أكثر من ستة أعوام .

له أكثر من ٦٠ بحثاً علمياً منشوراً فى مجالات مختلفة . .

أشرف على وناقش العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه فى كثير من الجامعات .

له العديد من المؤلفات العلمية فى التخطيط الاجتماعى ، البحث الاجتماعى ، السياسة الاجتماعية ، التنمية الاجتماعية ، إدارة المؤسسات الاجتماعية ، الانحراف الاجتماعى ، مهارات العمل الاجتماعى ، السكان والبيئة ، الاتجاهات الحديثة فى الخدمة الاجتماعية .

له اهتماماته وإسهاماته بقضايا السياسة الاجتماعية والتخطيط وتحديث المجتمع والعولمة والرفاه الاجتماعى ، نوعية الحياة ، المواطنة ، التمكين ، رأس المال الاجتماعى ، الحقوق الاجتماعية .

. عضواً فى العديد من المنظمات الاجتماعية داخل وخارج مصر .

محكماً فى اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة والأساتذة المساعدين بالمجلس الأعلى للجامعات .

عمل رئيساً لقسم التخطيط الاجتماعى بالكلية .

ووكيلاً للكلية لشئون التعليم والطلاب منذ عام ٢٠٠٠

المشروع القومى للترجمة

المشروع القومى للترجمة مشروع تنمية ثقافية بالدرجة الأولى ، ينطلق من الإيجابيات التى حققتها مشروعات الترجمة التى سبقته فى مصر والعالم العربى ويسعى إلى الإضافة بما يفتح الأفق على وعود المستقبل، معتمداً المبادئ التالية :

١- الخروج من أسر المركزية الأوروبية وهيمنة اللغتين الإنجليزية والفرنسية .

٢- التوازن بين المعارف الإنسانية فى المجالات العلمية والفنية والفكرية والإبداعية .

٣- الانحياز إلى كل ما يؤسس لأفكار التقدم وحضور العلم وإشاعة العقلانية والتشجيع على التجريب .

٤- ترجمة الأصول المعرفية التى أصبحت أقرب إلى الإطار المرجعى فى الثقافة الإنسانية المعاصرة، جنبًا إلى جنب المنجزات الجديدة التى تضع القارئ فى القلب من حركة الإبداع والفكر العالميين .

٥- العمل على إعداد جيل جديد من المترجمين المتخصصين عن طريق ورش العمل بالتنسيق مع لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة .

٦- الاستعانة بكل الخبرات العربية وتنسيق الجهود مع المؤسسات المعنية بالترجمة .

المشروع القومى للترجمة

١-	اللغة العليا	چون كوين	أحمد درويش
٢-	الوثنية والإسلام (ط١)	ك. مادهو بانيكار	أحمد فؤاد بلبع
٣-	التراث المسروق	چورج چيمس	شوقى جلال
٤-	كيف تتم كتابة السيناريو	إنجا كاريتنيكوڤا	أحمد الحضرى
٥-	ثريا فى غيبوبة	إسماعيل فصيح	محمد علاء الدين منصور
٦-	اتجاهات البحث اللسانى	ميلكا إڤيتش	سعد مصلوح ووفاء كامل فايد
٧-	العلوم الإنسانية والفلسفة	لوسيان غولدمان	يوسف الأنطكى
٨-	مشعلو الحرائق	ماكس فريش	مصطفى ماهر
٩-	التغيرات البيئية	أندرو. س. جودى	محمود محمد عاشور
١٠-	خطاب الحكاية	چيرار چينيت	محمد معتصم وعبد الجليل الأزدى وعمر حلى
١١-	مختارات شعرية	ڤيسواڤا شيمبوريسكا	هناء عبد الفتاح
١٢-	طريق الحرير	ديڤيد براونيستون وأيرين فرانك	أحمد محمود
١٣-	ديانة الساميين	روبرتسن سميث	عبد الوهاب علوب
١٤-	التحليل النفسى للأدب	چان بيلمان نويل	حسن المودن
١٥-	الحركات الفنية منذ ١٩٤٥	إدوارد لوسى سميث	أشرف رفيق عفيفى
١٦-	أثينة السوداء (جـ١)	مارتن برنال	بإشراف: أحمد عتمان
١٧-	مختارات شعرية	فيليب لاركين	محمد مصطفى بدوى
١٨-	الشعر النسائى فى أمريكا اللاتينية	مختارات	طلعت شاهين
١٩-	الأعمال الشعرية الكاملة	چورج سفيريس	نعيم عطية
٢٠-	قصة العلم	ج. ج. كراوثر	يمنى طريف الخولى و بدوى عبد الفتاح
٢١-	خوخة وألف خوخة وقصص أخرى	صمد بهرنجى	ماجدة العنانى
٢٢-	مذكرات رحالة عن المصريين	چون أنتيس	سيد أحمد على الناصرى
٢٣-	تجلى الجميل	هانز جيورج جادامر	سعيد توفيق
٢٤-	ظلال المستقبل	باتريك بارندر	بكر عباس
٢٥-	مثنوى (٦ أجزاء)	مولانا جلال الدين الرومى	إبراهيم الدسوقى شتا
٢٦-	دين مصر العام	محمد حسين هيكل	أحمد محمد حسين هيكل
٢٧-	التنوع البشرى الخلاق	مجموعة من المؤلفين	بإشراف: جابر عصفور
٢٨-	رسالة فى التسامح	چون لوك	منى أبو سنة
٢٩-	الموت والوجود	چيمس ب. كارس	بدر الديب
٣٠-	الوثنية والإسلام (ط٢)	ك. مادهو بانيكار	أحمد فؤاد بلبع
٣١-	مصادر دراسة التاريخ الإسلامى	چان سوفاجيه - كلود كاين	عبد الستار الحلوجى وعبد الوهاب علوب
٣٢-	الانقراض	ديڤيد روب	مصطفى إبراهيم فهمى
٣٣-	التاريخ الاقتصادى لأفريقيا الغربية	أ. ج. هوبكنز	أحمد فؤاد بلبع
٣٤-	الرواية العربية	روچر آلن	حصة إبراهيم المنيف
٣٥-	الأسطورة والحداثة	بول ب . ديكسون	خليل كلفت
٣٦-	نظريات السرد الحديثة	والاس مارتن	حياة جاسم محمد

٣٧- واحة سيوة وموسيقاها	بريجيت شيفر	جمال عبد الرحيم
٣٨- نقد الحداثة	ألن تورين	أنور مغيث
٣٩- الحسد والإغريق	بيتر والكوت	منيرة كروان
٤٠- قصائد حب	أن سكستون	محمد عيد إبراهيم
٤١- ما بعد المركزية الأوروبية	بيتر جران	عاطف أحمد وإبراهيم فتحى ومحمود ماجد
٤٢- عالم ماك	بنچامين باربر	أحمد محمود
٤٣- اللهب المزدوج	أوكتافيو پاث	المهدى أخريف
٤٤- بعد عدة أصياف	ألدوس هكسلى	مارلين تادرس
٤٥- التراث المغدور	روبرت دينا وچون فاين	أحمد محمود
٤٦- عشرون قصيدة حب	بابلو نيرودا	محمود السيد على
٤٧- تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ١)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٤٨- حضارة مصر الفرعونية	فرانسوا دوما	ماهر جويجاتى
٤٩- الإسلام فى البلقان	هـ . ت . نوريس	عبد الوهاب علوب
٥٠- ألف ليلة وليلة أو القول الأسير	جمال الدين بن الشيخ	محمد برادة وعثمانى الميلود ويوسف الأنطكى
٥١- مسار الرواية الإسبانو أمريكية	داريو بيانويبا وخ. م. بينياليستى	محمد أبو العطا
٥٢- العلاج النفسى التدعيمى	ب. نوڤاليس وس . روچسيفيتز وروجر بيل	لطفى فطيم وعادل دمرداش
٥٣- الدراما والتعليم	أ . ف . ألنجتون	مرسى سعد الدين
٥٤- المفهوم الإغريقى للمسرح	ج . مايكل والتون	محسن مصيلحى
٥٥- ما وراء العلم	چون بولكنجهوم	على يوسف على
٥٦- الأعمال الشعرية الكاملة (جـ١)	فديريكو غرسية لوركا	محمود على مكى
٥٧- الأعمال الشعرية الكاملة (جـ٢)	فديريكو غرسية لوركا	محمود السيد و ماهر البطوطى
٥٨- مسرحيتان	فديريكو غرسية لوركا	محمد أبو العطا
٥٩- المحبرة (مسرحية)	كارلوس مونييث	السيد السيد سهيم
٦٠- التصميم والشكل	چوهانز إيتين	صبرى محمد عبد الغنى
٦١- موسوعة علم الإنسان	شارلوت سيمور – سميث	بإشراف : محمد الجوهرى
٦٢- لذّة النّص	رولان بارت	محمد خير البقاعى
٦٣- تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ٢)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٦٤- برتراند راسل (سيرة حياة)	آلان وود	رمسيس عوض
٦٥- فى مدح الكسل ومقالات أخرى	برتراند راسل	رمسيس عوض
٦٦- خمس مسرحيات أندلسية	أنطونيو جالا	عبد اللطيف عبد الحليم
٦٧- مختارات شعرية	فرناندو بيسوا	المهدى أخريف
٦٨- نتاشا العجوز وقصص أخرى	ڤالنتين راسبوتين	أشرف الصباغ
٦٩- العالم الإسلامى فى أوائل القرن العشرين	عبد الرشيد إبراهيم	أحمد فؤاد متولى وهويدا محمد فهمى
٧٠- ثقافة وحضارة أمريكا اللاتينية	أوخينيو تشانج رودريجث	عبد الحميد غلاب وأحمد حشاد
٧١- السيدة لا تصلح إلا للرمى	داريو فو	حسين محمود
٧٢- السياسى العجوز	ت . س . إليوت	فؤاد مجلى
٧٣- نقد استجابة القارئ	چين ب . تومبكنز	حسن ناظم وعلى حاكم
٧٤- صلاح الدين والمماليك فى مصر	ل . ا . سيمينوڤا	حسن بيومى

٧٥-	فن التراجم والسير الذاتية	أندريه موروا	أحمد درويش
٧٦-	جاك لاكان وإغواء التحليل النفسى	مجموعة من المؤلفين	عبد المقصود عبد الكريم
٧٧-	تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ٢)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٧٨-	العولمة : النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية	رونالد روبرتسون	أحمد محمود ونورا أمين
٧٩-	شعرية التأليف	بوريس أوسبنسكى	سعيد الغانمى وناصر حلاوى
٨٠-	بوشكين عند «نافورة الدموع»	ألكسندر بوشكين	مكارم الغمرى
٨١-	الجماعات المتخيلة	بندكت أندرسن	محمد طارق الشرقاوى
٨٢-	مسرح ميجيل	ميجيل دى أونامونو	محمود السيد على
٨٣-	مختارات شعرية	غوتفريد بن	خالد المعالى
٨٤-	موسوعة الأدب والنقد (جـ١)	مجموعة من المؤلفين	عبد الحميد شيحة
٨٥-	منصور الحلاج (مسرحية)	صلاح زكى أقطاى	عبد الرازق بركات
٨٦-	طول الليل (رواية)	جمال مير صادقى	أحمد فتحى يوسف شتا
٨٧-	نون والقلم (رواية)	جلال آل أحمد	ماجدة العنانى
٨٨-	الابتلاء بالتغرب	جلال آل أحمد	إبراهيم الدسوقى شتا
٨٩-	الطريق الثالث	أنتونى جيدنز	أحمد زايد ومحمد محيى الدين
٩٠-	وسم السيف وقصص أخرى	بورخيس وآخرون	محمد إبراهيم مبروك
٩١-	المسرح والتجريب بين النظرية والتطبيق	باربرا لاسوتسكا - بشونباك	محمد هناء عبد الفتاح
٩٢-	أساليب ومضامين المسرح الإسبانوأمريكى المعاصر	كارلوس ميجيل	نادية جمال الدين
٩٣-	محدثات العولمة	مايك فيذرستون وسكوت لاش	عبد الوهاب علوب
٩٤-	مسرحيتا الحب الأول والصحبة	صمويل بيكيت	فوزية العشماوى
٩٥-	مختارات من المسرح الإسبانى	أنطونيو بويرو باييخو	سرى محمد عبد اللطيف
٩٦-	ثلاث زنبقات ووردة وقصص أخرى	نخبة	إدوار الخراط
٩٧-	هوية فرنسا (مج١)	فرنان برودل	بشير السباعى
٩٨-	الهم الإنسانى والابتزاز الصهيونى	مجموعة من المؤلفين	أشرف الصباغ
٩٩-	تاريخ السينما العالمية (١٨٩٥-١٩٨٠)	ديفيد روبنسون	إبراهيم قنديل
١٠٠-	مساءلة العولمة	بول هيرست وجراهام تومبسون	إبراهيم فتحى
١٠١-	النص الروائى: تقنيات ومناهج	بيرنار فاليط	رشيد بنحدو
١٠٢-	السياسة والتسامح	عبد الكبير الخطيبى	عز الدين الكتانى الإدريسى
١٠٣-	قبر ابن عربى يليه آياء (شعر)	عبد الوهاب المؤدب	محمد بنيس
١٠٤-	أوبرا ماهوجنى (مسرحية)	برتولت بريشت	عبد الغفار مكاوى
١٠٥-	مدخل إلى النص الجامع	چيرارچينيت	عبد العزيز شبيل
١٠٦-	الأدب الأندلسى	ماريا خيسوس روبييرامتى	أشرف على دعدور
١٠٧-	صورة الفدائى فى الشعر الأمريكى اللاتينى المعاصر	نخبـة من الشعراء	محمد عبد الله الجعيدى
١٠٨-	ثلاث دراسات عن الشعر الأندلسى	مجموعة من المؤلفين	محمود على مكى
١٠٩-	حروب المياه	چون بولوك وعادل درويش	هاشم أحمد محمد
١١٠-	النساء فى العالم النامى	حسنة بيجوم	منى قطان
١١١-	المرأة والجريمة	فرانسس هيدسون	ريهام حسين إبراهيم
١١٢-	الاحتجاج الهادئ	أرلين علوى ماكليود	إكرام يوسف

١١٣-	راية التمرد	سادى بلانت	أحمد حسان
١١٤-	مسرحيتا حصاد كونجى وسكان المستنقع	وول شوينكا	نسيم مجلى
١١٥-	غرفة تخص المرء وحده	فرچينيا وولف	سمية رمضان
١١٦-	امرأة مختلفة (درية شفيق)	سينثيا نلسون	نهاد أحمد سالم
١١٧-	المرأة والجنوسة فى الإسلام	ليلى أحمد	منى إبراهيم وهالة كمال
١١٨-	النهضة النسائية فى مصر	بث بارون	لميس النقاش
١١٩-	النساء والأسرة وقوانين الطلاق فى التاريخ الإسلامى	أميرة الأزهرى سنبل	بإشراف: رءوف عباس
١٢٠-	الحركة النسائية والتطور فى الشرق الأوسط	ليلى أبو لغد	مجموعة من المترجمين
١٢١-	الدليل الصغير فى كتابة المرأة العربية	فاطمة موسى	محمد الجندى وإيزابيل كمال
١٢٢-	نظام العبودية القديم والنموذج المثالى للإنسان	چوزيف فوجت	منيرة كروان
١٢٣-	الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية	أنينل ألكسندرو فنادولينا	أنور محمد إبراهيم
١٢٤-	الفجر الكاذب: أوهام الرأسمالية العالمية	چون جراى	أحمد فؤاد بلبع
١٢٥-	التحليل الموسيقى	سيدرك ثورب ديڤى	سمحة الخولى
١٢٦-	فعل القراءة	ڤولڤانج إيسر	عبد الوهاب علوب
١٢٧-	إرهاب (مسرحية)	صفاء فتحى	بشير السباعى
١٢٨-	الأدب المقارن	سوزان باسنيت	أميرة حسن نويرة
١٢٩-	الرواية الإسبانية المعاصرة	ماريا دولورس أسيس جاروته	محمد أبو العطا وآخرون
١٣٠-	الشرق يصعد ثانية	أندريه جوندر فرانك	شوقى جلال
١٣١-	مصر القديمة: التاريخ الاجتماعى	مجموعة من المؤلفين	لويس بقطر
١٣٢-	ثقافة العولمة	مايك فيذرستون	عبد الوهاب علوب
١٣٣-	الخوف من المرايا (رواية)	طارق على	طلعت الشايب
١٣٤-	تشريح حضارة	بارى ج. كيمب	أحمد محمود
١٣٥-	المختار من نقد ت. س. إليوت	ت. س. إليوت	ماهر شفيق فريد
١٣٦-	فلاحو الباشا	كينيث كونو	سحر توفيق
١٣٧-	مذكرات ضابط فى الحملة الفرنسية على مصر	چوزيف مارى مواريه	كاميليا صبحى
١٣٨-	عالم التليفزيون بين الجمال والعنف	أندريه جلوكسمان	وجيه سمعان عبد المسيح
١٣٩-	پارسيڤال (مسرحية)	ريتشارد فاچنر	مصطفى ماهر
١٤٠-	حيث تلتقى الأنهار	هربرت ميسن	أمل الجبورى
١٤١-	اثنتا عشرة مسرحية يونانية	مجموعة من المؤلفين	نعيم عطية
١٤٢-	الإسكندرية : تاريخ ودليل	أ. م. فورستر	حسن بيومى
١٤٣-	قضايا التنظير فى البحث الاجتماعى	ديرك لايدر	عدلى السمرى
١٤٤-	صاحبة اللوكاندة (مسرحية)	كارلو جولدونى	سلامة محمد سليمان
١٤٥-	موت أرتيميو كروث (رواية)	كارلوس فوينتس	أحمد حسان
١٤٦-	الورقة الحمراء (رواية)	ميجيل دى ليبس	على عبدالروف البمبى
١٤٧-	مسرحيتان	تانكريد دورست	عبدالغفار مكاوى
١٤٨-	القصة القصيرة: النظرية والتقنية	إنريكى أندرسون إمبرت	على إبراهيم منوفى
١٤٩-	النظرية الشعرية عند إليوت وأدونيس	عاطف فضول	أسامة إسبر
١٥٠-	التجربة الإغريقية	روبرت ج. ليتمان	منيرة كروان

١٥١- هوية فرنسا (مج ٢ ، جـ١)	فرنان برودل	بشير السباعى
١٥٢- عدالة الهنود وقصص أخرى	مجموعة من المؤلفين	محمد محمد الخطابى
١٥٣- غرام الفراعنة	فيولين فانويك	فاطمة عبدالله محمود
١٥٤- مدرسة فرانكفورت	فيل سليتر	خليل كلفت
١٥٥- الشعر الأمريكى المعاصر	نخبة من الشعراء	أحمد مرسى
١٥٦- المدارس الجمالية الكبرى	چى أنبال وآلان وأوديت ڤيرمو	مى التلمسانى
١٥٧- خسرو وشيرين	النظامى الكنجوى	عبدالعزيز بقوش
١٥٨- هوية فرنسا (مج ٢ ، جـ٢)	فرنان برودل	بشير السباعى
١٥٩- الأيديولوچية	ديڤيد هوكس	إبراهيم فتحى
١٦٠- آلة الطبيعة	پول إيرليش	حسين بيومى
١٦١- مسرحيتان من المسرح الإسبانى	أليخاندرو كاسونا وأنطونيو جالا	زيدان عبدالحليم زيدان
١٦٢- تاريخ الكنيسة	يوحنا الآسيوى	صلاح عبدالعزيز محجوب
١٦٣- موسوعة علم الاجتماع (جـ ١)	جوردون مارشال	بإشراف: محمد الجوهرى
١٦٤- شامبوليون (حياة من نور)	چان لاكوتير	نبيل سعد
١٦٥- حكايات الثعلب (قصص أطفال)	أ. ن. أفاناسيفا	سهير المصادفة
١٦٦- العلاقات بين المتدينين والعلمانيين فى إسرائيل	يشعياهو ليڤمان	محمد محمود أبوغدير
١٦٧- فى عالم طاغور	رابندرنات طاغور	شكرى محمد عياد
١٦٨- دراسات فى الأدب والثقافة	مجموعة من المؤلفين	شكرى محمد عياد
١٦٩- إبداعات أدبية	مجموعة من المؤلفين	شكرى محمد عياد
١٧٠- الطريق (رواية)	ميجيل دليبيس	بسام ياسين رشيد
١٧١- وضع حد (رواية)	فرانك بيجو	هدى حسين
١٧٢- حجر الشمس (شعر)	نخبة	محمد محمد الخطابى
١٧٣- معنى الجمال	ولتر ت. ستيس	إمام عبد الفتاح إمام
١٧٤- صناعة الثقافة السوداء	إيليس كاشمور	أحمد محمود
١٧٥- التليفزيون فى الحياة اليومية	لورينزو فيلشس	وجيه سمعان عبد المسيح
١٧٦- نحو مفهوم للاقتصاديات البيئية	توم تيتنبرج	جلال البنا
١٧٧- أنطون تشيخوف	هنرى ترويا	حصة إبراهيم المنيف
١٧٨- مختارات من الشعر اليونانى الحديث	نخبة من الشعراء	محمد حمدى إبراهيم
١٧٩- حكايات أيسوب (قصص أطفال)	أيسوب	إمام عبد الفتاح إمام
١٨٠- قصة جاويد (رواية)	إسماعيل فصيح	سليم عبد الأمير حمدان
١٨١- النقد الأدبى الأمريكى من الثلاثينيات إلى الثمانينيات	فنسنت ب. ليتش	محمد يحيى
١٨٢- العنف والنبوءة (شعر)	و.ب. ييتس	ياسين طه حافظ
١٨٣- چان كوكتو على شاشة السينما	رينيه جيلسون	فتحى العشرى
١٨٤- القاهرة: حالمة لا تنام	هانز إبندورفر	دسوقى سعيد
١٨٥- أسفار العهد القديم فى التاريخ	توماس تومسن	عبد الوهاب علوب
١٨٦- معجم مصطلحات هيجل	ميخائيل إنوود	إمام عبد الفتاح إمام
١٨٧- الأرضة (رواية)	بُزرج علوى	محمد علاء الدين منصور
١٨٨- موت الأدب	ألڤين كرنان	بدر الديب

١٨٩- العمى والبصيرة: مقالات فى بلاغة النقد المعاصر	بول دى مان	سعيد الغانمى
١٩٠- محاورات كونفوشيوس	كونفوشيوس	محسن سيد فرجانى
١٩١- الكلام رأسمال وقصص أخرى	الحاج أبو بكر إمام وآخرون	مصطفى حجازى السيد
١٩٢- سياحت نامه إبراهيم بك (جـ١)	زين العابدين المراغى	محمود علاوى
١٩٣- عامل المنجم (رواية)	بيتر أبراهامز	محمد عبد الواحد محمد
١٩٤- مختارات من النقد الأنجلو-أمريكى الحديث	مجموعة من النقاد	ماهر شفيق فريد
١٩٥- شتاء ٨٤ (رواية)	إسماعيل فصيح	محمد علاء الدين منصور
١٩٦- المهلة الأخيرة (رواية)	فالنتين راسبوتين	أشرف الصباغ
١٩٧- سيرة الفاروق	شمس العلماء شبلى النعمانى	جلال السعيد الحفناوى
١٩٨- الاتصال الجماهيرى	إدوين إمرى وآخرون	إبراهيم سلامة إبراهيم
١٩٩- تاريخ يهود مصر فى الفترة العثمانية	يعقوب لانداو	جمال أحمد الرفاعى وأحمد عبد اللطيف حماد
٢٠٠- ضحايا التنمية: المقاومة والبدائل	جيرمى سيبروك	فخزى لبيب
٢٠١- الجانب الدينى للفلسفة	جوزايا رويس	أحمد الأنصارى
٢٠٢- تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ٤)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٢٠٣- الشعر والشاعرية	ألطاف حسين حالى	جلال السعيد الحفناوى
٢٠٤- تاريخ نقد العهد القديم	زالمان شازار	أحمد هويدى
٢٠٥- الجينات والشعوب واللغات	لويجى لوقا كافاللى- سفورزا	أحمد مستجير
٢٠٦- الهيولية تصنع علمًا جديدًا	جيمس جلايك	على يوسف على
٢٠٧- ليل أفريقى (رواية)	رامون خوتاسندير	محمد أبو العطا
٢٠٨- شخصية العربى فى المسرح الإسرائيلى	دان أوريان	محمد أحمد صالح
٢٠٩- السرد والمسرح	مجموعة من المؤلفين	أشرف الصباغ
٢١٠- مثنويات حكيم سنائى (شعر)	سنائى الغزنوى	يوسف عبد الفتاح فرج
٢١١- فردينان دوسوسير	جوناثان كلر	محمود حمدى عبد الغنى
٢١٢- قصص الأمير مرزبان على لسان الحيوان	مرزبان بن رستم بن شروين	يوسف عبدالفتاح فرج
٢١٣- مصر منذ قدوم نابليون حتى رحيل عبدالناصر	ريمون فلاور	سيد أحمد على الناصرى
٢١٤- قواعد جديدة للمنهج فى علم الاجتماع	أنتونى جيدنز	محمد محيى الدين
٢١٥- سياحت نامه إبراهيم بك (جـ٢)	زين العابدين المراغى	محمود علاوى
٢١٦- جوانب أخرى من حياتهم	مجموعة من المؤلفين	أشرف الصباغ
٢١٧- مسرحيتان طليعيتان	صمويل بيكيت وهارولد بينتر	نادية البنهاوى
٢١٨- لعبة الحجلة (رواية)	خوليو كورتاثار	على إبراهيم منوفى
٢١٩- بقايا اليوم (رواية)	كازو إيشجورو	طلعت الشايب
٢٢٠- الهيولية فى الكون	بارى باركر	على يوسف على
٢٢١- شعرية كفافى	جريجورى جوزدانيس	رفعت سلام
٢٢٢- فرانز كافكا	رونالد جراى	نسيم مجلى
٢٢٣- العلم فى مجتمع حر	باول فيرابند	السيد محمد نفادى
٢٢٤- دمار يوغسلافيا	برانكا ماجاس	منى عبدالظاهر إبراهيم
٢٢٥- حكاية غريق (رواية)	جابرييل جارثيا ماركيث	السيد عبدالظاهر السيد
٢٢٦- أرض المساء وقصائد أخرى	ديفيد هربت لورانس	طاهر محمد على البربرى

٢٢٧- المسرح الإسبانى فى القرن السابع عشر	خوسيه ماريا ديث بوركى	السيد عبدالظاهر عبدالله
٢٢٨- علم الجمالية وعلم اجتماع الفن	چانيت وولف	مارى تيريز عبدالمسيح وخالد حسن
٢٢٩- مأزق البطل الوحيد	نورمان كيجان	أمير إبراهيم العمرى
٢٣٠- عن الذباب والفئران والبشر	فرانسواز چاكوب	مصطفى إبراهيم فهمى
٢٣١- الدرافيل أو الجيل الجديد (مسرحية)	خايمى سالوم بيدال	جمال عبدالرحمن
٢٣٢- ما بعد المعلومات	توم ستونير	مصطفى إبراهيم فهمى
٢٣٣- فكرة الاضمحلال فى التاريخ الغربى	آرثر هيرمان	طلعت الشايب
٢٣٤- الإسلام فى السودان	ج. سبنسر تريمنجهام	فؤاد محمد عكود
٢٣٥- ديوان شمس تبريزى (جـ١)	مولانا جلال الدين الرومى	إبراهيم الدسوقى شتا
٢٣٦- الولاية	ميشيل شودكيفيتش	أحمد الطيب
٢٣٧- مصر أرض الوادى	روبين فيدين	عنايات حسين طلعت
٢٣٨- العولمة والتحرير	تقرير لمنظمة الأنكتاد	ياسر محمد جادالله وعربى مدبولى أحمد
٢٣٩- العربى فى الأدب الإسرائيلى	جيلا رامراز - رايوخ	نادية سليمان حافظ وإيهاب صلاح فايق
٢٤٠- الإسلام والغرب وإمكانية الحوار	كاى حافظ	صلاح محجوب إدريس
٢٤١- فى انتظار البرابرة (رواية)	ج . م. كوتزى	ابتسام عبدالله
٢٤٢- سبعة أنماط من الغموض	وليام إمبسون	صبرى محمد حسن
٢٤٣- تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج١)	ليفى بروفنسال	بإشراف: صلاح فضل
٢٤٤- الغليان (رواية)	لاورا إسكيبيل	نادية جمال الدين محمد
٢٤٥- نساء مقاتلات	إليزابيتا أديس وآخرون	توفيق على منصور
٢٤٦- مختارات قصصية	جابرييل جارثيا ماركيث	على إبراهيم منوفى
٢٤٧- الثقافة الجماهيرية والحداثة فى مصر	والتر أرمبرست	محمد طارق الشرقاوى
٢٤٨- حقول عدن الخضراء (مسرحية)	أنطونيو جالا	عبداللطيف عبدالحليم
٢٤٩- لغة التمزق (شعر)	دراجو شتامبوك	رفعت سلام
٢٥٠- علم اجتماع العلوم	دومنيك فينك	ماجدة محسن أباظة
٢٥١- موسوعة علم الاجتماع (جـ٢)	جوردون مارشال	بإشراف: محمد الجوهرى
٢٥٢- رائدات الحركة النسوية المصرية	مارجو بدران	على بدران
٢٥٣- تاريخ مصر الفاطمية	ل. أ. سيمينوڤا	حسن بيومى
٢٥٤- أقدم لك: الفلسفة	ديف روبنسون وجودى جروفز	إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٥- أقدم لك: أفلاطون	ديف روبنسون وجودى جروفز	إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٦- أقدم لك: ديكارت	ديف روبنسون وكريس جارات	إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٧- تاريخ الفلسفة الحديثة	وليم كلى رايت	محمود سيد أحمد
٢٥٨- الغجر	سير أنجوس فريزر	عُبادة كُحيلة
٢٥٩- مختارات من الشعر الأرمنى عبر العصور	نخبة	فاروجان كازانجيان
٢٦٠- موسوعة علم الاجتماع (جـ٣)	جوردون مارشال	بإشراف: محمد الجوهرى
٢٦١- رحلة فى فكر زكى نجيب محمود	زكى نجيب محمود	إمام عبد الفتاح إمام
٢٦٢- مدينة المعجزات (رواية)	إدواردو مندوثا	محمد أبو العطا
٢٦٣- الكشف عن حافة الزمن	چون جريبن	على يوسف على
٢٦٤- إبداعات شعرية مترجمة	هوراس وشلى	لويس عوض

٢٦٥-	روايات مترجمة	أوسكار وايلد وصمويل جونسون	لويس عوض
٢٦٦-	مدير المدرسة (رواية)	جلال آل أحمد	عادل عبدالمنعم على
٢٦٧-	فن الرواية	ميلان كونديرا	بدر الدين عرودكى
٢٦٨-	ديوان شمس تبريزى (جـ٢)	مولانا جلال الدين الرومى	إبراهيم الدسوقى شتا
٢٦٩-	وسط الجزيرة العربية وشرقها (جـ١)	وليم چيفور بالجريف	صبرى محمد حسن
٢٧٠-	وسط الجزير العربية وشرقها (جـ٢)	وليم چيفور بالجريف	صبرى محمد حسن
٢٧١-	الحضارة الغربية: الفكرة والتاريخ	توماس سى. باترسون	شوقى جلال
٢٧٢-	الأديرة الأثرية فى مصر	سى. سى. والترز	إبراهيم سلامة إبراهيم
٢٧٣-	الأصول الاجتماعية والثقافية لحركة عرابى فى مصر	چوان كول	عنان الشهاوى
٢٧٤-	السيدة باربارا (رواية)	رومولو جاييجوس	محمود على مكى
٢٧٥-	ت. س. إليوت شاعراً وناقداً وكاتباً مسرحياً	مجموعة من النقاد	ماهر شفيق فريد
٢٧٦-	فنون السينما	مجموعة من المؤلفين	عبدالقادر التلمسانى
٢٧٧-	الچينات والصراع من أجل الحياة	براين فورد	أحمد فوزى
٢٧٨-	البدايات	إسحاق عظيموف	ظريف عبدالله
٢٧٩-	الحرب الباردة الثقافية	ف.س. سوندرز	طلعت الشايب
٢٨٠-	الأم والنصيب وقصص أخرى	بريم شند وآخرون	سمير عبدالحميد إبراهيم
٢٨١-	الفردوس الأعلى (رواية)	عبد الحليم شرر	جلال الحفناوى
٢٨٢-	طبيعة العلم غير الطبيعية	لويس ووليرت	سمير حنا صادق
٢٨٣-	السهل يحترق وقصص أخرى	خوان رولفو	على عبد الرءوف البمبى
٢٨٤-	هرقل مجنوناً (مسرحية)	يوريبيديس	أحمد عتمان
٢٨٥-	رحلة خواجة حسن نظامى الدهلوى	حسن نظامى الدهلوى	سمير عبد الحميد إبراهيم
٢٨٦-	سياحت نامه إبراهيم بك (جـ٣)	زين العابدين المراغى	محمود علاوى
٢٨٧-	الثقافة والعولمة والنظام العالمى	أنتونى كنج	محمد يحيى وآخرون
٢٨٨-	الفن الروائى	ديڤيد لودج	ماهر البطوطى
٢٨٩-	ديوان منوچهرى الدامغانى	أبو نجم أحمد بن قوص	محمد نور الدين عبدالمنعم
٢٩٠-	علم اللغة والترجمة	چورچ مونان	أحمد زكريا إبراهيم
٢٩١-	تاريخ المسرح الإسبانى فى القرن العشرين (جـ١)	فرانشسكو رويس رامون	السيد عبد الظاهر
٢٩٢-	تاريخ المسرح الإسبانى فى القرن العشرين (جـ٢)	فرانشسكو رويس رامون	السيد عبد الظاهر
٢٩٣-	مقدمة للأدب العربى	روجر آلن	مجدى توفيق وآخرون
٢٩٤-	فن الشعر	بوالو	رجاء ياقوت
٢٩٥-	سلطان الأسطورة	چوزيف كامبل وبيل موريز	بدر الديب
٢٩٦-	مكبث (مسرحية)	وليم شكسبير	محمد مصطفى بدوى
٢٩٧-	فن النحو بين اليونانية والسريانية	ديونيسيوس ثراكس ويوسف الأهوازى	ماجدة محمد أنور
٢٩٨-	مأساة العبيد وقصص أخرى	نخبة	مصطفى حجازى السيد
٢٩٩-	ثورة فى التكنولوجيا الحيوية	چين ماركس	هاشم أحمد محمد
٣٠٠-	أسطورة بروميثيوس فى الأدبين الإنجليزى والفرنسى (مجـ١)	لويس عوض	جمال الجزيرى وبهاء چاهين وإيزابيل كمال
٣٠١-	أسطورة بروميثيوس فى الأدبين الإنجليزى والفرنسى (مجـ٢)	لويس عوض	جمال الجزيرى و محمد الجندى
٣٠٢-	أقدم لك: فنجنشتين	چون هيتون وجودى جروڤز	إمام عبد الفتاح إمام

٣٠٣- أقدم لك: بوذا	چين هوب وبورن فان لون	إمام عبد الفتاح إمام
٣٠٤- أقدم لك: ماركس	ريوس	إمام عبد الفتاح إمام
٣٠٥- الجلد (رواية)	كروزيو مالابارته	صلاح عبد الصبور
٣٠٦- الحماسة: النقد الكانطى للتاريخ	چان فرانسوا ليوتار	نبيل سعد
٣٠٧- أقدم لك: الشعور	ديڤيد بابينو وهوارد سلينا	محمود مكى
٣٠٨- أقدم لك: علم الوراثة	ستيف چونز وبورين فان لو	ممدوح عبد المنعم
٣٠٩- أقدم لك: الذهن والمخ	أنجوس جيلاتى وأوسكار زاريت	جمال الجزيرى
٣١٠- أقدم لك: يونج	ماجى هايد ومايكل ماكجنس	محيى الدين مزيد
٣١١- مقال فى المنهج الفلسفى	ر.ج كولنجوود	فاطمة إسماعيل
٣١٢- روح الشعب الأسود	وليم ديبويس	أسعد حليم
٣١٣- أمثال فلسطينية (شعر)	خايير بيان	محمد عبدالله الجعيدى
٣١٤- مارسيل دوشامب: الفن كعدم	چانيس مينيك	هويدا السباعى
٣١٥- جرامشى فى العالم العربى	ميشيل بروندينو والطاهر لبيب	كاميليا صبحى
٣١٦- محاكمة سقراط	أى. ف. ستون	نسيم مجلى
٣١٧- بلا غد	س. شير لايموڤا- س. زنيكين	أشرف الصباغ
٣١٨- الأدب الروسى فى السنوات العشر الأخيرة	مجموعة من المؤلفين	أشرف الصباغ
٣١٩- صور دريدا	جايترى سبيڤاك وكرستوفر نوريس	حسام نايل
٣٢٠- لمعة السراج لحضرة التاج	مؤلف مجهول	محمد علاء الدين منصور
٣٢١- تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج٢، جـ١)	ليڤى برو ڤنسال	بإشراف: صلاح فضل
٣٢٢- وجهات نظر حديثة فى تاريخ الفن الغربى	دبليو بوچين كلينباور	خالد مفلح حمزة
٣٢٣- فن الساتورا	تراث يونانى قديم	هانم محمد فوزى
٣٢٤- اللعب بالنار (رواية)	أشرف أسدى	محمود علاوى
٣٢٥- عالم الآثار (رواية)	فيليب بوسان	كرستين يوسف
٣٢٦- المعرفة والمصلحة	يورجين هابرماس	حسن صقر
٣٢٧- مختارات شعرية مترجمة (جـ١)	نخبة	توفيق على منصور
٣٢٨- يوسف وزليخا (شعر)	نور الدين عبد الرحمن الجامى	عبد العزيز بقوش
٣٢٩- رسائل عيد الميلاد (شعر)	تد هيوز	محمد عيد إبراهيم
٣٣٠- كل شيء عن التمثيل الصامت	مارڤن شبرد	سامى صلاح
٣٣١- عندما جاء السردين وقصص أخرى	ستيفن جراى	سامية دياب
٣٣٢- شهر العسل وقصص أخرى	نخبة	على إبراهيم منوفى
٣٣٣- الإسلام فى بريطانيا من ١٥٥٨-١٦٨٥	نبيل مطر	بكر عباس
٣٣٤- لقطات من المستقبل	آرثر كلارك	مصطفى إبراهيم فهمى
٣٣٥- عصر الشك: دراسات عن الرواية	ناتالى ساروت	فتحى العشرى
٣٣٦- متون الأهرام	نصوص مصرية قديمة	حسن صابر
٣٣٧- فلسفة الولاء	چوزايا رويس	أحمد الأنصارى
٣٣٨- نظرات حائرة وقصص أخرى	نخبة	جلال الحفناوى
٣٣٩- تاريخ الأدب فى إيران (جـ٣)	إدوارد براون	محمد علاء الدين منصور
٣٤٠- اضطراب فى الشرق الأوسط	بيرش بيربروجلو	فخرى لبيب

٣٤١- قصائد من رلكه (شعر)	راينر ماريا ريلكه	حسن حلمى
٣٤٢- سلامان وأبسال (شعر)	نور الدين عبدالرحمن الجامى	عبد العزيز بقوش
٣٤٣- العالم البرجوازى الزائل (رواية)	نادين جورديمر	سمير عبد ربه
٣٤٤- الموت فى الشمس (رواية)	بيتر بالانجيو	سمير عبد ربه
٣٤٥- الركض خلف الزمان (شعر)	يونه ندائى	يوسف عبد الفتاح فرج
٣٤٦- سحر مصر	رشاد رشدى	جمال الجزيرى
٣٤٧- الصبية الطائشون (رواية)	چان كوكتو	بكر الحلو
٣٤٨- المتصوفة الأولون فى الأدب التركى (جـ١)	محمد فؤاد كوبريلى	عبدالله أحمد إبراهيم
٣٤٩- دليل القارئ إلى الثقافة الجادة	أرثر والدهورن وآخرون	أحمد عمر شاهين
٣٥٠- بانوراما الحياة السياحية	مجموعة من المؤلفين	عطية شحاتة
٣٥١- مبادئ المنطق	چوزايا رويس	أحمد الانصارى
٣٥٢- قصائد من كفافيس	قسطنطين كفافيس	نعيم عطية
٣٥٣- الفن الإسلامى فى الأندلس: الزخرفة الهندسية	باسيليو بابون مالدونادو	على إبراهيم منوفى
٣٥٤- الفن الإسلامى فى الأندلس: الزخرفة النباتية	باسيليو بابون مالدونادو	على إبراهيم منوفى
٣٥٥- التيارات السياسية فى إيران المعاصرة	حجت مرتجى	محمود علاوى
٣٥٦- الميراث المر	بول سالم	بدر الرفاعى
٣٥٧- متون هرمس	تيموثى فريك وبيتر غاندى	عمر الفاروق عمر
٣٥٨- أمثال الهوسا العامية	نخبة	مصطفى حجازى السيد
٣٥٩- محاورة بارمنيدس	أفلاطون	حبيب الشارونى
٣٦٠- أنثروبولوچيا اللغة	أندريه چاكوب ونويلا باركان	ليلى الشربينى
٣٦١- التصحر: التهديد والمجابهة	آلان جرينجر	عاطف معتمد وأمال شاور
٣٦٢- تلميذ بابنبرج (رواية)	هاينرش شبورل	سيد أحمد فتح الله
٣٦٣- حركات التحرير الأفريقية	ريتشارد چيبسون	صبرى محمد حسن
٣٦٤- حداثة شكسبير	إسماعيل سراج الدين	نجلاء أبو عجاج
٣٦٥- سأم باريس (شعر)	شارل بودلير	محمد أحمد حمد
٣٦٦- نساء يركضن مع الذئاب	كلاريسا بنكولا	مصطفى محمود محمد
٣٦٧- القلم الجرىء	مجموعة من المؤلفين	البرّاق عبدالهادى رضا
٣٦٨- المصطلح السردى: معجم مصطلحات	چيرالد پرنس	عابد خزندار
٣٦٩- المرأة فى أدب نجيب محفوظ	فوزية العشماوى	فوزية العشماوى
٣٧٠- الفن والحياة فى مصر الفرعونية	كليرلا لويت	فاطمة عبدالله محمود
٣٧١- المتصوفة الأولون فى الأدب التركى (جـ٢)	محمد فؤاد كوبريلى	عبدالله أحمد إبراهيم
٣٧٢- عاش الشباب (رواية)	وانغ مينغ	وحيد السعيد عبدالحميد
٣٧٣- كيف تعد رسالة دكتوراه	أومبرتو إيكو	على إبراهيم منوفى
٣٧٤- اليوم السادس (رواية)	أندريه شديد	حمادة إبراهيم
٣٧٥- الخلود (رواية)	ميلان كونديرا	خالد أبو اليزيد
٣٧٦- الغضب وأحلام السنين (مسرحيات)	چان أنوى وآخرون	إدوار الخراط
٣٧٧- تاريخ الأدب فى إيران (جـ٤)	إدوارد براون	محمد علاء الدين منصور
٣٧٨- المسافر (شعر)	محمد إقبال	يوسف عبدالفتاح فرج

٣٧٩-	ملك فى الحديقة (رواية)	سنيل باث	جمال عبدالرحمن
٣٨٠-	حديث عن الخسارة	جونتر جراس	شيرين عبدالسلام
٣٨١-	أساسيات اللغة	ر. ل. تراسك	رانيا إبراهيم يوسف
٣٨٢-	تاريخ طبرستان	بهاء الدين محمد اسفنديار	أحمد محمد نادى
٣٨٣-	هدية الحجاز (شعر)	محمد إقبال	سمير عبدالحميد إبراهيم
٣٨٤-	القصص التى يحكيها الأطفال	سوزان إنجيل	إيزابيل كمال
٣٨٥-	مشترى العشق (رواية)	محمد على بهزادراد	يوسف عبدالفتاح فرج
٣٨٦-	دفاعًا عن التاريخ الأدبى النسوى	جانيت تود	ريهام حسين إبراهيم
٣٨٧-	أغنيات وسوناتات (شعر)	چون دن	بهاء چاهين
٣٨٨-	مواعظ سعدى الشيرازى (شعر)	سعدى الشيرازى	محمد علاء الدين منصور
٣٨٩-	تفاهم وقصص أخرى	نخبة	سمير عبدالحميد إبراهيم
٣٩٠-	الأرشيفات والمدن الكبرى	إم. فى. روبرتس	عثمان مصطفى عثمان
٣٩١-	الحافلة الليلكية (رواية)	مايف بينشى	منى الدروبى
٣٩٢-	مقامات ورسائل أندلسية	فرناندو دى لاجرانجا	عبداللطيف عبدالحليم
٣٩٣-	فى قلب الشرق	ندوة لويس ماسينيون	زينب محمود الخضيرى
٣٩٤-	القوى الأربع الأساسية فى الكون	پول ديڤيز	هاشم أحمد محمد
٣٩٥-	آلام سياوش (رواية)	إسماعيل فصيح	سليم عبد الأمير حمدان
٣٩٦-	السافاك	تقى نجارى راد	محمود علاوى
٣٩٧-	أقدم لك: نيتشه	لورانس جين وكيتى شين	إمام عبدالفتاح إمام
٣٩٨-	أقدم لك: سارتر	فيليب تودى وهوارد ريد	إمام عبدالفتاح إمام
٣٩٩-	أقدم لك: كامى	ديڤيد ميروفتش وآلن كوركس	إمام عبدالفتاح إمام
٤٠٠-	مومو (رواية)	ميشائيل إنده	باهر الجوهرى
٤٠١-	أقدم لك: علم الرياضيات	زياودن ساردر وآخرون	ممدوح عبد المنعم
٤٠٢-	أقدم لك: ستيفن هوكنج	ج. ب. ماك إيفوى وأوسكار زاريت	ممدوح عبدالمنعم
٤٠٣-	ربة المطر والملابس تصنع الناس (روايتان)	تودور شتورم وجوتفرد كولر	عماد حسن بكر
٤٠٤-	تعويذة الحسى	ديڤيد إبرام	ظبية خميس
٤٠٥-	إيزابيل (رواية)	أندريه جيد	حمادة إبراهيم
٤٠٦-	المستعربون الإسبان فى القرن ١٩	مانويلا مانتاناريس	جمال عبد الرحمن
٤٠٧-	الأدب الإسبانى المعاصر بأقلام كتابه	مجموعة من المؤلفين	طلعت شاهين
٤٠٨-	معجم تاريخ مصر	چوان فوتشركنج	عنان الشهاوى
٤٠٩-	انتصار السعادة	برتراند راسل	إلهامى عمارة
٤١٠-	خلاصة القرن	كارل بوپر	الزواوى بغورة
٤١١-	همس من الماضى	چينيفر أكرمان	أحمد مستجير
٤١٢-	تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج٢، جـ٢)	ليڤى بروڤنسال	بإشراف: صلاح فضل
٤١٣-	أغنيات المنفى (شعر)	ناظم حكمت	محمد البخارى
٤١٤-	الجمهورية العالمية للآداب	باسكال كازانوڤا	أمل الصبان
٤١٥-	صورة كوكب (مسرحية)	فريدريش دورينمات	أحمد كامل عبدالرحيم
٤١٦-	مبادئ النقد الأدبى والعلم والشعر	أ. أ. رتشاردز	محمد مصطفى بدوى

الرقم	العنوان	المؤلف	المترجم
٤١٧-	تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ٥)	رينيه ويليك	مجاهد عبدالمنعم مجاهد
٤١٨-	سياسات الزمر الحاكمة فى مصر العثمانية	چين هاثواى	عبد الرحمن الشيخ
٤١٩-	العصر الذهبى للإسكندرية	چون مارلو	نسيم مجلى
٤٢٠-	مكرو ميجاس (قصة فلسفية)	ڤولتير	الطيب بن رجب
٤٢١-	الولاء والقيادة فى المجتمع الإسلامى الأول	روى متحدة	أشرف كيلانى
٤٢٢-	رحلة لاستكشاف أفريقيا (جـ١)	ثلاثة من الرحالة	عبدالله عبدالرازق إبراهيم
٤٢٣-	إسراءات الرجل الطيف	نخبة	وحيد النقاش
٤٢٤-	لوائح الحق ولوامع العشق (شعر)	نور الدين عبدالرحمن الجامى	محمد علاء الدين منصور
٤٢٥-	من طاووس إلى فرح	محمود طلوعى	محمود علاوى
٤٢٦-	الخفافيش وقصص أخرى	نخبة	محمد علاء الدين منصور وعبد الحفيظ يعقوب
٤٢٧-	بانديراس الطاغية (رواية)	باى إنكلان	ثريا شلبى
٤٢٨-	الخزانة الخفية	محمد هوتك بن داود خان	محمد أمان صافى
٤٢٩-	أقدم لك: هيجل	ليود سپنسر وأندزجى كروز	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٠-	أقدم لك: كانط	كرستوفر وانت وأندزجى كليموفسكى	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣١-	أقدم لك: فوكو	كريس هوروكس وزوران جفتيك	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٢-	أقدم لك: ماكيافللى	پاتريك كيرى وأوسكار زاريت	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٣-	أقدم لك: جويس	ديڤيد نوريس وكارل فلنت	حمدى الجابرى
٤٣٤-	أقدم لك: الرومانسية	دونكان هيث وچودى بورهام	عصام حجازى
٤٣٥-	توجهات ما بعد الحداثة	نيكولاس زربرج	ناجى رشوان
٤٣٦-	تاريخ الفلسفة (مج١)	فردريك كوبلستون	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٧-	رحالة هندى فى بلاد الشرق العربى	شبلى النعمانى	جلال الحفناوى
٤٣٨-	بطلات وضحايا	إيمان ضياء الدين بيبرس	عايدة سيف الدولة
٤٣٩-	موت المرابى (رواية)	صدر الدين عينى	محمد علاء الدين منصور وعبد الحفيظ يعقوب
٤٤٠-	قواعد اللهجات العربية الحديثة	كرستن بروستاد	محمد طارق الشرقاوى
٤٤١-	رب الأشياء الصغيرة (رواية)	أرونداتى روى	فخرى لبيب
٤٤٢-	حتشبسوت: المرأة الفرعونية	فوزية أسعد	ماهر جويجاتى
٤٤٣-	اللغة العربية: تاريخها ومستوياتها وتأثيرها	كيس فرستيغ	محمد طارق الشرقاوى
٤٤٤-	أمريكا اللاتينية: الثقافات القديمة	لاوريت سيجورنه	صالح علمانى
٤٤٥-	حول وزن الشعر	پرويز ناتل خانلرى	محمد محمد يونس
٤٤٦-	التحالف الأسود	ألكسندر كوكبرن وجيفرى سانت كلير	أحمد محمود
٤٤٧-	ملحمة السِّيد	تراث شعبى إسبانى	الطاهر أحمد مكى
٤٤٨-	الفلاحون (ميراث الترجمة)	الأب عيروط	محى الدين اللبان ووليم داوود مرقس
٤٤٩-	أقدم لك: الحركة النسوية	نخبة	جمال الجزيرى
٤٥٠-	أقدم لك: ما بعد الحركة النسوية	صوفيا فوكا وريبيكا رايت	جمال الجزيرى
٤٥١-	أقدم لك: الفلسفة الشرقية	ريتشارد أوزبورن وبورن ڤان لون	إمام عبد الفتاح إمام
٤٥٢-	أقدم لك: لينين والثورة الروسية	ريتشارد إبجينانزى وأوسكار زاريت	محيى الدين مزيد
٤٥٣-	القاهرة: إقامة مدينة حديثة	چان لوك أرنو	حليم طوسون وفؤاد الدهان
٤٥٤-	خمسون عاماً من السينما الفرنسية	رينيه بريدال	سوزان خليل

الرقم	العنوان	المؤلف	المترجم
٤٥٥-	تاريخ الفلسفة الحديثة (مج٥)	فردريك كوبلستون	محمود سيد أحمد
٤٥٦-	لا تنسنى (رواية)	مريم جعفرى	هويدا عزت محمد
٤٥٧-	النساء فى الفكر السياسى الغربى	سوزان موللر أوكين	إمام عبدالفتاح إمام
٤٥٨-	الموريسكيون الأندلسيون	مرثيديس غارثيا أرينال	جمال عبد الرحمن
٤٥٩-	نحو مفهوم لاقتصاديات الموارد الطبيعية	توم تيتنبرج	جلال البنا
٤٦٠-	أقدم لك: الفاشية والنازية	ستوارت هود وليتزا جانستز	إمام عبدالفتاح إمام
٤٦١-	أقدم لك: لكان	داريان ليدر وجودى جروفز	إمام عبدالفتاح إمام
٤٦٢-	طه حسين من الأزهر إلى السوربون	عبدالرشيد الصادق محمودى	عبدالرشيد الصادق محمودى
٤٦٣-	الدولة المارقة	ويليام بلوم	كمال السيد
٤٦٤-	ديمقراطية للقلة	مايكل بارنتى	حصة إبراهيم المنيف
٤٦٥-	قصص اليهود	لويس جنزبيرج	جمال الرفاعى
٤٦٦-	حكايات حب وبطولات فرعونية	ڤيولين فانويك	فاطمة عبد الله
٤٦٧-	التفكير السياسى والنظرة السياسية	ستيفين ديلو	ربيع وهبة
٤٦٨-	روح الفلسفة الحديثة	چوزايا رويس	أحمد الأنصارى
٤٦٩-	جلال الملوك	نصوص حبشية قديمة	مجدى عبدالرازق
٤٧٠-	الأراضى والجودة البيئية	جارى م. بيرزنسكى وآخرون	محمد السيد النئة
٤٧١-	رحلة لاستكشاف أفريقيا (جـ٢)	ثلاثة من الرحالة	عبد الله عبد الرازق إبراهيم
٤٧٢-	دون كيخوتى (القسم الأول)	ميجيل دى ثربانتس سابيدرا	سليمان العطار
٤٧٣-	دون كيخوتى (القسم الثانى)	ميجيل دى ثربانتس سابيدرا	سليمان العطار
٤٧٤-	الأدب والنسوية	بام موريس	سهام عبدالسلام
٤٧٥-	صوت مصر: أم كلثوم	ڤرچينيا دانيلسون	عادل هلال عنانى
٤٧٦-	أرض الحبايب بعيدة: بيرم التونسى	ماريلين بوث	سحر توفيق
٤٧٧-	تاريخ الصين منذ ما قبل التاريخ حتى القرن العشرين	هيلدا هوخام	أشرف كيلانى
٤٧٨-	الصين والولايات المتحدة	ليوشيه شنج و لى شى دونج	عبد العزيز حمدى
٤٧٩-	المقهـــى (مسرحية)	لاو شه	عبد العزيز حمدى
٤٨٠-	تساى ون جى (مسرحية)	كو مو روا	عبد العزيز حمدى
٤٨١-	بردة النبى	روى متحدة	رضوان السيد
٤٨٢-	موسوعة الأساطير والرموز الفرعونية	روبير جاك تيبو	فاطمة عبد الله
٤٨٣-	النسوية وما بعد النسوية	سارة چامبل	أحمد الشامى
٤٨٤-	جمالية التلقى	هانسن روبيرت ياوس	رشيد بنحدو
٤٨٥-	التوبة (رواية)	نذير أحمد الدهلوى	سمير عبدالحميد إبراهيم
٤٨٦-	الذاكرة الحضارية	يان أسمن	عبدالحليم عبدالغنى رجب
٤٨٧-	الرحلة الهندية إلى الجزيرة العربية	رفيع الدين المراد آبادى	سمير عبدالحميد إبراهيم
٤٨٨-	الحب الذى كان وقصائد أخرى	نخبة	سمير عبدالحميد إبراهيم
٤٨٩-	هُسِّرل: الفلسفة علمًا دقيقًا	إدموند هُسِّرل	محمود رجب
٤٩٠-	أسمار الببغاء	محمد قادرى	عبد الوهاب علوب
٤٩١-	نصوص قصصية من روائع الأدب الأفريقى	نخبة	سمير عبد ربه
٤٩٢-	محمد على مؤسس مصر الحديثة	چى ڤارچيت	محمد رفعت عواد

٤٩٣- خطابات إلى طالب الصوتيات	هارولد پالمر	محمد صالح الضالع
٤٩٤- كتاب الموتى: الخروج فى النهار	نصوص مصرية قديمة	شريف الصيفى
٤٩٥- اللوبى	إدوارد تيفان	حسن عبد ربه المصرى
٤٩٦- الحكم والسياسة فى أفريقيا (جـ١)	إكوادو بانولى	مجموعة من المترجمين
٤٩٧- العلمانية والنوع والدولة فى الشرق الأوسط	نادية العلى	مصطفى رياض
٤٩٨- النساء والنوع فى الشرق الأوسط الحديث	جوديث تاكر ومارجريت مريودز	أحمد على بدوى
٤٩٩- تقاطعات: الأمة والمجتمع والنوع	مجموعة من المؤلفين	فيصل بن خضراء
٥٠٠- فى طفولتى: دراسة فى السيرة الذاتية العربية	تيتز رووكى	طلعت الشايب
٥٠١- تاريخ النساء فى الغرب (جـ١)	آرثر جولد هامر	سحر فراج
٥٠٢- أصوات بديلة	مجموعة من المؤلفين	هالة كمال
٥٠٣- مختارات من الشعر الفارسى الحديث	نخبة من الشعراء	محمد نور الدين عبدالمنعم
٥٠٤- كتابات أساسية (جـ١)	مارتن هايدجر	إسماعيل المصدق
٥٠٥- كتابات أساسية (جـ٢)	مارتن هايدجر	إسماعيل المصدق
٥٠٦- ربما كان قديساً (رواية)	آن تيلر	عبدالحميد فهمى الجمال
٥٠٧- سيدة الماضى الجميل (مسرحية)	پيتر شيفر	شوقى فهيم
٥٠٨- المولوية بعد جلال الدين الرومى	عبدالباقى جلبنارلى	عبدالله أحمد إبراهيم
٥٠٩- الفقر والإحسان فى عصر سلاطين المماليك	آدم صبرة	قاسم عبده قاسم
٥١٠- الأرملة الماكرة (مسرحية)	كارلو جولدونى	عبدالرازق عيد
٥١١- كوكب مرقّع (رواية)	آن تيلر	عبدالحميد فهمى الجمال
٥١٢- كتابة النقد السينمائى	تيموثى كوريجان	جمال عبد الناصر
٥١٣- العلم الجسور	تيد أنتون	مصطفى إبراهيم فهمى
٥١٤- مدخل إلى النظرية الأدبية	چونثان كولر	مصطفى بيومى عبد السلام
٥١٥- من التقليد إلى ما بعد الحداثة	فدوى مالطى دوجلاس	فدوى مالطى دوجلاس
٥١٦- إرادة الإنسان فى علاج الإدمان	أرنولد واشنطون ودونا باوندى	صبرى محمد حسن
٥١٧- نقش على الماء وقصص أخرى	نخبة	سمير عبد الحميد إبراهيم
٥١٨- استكشاف الأرض والكون	إسحق عظيموف	هاشم أحمد محمد
٥١٩- محاضرات فى المثالية الحديثة	جوزايا رويس	أحمد الأنصارى
٥٢٠- الولع الفرنسى بمصر من الحلم إلى المشروع	أحمد يوسف	أمل الصبان
٥٢١- قاموس تراجم مصر الحديثة	آرثر جولد سميث	عبدالوهاب بكر
٥٢٢- إسبانيا فى تاريخها	أميركو كاسترو	على إبراهيم منوفى
٥٢٣- الفن الطليطلى الإسلامى والمدجن	باسيليو بابون مالدونادو	على إبراهيم منوفى
٥٢٤- الملك لير (مسرحية)	وليم شكسبير	محمد مصطفى بدوى
٥٢٥- موسم صيد فى بيروت وقصص أخرى	دنيس چونسون	نادية رفعت
٥٢٦- أقدم لك: السياسة البيئية	ستيفن كرول ووليم رانكين	محيى الدين مزيد
٥٢٧- أقدم لك: كافكا	ديڤيد زين ميروفتس وروبرت كرمب	جمال الجزيرى
٥٢٨- أقدم لك: تروتسكى والماركسية	طارق على وفلْ إيفانز	جمال الجزيرى
٥٢٩- بدائع العلامة إقبال فى شعره الأردى	محمد إقبال	حازم محفوظ
٥٣٠- مدخل عام إلى فهم النظريات التراثية	رينيه چينو	عمر الفاروق عمر

٥٣١-	ما الذى حَدَثَ فى «حَدَث» ١١ سبتمبر؟	جاك دريدا	صفاء فتحى
٥٣٢-	المغامرُ والمستشرق	هنرى لورنس	بشير السباعى
٥٣٣-	تعلُّم اللغة الثانية	سوزان جاس	محمد طارق الشرقاوى
٥٣٤-	الإسلاميون الجزائريون	سيڤرين لابا	حمادة إبراهيم
٥٣٥-	مخزن الأسرار (شعر)	نظامى الكنجوى	عبدالعزيز بقوش
٥٣٦-	الثقافات وقيم التقدم	صمويل هنتنجتون ولورانس هاريزون	شوقى جلال
٥٣٧-	للحب والحرية (شعر)	نخبة	عبدالغفار مكاوى
٥٣٨-	النفس والآخر فى قصص يوسف الشارونى	كيت دانيلر	محمد الحديدى
٥٣٩-	خمس مسرحيات قصيرة	كاريل تشرشل	محسن مصيلحى
٥٤٠-	توجهات بريطانية - شرقية	السير رونالد ستورس	رءوف عباس
٥٤١-	هى تتخيل وهلاوس أخرى	خوان خوسيه مياس	مروة رزق
٥٤٢-	قصص مختارة من الأدب اليونانى الحديث	نخبة	نعيم عطية
٥٤٣-	أقدم لك: السياسة الأمريكية	باتريك بروجان وكريس جرات	وفاء عبدالقادر
٥٤٤-	أقدم لك: ميلانى كلاين	روبرت هنشل وآخرون	حمدى الجابرى
٥٤٥-	يا له من سباق محموم	فرانسيس كريك	عزت عامر
٥٤٦-	ريموس	ت. ب. وايزمان	توفيق على منصور
٥٤٧-	أقدم لك: بارت	فيليب تودى وآن كورس	جمال الجزيرى
٥٤٨-	أقدم لك: علم الاجتماع	ريتشارد أوزبرن وبورن فان لون	حمدى الجابرى
٥٤٩-	أقدم لك: علم العلامات	بول كوبلى وليتاجانز	جمال الجزيرى
٥٥٠-	أقدم لك: شكسبير	نيك جروم وبيرو	حمدى الجابرى
٥٥١-	الموسيقى والعولمة	سايمون ماندى	سمحة الخولى
٥٥٢-	قصص مثالية	ميجيل دى ثربانتس	على عبد الروف البمبى
٥٥٣-	مدخل للشعر الفرنسى الحديث والمعاصر	دانيال لوفرس	رجاء ياقوت
٥٥٤-	مصر فى عهد محمد على	عفاف لطفى السيد مارسوه	عبدالسميع عمر زين الدين
٥٥٥-	الإستراتيجية الأمريكية للقرن الحادى والعشرين	أناتولى أوتكين	أنور محمد إبراهيم ومحمد نصرالدين الجبالى
٥٥٦-	أقدم لك: جان بودريار	كريس هوروكس وزوران جيفتك	جمدى الجابرى
٥٥٧-	أقدم لك: الماركيز دى ساد	ستوارت هود وجراهام كرولى	إمام عبدالفتاح إمام
٥٥٨-	أقدم لك: الدراسات الثقافية	زيودين ساردارويورين ڤان لون	إمام عبدالفتاح إمام
٥٥٩-	الماس الزائف (رواية)	تشا تشاجى	عبدالحى أحمد سالم
٥٦٠-	صلصلة الجرس (شعر)	محمد إقبال	جلال السعيد الحفناوى
٥٦١-	جناح جبريل (شعر)	محمد إقبال	جلال السعيد الحفناوى
٥٦٢-	بلايين وبلايين	كارل ساجان	عزت عامر
٥٦٣-	ورود الخريف (مسرحية)	خاثينتو بينابينتى	صبرى محمدى التهامى
٥٦٤-	عُش الغريب (مسرحية)	خاثينتو بينابينتى	صبرى محمدى التهامى
٥٦٥-	الشرق الأوسط المعاصر	ديبورا ج. جيرنر	أحمد عبدالحميد أحمد
٥٦٦-	تاريخ أوروبا فى العصور الوسطى	موريس بيشوب	على السيد على
٥٦٧-	الوطن المغتصب	مايكل رايس	إبراهيم سلامة إبراهيم
٥٦٨-	الأصولى فى الرواية	عبد السلام حيدر	عبد السلام حيدر

٥٦٩- موقع الثقافة	هومى بابا	ثائر ديب
٥٧٠- دول الخليج الفارسى	سير روبرت هاى	يوسف الشارونى
٥٧١- تاريخ النقد الإسبانى المعاصر	إيميليا دى ثوليتا	السيد عبد الظاهر
٥٧٢- الطب فى زمن الفراعنة	برونو أليوا	كمال السيد
٥٧٣- أقدم لك: فرويد	ريتشارد ابيجنانس وأسكار زارتى	جمال الجزيرى
٥٧٤- مصر القديمة فى عيون الإيرانيين	حسن بيرنيا	علاء الدين السباعى
٥٧٥- الاقتصاد السياسى للعولمة	نجير وودز	أحمد محمود
٥٧٦- فكر ثربانتس	أمريكو كاسترو	ناهد العشرى محمد
٥٧٧- مغامرات بينوكيو	كارلو كولودى	محمد قدرى عمارة
٥٧٨- الجماليات عند كيتس وهنت	أيومى ميزوكوشى	محمد إبراهيم وعصام عبد الروف
٥٧٩- أقدم لك: تشومسكى	چون ماهر وچودى جرونز	محيى الدين مزيد
٥٨٠- دائرة المعارف الدولية (مج١)	چون فيزر وپول سيترجز	بإشراف: محمد فتحى عبدالهادى
٥٨١- الحمقى يموتون (رواية)	ماريو بوزو	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٢- مرايا على الذات (رواية)	هوشنك كلشيرى	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٣- الجيران (رواية)	أحمد محمود	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٤- سفر (رواية)	محمود دولت آبادى	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٥- الأمير احتجاب (رواية)	هوشنك كلشيرى	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٦- السينما العربية والأفريقية	ليزبيث مالكموس وروى آرمز	سهام عبد السلام
٥٨٧- تاريخ تطور الفكر الصينى	مجموعة من المؤلفين	عبدالعزيز حمدى
٥٨٨- أمنحوتپ الثالث	أنييس كابرول	ماهر جويجاتى
٥٨٩- تمبكت العجيبة	فيلكس ديبوا	عبدالله عبدالرازق إبراهيم
٥٩٠- أساطير من الموروثات الشعبية الفنلندية	نخبة	محمود مهدى عبدالله
٥٩١- الشاعر والمفكر	هوراتيوس	على عبدالتواب على وصلاح رمضان السيد
٥٩٢- الثورة المصرية (جـ١)	محمد صبرى السوربونى	مجدى عبدالحافظ وعلى كورخان
٥٩٣- قصائد ساحرة	پول ڤاليرى	بكر الحلو
٥٩٤- القلب السمين (قصة أطفال)	سوزانا تامارو	أمانى فوزى
٥٩٥- الحكم والسياسة فى أفريقيا (جـ٢)	إكوادو بانولى	مجموعة من المترجمين
٥٩٦- الصحة العقلية فى العالم	روبرت ديجارليه وآخرون	إيهاب عبدالرحيم محمد
٥٩٧- مسلمو غرناطة	خوليو كاروباروخا	جمال عبدالرحمن
٥٩٨- مصر وكنعان وإسرائيل	دونالد ريدفورد	بيومى على قنديل
٥٩٩- فلسفة الشرق	هرداد مهرين	محمود علاوى
٦٠٠- الإسلام فى التاريخ	برنارد لويس	مدحت طه
٦٠١- النسوية والمواطنة	ريان ڤوت	أيمن بكر وسمر الشيشكلى
٦٠٢- ليوتار:نحو فلسفة ما بعد حداثية	چيمس وليامز	إيمان عبدالعزيز
٦٠٣- النقد الثقافى	آرثر أيزابرجر	وفاء إبراهيم ورمضان بسطاويسى
٦٠٤- الكوارث الطبيعية (مج١)	باتريك ل. أبوت	توفيق على منصور
٦٠٥- مخاطر كوكبنا المضطرب	إرنست زيبروسكى (الصغير)	مصطفى إبراهيم فهمى
٦٠٦- قصة البردى اليونانى فى مصر	ريتشارد هاريس	محمود إبراهيم السعدنى

٦٠٧- قلب الجزيرة العربية (جـ١)	هارى سينت فيلبى	صبرى محمد حسن
٦٠٨- قلب الجزيرة العربية (جـ٢)	هارى سينت فيلبى	صبرى محمد حسن
٦٠٩- الانتخاب الثقافى	أجنر فوج	شوقى جلال
٦١٠- العمارة المدجنة	رفائيل لويث جوثمان	على إبراهيم منوفى
٦١١- النقد والأيديولوجية	تيرى إيجلتون	فخرى صالح
٦١٢- رسالة النفسية	فضل الله بن حامد الحسينى	محمد محمد يونس
٦١٣- السياحة والسياسة	كولن مايكل هول	محمد فريد حجاب
٦١٤- بيت الأقصر الكبير(رواية)	فوزية أسعد	منى قطان
٦١٥- عرض الأحداث التى وقعت فى بغداد من ١٩٩٧ إلى ١٩٩٩	أليس بسيرينى	محمد رفعت عواد
٦١٦- أساطير بيضاء	روبرت يانج	أحمد محمود
٦١٧- الفولكلور والبحر	هوراس بيك	أحمد محمود
٦١٨- نحو مفهوم لاقتصاديات الصحة	تشارلز فيلبس	جلال البنا
٦١٩- مفاتيح أورشليم القدس	ريمون استانبولى	عايدة الباجورى
٦٢٠- السلام الصليبى	توماش ماستناك	بشير السباعى
٦٢١- رباعيات الخيام (ميراث الترجمة)	عمر الخيام	محمد السباعى
٦٢٢- أشعار من عالم اسمه الصين	أى تشينغ	أمير نبيه وعبدالرحمن حجازى
٦٢٣- نوادر جحا الإيرانى	سعيد قانعى	يوسف عبدالفتاح
٦٢٤- شعر المرأة الأفريقية	نخبة	غادة الحلوانى
٦٢٥- الجرح السرى	چان چينيه	محمد برادة
٦٢٦- مختارات شعرية مترجمة (جـ٢)	نخبة	توفيق على منصور
٦٢٧- حكايات إيرانية	نخبة	عبدالوهاب علوب
٦٢٨- أصل الأنواع	تشارلس داروين	مجدى محمود المليجى
٦٢٩- قرن آخر من الهيمنة الأمريكية	نيقولاس جويات	عزة الخميسى
٦٣٠- سيرتى الذاتية	أحمد بللو	صبرى محمد حسن
٦٣١- مختارات من الشعر الأفريقى المعاصر	نخبة	بإشراف: حسن طلب
٦٣٢- المسلمون واليهود فى مملكة فالنسيا	دولورس برامون	رانيا محمد
٦٣٣- الحب وفنونه (شعر)	نخبة	حمادة إبراهيم
٦٣٤- مكتبة الإسكندرية	روى ماكلويد وإسماعيل سراج الدين	مصطفى البهنساوى
٦٣٥- التثبيت والتكيف فى مصر	جودة عبد الخالق	سمير كريم
٦٣٦- حج يولندة	جناب شهاب الدين	سامية محمد جلال
٦٣٧- مصر الخديوية	ف. روبرت هنتر	بدر الرفاعى
٦٣٨- الديمقراطية والشعر	روبرت بن وارين	فؤاد عبد المطلب
٦٣٩- فندق الأرق (شعر)	تشارلز سيميك	أحمد شافعى
٦٤٠- ألكسياد	الأميرة أنّاكومنينا	حسن حبشى
٦٤١- برتراند رسل (مختارات)	برتراند رسل	محمد قدرى عمارة
٦٤٢- أقدم لك: داروين والتطور	چوناثان ميلر وبورين ڤان لون	ممدوح عبد المنعم
٦٤٣- سفرنامه حجاز (شعر)	عبد الماجد الدريابادى	سمير عبدالحميد إبراهيم
٦٤٤- العلوم عند المسلمين	هوارد د.تيرنر	فتح الله الشيخ

٦٤٥- السياسة الخارجية الأمريكية ومصادرها الداخلية	تشارلز كجلى ويوچين ويتكوف	عبد الوهاب علوب
٦٤٦- قصة الثورة الإيرانية	سپهر ذبيح	عبد الوهاب علوب
٦٤٧- رسائل من مصر	چون نينيه	فتحى العشرى
٦٤٨- بورخيس	بياتريث سارلو	خليل كلفت
٦٤٩- الخوف وقصص خرافية أخرى	چى دى موپاسان	سحر يوسف
٦٥٠- الدولة والسلطة والسياسة فى الشرق الأوسط	روچر أوين	عبد الوهاب علوب
٦٥١- ديليسبس الذى لا نعرفه	وثائق قديمة	أمل الصبان
٦٥٢- آلهة مصر القديمة	كلود ترونكر	حسن نصر الدين
٦٥٣- مدرسة الطغاة (مسرحية)	إيريش كستنر	سمير جريس
٦٥٤- أساطير شعبية من أوزبكستان (جـ١)	نصوص قديمة	عبد الرحمن الخميسى
٦٥٥- أساطير وآلهة	إيزابيل فرانكو	حليم طوسون ومحمود ماهر طه
٦٥٦- خبز الشعب والأرض الحمراء (مسرحيتان)	ألفونسو ساسترى	ممدوح البستاوى
٦٥٧- محاكم التفتيش والموريسكيون	مرثيديس غارثيا أرينال	خالد عباس
٦٥٨- حوارات مع خوان رامون خيمينيث	خوان رامون خيمينيث	صبرى التهامى
٦٥٩- قصائد من إسبانيا وأمريكا اللاتينية	نخبة	عبداللطيف عبدالحليم
٦٦٠- نافذة على أحدث العلوم	ريتشارد فايفيلد	هاشم أحمد محمد
٦٦١- روائع أندلسية إسلامية	نخبة	صبرى التهامى
٦٦٢- رحلة إلى الجذور	داسو سالدييار	صبرى التهامى
٦٦٣- امرأة عادية	ليوسيل كليفتون	أحمد شافعى
٦٦٤- الرجل على الشاشة	ستيفن كوهان وإنا راى هارك	عصام زكريا
٦٦٥- عوالم أخرى	پول داڤيز	هاشم أحمد محمد
٦٦٦- تطور الصورة الشعرية عند شكسبير	وولفجانج اتش كليمن	جمال عبد الناصر ومدحت الجيار وجمال جاد الرب
٦٦٧- الأزمة القادمة لعلم الاجتماع الغربى	ألڤن جولدنر	على ليلة
٦٦٨- ثقافات العولمة	فريدريك چيمسون وماساو ميوشى	ليلى الجبالى
٦٦٩- ثلاث مسرحيات	وول شوينكا	نسيم مجلى
٦٧٠- أشعار جوستاف أدولفو	جوستاف أدولفو بكر	ماهر البطوطى
٦٧١- قل لى كم مضى على رحيل القطار؟	چيمس بولدوين	على عبدالأمير صالح
٦٧٢- مختارات من الشعر الفرنسى للأطفال	نخبة	إبتهال سالم
٦٧٣- ضرب الكليم (شعر)	محمد إقبال	جلال الحفناوى
٦٧٤- ديوان الإمام الخمينى	آية الله العظمى الخمينى	محمد علاء الدين منصور
٦٧٥- أثينا السوداء (جـ٢، مج١)	مارتن برنال	بإشراف: محمود إبراهيم السعدنى
٦٧٦- أثينا السوداء (جـ٢، مج٢)	مارتن برنال	بإشراف: محمود إبراهيم السعدنى
٦٧٧- تاريخ الأدب فى إيران (جـ١ ، مج١)	إدوارد جرانڤيل براون	أحمد كمال الدين حلمى
٦٧٨- تاريخ الأدب فى إيران (جـ١ ، مج٢)	إدوارد جرانڤيل براون	أحمد كمال الدين حلمى
٦٧٩- مختارات شعرية مترجمة (جـ٣)	وليام شكسبير	توفيق على منصور
٦٨٠- المدينة الفاضلة (ميراث الترجمة)	كارل ل. بيكر	محمد شفيق غربال
٦٨١- هل يوجد نص فى هذا الفصل؟	ستانلى فش	أحمد الشيمى
٦٨٢- نجوم حظر التجوال الجديد (رواية)	بن أوكرى	صبرى محمد حسن

٦٨٣-	سكين واحد لكل رجل (رواية)	تى. م. ألوكو	صبرى محمد حسن
٦٨٤-	الأعمال القصصية الكاملة (أنا كندا) (جـ١)	أوراثيو كيروجا	رزق أحمد بهنسى
٦٨٥-	الأعمال القصصية الكاملة (الصحراء) (جـ٢)	أوراثيو كيروجا	رزق أحمد بهنسى
٦٨٦-	امرأة محاربة (رواية)	ماكسين هونج كنجستون	سحر توفيق
٦٨٧-	محبوبة (رواية)	فتانة حاج سيد جوادى	ماجدة العنانى
٦٨٨-	الانفجارات الثلاثة العظمى	فيليب م. دوبر وريتشارد أ. موار	فتح الله الشيخ وأحمد السماحى
٦٨٩-	الملف (مسرحية)	تادووش روجيفيتش	هناء عبد الفتاح
٦٩٠-	محاكم التفتيش فى فرنسا	(مختارات)	رمسيس عوض
٦٩١-	ألبرت أينشتين: حياته وغرامياته	(مختارات)	رمسيس عوض
٦٩٢-	أقدم لك: الوجودية	ريتشارد أبيجانسي وأوسكار زاريت	حمدى الجابرى
٦٩٣-	أقدم لك: القتل الجماعى (المحرقة)	حائيم برشيت وآخرون	جمال الجزيرى
٦٩٤-	أقدم لك: دريدا	چيف كولينز وبيل مايبلين	حمدى الجابرى
٦٩٥-	أقدم لك: رسل	ديف روبنسون وچودى جروف	إمام عبدالفتاح إمام
٦٩٦-	أقدم لك: روسو	ديف روبنسون وأوسكار زاريت	إمام عبدالفتاح إمام
٦٩٧-	أقدم لك: أرسطو	روبرت ودفين وچودى جروفس	إمام عبدالفتاح إمام
٦٩٨-	أقدم لك: عصر التنوير	ليود سبنسر وأندرزيجى كروز	إمام عبدالفتاح إمام
٦٩٩-	أقدم لك: التحليل النفسى	إيڤان وارد وأوسكار زارايت	جمال الجزيرى
٧٠٠-	الكاتب وواقعه	ماريو بارجاس يوسا	بسمة عبدالرحمن
٧٠١-	الذاكرة والحداثة	وليم رود ڤيڤيان	منى البرنس
٧٠٢-	مدونة چوستنيان فى الفقه الرومانى (ميراث الترجمة)	چوستينيان	عبد العزيز فهمى
٧٠٣-	تاريخ الأدب فى إيران (جـ٢)	إدوارد جرانڤيل براون	أمين الشواربى
٧٠٤-	فيه ما فيه	مولانا جلال الدين الرومى	محمد علاء الدين منصور وآخرون
٧٠٥-	فضل الأنام من رسائل حجة الإسلام	الإمام الغزالى	عبدالحميد مدكور
٧٠٦-	الشفرة الوراثية وكتاب التحولات	چونسون ف. يان	عزت عامر
٧٠٧-	أقدم لك: ڤالتر بنيامين	هوارد كاليجل وآخرون	وفاء عبدالقادر
٧٠٨-	فراعنة من؟	دونالد مالكولم ريد	رءوف عباس
٧٠٩-	معنى الحياة	ألفريد آدلر	عادل نجيب بشرى
٧١٠-	الأطفال والتكنولوچيا والثقافة	إيان هاتشباى وچوموران - إليس	دعاء محمد الخطيب
٧١١-	درة التاج	ميرزا محمد هادى رسوا	هناء عبد الفتاح
٧١٢-	الإلياذة (جـ١) (ميراث الترجمة)	هوميروس	سليمان البستانى
٧١٣-	الإلياذة (جـ٢) (ميراث الترجمة)	هوميروس	سليمان البستانى
٧١٤-	حديث القلوب (ميراث الترجمة)	لامنيه	حنا صاوه
٧١٥-	سر تقدم الإنكليز السكسونيين (ميراث الترجمة)	إدمون ديمولان	أحمد فتحى زغلول
٧١٦-	جامعة كل المعارف (جـ٢)	مجموعة من المؤلفين	نخبة من المترجمين
٧١٧-	جامعة كل المعارف (جـ٣)	مجموعة من المؤلفين	نخبة من المترجمين
٧١٨-	جامعة كل المعارف (جـ٥)	مجموعة من المؤلفين	نخبة من المترجمين
٧١٩-	مسرح الأطفال: فلسفة وطريقة	م. جولدبرج	جميلة كامل
٧٢٠-	مداخل إلى البحث فى تعلم اللغة الثانية	دونام چونسون	على شعبان وأحمد الخطيب

٧٢١-	فلسفة المتكلمين فى الإسلام (مج١)	هـ. أ. ولفسون	مصطفى لبيب عبد الغنى
٧٢٢-	الصفيحة وقصص أخرى	يشار كمال	الصفصافى أحمد القطورى
٧٢٣-	تحديات ما بعد الصهيونية	إفرايم نيمنى	أحمد ثابت
٧٢٤-	اليسار الفرويدى	پول روبنسون	عبده الريس
٧٢٥-	الاضطراب النفسى	چون فيتكس	مى مقلد
٧٢٦-	الموريسكيون فى المغرب	غييرمو غوثالبيس بوستو	مروة محمد إبراهيم
٧٢٧-	حلم البحر (رواية)	باچين	وحيد السعيد
٧٢٨-	العولمة: تدمير العمالة والنمو	موريس أليه	أميرة جمعة
٧٢٩-	الثورة الإسلامية فى إيران	صادق زيباكلام	هويدا عزت
٧٣٠-	حكايات من السهول الأفريقية	آن جاتى	عزت عامر
٧٣١-	النوع: الذكر والأنثى بين التميز والاختلاف	مجموعة من المؤلفين	محمد قدرى عمارة
٧٣٢-	قصص بسيطة (رواية)	إنجو شولتسه	سمير جريس
٧٣٣-	مأساة عطيل (مسرحية)	وليم شيكسبير	محمد مصطفى بدوى
٧٣٤-	بونابرت فى الشرق الإسلامى	أحمد يوسف	أمل الصبان
٧٣٥-	فن السيرة فى العربية	مايكل كوبرسون	محمود محمد مكى
٧٣٦-	التاريخ الشعبى للولايات المتحدة (جـ١)	هوارد زن	شعبان مكاوى
٧٣٧-	الكوارث الطبيعية (مج٢)	پاتريك ل. آبوت	توفيق على منصور
٧٣٨-	دمشق من عصر ما قبل التاريخ إلى الدولة المملوكية	چيرار دى چورج	محمد عواد
٧٣٩-	دمشق من الإمبراطورية العثمانية حتى الوقت الحاضر	چيرار دى چورج	محمد عواد
٧٤٠-	خطابات السلطة	بارى هندس	مرفت ياقوت
٧٤١-	الإسلام وأزمة العصر	برنارد لويس	أحمد هيكل
٧٤٢-	أرض حارة	خوسيه لاكوادرا	رزق بهنسى
٧٤٣-	الثقافة: منظور داروينى	روبرت أونجر	شوقى جلال
٧٤٤-	ديوان الأسرار والرموز (شعر)	محمد إقبال	سمير عبد الحميد
٧٤٥-	المآثر السلطانية	بيك الدنبلى	محمد أبو زيد
٧٤٦-	تاريخ التحليل الاقتصادى (مج١)	چوزيف أ. شومبيتر	حسن النعيمى
٧٤٧-	الاستعارة فى لغة السينما	تريڤور وايتوك	إيمان عبد العزيز
٧٤٨-	تدمير النظام العالمى	فرانسيس بويل	سمير كريم
٧٤٩-	إيكولوچيا لغات العالم	ل.ج. كالڤيه	باتسى جمال الدين
٧٥٠-	الإلياذة	هوميروس	بإشراف: أحمد عتمان
٧٥١-	الإسراء والمعراج فى تراث الشعر الفارسى	نخبة	علاء السباعى
٧٥٢-	ألمانيا بين عقدة الذنب والخوف	جمال قارصلى	نمر عاروري
٧٥٣-	التنمية والقيم	إسماعيل سراج الدين وآخرون	محسن يوسف
٧٥٤-	الشرق والغرب	أنّا مارى شيمل	عبدالسلام حيدر
٧٥٥-	تاريخ الشعر الإسبانى خلال القرن العشرين	أندرو ب. دبيكى	على إبراهيم منوفى
٧٥٦-	ذات العيون الساحرة	إنريكى خارديل بونثيلا	خالد محمد عباس
٧٥٧-	تجارة مكة	پاتريشيا كرون	أمال الروبى
٧٥٨-	الإحساس بالعولمة	بروس روبنز	عاطف عبدالحميد

الرقم	العنوان	المؤلف	المترجم
٧٥٩-	النثر الأردى	مولوى سيد محمد	جلال الحفناوى
٧٦٠-	الدين والتصور الشعبى للكون	السيد الأسود	السيد الأسود
٧٦١-	جيوب مثقلة بالحجارة (رواية)	فيرچينيا وولف	فاطمة ناعوت
٧٦٢-	المسلم عدواً و صديقًا	ماريا سوليداد	عبدالعال صالح
٧٦٣-	الحياة فى مصر	أنريكو بيا	نجوى عمر
٧٦٤-	ديوان غالب الدهلوى (شعر غزل)	غالب الدهلوى	حازم محفوظ
٧٦٥-	ديوان خواجه الدهلوى (شعر تصوف)	خواجه مير درد الدهلوى	حازم محفوظ
٧٦٦-	الشرق المتخيل	تييرى هنتش	غازى برو وخليل أحمد خليل
٧٦٧-	الغرب المتخيل	نسيب سمير الحسينى	غازى برو
٧٦٨-	حوار الثقافات	محمود فهمى حجازى	محمود فهمى حجازى
٧٦٩-	أدباء أحياء	فريدريك هتمان	رندا النشار وضياء زاهر
٧٧٠-	السيدة بيرفيكتا	بينيتو بيريث جالدوس	صبرى التهامى
٧٧١-	السيد سيجوندو سومبرا	ريكاردو جويرالديس	صبرى التهامى
٧٧٢-	بريخت ما بعد الحداثة	إليزابيث رايت	محسن مصيلحى
٧٧٣-	دائرة المعارف الدولية (جـ٢)	چون فيزر وپول ستيرجز	بإشراف: محمد فتحى عبدالهادى
٧٧٤-	الديموقراطية الأمريكية: التاريخ والمرتكزات	مجموعة من المؤلفين	حسن عبد ربه المصرى
٧٧٥-	مرآة العروس	نذير أحمد الدهلوى	جلال الحفناوى
٧٧٦-	منظومة مصيبت نامه (مج١)	فريد الدين العطار	محمد محمد يونس
٧٧٧-	الانفجار الأعظم	چيمس إ. ليدسى	عزت عامر
٧٧٨-	صفوة المديح	مولانا محمد أحمد ورضا القادرى	حازم محفوظ
٧٧٩-	خيوط العنكبوت وقصص أخرى	نخبة	سمير عبدالحميد إبراهيم وسارة تاكاهاشى
٧٨٠-	من أدب الرسائل الهندية حجاز ١٩٣٠	غلام رسول مهر	سمير عبد الحميد إبراهيم
٧٨١-	الطريق إلى بكين	هدى بدران	نبيلة بدران
٧٨٢-	المسرح المسكون	مارفن كارلسون	جمال عبد المقصود
٧٨٣-	العولمة والرعاية الإنسانية	ڤيك چورج وپول ويلدنج	طلعت السروجى

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رقم الإيداع ٢١١٤٨ / ٢٠٠٥